

تاريخ
الموانئ المصرية
في العصر العثماني

د. عبد الحميد حامد سليمان



٩)

تاريخ المصريين



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفني : مراد نسيم

الموآني والمصريّة في العصر العثماني دورها السياسي ونظمها الإداريّة والماليّة والاقتصاديّة

تأليف
د. عبد الحميد حامد سليمان



المكتبة الوطنيّة للمخطوطات والكتب النادرة

١٩٩٥

أهداء

الى الأرواح الطاهرة المؤمنة المكافحة التي
أسبغت غطاء غير محدود وأحبت بلا قيود
الى والدي الراحلين •• رحمهما الله

تقديم

... يسترثى أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الهام عن « الموانئ المصرية فى العصر العثمانى » الذى يوضح دورها السياسى ونظمها الادارية والمالية والاقتصادية . وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها الدكتور عبد الحميد سليمان على درجة الدكتوراه .

والموضوع جديد ومثير لأنه يتناول الدور الذى لعبته الموانئ المصرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر فى الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر فى فترة صراع دولى كبير . ابان العصر العثمانى عندما كانت الدولة العثمانية تبسط حمايتها على مصر ضد التوسع الأوروبى بعد ظهور الدول الرأسمالية الأوربية حتى مجيء الحملة الفرنسية . فسيتناول الكتاب فى الباب الأول الملامح الجغرافية للموانئ المصرية فى العصر العثمانى ، أحوالها السياسية ، ودورها العسكرى والسياسى . ويتناول فى الباب الثانى النظام الادارى ونظم الأمن فيها ، ونظم ادارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف . أما الباب الثالث فيتناول التنظيم المالى فى الموانئ المصرية ، ويتعرض لنظام الالتزام ومقاطعاته بالثغور المختلفة . أما الباب الرابع فتعرض للدور الاقتصادى للموانئ المصرية ، والطرق التجارية ونظم الملاحة والتجارة والنشاط المصرفى والتجارى .

والكتاب على هذا النحو يعد كتابا موسوعيا تناول كل ما يتصل بنشاط الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ودورها الاقتصادى والسياسى والعسكرى . وأمل أن يجد فيه القارئ ما ينشد من متعة وقائدة .

رئيس التحرير

١٠ د . عبد العظيم رمضان

مقدمة

كان التأريخ للحواضر الاسلامية والمدن والخطط والنظم الاقتصادية والادارية من أهم عناصر الدراسات التاريخية الاسلامية حيث أفرد المؤرخون المسلمون لذلك كثيرا ولا شك أن لهذا النمط من أنماط الكتابة التاريخية أهميته خصوصا بالنسبة للتأريخ العثماني عموما ولصر في العصر العثماني على وجه الخصوص وذلك للغموض الكثيف الذي اتسمت به هذه الفترة من تاريخ مصر ونقص الكثير من المعلومات عن النظم الادارية والاقتصادية والأحوال الاجتماعية في تلك الفترة وهذا ما عول عليه المؤرخون المحدثون من عرب وغيرهم وعلى سبيل المثال تلك الدراسات القيمة لاستانفورد شو وأندريه ريمون والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن وغيرهم مما كان له أثر عظيم في إضاءة الكثير من الغموض الذي ران على هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر والتي كان لها أثر كبير في تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ونتناول فى هذه الرسالة الحديث عن الموائء المصرية فى العصر العثمانى من حيث دورها السياسى والعسكرى كقواعد هامة للجيش والأساطيل العثمانية اضافة الى نظم الادارة فيها وطبيعة هذه النظم وما كان يتضمنها من تراتيب وقواعد ، كما يتناول النظام المالى الضرائب الذى اديرت به هذه الموائء من خلال نظام الالتزام ويشتمل البحث على دراسة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية فى تلك الموائء وحجمها ودور هذه الموائء فى ادارة النشاط الاقتصادى المصرى والعالمى انطلاقا من الأهمية الجغرافية والتجارية لمصر التى تأثرت قليلا باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ثم عادت هذه الأهمية تدريجيا حتى بلغت أوجها فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى ، وتمثلت فى التنافس الشديد بين انجلترا وفرنسا على الحصول على موطئ قدم لها فى مصر والذى يبرز بصورة علنية فى الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م وما قامت به انجلترا من دور فى انهاء الوجود الفرنسى فى مصر بعد ثلاث سنوات من بداية الحملة الفرنسية .

وقد جاءت هذه الرسالة فى اربعة أبواب اشتملت على اربعة عشر فصلا تسبقها مقدمة وتسبقها خاتمة وملاحق احصائية وبيانية تتضمن الإيرادات التى فرضتها الخزينة السلطانية على كل مقاطعات الالتزام الرئيسية فى الموائء والتى تضمن الباب الثالث من هذه الرسالة عناصرها وتفاصيلها ومقاطعاتها الفرعية وجهاتها وما رصدته الخزينة السلطانية من نفقات تخصم من إيرادات هذه المقاطعات ، وتشتمل هذه الملاحق الاحصائية والبيانية على المبالغ المطلوبة على كل مقاطعة رئيسية بما تحتويه من مقاطعات فرعية وتاريخ فرض المقاطعات أو الغائها والتطورات المالية التى عرفتتها من اضافة أو تنزيل ثم ما يخصم من هذه المقاطعات وما يتبقى كمطلوب الى الخزينة السلطانية ، كما

احتوت هذه الملاحق على رسومات بيانية تمثيلية لايرادات المقاطعات ونفقاتها والاسهامات التى أسهمت بها كل مقاطعة وبالتالي التى أسهم بها كل ميناء فى اجمالى ايرادات مصر ونسبة ما أنفق فى هذه الموانئ الى اجمالى نفقات الخزينة السلطانية فى مصر عموما ، كما توضح النسبة المئوية لاسهامات الموانئ فى ما ترسله الخزينة السلطانية من مبالغ بصفة سنوية كارسالية خزينة ، وتضمنت هذه الملاحق عددا متنوعا من الوثائق التى ترى النور لأول مرة وتخدم النتائج التى توصل اليها البحث .

وقد اعتمدت الرسالة فى المقام الأول على مصادر أصلية متنوعة تمثلت فيما حوته دار الوثائق القومية من سجلات القسم التركى حيث رجع البحث الى مائة وخمسة وستين سجلا من سجلات الروزنامة ، كما اعتمد البحث على سجلات المحاكم الشرعية الموجودة بدار الوثائق وخصوصا سجلات محكمة دمياط الشرعية التى رجع البحث الى مائتين وستة وسبعين سجلا من سجلاتها غطت فترة البحث بعد سنين قليلة من الفتح العثمانى وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى وقدم الحملة الفرنسية .

وقد عاصر البحث فترة انتقال الدار من مقرها القديم فى القلعة الى مقرها الجديد الملحق بمبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب على كورنيش النيل وأضاف ذلك عناء وعنتا كبيرين تمثل فى السعى بين الدارين بحثا عن هذا السجل أو ذاك هنا أو هناك ، وكثيرا ما رجعت الى بعض هذه السجلات فى مقر دار الوثائق بالقلعة ثم اقتفيت أثرها الى المقر الجديد على أن أعود بعد ذلك الى المقر القديم لأكمل ما بدأت وهكذا دواليك ، وكان ذلك بالاضافة الى ما اتسمت به سجلات الروزنامة المكتوبة بخط القيرمة الذى يشبه فى أحوال كثيرة ما تكتب به الطلاسم الغامضة وهو الأمر

الذى يجعل دراسة مثل هذه السجلات تحتاج الى تركيز وصبر شديدين .

كما رجع البحث الى أرشيف الشهر العقارى فى الاسكندرية حيث توجد سجلات محكمة الاسكندرية ورشيد ، وقد رجع البحث الى مائة وسبعة سجلا منها تغطى فترة البحث كلها ، اضافة الى أرشيف الشهر العقارى فى القاهرة حيث رجع البحث الى تسعة وسبعين سجلا من سجلات محكمة بولاق الشرعية ومائة وثلاثين سجلا من سجلات محكمة مصر القديمة اضافة الى عدد متنوع من سجلات المحاكم المختلفة .

وكان لدار المحفوظات العمومية قسط كبير أسهمت به فى امداد هذا البحث بالمادة العلمية الوثائقية وذلك من خلال ستة عشر سجلا من سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية وخمسة عشر سجلا من سجلات محكمة دمياط الشرعية ، واطضافة الى ذلك رجع البحث الى ما كتبه مؤرخو مصر العثمانية من مصادر تاريخية طبع بعضها محققا مثل مخطوطات (الدرة المصانة) لأحمد الدمرداش و (أوضح الاشارات) لأحمد شلبي بن عبد الغنى وكلاهما حققه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ومثل عجائب الآثار فى التراجم والأخبار للجرتى ومظهر التقديس فى زوال دولة الفرنسيين لنفس المؤرخ .

كما رجع البحث الى عدة مخطوطات لمؤرخى مصر العثمانية لم تنشر أو تحقق مثل مخطوط النزهة الزهية ومخطوط المنح الرحمانية لابن أبى السرور البكرى ، ومخطوط تحفة الأحباب ليرساف أفندى الملوانى المشهور بابن الوكيل ، والدرة المنصانة فى أخبار الكنانة لجهول - وتاريخ وقائع مصر القاهرة ، ومجموع

لطيف لمصطفى بن الحاج ابراهيم المدايح القينالى ، ومخطوط صفوة الزمان فيمن تولى مصر من أمير وسليمان للقلعاوى وبعض كتب الرحالة العرب الذين زاروا هذه الموانئ ونقلوا ألوانا من الأنشطة الانسانية بها مثل العياشى الرحالة المغربى صاحب كتاب (ماء الموائد) المشهور باسم (الرحلة العياشية) والنسابسى وليو الأفريقى وغيرهم ، وقد أفاد البحث من كتابات المؤرخين الغربيين المحدثين كاستانفورد شو وأندريه ريمون وهولت وجب وبووين وكليمينت وترانس ويلز وكونرز والرحالة الأوروبيين أمثال سافارى وسونينى ولوزنيان وبوكوك وبراون وغيرهم .

كما أفاد البحث من كتابات المؤرخين العرب المحدثين وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم والدكتورة ليلي عبد اللطيف والدكتور محسن على شومان وغيرهم - كما أفاد افادة جمة من كتاب تاريخ الدولة العثمانية للمؤرخ التركى المعاصر يلماز أوزتونا اضافة الى مصادر أرشيفية ، من أرشيف الحملة الفرنسية ومراجع عربية وأجنبية متنوعة .

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

الباب الأول

الأحوال السياسية في الموانئ المصرية في العصر العثماني

الفصل الأول : الملامح الجغرافية للموانئ المصرية في العصر
العثماني

الفصل الثاني : الأحوال السياسية في مصر قبيل العصر العثماني

الفصل الثالث « الدور السياسي والعسكري للموانئ
المصرية في العصر العثماني

الفصل الأول

الملاح الجغرافية للموانئ المصرية فى العصر العثمانى

تمهيد :

حظيت مصر بموقع جغرافى فريد كان له عظيم الأثر فى مكانتها ومركزها الدوليين وعلاقاتها بالعالم ، وتقع مصر فى ملتقى قارتى آسيا وإفريقيا وترتبط من خلال موقعها على البحر المتوسط مع دول أوروبا وبلاد شرقى البحر المتوسط وآسيا الصغرى وشمال إفريقيا . كما يربطها موقعها على البحر الأحمر بالجزيرة العربية والسودان وشرقى إفريقيا وبلاد الهند وجنوب فارس وجزر المحيط الهندى ، وكان لمصر على هذين البحرين من الموانئ على مدار تاريخها ما أسهمت من خلاله فى حركة التجارة والنشاط الاقتصادى العالمى . وبالرغم مما كان لحركة الكشف الجغرافية واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى من آثار سلبية على دور مصر فى إدارة النشاط

الاقتصادى التجارى العالمى الا انها ظلت تسهم فى حركة التجارة العالمية وظلت موانئها على البحرين الأبيض والمتوسط والأحمر تؤدي دورا محدودا فى ذلك المجال الى أن زاد الاهتمام بمصر فى القرن الثامن عشر الميلادى من قبل الدول الأوروبية حتى عادت لها أهميتها ومكانتها العالمية بعد شق قناة السويس .

وفيما يلى نتناول الملامح الجغرافية للموانئ المصرية فى العصر العثمانى : -

أولا : - الموانئ المصرية على البحر المتوسط فى العصر العثمانى .

عرف الساحل المصرى على البحر المتوسط فى العصر الاسلامى موانئ عديدة مثل دمياط ورشيد والاسكندرية والبرلس وهى الموانئ التى ظلت تؤدي وظيفتها التجارية والاقتصادية كمنافذ تجارية واستراتيجية لمصر فى العصر العثمانى ، بينما اندرست عدة موانئ فى العصر الاسلامى كانت ذات دور ومكانة مثل الفرما وتنيس أما الموانئ التى لعبت دورا اقتصاديا واستراتيجيا هاما لمصر على البحر المتوسط فى العصر العثمانى فقد تمثلت فيما يلى :

(١) دمياط

يقع ثغر دمياط على خط ٢٥ ٣١° شمالا ، وخط ٤٨ ٣١° شرقا ، ويحدها من الشرق بحيرة المنزلة ، ومن الغرب فرع النيل المنسوب اليها ، وتبتعد الى الجنوب قليلا عن مصب النيل ببضعة كيلومترات ، والى الجنوب منها تقع عدة قرى تتبعها اداريا وهى منية دمياط والشعراء ، والحوارنى والبستان ، وقد أحبط تاريخ

دمياط القديم وتسميتها بالكثير من الغموض ، ولكن الثابت هو أنها كانت إحدى أهم موانئ مصر على البحر المتوسط في خلال العصر الاسلامي .

وتد أفرد الكثيرون من الرحالة لوصف ثغر دمياط حيث وصفها أبو الفدا في القرن الثامن الهجري بأنها (مدينة مسورة على البحر عند مصب النيل الشرقي ذات أسواق وحمامات) . بينما وصفها ابن شاهين في القرن التاسع الهجري زمن المماليك الجراكسة بأنها (ثغر جليل من أعظم الموانئ ، يرد اليها الكثير من المراكب ، وفيه برجان أحدهما بالثغر والآخر بالبحر الغربي على بحر النيل ، والمراكب الواردة اليه تدخل بين البرجين وهناك سلسلة موضوعة لئلا يدخل مركب الا بإذن صاحب الثغر) ، وقد تأثرت دمياط في العصر العثماني بتراجع الدور الاقتصادي لمصر اثر الكشف الجغرافية الا أنها ظلت تؤدي دورا تجاريا بارزا في العصر العثماني وذلك لكونها باب مصر الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وقد وصفها الرحالة المغربي العياشي في القرن الحادي عشر الهجري بأنها (مدينة كبيرة ممتدة على ساحل النيل ذات مساجد كثيرة وأسواق حافلة وحانات عامرة ومرسى عجيب غصت بها السفن الكبار والقوارب الصغار وفيها من أنواع الفواكه والتجار وصنوف الأطعمة ما لا يكاد يوجد في غيرها) .

وظلت دمياط تمثل ميناء هاما في القرن الثامن عشر الهجري حيث وصفها سافاري الذي زارها سنة ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩ م بأنها (مدينة كبيرة بها حوالى ثمانية آلاف نسمة ولها ضواحي عدة منها المنشية وهي ذات أسواق حافلة بالبضائع ووكائل وخانات رحبة بها بضائع الشرق والغرب . وهي ذات بيوت مرتفعة شاهقة لها شرفات جميلة وبها عدد من المساجد الكبيرة ذات مآذن عالية وحمامات فاخرة وميناء مزدحم بالقوارب والسفن) .

وقد اتاح موقع دمياط على نهر النيل لها فرصة الاستفادة منه كمجرى ملاحى دائم سهل لها طريقا للاتصال بكافة المدن والقرى فى مصر حتى قوص وأسوان اللتين كانتا مركزين للتجارة مع بلاد سواحل البحر الأحمر ، وبلاد السودان الشرقى والغربى ، وقد استمر دور ثغر دمياط كمنفذ هام لتجارة مصر مع بلاد الشام وآسيا الصغرى وجزءا من تجارة أوروبا . فى العصر العثمانى ولم يتأثر كثيرا بالتطورات التى عرفها العصر العثمانى بسبب تحول التجارة عن مصر على العكس من ثغر الاسكندرية الذى تدهورت مكانته التجارية الى حد كبير قياسا الى دوره السابق فى العصر الاسلامى .

(ب) رشيد :

تقع مدينة رشيد على خط ٢٤ ٣١° شمالا ، وخط ٢٥ ٣٠° شرقا ، كانت رشيد احدى المدن القديمة ولقد وردت فى جغرافية سترابون باسم بولبتين بينما ذكرها اميلينو باسمها القبطى الذى اشتق منه اسمها الحالى ، وهى تقع على الناحية الغربية من فرع نهر النيل المنسوب اليها ، وقد حالت وعورة وصعوبة الملاحه فيه دون أن تلعب رشيد دور دمياط التجارى والسياسى وكذلك وصفها أبو الفدا أنها (بليدة على غربى النيل عند مصبه ، وهذا المصب تخافه المراكب عند طلوعها فيه من البحر ، وهذه البلدة تقع الى الشرق من الاسكندرية بمسافة ستة وثلاثين ميلا) .

وقد غلبت السمة الحربية على نشاط هذا الثغر فى العصر المملوكى الى الحد الذى حرمت معه السلطات المملوكية المتعاقبة على السفن التجارية دخوله من جهة البحر المتوسط ، ولذلك انتقل النشاط التجارى منه الى قوة التى تقع الى الجنوب منه والتى اتصلت بالاسكندرية عبر خليج الاسكندرية ، وقد ترتب على اهمال

حفن هذا الخليج فى العصر العثمانى أن تراجع دور قوة التجارى ، وازدهرت رشيد ولا سيما بعد أن زالت صفتها الحربية وأصبحت ميناءا تجاريا وقد أشار سافارى الى ذلك بقوله (أصبحت رشيد مخزنا لتجارة الاسكندرية والقاهرة بعد أن أهمل حفر خليج الاسكندرية وجعلها ذلك مدينة مزدهرة من أجمل مدن مصر) .

والى الجنوب من رشيد اتصل نهر النيل بميناء البرلس عبر قناة ملاحية ، وقد ظل النشاط التجارى فى ميناء البرلس مقصورا على التجارة الداخلية بينه وبين جيرانه ، أما رشيد فبالرغم من ازدياد دورها فى العصر العثمانى الا أنها ظلت تابعة لميناء الاسكندرية وجهازه الادارى حيث أديرت من خلال التبعية الادارية والاقتصادية للأسكندرية .

(ج) الاسكندرية :

تقع الاسكندرية على خط ١٢ - ٣١° شمالا ، وخط ٢٤ - ٢٩° شرقا ، وهى الى الغرب من فرع رشيد ، وكانت الاسكندرية احدى أهم موانئ مصر على ساحل البحر المتوسط فى العصر الاسلامى وذلك لكونها تقع على مسافة متساوية تقريبا من اليونان واسيا الصغرى وسوريا والساحل الشرقى للبحر المتوسط ، مما أهلها لاجتذاب تجارة البحر الادرياتي وبحر ايجيه والبحر الأسود فضلا عن بلاد الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، وقد اتصلت الاسكندرية بالنيل عن طريق ترعة شديا القديمة التى عرفت بعد ذلك باسم الخليج الناصرى الذى نسب للناصر محمد بن قلاوون الذى أعاد حفره بعد أن طمرته الرمال من ٦٦٤ هـ الى ٧١٠ هـ ثم عرفت حديثا باسم ترعة المخمودية ، وقد أهل موقع الاسكندرية هذا الثغر ليكون ميناء صالحا لنقل تجارة الهند والشرق الى اليونان وأوروبا ، وقد قسم الجسر الواصل بين جزيرة فاروس الميناء الى جزئين

أحدهما وهو القسم الشرقى المعروف باسم الميناء القديمة والقسم الغربى المعروف باسم الميناء الغربية وهو أقل أهمية من سابقه . وكانت الاسكندرية عاصمة لمصر قبيل الفتح الاسلامى ولعبت دورا رئيسيا فى تاريخ مصر اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

وقد وصفها ابن حوقل فى القرن الرابع الهجرى مسهبها فى هذا الوصف بأنها (من مشاهير المدن المصرية تنطلق عن ملك وقدره وتعرف عن تمكن فى البلاد وسمو ونصره ولها طرقا مفروشة بأنواع الرخام وليس بجميع الأرض لمنازلها نظير يدانيها أو يقاربها فى شكلها ومبانيها وعجائبها) .

كما أسهب صاحب الاستبصار فى وصفها ووصف منازلها ودورها الاقتصادية فى العصر الاسلامى . وكانت الاسكندرية ميناء مصر الأول ابان عصر المماليك الجراكسة ويصفها ابن شاهين فى تلك الفترة قائلا (يرد اليها الناس برا وبحرا يجلبون اليها البضائع ، وبوسط الثغر خليج ممتد يأتى من بحر النيل ويصب فى البحر المحيط ، ويحيط بها خندق يطلق فيه الماء من البحر المحيط عند الضرورة . وللثغر عدة أبواب محكمة على كل باب ثلاثة أبواب من الحديد وباعلى الأبراج مجانيق وعلى كل برج منه أعلام وطبلخاناه وأبواق وحرس ويشهر ذلك وقت الضرورة) .

وقد تعرضت الاسكندرية لغزوات دائمة فى العصر الاسلامى غير أن اغارات القبارصة زمن الجراكسة كانت ذات أثر سيئ على الاسكندرية حيث تدهورت وظيفتها الاقتصادية والعسكرية .

وقد تأثرت الاسكندرية تأثرا شديدا بتحول تجارة الهند الى أوربا عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، وشيئا فشيئا بدأت الاسكندرية فى استعادة شطرها من هذه التجارة . إلا أن ذلك لا يقارن بمكانتها القديمة فى العصر الاسلامى ، وقد وصفت فى

والنصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى زارها سونينى
الذى أفرد لها كثيرا بأنها (مدينة يبلغ عدد سكانها حوالى خمسة
آلاف نسمة تأتيها التجارات من كل أقطار الشرق والأقطار الأجنبية
مما جعلها مركز للتجارة ، ويتنوع فيها السكان واللغات والأزياء
ففيها خليط من الناس بين أتراك وعرب وفرنج ، تعج بهم شوارعها
الصاخبة ٠٠٠) .

وبرزت أهميتها الاستراتيجية كمفتاح هام الى مصر مع قدوم
الحملة الفرنسية التى جعلت احتلالها لثغر الاسكندرية خطوة
أولى لاحتلال مصر .

ثانيا : الموانئ المصرية على ساحل البحر الأحمر :

يعرف البحر الأحمر بأكثر من تسمية فقد سمي ببحر اليمن
نسبة الى اليمن فى الركن الجنوبي الشرقى منه - كما سمي باسم
بحر القلزم نسبة الى مدينة القلزم التى كانت تقع فى أقصى الجهة
الشمالية منه وعلى بعد مسافة كيلو متر ونصف من موقع مدينة
السويس الحالية وقد لعب البحر الأحمر دورا هاما فى تجارة
مصر عبر العصور المختلفة وعرف منذ القدم بصعوبة الملاحة
فيه لكثرة شعابه المرجانية وشدة رياحه الشمالية وارتفاع درجات
الحرارة به وجذب سواحله وندرة موانئه ، وحددت العوامل
الجغرافية اختيار موانئه حيث كان يتحكم فى ذلك قرب هذه
الموانئ من عاصمة البلاد أو المدن الهامة أو لاعتبارات سياسية
- وأمنية .

وكانت لمصر على هذا البحر عدة موانئ تباينت مكانتها فى
عصور مختلفة ومنها ما اندرس مثل باضع التى كانت من أولى
الموانئ التى أسهم العرب فى تأسيسها والتى كانت أقرب الى
الساحل الشرقى للسودان منه الى ساحل مصر على البحر الأحمر

ورغم تزامن وجود باضع وعيذاب الا أن عيذاب استقطبت الشطر الأكبر من حجم تجارة البحر الأحمر بينما اقتصرت باضع على شرق السودان وجنوب مصر ثم ازدادت أهمية عيذاب بالنسبة لنشاط مصر التجارى عبر البحر الأحمر نتيجة لتزايد خطر الصليبيين فى شمال البحر الأحمر الذى جعل التجارة تتحول من ميناء القلزم الى ميناء عيذاب حتى خربت القلزم فى القرن الخامس وأنشئت الى الجنوب منها قاعدة جديدة هى السويس ، فلما انقضى خطر الصليبيين زمن الممالك البحرية عاد النشاط مرة أخرى الى شمال البحر الأحمر وتوارى دور عيذاب حتى هدمها الأشرف برسباى سنة ١٤٢١ هـ ونشطت الطور لفترة قصيرة ثم سرعان ما انفرد ميناء السويس الذى كان مقتصرًا على النشاط الحربى والعسكرى آنذاك بالنشأطين التجارى والعسكرى وتوارت الطور مثل سابقتها عيذاب وباضع والقلزم .

وفيما يلى الموانئ المصرية على البحر الأحمر فى العصر العثمانى :

(أ) الطور :

يمكن القول أن هذا الميناء شهد اهتماما ومكانة تجارية فى بداية العصر العثمانى وهو يقع جنوب غربى جزيرة سيناء وقد اكتسب أهميته من اقتصار ميناء السويس فى أواخر عصر الجراكسة وأوائل العصر العثمانى على الصفة الحربية ومن ميل البحارة اليه وذلك لقرب السفن فيه من الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر وكثرة المراسى على بره مما يتيح للبحارة اللجوء اليه اذا ما تخير البحر وهاج الرياح ولكن الشعب المرجانية حوله جعلت السفن تنصرف عنه وتتجه الى ميناء السويس الذى شهد فى العصر العثمانى وحتى نهاية النصف الأخير من القرن الثامن عشر

ازدهارا كبيرا ثم تحول عنه هذا النشاط والازدهار الى القصير
فى أواخر القرن الثامن عشر وذلك لمغالة كبار الأمراء المماليك فى
الضرائب المفروضة على التجارة عبر السويس وانعدام الأمن فى
الطريق البرى بين السويس والقاهرة .

(ب) السويس :

نقع السويس على خط عرض ٥٨ ٢٩ ° شمالا وخط ٣٣ ٣٢ °
شرقا فى أقصى الشمال الغربى لخليج السويس المنسوب اليها ، وقد
بدأ ظهور ميناء السويس فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر
الميلادى ، والعاشر الهجرى حيث اقتصر فى بدء ظهوره على
النشاط الحربى بينما انفرد ميناء الطور بالنشاط التجارى وقد
ورث ميناء السويس دور المقلزم المدينة القديمة التى كانت تقع الى
الشمال الشرقى من السويس والتى تضاعل دورها قياسا الى
عذاب والحسابها نتيجة لتضاعف الخطر الصليبي فى شمال البحر
الأحمر ، فلما اختفى الخطر الصليبي بدأ دور عذاب فى التدهور
الى أن خربها برسباى ١٤٢١ م . وقد اقتصر النشاط زمن
الجراركة على النشاط الحربى غير أن الأهمية التجارية للسويس
بدأت تتزايد بعد سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م وانتقال شطرنج
كبير من التجارة بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر وعظم
شأنها بعد ذلك لقربها من القاهرة ، وأصبح ثغر السويس بعد
فترة غير بعيدة من الفتح العثمانى لمصر مركزا للتجارة عبر البحر
الأحمر واتسع بذلك نشاطه حتى أصبح متحصلا الجمارك فيه من
أعظم المتحصلات والإيرادات للخزينة السلطانية والباشا فى مصر
وفاق فى ذلك سائر الموانئ المصرية .

(ج) القصير :

تقع القصير على خط ٠٦ ° ٢٦ ° شمالا وخط ١٧ ° ٣٤ ° شرقا .
وهى على الساحل الغربى للبحر الأحمر قبالة قوص على النيل الى
الشمال من عيذاب واكتسب أهميته لقربه من قوص حيث كانت
تجارة الكارم تمر عبره الى قوص ثم تحمل فى النيل الى مركز
تجارة الكارم فى مصر القديمة وقد اكتسبت قوص أهمية تجارية
فى العصر المملوكى وذلك لكونها مركزا يرد اليه التجار الواصلون
الى القصير ببضائع الجزيرة العربية والهند . غير أن أهمية
القصير أصابها ما أصاب عيذاب كما تدهورت بعد اكتشاف طريق
رأس الرجاء الصالح وانصراف شطر كبير من تجارة الهند مع
أوروبا اليه .

وظلت السيطرة التجارية لشعر السويس على الشطر الأكبر
من تجارة البحر الأحمر حتى النصف الأخير من القرن الثامن
عشر الميلادى حيث انتقل فيه جانب كبير من التجارة المارة عبر
السويس الى القصير وذلك نتيجة مغالاة أمراء المماليك وأتباعهم
الذين استحوذوا على جمرك السويس وانتزعوه من باشا مصر فى
تقدير الرسوم الجمركية على الواردات الى السويس ، وانتقلت
بذلك التجارة الى القصير التى كانت تدار جمركيا من قبل ملتزمين
من باطن باشا مصر يعملون لحساب كاشف قنا الذى كانت له
إدارة ميناء القصير .

ثالثا : الموانئ النيلية : -

٠٠ لعب النيل دورا بارزا فى تجارة مصر الخارجية
والداخلية حيث يشق مصر من شمالها الى جنوبها وهو يمثل
مجرى ملاحى دائم وآمن يصل المراكز السكانية فى الوجهين
البحرى والقبلى بالموانئ المصرية على ساحل البحر المتوسط

دمياط ورشيد والاسكندرية كما يصل الى أسوان حيث تجارة السودان كما تقع عليه بعض الموانئ النيلية الفرعية مثل المنصورة وسمنود والمحلة في الوجه البحرى وأسيوط وجرجا وقوص في الوجه القبلى كما يمكن القول ان معظم البلاد الواقعة عليه كانت تمثل مراكز تجارية ترد اليها منتجات بلاد الريف المحيطة بها ، كما يجد أهل هذه النواحي احتياجاتهم في هذه المدن والقرى الواقعة على ضفتى النيل ، غير أننا في تناولنا للموانئ النيلية في العصر العثمانى نقتصر فى ذلك على بولاق ومصر القديمة وذلك لكونهما أكبر مينائين نهريين على نهر النيل وفروعيه فى العصر العثمانى وذلك بحكم موقعهما من القاهرة أكبر مراكز مصر السكانية والتجارية ، وقد كان هذان الميناءان يمثلان ضاحيتين للقاهرة ومنفذهما على النيل حيث تتصل من خلالهما بالتجارة القادمة من بلاد الشام وآسيا الصغرى وأوربا والصادرة اليها وتجارات الوجه البحرى والصعيد والسودان والبحر الأحمر ، ولذلك كان لهذين المينائين ديوانان للجمارك ونظام ادارى خاص ومتميز وذلك لكونهما منافذ رئيسية للقاهرة ، ومراكز للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى مصر .

(١) بولاق :

كانت بولاق ميناء القاهرة الأول وهى تقع على خط ٢٠° ٣٠ شمالا وخط ١٥ر٣١° شرقا ، وقد ظهرت بولاق نتيجة لانحصار المياه عن خليج القاهرة الذى كان يقع الى الغرب والجنوب من سور القاهرة ، وأسفر هذه الانحصار عن ظهور جزيرة الى الغرب من القاهرة سميت باسم (جزيرة الفيل) وظهرت الى جانبها عدة جزائر وتلال رملية صغيرة تزايدت عاما بعد آخر حتى كانت سنة ٧١٢ هـ التى شرع فيها السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى بناء

عمائر له ولرجالهم فى هذه الجزيرة ٠٠ وتبعه كبار الأمراء والتجار
والعامة ، وكثرت لذلك حركة العمران على ساحل النيل من (منيه
الشيرج) شمالا وحتى مرسى نيلى يقع الى الجنوب من بولاق
الحالية كان يعرف باسم (موردة الحلفاء) نسبة الى نبات الحلفاء
المستخدم فى الوقود ، وعرفت هذه الضاحية الجديدة باسم بولاق
واتسعت وأصبحت ذات أسواق ومساجد وحمامات وأزقة وعطوف
واتسعت على حساب النيل ابتداء من سنة ٨١٦ هـ حيث كثر التوسع
السكنى على ما يردم من النيل غرب بولاق ، وبدأ النيل فى
الانحسار شيئا فشيئا عن ساحل بولاق حتى اتسعت بولاق واتصل
ما بينها وبين مصر القديمة بطريق على ساحل النيل ، وبدأت
بولاق فى الظهور كمرفأ نيلى هام ومركز لصناعة السفن النيلية ،
وقد أشار السيوطى فى تأريخه لحوادث سنة ٧٥٧ هـ الى هبوب
عاصفة شديدة غرق على اثرها فى ميناء بولاق ثلاثمائة مركب ،
وفى ذلك اشارة واضحة الى الدور الذى بدأت بولاق فى القيام
به فى تجارة مصر الداخلية والذى سرعان ما جعلها فى النصف
الثانى من القرن الثامن الهجرى تستحوذ على شطر كبير من حجم
تجارة القاهرة عبر النيل متقدمة فى ذلك على ميناء القاهرة النيلى
الأقدم فى مصر القديمة ، وفى أوائل العصر العثمانى كانت بولاق
قد أصبحت ميناء الناهرة الأول على النيل الذى يربطها بالاسكندرية
ودمياط المينائين الرئيسيين على البحر المتوسط وبلغ عدد المراكب
الراسية بساحله قرابة الألف مركب ، وأقيم بها ديوان للجمر
على السلع الصادرة والواردة اليه ، كما اتسعت بولاق فى العصر
العثمانى حيث وصفها العياشى فى القرن السابع عشر بأنها
(مرسى القاهرة التى تجتمع فيها مراكب دمياط ورشيد والصعيد) ،
كما نقل لنا نيبور وصفا لها فى النصف الأول من القرن الثامن
عشر ذكر فيه أنها مركز لتجارة القاهرة وبها مخازن للمقمح
السلطانى المرسل الى اهالى مكة والمدينة وبها دار لصناعة السفن ،

أما سونيني فقد نقل لنا صورة شاملة لدور بولاق حيث ذكر في هذا الخصوص (ساحل بولاق مزدهم بالعمال والجمالين الذين ينقلون البضائع ، والسفن كثيرة في الميناء وتقترب صقوفها تدريجيا ٠٠٠) ، وقد وصلت بولاق في نهاية القرن الثامن عشر الى قمة ازدهارها واتساعها حيث بلغ طولها على نهر النيل ألفين ومائة متر وبلغ عرضها قرابة الستمائة متر وأصبح هناك طريق يصلها بالقاهرة وبلغ طوله في أواخر القرن الثامن عشر ألفا ومائتي متر وقد رصف الفرنسيون بعد احتلالهم لمصر هذا الطريق .

(ب) مصر القديمة :

حلت مصر القديمة محل القسطنطينية أول عاصمة لمصر بعد الفتح الإسلامي وهي تقع على خط ٣٠° ٣ شرقا ويحدها من الغرب ساحل النيل قبالة جزيرة الروضة وإلى الشمال الشرقي منها تقع مدينة القاهرة كما يحدها من الشمال خليج القاهرة الذي يبدأ عند موردة مياه القناطر (مجرى العيون) الذي ينقل من خلالها الماء إلى القلعة ، وكان النيل من جهة مصر القديمة يتعرض إلى ضعف منسوب المياه فيه الأمر الذي ألحق بظلاله على دور مصر القديمة كميناء نهري ودعا كافور الاخشيدى لحفر هذا الفرع من النيل وتعميقه قبالة مصر القديمة سنة ٣٣٦ هـ ، كما أعيد حفره سنة ٦٢٨ هـ زمن الكامل الايوبي وواصل الصالح نجم الدين أيوب الاهتمام بحفر هذا الفرع الذي يصل إلى ساحل بولاق وربط بين المينائين النهريين بجسر بنيت عليه بيوت للأمرأ والأعيان والتجار ثم عمد بعد ذلك إلى إجراء ضمن حلا دائما لهذه المشكلة ضمن به الارتفاع الدائم لمنسوب الماء في النيل من جهة مصر القديمة بصفة دائمة وذلك بأن أمر باغراق عدة مراكب محملة بالحجارة

فى فرع النيل من جهة الجيزة فتحول من جراء ذلك شطر كبير من مياه النيل الى الفرع الآخر عند مصر القديمة وضمن ذلك نشاطا دائما للمراكب النيلية على مدار العام وبرزت بعد ذلك أهمية مصر القديمة فى العصر المملوكى ، حيث أصبحت ميناء القاهرة الذى يربطها عبر النيل ببلاد الصعيد وتجارات دار فور وسنار وتجارات البحر الأحمر القادمة عبر قوص والقصور وأقيم لذلك بها ديوان لتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات والواردات عبر هذا الميناء . وقد ذكر ابن شاهين فى وصفه لمينائها فى القرن الثامن الهجرى أن ما بها من المراكب ينيف عن الألف وثمانمائة مركب اشارة الى حجم النشاط التجارى بها وقد استمر الدور التجارى والحضارى لمصر القديمة التى شكلت الى جانب بولاق مقاطعة واحدة أديرت ماليا وإداريا باعتبارهما ضاحيتين للقاهرة على نحو ما سيتضح فى تناول البحث للنظم المالية والإدارية فى الموانئ المصرية فى العصر العثمانى .

الأحوال السياسية فى مصر قبيل العصر العثمانى.

تمهيد :

بلغت دولة المماليك الجراكسة أوج قوتها وازدهارها أثناء حكم الأشرف قايتباى الذى امتد لمدة ثلاثين عاما الاثمانية أشهر ، واذنت دولة الجراكسة بالمغيب بموته حيث تولى السلطنة بها سلاطين ضعفاء اشتد صراعهم على الحكم وأرغمهم هذا الصراع العنيف على قصر اهتمامهم على توطيد مراكزهم ونفوذهم واصطناع الأعوان والأنصار ومصانعه الأعداء وشراء ذمم المنافقين ، وتوالى على عرش مصر عدد كبير منهم فى فترة وجيزة عدت فى بعضها بالأيام ، ويبدل قصر مدد حكم هؤلاء السلاطين على حالة الفوضى وعدم الاستقرار التى سادت مصر أواخر عصر دولة الجراكسة ، وغالبا ما كانت التصفية الجسدية قتل أو خنقا أو بالنفى نهائية لحكم هؤلاء السلاطين ووسيلة لاقصائهم عن عروشهم ، مما جعل

الأمراء يعرفون عن منصب السليبي حوا على إرواحهم ، الى ان
اجتمع خبار امرأتهم حيث اسار بعضهم بوجوب توليه الاشرف
قائضوه الغورى ولكنه تمنع غايه الثمنع وبكى الى ان استجاب
لأصحاب الحل والعد وعقدت له البيعة فى مستهل شوال سنة
٩٠٦ هـ ، واشترط عليهم أنهم اذا ما أرادوا خلعه ألا يقتلوه .

ورغم محاولات الغورى الاصلاحية الا انها فشلت أمام عوامل
متعددة داخلية وخارجية كانت نهايته ونهاية دولة الجراكسة على
أيدى الدولة العثمانية فى مرج دابق ودانت مصر بذلك لحكم
العثمانيين .

أسباب انهيار وسقوط دولة الجراكسة :

يعزى انهيار الدول والحضارات لأسباب لا تكون وليدة
لحظتها وانما تسبق السقوط بفترة ليست بالقصيرة ، ويدهى أن
أسباب انهيار الدول تلك لا تنصرف الى حال واحدة وانما الى
أسباب متشابهة متعددة تؤدي آخرا الى النهاية المحتومة ، وبالنظر
الى دولة المماليك الجراكسة نجد أن تداخل الأسباب وتنوعها كان
سببا لانهارها على أيدى قوة اسلامية فتية وصلت فى تلك الفترة
الى قمة نضجها واكتمالها السياسى والعسكرى ، وينظر الى
أسباب انهيار دولة الجراكسة بمصر فاننا نجد هذه الأسباب قد
تمثلت فيما يلى : -

أولا : الصراع بين طوائف المماليك :

كانت دولة الجراكسة تمثل فى طبيعة تكوينها مثالا للدولة
العسكرية التى يحكمها أرباب السيوف من الأمراء المماليك وأتباعهم
الذين اطردت أعدادهم وقصائلهم مع ما تحتاجه هذه الأعداد من
الأمراء والمماليك من امكانات مادية وما تحتكره من امتيازات

متعددة ومتنوعة ، وبما كانت تحدثه هذه العناصر المتعددة المتنوعة انتماء ومكانة وثروة من صراع داخلي فيما بينها انتصارا لقادتهم وسادتهم ضد منافسيهم من الأمراء وأصحاب النفوذ . . وكان لابد لهذا الصراع أن يؤثر سلبا في قوة الدولة وقدرتها العسكرية والسياسية لاسيما وأن هذه العناصر المتناوئة كانت تشكل في مجملها جيش الدولة وجهازها الإداري بما يتبع ذلك من تداعيات في علاقاتها المتشابكة مع العامة وما ينتج عنه من الآثار السلبية في كل مكان .

وقد كان كافيا أن يرجف يوفاة سلطان أو مرضه أو هزيمة جنوده حتى تضطرب أحوال البلاد والعباد ، وكان يكفي أن يعلن عن ولاية سلطان جديد في الحكم حتى يعلن منافسوه من كبار الأمراء عدم رضاهم عنه وثورتهم عليه مما ينذر بدور جديد من أدوار الشدة والنهب والفوضى التي اعتادت أن تمر بها البلاد في أعقاب ذلك . . وقد بدأ الصراع بين طوائف المماليك في صورته الخطيرة بانتهاء عهد السلاطين العظام ورفاة قايتباي الذي بدأت نذر هذه الصراعات تلوح بشدة في أواخر أيامه حيث تصارع أقبردى الدودار وأتباعه مع قنصوه خمسمائة ، ثم أخذ هذا الصراع بعدا آخر حين تحالف أقبردى مع عربان بنى وائل وغزالة ، على حين تحالف قانصوه مع عربان بنى حرام ، ودارت معارك بالغة العنف كانت لها آثارها السلبية على قوة المماليك ووحدةهم ، ثم استمرت الصراعات وتمثلت نتائجها في تولي عدد غير قليل من السلاطين هم محمد بن قايتباي وقانصوه خمسمائة ، وجانبلاط وطوماي باي الأول في الفترة من سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م وحتى تولي الغوري في شوال سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م . وتجدر الإشارة الى أن جذور هذه الصراعات قد ظهرت زمن قايتباي نفسه حيث حدثت في مدة حكمه الطويلة ثورات الجلبان في مرات متعددة مع ما له من قوة ويطش وصوله .

وعانى الغورى من الصراعات بين الأفراد من الممالك على الرغم من اجتماع أمرهم عليه الى أن ذهب ضحية مؤامراتهم حين تسبب خاير بك وجان بردى الغزالى فى هزيمة الغورى وسقوط دولة الممالك الجراكسة وذلك نكاية فى سيباي نائب الشام وطمعا فى تولى الحكم حينما وعدهما العثمانيون بذلك ، ويفرد ابن اياس وغيره من مؤرخى هذه الفترة لهذه الصراعات المستمرة ، وبدهى أن دولة عسكرية قوام جندها هم الممالك والجلبان لابد أن نحسن الصراعات بين عناصر جيشها تلك بمثابة الضربة القاصمة التى تجهز عليها .

ثانيا : مظالم الممالك للناس وأثرها فى سقوط الدولة المملوكية :

على الرغم من استئثار الأفراد من الممالك وأتباعهم بمعظم ثروات البلاد وذلك تأسيسا على كون معظم مصادر الثروات زراعية وتجارية كانت خاضعة لهم بحكم ادارتهم لها حيث كفل لهم نظام الادارة الاقطاعية المشار اليه توزيع الأراضى وجميع موارد الدولة الأخرى كاقطاعات بين السلطان وأجناده كل حسب رتبته بدءا بالأفراد وانتهاء بأجناد الحلقة ، حتى ان راتب (جامكية) الجندى المملوكى كانت تفوق بكثير ما كان يأخذه نظيره العثماني ، واستغل الأمراء من الممالك وجنودهم ضعف شخصية السلاطين أو حاجتهم الى اصطناعهم للتقوى بهم فى زيادة هذه الرواتب حتى بلغت مبلغا عظيما .

غير أن هذه الامتيازات السابقة على اتساعها وكثرتها لم تكن لتروى لطمعهم غلة أو تشفى ما بصدورهم من حاجة دائمة لمزيد من الامتيازات فمالوا الى فرض الاتاوات على الأهالى والتجار منهم بخاصة واكثروا من نهب الناس والأسواق ، وكانت معاركهم الكثيرة فيما بينهم مصحوبة بالنهب والسرقه والفوضى ، كما

لجئوا الى احداث الذعر فى الأسواق والحارات ونهبها اذا ما طلبوا من السلطان اعطيات أو زيادة فى رواتبهم ورفض طلبهم ، فلجأ السلاطين الى استرضائهم والرضوخ لما يريدون ، ويصف ابن اياس ذلك وصفا دقيقا شخص فيه حالة دولة المماليك الجراكسة فى أخريات أيامها وضعف السلطة المتمثلة فى السلاطين وانفالت الأمر من أيديهم وما حاق بالناس من مظالم من جراء ذلك فيقول (كثرت ثورة المماليك بسبب النفقة ، وقد كثر العسكر من سائر الطوائف ما بين ظاهرية واشرفية واينالية وخشقدمية ، وقاتيبيهية وناصرية ومماليك الظاهر قنصوه والعاذل طومان باى والأشرف جان بلاط ، وصار كل منهم يروم رزقا وأشيع ان السلطان يريد اخراج أوقاف الجوامع والمدارس ويترك لهم ما يقيم الشعائر للاتفاق على المماليك ، ولم يوافق القضاة على التصرف فى الأوقاف ، واجتمع الأمراء عند السلطان وضربوا المشورة فوقع الاتفاق على أن الأوقاف تبقى على حالها ويؤخذ من ريعها سنة كاملة ومن أجره أملاك القاهرة من بيوت وربوع وحوانيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك يؤخذ منهم أجرة شهر كاملة ، وكتبت المراسم بذلك ، وكانت هذه المظلمة بمشورة قيت الرجبى ، وصار الأتابك قيت الرجبى يرسم على أعيان الناس بسبب ذلك بالمدرسة الباسطية حتى يرد الأموال لا جزاه الله خيرا) .

وعلى الرغم من أن فترة حكم الغورى مع ما كان فيها من مظالم ومصادرات فانها كانت مع ذلك أقل مظالما قياسا الى الفترة التى سبقتها واستمرت المظالم ولم تنته حيث كثرت المصادرات التى أمر بها الغورى لتمويل المنشآت التى كان الغورى مولعا بها وهى مدرسته وجامعه والتى قاسى الناس بسببها كثيرا ، وينقل ابن اياس صورة صادقة للرأى العام المستنكر لذلك دون حول منه ولا قوة (ولكن الناس شنعت على السلطان بسبب ان هذه

المصروفات كانت من وجوه المظالم ومصادرات الناس ، وقد سمي بعض اللطفاء هذه المدارس باسم المسجد الحرام ، لما وقع فيها من غصوبة الأرض ومصروف العمارة من مال فيه شبهات)

وهكذا فمع تدهور الأحوال الاقتصادية لم يتخل الممالك عن بذخهم واسرافهم في تزيين المباني والقصور ، وتبدو المفارقة واضحة عند مقارنة أحوال الناس الذين بلغ بهم الفقر مبلغه بثروات الممالك حيث وجد عند قيت الرجبى بعد موته ستون ألف دينار بخلاف الخيول والأقمشة والمنقولات على كثرتها وتنوعها ، كما تبدو المفارقة بصورة أعمق وأكثر بروزا فيما وجد عند عبد حبشى كان يملكه الأمير طومان باى بعد موته من ثروات حيث وجد عنده ثمانية آلاف دينار ذهبى غير الأقمشة وما وجد عند آخر من الذهب الخالص ما قيمته ألف دينار ، ويستمر ابن اياس فى ذكر مظالم الممالك حتى انها لتبدو لكثرتها أمرا عاديا متكررا لا يثير التفاتا لكثرته .

وحاول الغورى اظهار الروح الدينية حين نادى فى رجب سنة ٩١٥ هـ بالآلا يتجاهر أحد بالمعاصى والآلا تحمل الأسلحة من بعد المغرب وأن يواظب الناس على الصلوات الخمس فى الجوامع ، وتبدو هذه المحاولة ذات صبغة دعائية ساذجة فقد عبر عنها ابن اياس ساخرا فى تعليقه على تلك الروح الدينية الزائفة (سمع ذلك الكلام من أذن وخرج من الأخرى) . وليس أدل على اتساع المهوة بين الادارة المملوكية وبين الناس من ذلك ، ولم يسلم أهل الريف من المظالم حيث كثرت الغرامات على الفلاحين وأصحاب الاقطاعات ، وعاش الفلاحون فى ظل حياة بائسة لم تكن بأحسن من تلك التى عاناهم الخوانهم فى المدن وتسلب أجناد الأمراء على الفلاحين وكثرت بذلك أعمال الظلم والجور وتنوعت وتعددت

الضرائب . ولما تولى طومان باى حكم مصر بعد مقتل الغورى
بادر برفع كثيرا من المظالم عن الفلاحين وأطلق سراح مسجونهم .

علاقة كهذه بين الحكام والمحكومين لا يستغرب معها الموقف
السلبى للأهالى من الحرب العثمانية المملوكية فى بدايتها قبيل
دخول العثمانيين كفاتحين الى القاهرة ، وكثيرا ما قاوم الأهالى
هذه المظالم بسلاح غير سلاح الكلمة حيث لم يقف الكثير من العوام
موقف العاجز فتأروا على الممالك وترصدوا لأمرائهم ورجموهم
بالحجارة واشتبكوا معهم واشتعلت المواجهة مما اضطر السلاطين
الى رفع مؤقت لبعض المظالم .

وتعددت مواقف العوام التى أخذت شكل المقاومة الايجابية
الفعلية المتمثلة فى مظاهرات سلمية أو ثورات عارمة ، وكان
طبيعيا أن يكون لهذه المظالم أثر واضح فى موقف العوام من
انهيار دولة الجراكسة ، ولكن شخصية طومان باى بما أبطل من
مظالم وبما عرف عنه من حميد الصفات جعلت العوام يتعاطفون
معه ويشتركون الى جانب الممالك فى الحرب داخل القاهرة فى
معركة الصليبيى بعد هزيمة الريدانية مما جعل العثمانيين يفتكون
بالعوام ولكن ادراك الممالك لأهمية الأهالى كقوة يمكن الاعتماد
عليها فى الدفاع عن الدولة جاء بعد قوات الأوان حيث كانت شمس
الممالك قد آذنت بالمغيب ودالت دولتهم بعد سقوط القاهرة فى
أيدي العثمانيين .

ولم تكن علاقة الممالك بقبائل العربان فى الصعيد والشرقية
والبحيرة وسيناء بأحسن من علاقتهم مع العاصمة فى القاهرة
وقلاحي الريف ، فقد كان الممالك والعربان فى حرب شبه دائمة
وقامت العلاقة بينهم على التوجس والترقب حيناً والحرب أحيانا
فهى لا تهدأ الا لتشتعل ، وفى أواخر زمن الجراكسة تزايد افساد

البدو وفسادهم واغارات العربان على الريف وطرق التجارة ونهبهم للبلاد وقطعهم طريق الحج حتى أمر الغورى بإبطال الحج سنة ٩١١ هـ لافتقاد الطريق للأمن ، ويفرد ابن اياس فى تاريخه لحوادث سنوات ٨٧٣ هـ ، ٩٠٤ هـ ، ٩١١ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٢ هـ للمعارك الدائرة بين المماليك الجراكسة والعربان من البدو فى مختلف نواحي مصر .

واستنفدت هذه الحروب شطرا كبيرا من قوة المماليك الاقتصادية والعسكرية وأسهمت فى اضعافهم واستخدم الكثير من الأمراء العربان كمعاونيين واتخذوهم كحلفاء فى صراعاتهم الداخلية ، ولا أدل على عمق الخلاف والعداء بين الأمراء من المماليك من انضمام عربان هواره وغزالة للعثمانيين فى صراعهم ومطاردتهم لطومان باى ثم خيانة حسن بن مرعى ، وعرباناه لطومان باى حين لجأ اليهم يحتوى بهم مع سابق أياديه عليهم ، وعلى أيديهم وبخيانتهم أسر العثمانيون طومان باى وهى العقوبة التى آل اليها أمر الأمير شاربك الأعور أحد كبار أعوان طومان على يد أحمد بن بقر شيخ عربان الشرقية ، وبصفة عامة كان العربان أحد أسباب ضعف واضعاف دولة الجراكسة وانهارها .

ثالثا : التراجع الاقتصادى :

بنيت الدولة المملوكية الأولى والثانية قوتها وعظمتها على أساس من التميز الاقتصادى الذى حظت به مصر حيث كانت تحقق من دور مصر الاقتصادى الوسيط بين تجارة الشرق والغرب عبر أراضيها أرباحا ضخمة وأسهم ظهور المغول فى أواسط آسيا وانتشار الصراعات العسكرية فى هذه المناطق فى تحول التجارة الى طريق البحر الأحمر وتبع ذلك تزايد الأرباح ، والعوائد والفوائد الاقتصادية لمصر من جراء ذلك .

أما بداية التراجع الاقتصادي عن الحالة السابقة فقد نشأ
زمن برسباي أحد سلاطين دولة المماليك الجراكسة حين احتكر
التجارة القادمة من الهند والجزيرة العربية عبر البحر الأحمر ،
وأصدر أوامره بأن تحمل إلى الاسكندرية والقاهرة كل البضائع
والتجارات القادمة من أى جهة عن طريق بلاد العرب أو سوريا أو
العراق وذلك لجباية الضرائب عليها لصالحه إضافة إلى احتكاره
لتجارة التوابل الشرقية وخاصة الفلفل ، وتوسع فى تطبيق نظام
الاحتكار حتى داخل مصر فاحتكر صناعة السكر وتجارته بها
إلى جانب تجارة الخشب والمصنوعات المعدنية ، وفوض من جانبه
الكثير من التجار فى احتكار تداول الكثير من السلع وأصبح بذلك
الاحتكار سياسة عامة انتهجها خلفاؤه من الجراكسة مع ما لذلك
من آثار سلبية لى النشاط التجارى عبر مصر وعلى أهلها
أنفسهم .

ولم يكتف برسباي بما يحصل لمصلحته من رسوم جمركية
على البضائع من غير السلع الخاضعة للاحتكار والتي بلغت العشر
إضافة إلى احتكاره تداول سلع معينة كالتوابل وإنما فرض رسوما
إضافية أخرى على البضائع القادمة عبر طريق عدن وكثرت
الصادرات وجعل ديوانا خاصا فى جدة لهذا الغرض أطلق على
متوليه اسم (شاد جدة) ، وارتفعت أسعار السلع الشرقية ارتفاعا
باهظا واحتجت الجاليات الأجنبية وحكوماتها وفكر البنادقة فى
قطع علاقاتهم التجارية مع مصر .

واستمرت مغالاة المماليك بعد برسباي فى تطبيق نظام
الاحتكار وفرض الرسوم الجمركية الباهظة حيث بلغ مقدارها زمن
الغورى عشرة أمثال ما يجب تحصياله وعلق على ذلك ابن اياس
مصورا ما آل إليه حال التجارة والموانئ من جراء ذلك (امتنعت
التجار عن دخول بندر جدة وآل أمره إلى الخراب وعز وجسود

الشاشات من مصر والأرز والأنطاع وأخرب البندر وكذلك الاسكندرية ودمياط فامتنعت تجار الفرنج من دخولها) .

وقد تسببت تلك السياسات الخاطئة من الاحتكار ورفع الرسوم الجمركية بقيم مبالغية وزائدة الى حد كبير في دفع الحكومات الأوروبية الى البحث عن طريق آخر للوصول الى الهند عبر طرق جديدة وهذا ما انتهت اليه الكشوف الجغرافية ، وقد برزت النتائج السلوية لهذه الممارسات والسياسات الخاطئة في دفع البلاد الى حافة الانهيار الاقتصادي وتجلي ذلك في تضخم النقد المصري وفساد عملة البلاد بجميع أنواعها ذهبية وقضية، ونحاسية الى جانب تدهور جميع القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية وأسهم هذا التدهور في دفع البلاد الى حالة من التقهقر والتراجع الاقتصادي والسياسي الذي أسفر عن سقروط مصر في يد العثمانيين .

رابعاً : التخلف العسكري :

أجمل أحد كبار الأمراء المماليك سبب الهزيمة العسكرية الساحقة في مرج دابق والتي كانت بداية النهاية لدولة المماليك الجراكسة في مصر وايدانا باسراق شمس العثمانيين فيها بقوله (هؤلاء القوم ليسوا افرس منا ولا أشجع حتى نهايهم وانما ضررنا من هذه النار وهذا البندق والرصاص ومن هذه الضرايبزانات التي لو رموها على الجبال لأزالوها) ، وقد ذكر أحد شهود هذه المعركة ومؤرخو هذه الفترة تأثير المدفعية العثمانية على مجريات معركة مرج دابق بقوله (أطلقوا المدافع والبندقيات وحملوا على الجراكسة والعربان ، وكان كل مدفع يجيىء على نحو خمسين أو ستين أو مائة نفس فصارت تلك الصحراء كالمجزرة من الدماء) ، وكما وصف تأثير البنادق التي استخدمها جنود العثمانيين من

المشاة وافتقر اليها المماليك ، وكانت ذات تأثير كبير في تغيير مجرى المعركة ومقتل الكثير من المماليك الذين كانوا يشككون جيش السلطان الغورى بقوله (ما ضرهم الا البندق فانه يأخذ الرجل على حين غفلة فلا يعرف من أين جاءه قاتل الله أول من صنعها) ، وقد تحدى الأمير كرتباى أحد كبار معاونى السلطان طومان باى بعد أسره فى معركة الريدانية السلطان سليم بأن يتترك جنوده البنادق ويقاتلوا بالسيوف ، ولذلك دلالة واضحة على الهوة الشاسعة التى كانت تفصل بين المماليك والعثمانيين من حيث القدرات العسكرية والتقدم فى التسليح حيث اتسم الأداء العسكرى للعثمانيين بتفوق وتقدم كبير بينما ظل النمط المملوكى فى التسليح وإدارة الحروب يسير على ما سارت عليه نظم الحروب فى العصور الوسطى والتى اعتمدت أساسا على الفروسية والكفاءات الشخصية للمقاتلين وفنون الحرب التقليدية .

وأما العثمانيون فقد أجادوا استخدام أساليب الحرب الحديثة المعتمدة على المدفعية والمشاة المسلحون بالبنادق وكانت المدفعية أحد أسلحة العثمانيين المؤثرة التى كانوا يستخدمونها فى حروبهم منذ فتح القسطنطينية وهذا ما لم يعرفه المماليك حيث لم تكن مدفعيتهم سوى مدفعية حصار وسلاح يقام فى مواقع ثابتة كالقلاع وكانت هذه المدافع قد حصل عليها المماليك من العثمانيين أنفسهم ومن البنادقة ، ولا يمكن مقارنة هذه المدافع بالمدافع العثمانية التى صحبت الجيش العثمانى فى حملته لفتح مصر وكان عددها ثلاثمائة مدفع حالت بين المماليك وبين الاستفادة من تفوقهم العددي ومهارات فرسانهم الشخصية ، وكان بعض هذه المدافع العثمانية يمثل أحدث ما استجد من أسلحة فى العالم آنذاك حيث لم تستخدم أوروبا مثل هذه المدافع للمرة الأولى الا سنة ١٨٦٨ م حينما استخدمها الجيش الروسى .

وكانت رحلة التراجع المملوكى والتخلف العسكرى قد أسفرت
عن وجهها منذ فترة سبقت اشتعال الصراع العسكرى العدائى بين
المماليك والعثمانيين ، حين استعان الغورى بالخبرات العثمانية
العسكرية وأصبح الأسطول المملوكى فى البحر الأحمر يخضع
لقيادة مشتركة من المماليك والعثمانيين وأصبحت مصر فى ذلك
الوقت مفتقرة للعثمانيين من ناحية المهام الاستراتيجية حيث
اعتمدت عليهم فى امدادات الأسلحة والحديد والنحاس والأخشاب
والبارود والأسلحة النارية وغيرها .

كما يرجع التفوق العسكرى العثمانى لسبب جوهري هو أن
الجيش العثمانى كانت فى حالة استنفار شبه دائم من جراء
الحروب المتواصلة فى الشرق والغرب والشمال والجنوب واكتسبت
بذلك خبرات عسكرية وقتالية واسعة فى الوقت الذى كانت فيه
الجيش المملوكية فى حالة من الاسترخاء فهى لم تشترك فى حروب
عظيمة ولم تتعرض لخطر حقيقى منذ الخطر التيمورى باستثناء
بعض المناوشات والحملات العسكرية البسيطة التى كانت ذات
أهداف محددة لا تخرج عن التهديد والتخويف وذلك لمدة طويلة
تقارب المائة عام ، وأجمالا فإن الدولة العثمانية وجيوشها قد
أنتصرت على المماليك وأسقطت حكم الجراكسة لأنها كانت دولة
فتية آنذاك تعيش دور الفتوحات والانتساع ، بينما سقطت دولة
الجراكسة لأنها كانت تعيش دور التراجع والانحطاط .

الفصل الثالث

الدور السياسى والعسكرى للموانئ المصرية فى العصر العثمانى

تمهيد :

كانت السويس الى جانب أهميتها التجارية لموقعها على نهاية الخليج المنسوب اليها الممتد الى البحر الأحمر قاعدة عسكرية انطلق منها النشاط العسكرى فى البحر الأحمر والمحيط الهندى فى اواخر زمن دولة المماليك الجراكسة وطوال العصر العثمانى ، وكان المماليك قد تحكموا فى طرق التجارة بين الشرق والغرب قبل اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح الذى تحصل بعده الشطر الأكبر من التجارة الى أوروبا عبر هذا الطريق دون أن يمر بمصر .

وأثر ذلك تأثيرا شديدا على مركز مصر الاقتصادى خاصة

وأن مرور التجارة عبرها كان له أثر كبير في رواجها الاقتصادي وازدهارها ، وقد انتفعت جمهورية البندقية وجنرة من مشاركة مصر في التجارة بين الشرق والغرب وجنتا ثمارا ضخمة أدت الى تنافس بعض الممالك الأوروبية كالبرتغال وإسبانيا في محاولة لتحويل طرق ومراكز التجارة القادمة من الهند وجزر المحيط الهندي اليها عبر طريق رأس الرجاء الصالح وذلك للاستفادة بما يجره ذلك من منافع اقتصادية جمة ، اضافة للوازع الديني والتعصب ضد المسلمين ، وأدى ذلك الى دفع جهود المستكشفين في هذا المجال لطاردة النفوذ الاسلامي في المحيط الهندي .

واقضى دفع هذا الخطر على مكانة مصر التجارية من دولة الجراكسة أن تعبأ كل جهودها وقدراتها العسكرية لتنتطلق من السويس عبر البحر الأحمر لمواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي، وكانت هذه الخطوة بداية للنشاط العسكري والدور الذي قام به ثغر السويس قبيل العصر العثماني من الناحية الاستراتيجية العسكرية والذي استمر طوال القرن السادس عشر الميلادي بعد خضوع مصر للعثمانيين ثم عاد مرة أخرى في النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي في أعقاب تزايد الأطماع الأوروبية في احتلال مصر .

أما الموانئ المصرية على البحر المتوسط دمياط ورشيد والاسكندرية فقد تعرضت لحملات عسكرية عديدة طوال العصر الاسلامي بدأت بالبيزنطيين وانتهت بالروادسة والقبارصة مروراً بالحملات الصليبية المتعددة واستدعى ذلك تحصينها وتسليحها بصفة دائمة ، غير أنها اجمالاً حظيت بلون من الهدوء النسبي في العصر العثماني وذلك لقوة شوكة الأسطول العثماني في البحر المتوسط وقوة حلفائه وطبيعة الصراع العسكري بين الدول العثمانية

دول أوربا الذى كان مركزه فى معظم الأحيان على أراضى وسط وشرق أوربا ، وأحيانا قليلة شمال وغرب البحر المتوسط .

١ - الدور السياسى والعسكرى للموانئ المصرية على البحر الأحمر :

نجح فاسكو داجاما البرتغالى فى الوصول بسفنه الى الهند بعد دورانه حول أفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، واستغاث سلطان كجرات بالسلطان قنصوه الغورى الذى أرسل قوة بحرية يقودها الأمير حسين الكردى ولم يكن غرض الغورى معاونة سلطان كجرات بقدر ما كان غرضه هو المحافظة على مصالح مصر الاقتصادية ونفوذها فى المحيط الهندى ، وكان الأمير حسين الكردى واليا على جدة فحصنها وأعاد ترميم أسوارها قبل سفره ، وحينما وصل الى الهند تحالف مع أسطول كجرات واصطدم الأسطول المشترك للحليفين بالبرتغاليين ونجح فى أول تصادم عسكرى غير أن البرتغاليين سرعان ما أعادوا ترتيب صفوفهم من جديد وهاجموا الأسطول المملوكى فى معركة ديو البحرية ٩١٤ هـ / ١٥٠٩ م وانتصروا عليه انتصارا ساحقا ودمروا الكثير من قطعه ، وكان من أهم نتائج هذه المعركة أنها شجعت البرتغاليين على التقدم صوب البحر الأحمر ومهاجمة عدن لجعلها قاعدة لهم يدخلون منها الى البحر الأحمر .

أما حسين الكردى فقد فر بما تبقى من الأسطول المملوكى الى جدة وأخذ فى ترميم أسوارها وتجهيزها للحصار ، وإزاء ذلك بدأ الغورى فى عقد تحالفات جديدة مع ملوك الهند استعدادا لجولة أخرى من القتال ضد البرتغاليين ، وأرسل الى السلطان العثمانى بايزيد يطلب منه الامدادات والخبرات العثمانية لاعادة بناء أسطول قادر على دحر البرتغاليين فوصلت اثر ذلك عدة سفن

عثمانية في شوال سنة ٩١٦ هـ / ١٥١١ م تحمل البارود والمدافع والمجاذيف والأخشاب والنحاس والحديد والعجل والحبال والمراسي ، وبرز دور ترسخانة السويس في تجهيز السفن المطلوبة للأسطول ، ثم أوفد السلطان العثماني أحد كبار رجال البحرية العثمانية وهو (كمال رئيس) لتنظيم الأسطول المملوكي ، وقدم الى مصر وصحبه ثلاثمائة مدفع ومائة وخمسون سارية لربط الأشرعة ، وأهدى الى البحرية المملوكية ثمانى سفن حربية ، وأمر كمال رئيس الفنيين من صناع السفن بإنشاء ثلاثين سفينة حربية في ترسخانة السويس ثم ارسل السلطان بايزيد الثانى قائدا بحريا آخر هو (حامد رئيس) مع كمية كبيرة من المهمات العسكرية والمواد اللازمة لاستكمال بناء واصلاح سفن الأسطول المملوكي في ثغر السويس .

وفى تلك الأثناء امتد الخطر البرتغالى فأصبح يهدد مصر تهديدا مباشرا حين نجح الأسطول البرتغالى فى احتلال جزيرة كمران التى تقع فى مدخل البحر الأحمر الأمر الذى دفع السلطان الغورى الى طلب المزيد من المساعدات العثمانية ، ولبى السلطان بايزيد الثانى طلب الغورى وأوفد أحد كبار قادته البحريين وهو (سليمان رئيس) ومعه ألفان من الجنود العثمانيين العاملين فى البحرية العثمانية ، فى خطوة أوسع لتعميق المساعدات العثمانية للجراكسة وجهاز سليمان رئيس أسطولا تكون من عشرين سفينة حربية بلغ عدد الجنود التى تحملها ستة آلاف مقاتل ، وجعل لهذا الأسطول قيادة مشتركة تضم الأمير حسين الكردي وسليمان رئيس الذى كانت له القيادة الفعلية ، وعمل الى جانب سليمان رئيس كمساعد له فى هذه الحملة لطرد البرتغاليين من المحيط الهندي والبحر الأحمر أحد القادة العثمانيين الذين كان لهم بعد ذلك شهرة مدوية كواحد من كبار مشاهير البحارة فى العالم وهو

محيى الدين بيري الذى اشتهر باسم (بيري رئيس) ، ونجح
الأسطول المملوكى ذو القيادة العثمانية فى احتلال عدن سنة
٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م وأراد السيطرة على مضيق باب المندب وجزره
فلم يوفق فعاد أدراجة الى ثغر جدة وفى أثناء عودته عام بقدم
السلطان سليم والجيش العثمانية الى مصر ونجاحه فى اقتلاع
الجراسنة وإخضاع مصر للتبعية العثمانية ، فأرسل اليه يحدد
ولاءه فأمره بالبقاء فى جدة على أن يرسل اليه السلطان سليم
الأول ثلاثين قطعة بحرية حربية ، وأمر لذلك بتوسيع ترسانة
بولاق تمهيدا لتجهيز السفن بها للعمل بالأسطول فى البحر الأحمر
حيث تحمل هذه السفن مفككة على ظهور الجمال الى السويس ثم
يعاد تركيبها هناك ، وعين سليمان رئيس أميرالا على الأسطول
العثمانى فى المحيط الهندى وأطلق عليه (قبودان مصر والهند) ،
وبدأت مرحلة جديدة واجه فيها العثمانيون مسئولياتهم بوصفهم
الحماة الجدد للأماكن المقدسة فى الحجاز وأرسل حاكم كجرات
الى السلطان سليمان القانونى يناشده المساعدة من واقع مسئولياته
الجديدة ، فجهز لذلك الحملة التى أبحرت من السويس فى سنة
٩٤٣ هـ / ١٥٣٨ م ، وكانت هذه الحملة داية لجهود عثمانية
مكثفة تستهدف التصدى للخطر البرتغالى واستعادة السيادة
الاسلامية المفقودة فى مياه المحيط الهندى ، وفكر السلطان سليمان
القانونى فى شق قناة تصل بين البحرين الأبيض والأحمر ، واجتهد
سنان باشا فاتح اليمن فى هذا الصدد ، وكان غرضهم من ذلك هو
سهولة دخول القوة البحرية العثمانية الموجودة فى البحر المتوسط
والتي كانت لها اليد العليا فيه ، ولربما لو حقق العثمانيون هذا
المشروع لتغيرت مجمل الأوضاع السياسية والعسكرية فى العالم
على غير ما وصلت اليه فى القرن العشرين .

ولما تولى السلطان سليم الثانى كلف مسيح باشا وائى مصر

سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٨ م بسرعة بحث موضوع شق قناة السويس ،
وقد أفصح الفرمان الذى وجه الى باشا مصر عن الغرض من هذا
المشروع وهو تيسير عبور الأسطول العثمانى الى مياه البحر
الاحمر للتصدى للبرتغاليين حيث كان الأسطول العثمانى فى البحر
الأحمر لا يرتقى الى مستوى وقدرات نظيره فى البحر المتوسط ،
وجاء فى هذا الفرمان (أما والحالة هذه فقد اعتدى البرتغاليون
الملاحين على بلاد الهند واستولوا عليها وسدوا طرق المسلمين الذين
يفدون من هذه الأنحاء على الحرمين الشريفين ، ولا يجوز أن
يستولى على عرش الحكم الكفار الأذلاء الذين هم من غير المسلمين ،
وأصبح من الضرورى تخليص بلاد الهند من يد الكفار وازالتهم
أيضا من بعض القرى التى احتلوها من اطراف الحرمين الشريفين
واكنافهم ، وعلى هذا ينبغى احضار الأسطول السلطانى كله
واعداده ، ومن المناسب فى هذا الخصوص تماما شق قناة لمرور
الأسطول العثمانى الى خليج السويس (٠٠٠) ، ويبدو أن التكاليف
الباهظة لتنفيذ مثل هذا المشروع الضخم حالت دون تنفيذه نظرا
لاختلال النقد والاقتصاد العثمانى بعد سليمان القانونى .

وقد سارت الحملة البحرية من السويس فى أسطول من ستين
قطعة بحرية مشحونة بالمدافع وآلات الحرب ووصل الى عدن
واستولى عليها وواصل تقدمه الى الهند والتحم مع البرتغاليين فى
معركة عنيفة هزم فيها الأسطول العثمانى وعاد منسحبا الى مخاو
اليمن ، وهكذا فان حملة سليمان باشا الخادم (سليمان رئيس)
قد فشلت فى تحقيق الانتصار المطلوب وفشل التحالف الجديد بين
حكام قاليقوت والعثمانيين وعاد الأسطول العثمانى الى قاعدته فى
نهر السويس .

ولم ييأس العثمانيون من هزيمة البرتغاليين حين صدرت
الأوامر من الباب العالى فى اسلامبول الى على باشا والى مصر

سنة ٩٥٦ هـ سنة / ١٥٤٩ م بتسيير الأسطول العثماني المراكبي في السويس مرة أخرى إلى الهند لاستخلاص عدن وطرد البرتغاليين فجهزت السفن وعين على هذه الحملة البحرية (بيري رئيس) فأقاع من السويس بعد تجهيز الأسطول سنة ٩٦٠ هـ / ١٥٥٢ م في ثلاثين قطعة بحرية وستة عشر ألف رجل واستخلص عدن وقلعتها ثم عاد إلى قاعدته البحرية في السويس مرة أخرى .

وفي السنة التالية أبحر مرة أخرى قاصدا سواحل اليمن حيث أخضع الثائرين على سلطة الدولة العثمانية بها ثم استولى على جزيرة هرمز ودوخ البرتغاليين في تلك الأطراف ، ثم واصل سيره إلى البصرة حيث تعقبه البرتغاليون فترك سفن الأسطول بها وعاد بثلاث منها تحمل الغنائم ثم غرقت احداهن ، وعاقبه السلطان على عدم تحقيق الغرض الرئيسي من الحملة وأمر بإعدامه فنفذ فيه الحكم بالقاهرة ومات أحد أشهر رجال البحرية العثمانية موتة لا تليق بمكانته العسكرية البارزة .

وخلف مراد رئيس سلفه بيري رئيس على قيادة الأسطول العثماني في السويس حيث اتجه إلى عمان واشتبك مع البرتغاليين في معارك عنيفة ثم عاد بسفنه إلى السويس لإصلاح السفن المعطوبة ، ثم عزل هذا القائد وعين مكانه (سيدى على رئيس) الذى اشتبك مع البرتغاليين في معركة عنيفة في هرمز ومسقط ثم تسببت الأحوال الجوية السيئة في إفشال هذه الحملة واتجهت الرياح بالسفن إلى المحيط الهندي وهناك اضطرت للتنازل عن جميع ما تبقى له من السفن والعتاد والذخيرة إلى حلفاء الدولة العثمانية السابقين من حكام الهند ، وكانت هذه المعركة والحملة الفاشلة خاتمة للصراع العثماني البرتغالي زادت بعده هيبة البرتغاليين لمدة طويلة اتسمت بهدوء النشاط العسكرى ، إلى أن نازعهم

الهولنديون والأسبان فى أواخر القرن السادس عشر الميلادى أما الدولة العثمانية فقد اكتفت بالمحافظة على البحر الأحمر ومنع السفن الأوروبية من الإبحار فيه واخضاع اليمن حيث ساهمت السفن العثمانية انطلاقا من السويس فى اخضاع متمردي اليمن ومساندة والى اليمن أزد مير باشا فى غزو الشاطيء الأفريقى للبحر الأحمر ، ونجحت الدولة العثمانية فى المحافظة على البحر الأحمر وحرمان السفن الأوروبية من دخوله حتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، وكانت ترسخانة السويس فى تلك الفترة الطويلة لا تفتح الا فى أوقات متفرقة وفقا للحاجة الى تجهيز سفن تجارية أو اصلاح سفن حربية عثمانية ويتم ذلك من حين لآخر حيث تحمل اليها الأخشاب والمهمات اللازمة لذلك ، وفى غير تلك الظروف كانت هذه الترسخانة تظل مغلقة ، وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدأت الدول الأوروبية فى الاهتمام بعودة طرق التجارة القديمة الى سابق عهدها عبر مصر ، وبدأت فكرة حفر قناة السويس فى الظهور ، تلك الفكرة التى راودت فرنسا منذ عصر لويس الرابع عشر وعارضها السلطان العثمانى .

ونجحت فرنسا والبنديقية فى الحصول من الباب العالى على تصريح وصلت بموجبه السفن الفرنسية الى السويس مباشرة سنة ١١٧٦ هـ / ١٧٦٣ م . وكان ذلك ايذانا ببداية تنافس شديد بين انجلترا وفرنسا على النفوذ فى مصر ، ولما تولى على بك مشيخة البلد فى مصر انتهج سياسة تشجيع الأجانب على القدوم الى مصر ومنحهم التسهيلات ، وزين له جيمس بروس ذلك فأحكم السيطرة على ثغر جدة وسمح للسفن الانجليزية بالقدوم الى السويس فوصلت ثلاث سفن ، هنالك أسرع فرنسا بالاتصال بعلى بك دون اعتبار لاعتراضات الباب العالى تعرض عليه قيام سفنها بنقل المتاجر والبضائع من جدة الى السويس بدلا من السفن العثمانية ولكن هزيمة علم بك قضت علم هذا الاقتراح .

وقد برز الوجود الروسى فى مياه البحر الاحمر فى الظهور عقب معاهدة كوجك قينارجة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤ م التى حصلت روسيا بموجبها من الدولة العثمانية على حق الملاحة فى البحر الأسود وفى المياه العثمانية كلها ، وترصد لنا الوثائق العثمانية بوادى الوجود الروسى فى البحر الأحمر وذلك فى مراسلات شريف مكة غالب بن مساعد والحاج يوسف بك والى جدة وشيخ الحرم المكى مع السلطان العثمانى ، حيث تضمنت تحذيرات من السلطان اهم بعدم شراء المؤن التى يبيعها الأسطول الروسى الذى يجوب البحر الأحمر رافعا العلم الهولندى بحجة أنه يقوم بالتجارة ، وأهابت هذه المراسلات بهؤلاء الحكام أن يتكاتفوا ويتعاونوا على حرمان الروس من الاستفادة بميناء المخا باليمن .

وأكمل جيمس بروس ما بدأه مع خليفة على بك وهو محمد بك أبو الذهب الذى منح الانجليز حق الدخول الى ميناء السويس اضافة الى تسهيلات جمركية كبيرة ، ومن سنة ١٨٨ هـ / ١٧٧٥ م وقع هاستينج حاكم البنغال على اتفاقية محمد بك أبى الذهب تتيح له حق ارسال السفن بالبضائع الى السويس مع التزام أبى الذهب بنقل البضائع وحمايتها الى القاهرة .

ولما استقر الأمر فى مصر لمراد بك وابراهيم بك دعوا الفرنسيين الى القدوم بسفنهم الى السويس .

غير أن الدولة العثمانية لم تقف بازاء ذلك مكتوفة الأيدى وانما تصدت لمحاولات انجلترا التى لم تشأ اغضايبها ومنعت سفنها من الابحار الى الشمال من جدة وذلك رغبة منها فى الحفاظ على توازن القوى فى أوربا وابقاء الدولة العثمانية كقوة مناسبة وذلك فى اطار صراع انجلترا ضد فرنسا والنمسا .

الى أن قدمت الحملة الفرنسية الى مصر بقيادة نابليون

بونابرت ونجحت في الاستيلاء على القاهرة ، وأرسل نابليون بعد ذلك فرقة من جنوده لاحتلال ثغر السويس في إطار سياسته الرامية الى أحكام قبضته على مصر ومنافذها البحرية ، ولما قدم الفرنسيون بقيادة برن الى السويس ، ويذكر الجبرتي دور أهالي السويس قائلاً (أرسل الفرنسيون عسكريا الى السويس فتصدى لهم متسلمها من قبل الوزير ، ووقف معه أهالي البندر وحاربوهم فتغلب الفرنسيون وقتلوا جماعة ونهبوا البندر وما فيه) ، وهرب الأهالي الى الطور وذهب البعض منهم الى الأعراب في البادية فنهب الفرنسيون ما وجدوه بالسويس وعجروا وبئر السويس من المدافع والبضائع ، وسلحوا سفينتين لحماية الثغر وأقاموا بطارية مدفعية لحماية المرفأ ، ثم زار نابليون ثغر السويس وتفقد النواحي المحيطة به ، وذلك بغرض استكشاف امكانية قيام حملة فرنسية الى الهند لتحقيق رغبة استراتيجة لفرنسا وهي حرمان انجلترا من نفوذها في الهند .

وكان نابليون مكلفا من قبل فرنسا بالبحث في امكانية شق قناة جديدة بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، واستقبل في أثناء وجوده بالسويس بعض تجار الحجاز واليمن ومسقط في محاولة منه لاقامة اتصالات ودية مع حكام هذه البلاد لخدمة غرضه في المحيط الهندي ، كما كان يهدف من رحلته الى السويس الى اكتشاف الطرق والاستعدادات المطلوبة لحملة القادمة على الشام وسوريا ، وأرسل نابليون بعض جنوده بقيادة الجنرال بليار بغرض احتلال القصير ونجح في مهمته وترك بها حامية من الجند ، وكانت القصير تمثل منفذا للامدادات القادمة من أهالي مكة الذين وصل منهم قرابة الستمائة من المجاهدين مع من انضم اليهم من أهل ينبع ووصلوا الى القصير ومنها الى الصعيد للمشاركة في المقاومة ضد الفرنسيين .

وكان الأسطول الفرنسي فى المحيط الهندى قد قام بنشاط
عسكرى لمؤازرة الحملة الفرنسية على مصر وذلك بإحكامه حصار
جنوب البحر الأحمر واستيلائه على عدة سفن انجليزية كانت
بالمسويس وفرت حين علمت بقدوم الفرنسيين .

ورغم هذا الحصار البحرى فقد أفلحت بعض القطع الحربية
الانجليزية فى التسلل وقصفت السويس بالمدافع ، كما هاجمت
تلك القطع حصن القصير وقصفته بالمدافع وحاولت القيام بانزال
للجنود غير أن المقاومة الفرنسية أجبرت الانجليز على العودة
الى سفنهم حيث واصلوا القصف من البحر الى أن انسحبت هذه
القطع البحرية دون أن تحقق هدفها بالاستيلاء على القصير أو
السويس ورغم التسلل البريطانى الى مياه البحر الأحمر إلا أن
ذلك كان بصورة جزئية إذ سرعان ما أحكم الفرنسيون حصارهم
على حركة الملاحة فى البحر الأحمر الذى استدعى أن يطلب
شريف مكة من يوسف مدير المالية فى الحملة الفرنسية فى سنة
١٢١٣ / ١٧٩٨ جوازات فرنسية لسفنه المبحرة الى الهند وذلك
حتى لا تعترضها السفن الفرنسية فى مياه المحيط الهندى .

وهكذا شكلت السويس قاعدة بحرية لمصر على مدار العصر
العثمانى انطلقت منها الأساطيل وبنيت فيها السفن وازدهرت
حيناً وأقفرت آخر ، إلا أنها كانت فى كل الأحيان منفذا تجارياً
هاماً لمصر ومركزاً استراتيجياً وعسكرياً طوال العصر العثمانى .

٢ - الدور السياسى والعسكرى للموانئ المصرية على البحر المتوسط :

شهدت أواخر دولة المماليك الجراكسة بمصر زمن السلطان
الأشرف قانصوه الغورى ، نشاطاً محموداً كان الهدف منه تجهيز
القلاع بالثغور الشمالية دمياط ورشيد والاسكندرية وترميمها ،

وذلك حين لاحت فى الأفق أخطار وبوار الغزو العثماني لمصر ،
وتوقع السلطان الغورى على ذلك أن تلعب الأساطيل العثمانية فى
ذلك دورا كبيرا ، وظن أن العثمانيين سوف يسلكون نفس الطريق
الذى سلكه من قبلهم البيزنطيون والصلبييون حين أرادوا احتلال
مصر وهو احتلال ثغورها الشمالية ثم التقدم منها الى القاهرة -
غير أن الأمر لم يكن على نحو ما توقع السلطان الغورى حيث
سلكت الجيوش العثمانية الطريق البرى عبر الشام وفلسطين
وصحراء سيناء .

وكانت ثغور مصر الشمالية وخاصة الاسكندرية قد شهدت
فى أواخر العصر المملوكى اعتداءات متكررة من فرسان الاسبتارية
المقيمين برودس وشغلوا بذلك الغورى عن تكريس جهده وجهد
الجيوش والأساطيل المملوكية للتصدى للبرتغاليين وبدا الأمر وكأن
هناك تنسيقا بين النشاط البحرى المعادى لمصر فى البحرين الأبيض
والأحمر وفى المحيط الهندى .

وحين لاح الخطر العثماني الجديد بدا الأمر أخطر من مجرد
غزوة هنا أو هجمة هناك واستدعى ذلك أن يجند الغورى جهده
للاستعداد لهذا الخطر الداهم ولذلك اجتهد فى عمارة وترميم
وتسليح القلاع والأسوار فى دمياط ورشيد والاسكندرية وتفقدتها
بنفسه ، ولكن الجيوش العثمانية يقودها السلطان سليم الأول
قدمت برا ونجحت فى اخضاع مصر بعد مقاومة عنيفة أبدتها
السلطان طومان باى ، واستقر الأمر لسليم الأول فى مصر وزار
رشيد والاسكندرية وأقام بهما لمدة ثلاثة أيام تفقد خلالها أبراج
هذين الثغرين .

وبخضوع مصر للعثمانيين قامت الاستراتيجية العسكرية
للدولة العثمانية وإدارتها المركزية فى اسلامبول على وجوب

السيطرة البحرية على البحر المتوسط ، وقد أسهم في نجاح هذه الاستراتيجية التحالفات التي عقدتها الدولة العثمانية مع قادة دولة الجزائر البحرية عروج رئيس وخضر رئيس وأخيرا القائد البحري الأشهر خير الدين بربروسا الذي تحالف مع السلطان سليم وأصبح بموجب ذلك قائدا من قواد الدولة العثمانية البحريين، وكان بربروسا يحكم الجزائر ويقود أسطولا يمثل قوة مؤثرة في البحر المتوسط ، أصبح لها بعد تحالفها مع الدولة العثمانية اليد العليا في مياه غربي البحر المتوسط .

وكان لابد للعثمانيين من احتلال رودس والقضاء نهائيا على الأخطار التي تهدد ثغور مصر خصوصا وشمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط عموما من جراء عمليات القرصنة التي كان يقوم بها فرسان الاسبتارية المقيمون بها والتي وصلت الى احتلالهم لثغر طرابلس الغرب وقطع الطرق الملاحية على السفن التجارية .

وبالفعل نجح الأسطول العثماني في احتلالها زمن السلطان القانوني سنة ٩٢٣ هـ / ١٥٧٢ م .

كما احتل العثمانيون جزيرة قبرص زمن السلطان سليم القانوني سنة ٩٢٣ هـ / ١٥٢٢ م .

وباحتلال هاتين الجزيرتين اللتين كانتا تصدران المتاعب الى ثغور مصر الشمالية أمنت هذه الثغور شر ذلك واختفت الأخطار التي كانت تهددها لمدة طويلة وحتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وأسهم في حالة الأمن تلك السيطرة البحرية الجزائرية العثمانية في البحر المتوسط والتي كان بموجبها حاكم الجزائر أحد قباطنة الأساطيل العثمانية اضافة الى تونس وطرابلس والمغرب التي كانت تمثل نيابات تابعة للدولة العثمانية (مغرب أو جاققري - بحريات ايالات جزائر - تونس - طرابلس) ، وقد اضطلعت

البحرية الجزائرية بالجزء الغربى من البحر المتوسط وأسهمت الى جانب العثمانيين فى حروبهم البحرية ، وكانت دولة الجزائر البحرية تمتلك أسطولاً بحرياً قوياً جعل منها دولة عظمى بحرياً وتهديداً دائماً لموانئ جنوب أوروبا وأصبحت هذه الدولة تمثل خط الدفاع الأول للعثمانيين فى البحر الأحمر والأبيض المتوسط ، وأصبح للعثمانيين اليد الطولى فى حوض البحر المتوسط وأصبحت الموانئ التابعة للدولة العثمانية على هذا البحر كاسالمبول وأزمير ودمياط والإسكندرية وغيرها مراكز هامة للتجارة وقواعد بحرية للأساطيل العثمانية ورغم هزيمة الأسطول العثماني فى ليبانتو أمام الأساطيل المتحالفة الأوربية وتدمير معظم قطعه البحرية إلا أن الأمر لم يستغرق وقتاً طويلاً حيث أعاد العثمانيون بناء ما فقدوه من السفن وزيادة على ذلك من القطع البحرية الجديدة ذات القدرات التسليحية والقتالية الأكبر ، وجهزت هذه القطع ونزلت الى البحر المتوسط خلال عدة شهور ، وبذلك لم تكن هزيمة ليبانتو ذات أثر استراتيجى بقدر ما كانت ذات أثر معنوى أسهم فى إهدار الكثير من هبة الدولة العثمانية كاحدى أقوى دول العالم آنذاك وسرعان ما عادت السيطرة البحرية فى البحر المتوسط للعثمانيين وعادت سفنهم لتهديد موانئ جنوب أوروبا كدأبها قبل ليبانتو .

وفى غضون ذلك أمنت تغور مصر الشمالية من خطر التهديد العسكرى الى أن نجح الروس زمن بطرس الأكبر الذى حكم روسيا ١٠٩٠ هـ / ١٦٨٢ م الى ١١٣٤ هـ / ١٧٢٥ م فى تنفيذ سياسة التوسع على حساب الدولة العثمانية والاقتراب بأساطيله من المياه الدافئة الى أن كانت معاهدة قوجك قينارجة سنة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤ هـ التى أعطت للروس حق استخدام البحر الأسود والمضايق لسفنهم . تواجد اثر ذلك جزء من الأسطول الروسى بصفة شبه دائمة فى

البحر المتوسط ، وكان ذلك ايذاً يظهر المسألة الشرقية التي تمثل في جوهرها الصراع بين الدول الأوروبية وروسيا على انتزاع واقتسام ممتلكات الدولة العثمانية .

ولما استولى على بك علي مشيخة البلد في مصر وحصار اليه الأمر فيها ورغب في الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية أرسل رسلاً إلى كاترينا الثانية قيصرية روسيا التي تولت عرش روسيا من سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦٢ م إلى ١٢١٠ هـ / ١٧٩٦ م يعرض عليها التعاون العسكري بينهما واتصل بقائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط الأدميرال الكسيس أولوف طالباً منه المعاونة العسكرية ، واستجاب القائد الروسي لذلك وأرسل جزءاً من أسطوله يتكون من عشر سفن إلى دمياط لمطاردة ما بها من السفن العثمانية وعمر على بك قلاع الاسكندرية ودمياط وحصنها وزودها بالجنود والأسلحة في إطار استعداداته للانفصال بمصر عن الدولة العثمانية ، غير أن فشل حركة علي بك الاستقلالية ومقتله جعلت الأسطول الروسي يغير مرات عديدة على السفن الراسية في مياه ثغرى دمياط والاسكندرية ويأسر العديد منها .

وبذلك عاد الخطر العسكري مرة أخرى ليهدد ثغور مصر الشمالية ، وقد حاول مراد بك وإبراهيم بك الاتصال بروسيا حين رغبا السير في طريق سلفهما علي بك الكبير وأغروا روسيا بأقامة تحالف عسكري يقدمون من خلاله تسهيلات لسفن الأسطول الروسي في الموانئ المصرية على أن تقوم روسيا في مقابل ذلك بالضغط على الباب العالي لاقرار استقلالهما بمصر ، وفي إطار تصدي الدولة العثمانية لهما استعان والي مصر العثماني بقطع الأسطول التابعة للدولة العثمانية المربطة في ثغر دمياط حيث سارت هذه القطع في النيل وقامت بقصف تجمعات ومعسكرات مراد بك وإبراهيم بك واتباعهما . إلى أن قدمت حملة حسن باشا القبطان

العثماني سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م عن طريق ثغر الاسكندرية لاعادة سلطة الدولة العثمانية وهيبتها في مصر الى أن عاد بجيشه والأسطول العثماني المصاحب له للمشاركة في الحرب التي اشتعلت آنذاك بين الدولة العثمانية وروسيا .

وعادت مصر لسيطرة الأميرين المملوكين مراد بك وابراهيم بك الى أن خرج نابليون بحملته البحرية الضخمة من ميناء طولون في أسطول مكون من أربعمئة وخمسين قطعة تحمل على متنها خمسة وثلاثين ألفاً من الجنود وخمسة وعشرين ألفاً من البحارة والجنود العاملين على الأسطول ونجح في اخفاء وجهته وأجهز على مالمطة في طريقه الى مصر الى أن ظهر فجأة أمام شواطئ الاسكندرية دون اعلان حرب على الدولة العثمانية ونجح في احتلالها بعد مقاومة عنيفة وقوض عليها السيد محمد كريم حيث وكل اليه مسئولية حفظ النظام وتموين السفن وترك حامية بالاسكندرية وغادرها الى القاهرة ، بعد أن حصن ميناءها وأنشئت استحکامات لحمايته وزود قلعة أبي قير ببطاريات مدفعية وأقسام بطارية مدفعية أخرى على الجزيرة الراقعة الى الجنوب من رشيد لحماية بوغاز وجرد الفرنسيون أهالي الثغر من الأسلحة وأرهقوهم بالأعباء المالية والقروض والأعباء العينية من حبوب وزيت وأرز وغير ذلك .

ولكن السيد محمد كريم قاد مقاومة سرية دفعت الفرنسيين الى اعدامه وتعيين السيد محمد الغرياني مقامه على أن يساعده أحد كبار العلماء بالاسكندرية وهو الشيخ محمد المسيرى .

ولم تقف الدولة العثمانية ازاء حملة نابليون واحتلال مصر مكتوفة الأيدي حيث اتخذت اجراءات عاجلة جندت بمقتضاها جيشا كبيرا وأسندت قيادته الى واحد من كبار رجالها وهو الصدر

الأعظم يوسف ضيا باشا ، كما تحالفت مع انجلترا للقضاء على الفرنسيين ، وكانت انجلترا تشك في نوايا نابليون قبل قدومه الى مصر فأرسلت أسطولها بقيادة نيلسون لطاردته الى أن نجح الأسطول الانجليزي في تدمير الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير ، وحاصر بعد ذلك الثغور المصرية مانعا السفن التجارية والعسكرية من القدوم الى هذه الثغور أو الخروج منها ، أما دمياط فقد احتلها الفرنسيون بقيادة الجنرال فيال ، وقد اشتعلت بها الثورة ضد الوجود الفرنسي وقادها حسن طوبار الذي تحرك بجنوده وسفنه الى شرق المدينة ودارت بينه وبين الفرنسيين معارك شرسة أخمدت على أثرها هذه الثورة الشعبية .

ولما استقر الأمر للفرنسيين بدمياط جددوا قلاعها وأقاموا قلعة جديدة بالقرب من قرية الديبة على مدخل بحيرة المنزلة غربى أشتوم الجميل وأخرى عند أم مفرج وثالثة عند بوغاز البراس وزودها بالمدافع .

ولما بدأت الجهود العسكرية العثمانية لطرد الفرنسيين من مصر فى الظهور أنزل العثمانيون على شاطئ عزبة البرج الى الشمال من ثغر دمياط ثلاثة آلاف عسكري دارت بينهم وبين الفرنسيين المقيمين بالقلعة عند بوغاز دمياط معركة شرسة فشلت اثرها عملية الانزال وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م وقد سبق ذلك محاولة قامت بها ثمانى عشرة سفينة عثمانية بمساعدة انجليزية دون جدوى كما حاول الأسطول العثماني دخول الاسكندرية دون جدوى ، وكل النجاح الذى أصاب الأسطول العثماني تمثل فى حصار بخرى على الموانئ المصرية ضمن من خلاله انقطاع الصلة بين الفرنسيين وبين أوطانهم وتوقف الامدادات اليهم ، أما الجهود البرية فلم تكن بأحسن حظا من الجهود البحرية حيث لقبت القوات العثمانية البرية هزائم عدة

كان اقساها ما حدث فى معركة أبى قير البرية التى أسر فيها قائد الجيش العثمانى مصطفى باشا وقتل أكثر من عشرة آلاف جندى واستسلم الباقى من هذا الجيش .

واستمر الأمر على حاله حيث رزحت مصر كلها تحت وطأة الفرنسيين الى أن بدأت المفاوضات العثمانية الفرنسية على الانسحاب بالقرب من دمياط حيث التقى ديزيه وبوسيليج على ظهر سفينة حربية قبالة دمياط للتفاوض مع الصدر الأعظم ووقعت المعاهدة الخاصة بالجلء عن مصر وانسحاب القوات الفرنسية بمعداتها الى الاسكندرية ورشيد ودمياط توطئة لبحارها الى فرنسا ، ثم فشلت هذه المعاهدة حيث اشترط الانجليز أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب فرفض ذلك الجنرال كليبر القائد الفرنسى للجيش بعد رحيل نابليون الى فرنسا وكان العثمانيون يومئذ قد وصلوا برا الى عين شمس فدارت معركة رهيبة سنة ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م فى مارس من هذا العام انتصر فيها الفرنسيون ، ثم قتل كليبر وتولى مينو والأخطار من كل جانب تتهدد الوجود الفرنسى بمصر ما بين انتفاضات الأهالى وانقضاضهم على رجال الحملة والحملة العسكرية العثمانية المتتابعة والحصار البحرى الذى يحول دون وصول الامدادات من فرنسا ثم ظهرت بعد ذلك سفن الأسطول الانجليزى على مشارف أبى قير وأرسل مينو الذى تولى قيادة الحملة بعد مقتل كليبر قوات هائلة الى دمياط ثم رضح مينو لما طالب من الانجليز من قبل خروج الفرنسيين من مصر على ظهر السفن الانجليزية كأسرى حرب ، وأسدل الستار بذلك على أطماع الفرنسيين فى مصر وبدأت مصر مرحلة جديدة خاصة بعد ولاية محمد على لحكم مصر التى كانت ايدانا بنهاية النفوذ العثمانى الحقيقى فى مصر وزيادة النفوذ الأوروبى فيها .

الباب الثاني

النظام الإداري في موانئ مصر في العصر العثماني

لفصل الأول : الجهاز الإداري في الموانئ المصرية

الفصل الثاني : نظم إدارة الأمن في الموانئ المصرية

الفصل الثالث : نظم إدارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف

الفصل الأول

الجهاز الادارى فى موائى مصر العثمانية

تمهيد :

اتجهت الدولة العثمانية فى ادارتها لمصر بعد خضوعها للحكم العثمانى الى ابقاء الأحوال الادارية والنظم السابقة على ما كانت عليه تقريبا قبيل الفتح العثمانى لها مع ربط ولاية مصر عسكريا واداريا بالدولة العثمانية ضمانا لولائها ، وقد كان رأس الجهاز الادارى فى مصر هو الباشا الذى اعتبر ممثلا للسلطان ، وقد وكلت اليه فى مصر مهمة الادارة والحكم ، ورئاسة الديوان العالى بالقلعة ، ثم تركت الدولة العثمانية فى مصر وجودا عسكريا قليلا يضمن لها فرض السيطرة الأمنية والولاء معا ، وتمثل هذا الوجود العسكرى فى رجال الأوجاقيات العسكرية .

ويمكن القول بأن الادارة العثمانية فى مصر كانت ذات مهام محددة تتمثل فى ضمان تبعية مصر للسلطان العثمانى والاشراف

المالى والادارى عليها ، ولكنها تركت للاهالى قسدا كبيرا من المسئوليات الادارية التى تخففت منها وذلك فى مجالات التعليم والشئون الدينية ، وقد تعددت وامتزجت المسئوليات الادارية والعسكرية والقضائية الملقاة على عاتق الأجهزة الادارية فى الموانئ المصرية ، كما خضعت هذه الأجهزة خضوعا كاملا للديوان العالى فى القاهرة الذى يرأسه الباشا أو نائبه (كتحداه) ، ويضم فى عضويته قاضى عسكر مصر والدفتدار المشرق على النظام المالى بالقاهرة والامراء من الصناجق وكبار قادة الفرق العسكرية العثمانية (الأوجاقات) التى تشكل فى جملتها الوجود العسكرى العثمانى فى مصر ، غير أن القبودانات الذين كانوا يمثلون رأس الأجهزة الادارية فى الموانئ الى جانب رئاستهم للفرق العثمانية الموجودة فى القلاع العسكرية بالموانئ وسفن الأسطول العثمانى الرابضة فى سواحل هذه الموانئ ، كانوا يعينون من قبل الباب العالى فى اسلامبول وذلك لدورهم الهام فى حماية ثغور مصر والذى احتفظت الدولة العثمانية لنفسها بالقيام به فى سائر الولايات وكانت الادارة العسكرية للدولة العثمانية لهذا السبب تدار مركزيا من اسلامبول ضمنا للسيطرة العثمانية على الولايات كلها ، وكذلك لاستنفار امكانيات هذه الولايات لخدمة السياسة العليا للدولة العثمانية وقت الحاجة لذلك .

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية بما حوته من أوامر سلطانية (البيورلديات والفرمانات) ما يؤكد ويوضح الغرض من تعيين القبودانات من قبل الباب العالى فى اسلامبول حيث تتضمن هذه الأوامر الادارية وجوب تجهيز الامدادات الغذائية والمقاتلين وحراسة القوافل التجارية المكونة من السفن التجارية فى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط حماية لها من خطر القراصنة خاصة فى زمن الحروب كما تأمرهم احيانا كثيرة بالانضمام الى سفن الأسطول

العثماني والمشاركة الفعلية في الكثير من العمليات العسكرية .

على أنه تجب الإشارة الى أن مينائي يولاق ومصر القديمة لم يعاملا من الناحية الادارية على قدم المساواة مع الثغور المصرية على البحر المتوسط دمياط ورشيد والاسكندرية ، والثغور على البحر الأحمر كالسويس وذلك لما كان لهذه الثغور من خصوصية لمكانتها العسكرية باعتبارها منافذ مصر التي يمثل التهديد العسكري لها تهديدا لمصر كلها ، وقد استلزم ذلك انفراد هذه الثغور بترتيبات ادارية متميزة بها تتواءم مع الأهمية العسكرية والتجارية لهذه الموانئ وتحتم وجود جهاز اداري متنوع المهام يمكنه الاضطلاع بما قد يطرأ من مهام عسكرية توكل اليه ، في الوقت الذي كانت فيه يولاق ومصر القديمة نافذتين للقاهرة على النيل مما استتبع الى حد كبير تبعية هذين المينائين اداريا للقاهرة باعتبارهما ضاحيتين من ضواحيها .

وفيما يلي نتناول هيكل الجهاز الاداري في الموانئ المصرية في العصر العثماني :

١ - أمير اللوا الشريف السلطاني القبودان :

وتأتي مرتبته على رأس الجهاز الاداري في الثغر الى جانب الحاكم الشرعي وقد اصططلحت وثائق المحاكم الشرعية للثغور على تسميته باسم (أمير اللوا الشريف السلطاني) كما لقب في بعضها بلقب (أمير اللوا الشريف السلطاني وقابودان العمارة) ولقبه البعض الآخر بلقب (أمير السنجق الشريف السلطاني) ولقد كانت له مسئولياته الادارية الى جانب مسئولياته العسكرية التي كان يقوم بها باعتباره أحد قادة الأسطول العثماني .

- وقد اعتبر من واقع هذه المسئوليات الادارية أحد أفراد الجهاز الادارى فى الثغور وكانت مسئولياته تضامنية مع الشخصية الرئيسية الأخرى فى الجهاز الادارى وهو الحاكم الشرعى المعين لرئاسة الجهاز الادارى والقضائى حيث كانت الأوامر الادارية الصادرة من الديوان العالى بالمقاهرة أو من اسلامبول توجه الى الحاكم الشرعى مخاطبا مع أمير اللوا السلطانى القبودان وغيرهم من مسئول الجهاز الادارى أو بتعبير وثائق المحاكم الشرعية (متكلمى الثغر) .

غير أن الجانب التنفيذى من هذه المسئولية المشتركة كان السمة الغالبة على مسئولية أمير اللوا القبودان بينما كان الجانب الاشرافى والقضائى هو السمة البارزة فى مسئوليات الحاكم الشرعى . أما الأهمية العسكرية لهذا المنصب والتي كانت سببا وراء تولية هذا المنصب لكبار رجال البحرية العثمانية فقد نبعت من كون الثغور المصرية على البحرين الأحمر والمتوسط محطات رئيسية للأساطيل العثمانية وقواعد امداد وتموين لها مع ما تمثله هذه الأساطيل من أهمية للقوة العسكرية العثمانية التى كانت فى صراعات عسكرية شبه دائمة فى أوروبا وحوض البحر المتوسط ، وفى البحر الأحمر والمحيط الهندى وذلك فى اطار سياسة المركزية الادارية للنشاط العسكرى للدول العثمانية - كما كان لهؤلاء القبودانات دور عسكرى داخلى كانوا بمقتضاه عناصر رئيسية مهمة لاحداث التوازن العسكرى بين القوى الداخلية المختلفة فى مصر بما يضمن ولاءها للسلطان العثمانى وعدم التمرد عليه وذلك بالتصدى للمحاولات الرامية الى ذلك وتغليب ومساعدة من كان تغليبهم ومساعدته فى مصلحة الباشا والسلطان العثمانى من القوى الداخلية .

ولذلك كانت الحاميات العسكرية المقيمة فى القلاع السلطانية

لثغور تأتي مع القبودانات عند قدومهم من اسلامبول وتأتمر
مرهم وتتمثل هذه الحاميات في العديد من سرايا الجند
البلوكات) التي تنتمي الى فرق عسكرية متنوعة (أوجاقات)
يخضع قادة هذه السرايا لامرة قادة القلاع (الدزادرة) الذين
لقون أوامرهم المباشرة من القبودانات ، وازضافة للدور العسكري
هذه السرايا وقادتها فان القبودان كثيرا ما كان يستعين بهم لفرض
نظام والأمن في الثغور كما كان بعضهم ينتدب بصفة دائمة للعمل
في هذا الخصوص على حين يقيم الباقون في القلاع .

وقد اعتبر التنظيم الاداري لهيكل الادارة في مصر العثمانية
بؤلاء القبودانات العاملين في الثغور في نفس مناصب ومراتب
لصناجق الذين يحكمون سائر ولايات مصر سواء في الولايات
البحرية الواقعة في الوجه البحري كالغربية والشرقية والدقهلية
البحيرة وغيرها أو في الولايات القبلية الواقعة في الصعيد مثل
سيوط وجرجا وأطفيح وغيرها .

وقد استمر منصب القبودان في الموانئ المصرية العثمانية على
حاله السابق من حيث تعيين هؤلاء القبودانات ودورهم
بمسئولياتهم طوال القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين ، وفي
بدايات القرن الثامن عشر أصبح شاغلو هذا المنصب يعينون من قبل
الباشوات في مصر وتخلت بذلك السلطة العثمانية في اسلامبول
عن هذا الحق ، ومثال ذلك ما حدث عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٥ م حين
عين جن علي باشا من قبله قبودانا على ثغر السويس يدعى مرجان
جوز .

ومع ازدياد نفوذ بكوات الماليك في النصف الثاني من القرن
الثامن عشر فانهم قد استحوذوا على منصب قبودان ثغر السويس
وشغله بعضهم طمعا فيما كان يتبع حيازة هذا المنصب في هذا

الثغر من مكاسب مادية ضخمة ناشئة عن أرباحه وإشرافه على التجارة عبر السويس والتي كانت تمثل شطرا ضخما من تجارة مصر الخارجية .

وتزامن تصاعد نفوذ بكوات الممالك مع تدهور سلطة الدولة العثمانية في النصف الأخير من القرن الثامن عشر ونتج عن ذلك اختفاء والغاء هذا المنصب في دميياط والاسكندرية ورشيد ، وتحولت اختصاصاته الى (سردار مستحفظان) وأصبحت الادارة والديوان العالي بالقاهرة تتخاطب اداريا مع سردار متحفظان الى جاذب الحاكم الشرعى في الثغر ومتضامنا معه ، وقد لعب شاغلو منصب سردار مستحفظان دورا هاما في الصراعات التي عرفها النصف الأخير من القرن الثامن عشر بين أمراء الممالك وكان انتمائهم يمثل عاملا مؤثرا في هذه الصراعات سواء الى أوجاقهم أو الى أمير بعينه ، غير أن ذلك كله كان بمنأى عن الأهالي إذ لم يضاروا من هذه الصراعات العسكرية المتلاحقة .

ولما قدم حسن باشا الغازى سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ فى اطار حملة عثمانية ضخمة تستهدف اعادة سلطة ونفوذ الدولة العثمانية فى مصر وتخليصها من الأمراء الممالك أصحاب النفوذ فانه أعاد مناصب القبودانات الى أصحابها ومهامهم السابقة وعين من قبله من شغلها ، غير أن الأمر لم يلبث الا قليلا ، فقد عاد نفوذ الأمراء الممالك اسماعيل بك ومراد بك وإبراهيم بك الى سابق عهده وعزل هؤلاء القبودانات وأعيدت الأحوال الى ما كانت عليه قبيل قدوم حسن باشا الغازى .

وقد تنوعت مسئوليات القبودانات اذا كانت لها جوانبها الادارية والتنفيذية والعسكرية بكل ما تعنيه الكلمة من صلة بينهم وبين الديوان العالي بالقاهرة وبينهم وبين الادارة المركزية فى

اسلامبول ، كما كان لها جانبها الاجتماعى ٠٠ وفيما يلى تفصيل تلك :

مسئوليات القبودان :

لعل فى اختيار شاغلى هذا المنصب من القادة العسكريين العاملين فى الأساطيل العثمانية تفسيراً لمسئوليتهم العسكرية والتي كانت تبدأ من قيادة سفن الأسطول العثمانى الرايضة فى الثغور المصرية والسفر بها لتدعيم الأسطول العثمانى والقدرة العسكرية للجيش العثمانى ، وكذلك تجهيز هذه السفن بالبحارة والمقاتلين ، وتجهيز الامدادات المطلوبة للجيش العثمانى من الاطعمة والخيول والبارود والحرفيين من النجارين والقلافطة والحدادين وغيرهم للعمل فى أحواض بناء السفن فى أنحاء الدولة العثمانية (الترسخانات السلطانية) وتجهيز الجنود وارسالهم للالتحاق بالجيش العثمانى فى مختلف نواحي الدولة العثمانية وقت أن يؤمر بذلك، وتجهيز السفن لحمل الحبوب المرسله من الشون السلطانية بمصر الى اسلامبول وحينما كان خطر القراصنة يزداد فى البحر المتوسط أو تنشط العمليات العسكرية ، كانت السفن التجارية لا تخرج من مينائى الاسكندرية ودمياط الا فى قوافل تحرسها سفن الأسطول العثمانى الموجودة بهذين المينائين تحت امره ومسئولية أمير اللوا السلطانى القبودان لثغر دمياط ورشيد ، ونظيره قبودان لثغر الاسكندرية ، على أنه تجدر الإشارة الى أن التبعية العسكرية والادارية لرشيد الى الاسكندرية لم تشمل تبعية سفن الأسطول العثمانى الرايضة بثغر رشيد . فقد كانت هذه السفن المكونة من ثلاث قطع تخضع لقيادة واشراف قبودان لثغر دمياط اضافة الى قطعتين أخريين ترابطان بمياه ثغر دمياط .

وقد كانت مهمة قبودان لثغر دمياط فى قيادة سفن الأسطول

تتمثل فى حماية الشواطىء المصرية والتصدى لأية محاولة لانزال
عسكرى أو اعتداء تشنه سفن معادية وعلى ذلك كانت هذه القطع
البحرية تجوب سواحل مصر من شرقى ثغر دمياط وحتى ميناء
رشيد ، وتمتد مسئولية قبودان ثغر دمياط وأسطوله الى حماية
ثغر الاسكندرية بحرا فى حالة خروج قبودانها وأسطوله فى مهام
عسكرية تستدعى سفره الى احدى نواحي الدولة العثمانية لتعزيز
النشاط العسكرى البرى والبحرى للجيش العثمانى فى جزر
البحر المتوسط وأوربا وآسيا الصغرى .

واضافة لهذه المسئوليات العسكرية التى تمثل اختصاصا
أصيلا للقبودانات فى الثغور المصرية فى العصر العثمانى فقد كان
عليهم مع مساعديهم تفتيش السفن المتجهة من هذه الثغور الى
أوربا وذلك ضمنا لعدم تهريب الحبوب على متنها الى أوربا ،
كما كان على سفن الأسطول فى مياه رشيد منع خروج السفن من
نهر النيل عبر رشيد الى عرض البحر مباشرة وذلك لمنع تهريب
البضائع وعدم سداد الرسوم الجمركية عليها ومنع أى سفن من
الدخول الى النيل مباشرة دون النزول الى ميناء ثغر الاسكندرية
ولا يسمح بالملاحة التجارية فى البحر المتوسط عبر رشيد الا لسفن
شراعية صغيرة تقوم بنقل البضائع بين الاسكندرية ورشيد .

أما قبودان ثغر السويس ، فقد كانت مسئولياته العسكرية
عند الفتح العثمانى لمصر أخطر وأعظم من مسئولية زميليه حيث
عين السلطان سليم الأول (سليمان رئيس) وكان قائدا بحريا
فذا قبودانا للسويس وحدد له مهمته وهى حماية البحر الأحمر
والبحار المتصلة به وأسس (سليمان رئيس) قاعدة بحرية فى
مدخل البحر الأحمر فى جزر كاماران وبها أحكم القبضة على
الملاحة فى البحر الأحمر ، ثم أصبح منصب قبودان السويس
محل اهتمام كبير من السلاطين العثمانيين وشغله قبودانات

مشهورون منهم (سليمان باشا الخادم ، وبيرى رئيس) و (مراد رئيس) و (سيدى على رئيس) وغيرهم ممن قادوا الأساطيل العثمانية فى حروبها ضد البرتغاليين فى المحيط الهندى فى القرن السادس عشر ، غير أن هذا المنصب قد قلت أهميته فى القرن الثامن عشر الذى شهد بداية تراجع المد العثمانى فى أوروبا والعالم فقل بالتالى الاهتمام بالأسطول العثمانى فى البحر الأحمر وان احتفظ هذا الأسطول بقدرته على منع السفن الأوروبية من تجاوز جده شمالا حتى أواخر القرن الثامن عشر الذى شهد قدوم السفن الأوروبية الى السويس والقصير وخضع لقيادة قبودان السويس فى البحر الأحمر لأداء هذه المهمة أسطول بلغ عدده اثنتى عشرة سفينة من سفن الأسطول العثمانى التى بنيت فى ترسخانه السويس وذلك فى القرن الثامن عشر وكان من مسئولياته المدنية الى جانب مسئوليته العسكرية تأمين عملية نقل الحبوب المرسلة الى الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة المنورة وكذلك تأمين السفن التى تحمل المسافرين من ميناء السويس الى ميناء جدة الذى يمثل نافذة مكة على البحر الأحمر ، وميناء ينبع القريب من المدينة المنورة .

وكانت هذه الحبوب تمثل جزءا كبيرا من محصول الأراضى الموقوفة على الحرمين الشريفين فى سائر ولايات وأقاليم مصر ، وقد كان بثغر السويس مخازن كبيرة توضع بها الحبوب بعد نقلها من نواحي مصر الى أن يتم نقلها الى أربابها من أهالى الحرمين الشريفين ، وقد انقسمت هذه المخازن الى قسمين كبيرين أولهما (عنبر الدشيشة الكبرى) ويختص بحفظ الحبوب الواردة الى ثغر السويس من أوقاف الدشيشتين الصغرى والكبرى ، ويختص القسم الثانى بحفظ الحبوب الواردة من أوقاف الدشيشة المحمدية .

وتجدر الإشارة الى أن نفقات صيانة سفن الأساطيل

العثمانية الرابضة في الثغور كانت تتم على حساب الخزينة السلطانية على أن يحاسب عليها الباشا خصصا من جملة المستحق عليه للسلطان (ارسالية خزينة سلطانية) وذلك عند الحسب السنوى للخزينة السلطانية ضمن ما أجملته دفاتر الروزنامة من نفقات تخصم من اجمالى الارسالية السنوية للباب العالى فى اسلامبول تحت بند (اخراجات ارسالية الى دركاه على) ، كما تخصم هذه النفقات فى حالة عزل الباشا ، وقد نقلت لنا وثائق الديوان العالى الخاصة بمحاسبة سليمان باشا ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠م بعد عزله أن من جملة ما خصم من المستحق عليه ما أنفقه فى صيانة هذه السفن وذلك تحت البنود التالية (مهمات تعمير وترميم غليون ميرى معروف بغزالة در بندر اسكندرية) كما ذكرت نفقات أخرى فى هذا الصدد (مهمات تعمير وترميم رصيف دار ساحل بحر سفن در بند اسكندرية) أما ما خص ثغر السويس فى حساب هذا الباشا بعد عزله فهو (تعمير وترميم بيش قطعة سفين ميرى در بندر السويس) .

أما مسئوليات أمير اللوا القبودان الادارية داخل الثغر فقد تمثلت فى ضبط الأحوال وحل المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى ورجال الادارة (الصوباشية) أو الجنود العثمانيين من رجال القلاع ، ويعزز دور القبودانات فى حالات الغلاء الشديد وندرة الحبوب حيث كان عليه وفق ما يصله من بيورلديات وفرمانات أن يجهز سفنا سواء من عنده أو من سفن الأهالى وذلك لارسالها لاحتضار القمح من الشون السلطانية بمصر القديمة وبولاق واسلامبول والشام فى اطار سياسة مركزية تتصدى فيها الدولة العثمانية للمجاعات والأزمات فى سائر نواحيها على أن يطرح هذا القمح بالأسواق فى البلاد بأسعار عادية تحدد سلفا بما لا يرهق الناس ولا يستغل ظروف الأزمات ، ويشرف على ذلك القبودان

بندسه أو من خلال معاونيه اشرافا حازما منعا لاحتكار التجار
لها والمبالغة فى الأسعار .

واضافة الى ذلك كان من مسئوليات القبودانات فرض الأمن
والاشراف عليه فى الموانئ وعلى القائمين عليه ويتعبير الوثائق
(مراقبة الدرك ورجاله) ، كما كان عليه ضبط الأمن داخل
أرصفة الميناء ومداخله ومخارجه بحيث لا تخرج سفينة منه ولا
تدخل اليه الا باذنه .

وقد انفرد قبودان ثغر الاسكندرية ورشيد بالاشراف على
الصهاريج السلطانية بالثغر وهى أبنية ضخمة وأحواض واسعة
ترجع الى عصر قديم وتقع أسفل الاسكندرية وهى معدة لتخزين
مياه الفيضان فيها بما يكفى لاستهلاك أهالى ثغر الاسكندرية
طوال العام وهى لذلك متصلة بخليج الاسكندرية الذى يحمل
اليها الماء من فرع رشيد - كما كان عليه الاشراف على السواقي
السلطانية التى تقوم برفع المياه من هذه الصهاريج لأحواض يأخذ
منها الأهالى حاجتهم ، وتدار هذه السواقي تحت اشراف جنود
(جاويشيه) من قبل قبودان الثغر ، أما نفقات ادارة هذه السواقي
والثيران اللازمة لذلك وعلوفتها وصيانتها فهى تخصم من جملة
ايرادات مقاطعة الاسكندرية ورشيد ، كما كان عليه الاشراف على
المخازن المعدة لحفظ التوابل المطلوبة للمطابخ السلطانية بالقلعة
فى القاهرة واسلامبول والتى أسمتها الوثائق باسم (البهار السلطاني
بالحواصل السلطانية) وتخزن هذه التوابل فى هذه المخازن ،
وأما ما قد يفيض عن حاجة المطابخ السلطانية والباب العالى فانه
يباع نقدا لحساب الباب العالى ويشرف القبودان بثغر الاسكندرية
على ذلك .

وحيث حل شاغلو منصب سردار مستحفظان محل القبودانات
فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر. انحصر دورهم فى
المسئوليات الادارية على حين أختفى الدور العسكرى باختفاء
منصب القبودان ، وقد أجملت وثيقة تعيين سردار لثغر الاسكندرية
وهو الأمير باكير فى منصب سردار مستحفظان مسئولياته سنة
١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ فى بيورلدى بخصوص تعيينه فى هذا المنصب
مرسل الى الحاكم الشرعى بثغر الاسكندرية وأعضاء الجهاز
الادارى بهذا الثغر أو بتعبير الوثيقة (الى أقضى قضاة المسلمين
من لانا أفندى قاضى الشرع الشريف وكامل السدادرة والحكام
وأغاة القلاع والأكابر والأعيان وسائر متكلمى ثغر الاسكندرية) ،
ولقد تضمن هذا البيور لى مسئوليات وواجبات سردار متحفظان
وهى الاشراف على الأمن والضبط والربط فى الثغر وعلى رجال
القلاع والمحتسبين والملتزمين وغيرهم وقد عبر البيورلدى بهذا
الخصوص فى قوله (تكونوا مطيعين الى أحكامه وأوامره بالربط
وأحكام البندر والمحافظة فى كل ما يمكن مع الدرك على جور بجيه
القلاع وكتخذا الحسبة ومحافظة الديوان وأموال الميرى) كما حددت
هذه المسئوليات فى وثيقة أخرى بما يلى (ضبط نظام البندر
وضبط الديوان والميرى) .

وقد انتقلت الى سردار مستحفظان العوائد التى كان
القبودانات يتقاضونها من السفن الداخلة والخارجة من الميناء ،
وأصبح من سلطاته تعيين المحتسبين والاشراف عليهم ، واستمرت
الأمور على هذا الحال حيث كانت تدار الثغور من قبل الحاكم
الشرعى وسردار مستحفظان الى أن جاءت الحملة الفرنسية على
مصر وهزم ابراهيم بك ومراد بك ، وأرسل الفرنسيون من قبلهم
معينين لإدارة الموانئ وكان من هؤلاء المعينين من أرسل ليشغل
منصب قبودان السويس ، وقد وصف الجبرتى ذلك بقوله (جعلوا

ابراهيم أغا المتفرقة المعمار قبطانا للسويس وسافر مع أنفار ببيرق
فرنساوى فصادفهم العربان فى الطريق فنهبوهم وقتلوا ابراهيم
أغا المذكور ومن يصحبه ولم يسلم الا القليل . وكانت هذه الخطوة
من جانب الفرنسيين فى اطار سياسة انتهجوها بعد مجيئهم لمصر
حيث أظهروا أنهم ما جاءوا الا للتصدي لظلم الأمراء المماليك
وأبدوا تقديرهم للسلطان العثمانى ورجاله ، الا أنه يمكن القول
ان منصب القبودان كان قد أفل زمانه فى أواخر القرن الثامن عشر
برغم كل محاولات اعادته التى لم تلق سوى الفشل الزريع .

تلك كانت تطورات هذا المنصب ومسئوليته العسكرية
والادارية ، وفيما يلى نتناول ، الموارد المالية للقبودانات وعوائدهم
التى كانوا يتقاضونها بصفة رسمية وغير رسمية :

الموارد المالية للقبودان :

ضمنت الدولة العثمانية للقبودانات المعينين من قبلها فى
الثغور المصرية دخولا رسمية ثابتة يتقاضونها كرواتب من الخزينة
السلطانية بصفة دورية وهذه الرواتب عرفت فى الوثائق باسم
(السالينات) ، كما كانوا يتقاضون رواتب عينية من الخبواب
والتبن والقول والشعير بتعبير الوثائق (جرایة وعلیق) وكان
قبودان الاسكندرية يحصل على راتب سنوى من الخزينة السلطانية
تدره ٣٠٠ ألف بارة وذلك فى القرن السابع عشر هبط الى
٩٨٣٣٦ فى منتصف القرن الثامن عشر وذلك اثر تخفيض أجرته
الخبزينة السلطانية على رواتب جميع الأمراء والبكوات والصناجق
من المماليك وغيرهم ، وكان له راتب عينية قدره ٥١٥ أردب من
الغلال تصرف له من الشئون السلطانية بصفة سنوية وعومل قبودان
دمياط ورشيد بنفس المعاملة المالية لقبودان الاسكندرية .

أما قبودان السويس فقد كان يتقاضى راتبا سنويا من

لخزينة السلطانية قدره ١٦٢٠٠٠ ر في القرن السابع عشر ثم ارتفع
لى ٤٠٠٠ ر ٤٠٠٠ ر باره فى القرن الثامن عشر وذلك تعويضا له عما كان
يتقاضاه زميلاه من عوائد ضخمة تمثل فائض الالتزام الذى
يحققونه من التزامهم بمقاطعات الالتزام بثغرى الاسكندرية ورشيد
رثغر دمياط ، وذلك لأن ثغر السويس كان فى التزام الباشا نفسه
على نحو ما سيتضح فى الباب القالى ، ولذلك ارتفع راتب قبودان
رثغر السويس على حين انخفض راتب زميليه ، أما الراتب العينى
الذى كان يتقاضاه من الحبوب وعلف الحيوان فقد كان ٥١٥ أردب
من الغلال يتقاضاها عينا بصفة سنوية وذلك حتى منتصف القرن
الثامن عشر حيث ارتفع هذا الراتب العينى بعد ذلك الى ٧٢٠ أردبا
من الغلال ، كما كان يحصل على مساعدات اضافية من الخزينة
السلطانية فى مصر ليدبر من خلالها عملية نقل الماء العذب الى
السويس وما يستلزمه ذلك من أجور للسائقين وأجور البدو عن
عملية نقل الماء فى قرب من الجبل من النيل والآبار ، ويوزع هذا
الماء مجانا فى السويس على من لا يقدر على شرائه ، وبلغ اجمالى
مارصده الخزينة لهذا الغرض سنة ١١٣٦ هـ / ١٧٢٣ م مبلغ
٢٢٠٠ ر ٢٢٠٠ ر باره اجمال فى دفاتر الروزنامة بديوان الروزنامة بالقلعة
مقر ادارة مصر المالية تحت بند (اجرة سقائين مقررين در بندر
سويس) .

أما الدخل غير الرسمى لقبودان السويس فقد تمثل فيما كان
يحصله من رسوم على السفن الداخلة والخارجة معلومة ، كما كان
يحصل اضافة الى ذلك على عوائد نقدية وعينية من أفراد الباعة
والحرفيين بالسويس وقد تضمنت وثائق أرشيف الحملة الفرنسية
لى بيانات وافية لما يتقاضاه على هذه الطوائف والأفراد على النحو
التالى : -

١ - ١/٢ باره وقدهان عينا على كل أردب من الحبوب المبعة فى
سوق السويس .

- ٢ - بارة ونصف نقدا ومكيال ونصف عينا على أردب من القمح المبيع الى قرى السويس .
 - ٣ - ٦٤٨٠ بارة يتقاضاها سنويا من شيخ سوق الخضروات نظير عوائد على أفراد طائفته من التجار .
 - ٤ - ١٩ بارة يتقاضاها عن كل جمل يرد الى السوق بحمولته في السويس .
 - ٥ - ٦٤٨٠ بارة يتقاضاها من ملتزم سلخانة ثغر السويس نظير عوائد التي يتقاضاها من الجزارين على ذبائهم .
 - ٦ - ١٦٢٠ بارة من شيخ طائفة الصرافين يجمعها له من أفراد طائفته .
 - ٧ - ٤٣٣٠ بارة سنويا يتقاضاها من شيخ طائفة السقائين الذي يقوم بدوره بجمعها من أفراد طائفته .
 - ٨ - ٣٢٤٠٠ بارة يتقاضاها سنويا من حوانيت بيع السمسم كما يتقاضى الى جانب ذلك ١٢ قنطار عينا من الزيت المستخرج من السمسم من هذه الطائفة .
 - ٩ - ٧٠ بارة على حمل كل جمل من السلع القادمة مع التجار من الشام .
- واضافة الى ذلك ما كان يتقاضاه من عوائد عينية على كثير من السلع وعلى الكثير من شيوخ مختلف الطوائف والحرف ، كما أفادت وثائق محكمة دميماط الشرعية أن قبودان السويس كان يتقاضى عوائد على الحبالين بثغر دميماط يلتزم له بها شيخ طائفة الحبالين بثغر دميماط ، وكانت هذه العوائد في مقابل مبيعات أفراد هذه الطائفة من الحبال الى السفن في ثغر السويس ومبيعات الحبال

المارة عبر نفس الثغر فى طريقها الى موانئ البحر الأحمر وبحر العرب وشرق افريقيا .

وكان مايتقاضاه قبودان ثغر السويس من أفراد طائفة الحبالين فى دمياط يؤدى عينا اليه فى صورة كميات من الحبال والمشاق الذى يستخدم فى صناعة السفن حيث تستخدم فى سد احتياجات الاسطول العثمانى فى البحر الأحمر .

أما قبودانا ثغرى دمياط والإسكندرية فكانا ينفردان على نظيرهم فى السويس بما كان يحصلانه من دخول كبيرة اضافة الى رواتبهم المادية والعينية على النحو السابق وذلك نتيجة لالتزامهم بمقاطع الثغور الرئيسية المشتملة على مقاطعات الجمارك وتوابعها من المقاطعات الصغيرة الداخلة فى نطاقها ، وحقت هذه المقاطعات فوائض ضخمة لحائزيها تمثل الفارق بين ما يتم تحصيله من رسوم وضرائب وما يسدد الى الخزينة السلطانية من المال الميرى عن كل مقاطعة ، وكان الفائض لقبودان الإسكندرية يتراوح بين ٦٠٠ الى ٨٠٠ ألف بارة سنويا ، كما حققت مقاطعة ثغر دمياط وتوابعها فائضا للقبودان بلغ من ٣٠٠ الى ٥٠٠ ألف بارة على حين كان قبودان السويس يحصل على مبلغ يتراوح بين ٦٠٠ الى ٨٠٠ ألف بارة كفائض التزام متساويا فى ذلك مع قبودان الاسكندرية .

وكان القبودان فى ثغور دمياط والبرلس ورشيد الاسكندرية الحائزين لمقاطع التزام هذه الثغور الرئيسية لا يديرون هذه المقاطعات بأنفسهم وانما يلزمونها من باطنهم لمعاونتهم من كبار رجال أوجاق الانكشارية (مستحفظان) الذين كانوا يحوزون المقاطعات الفرعية المشكلة فى مجموعها للمقاطع الرئيسية ويدفعون فى مقابل ذلك مبالغ محددة يتم الاتفاق عليها بينهم وذلك نظير انتفاعهم بتحصيل الضرائب والرسوم فى هذه المقاطعات ولهم

الفائض بين ما يحصلونه وما يسددونه الملتزم الرئيسى وهو القبودان وقد عرف هذا الفائض باسم (فائض الالتزام) أما القبودانات فكانوا يسددون الى الخزينة السلطانية اجمالى المطلوب عن المقاطعة الرئيسية وهو محدد سلفا ، ولهؤلاء القبودانات الفرق بين ما يحصلونه من ملتزمى المقاطعات الفرعية وبين ما يؤدونه للخزينة السلطانية أى (فائض الالتزام عن مقاطعاتهم) - ويحتوى الباب الثانى المشتغل على دراسة النظام المالى الذى اديرت من خلاله الموانىء على تفاصيل العلاقة بين الملتزمين الأصلاء والخزينة السلطانية وبينهم وبين الملتزمين من باطنهم .

وقد مثلت الساليانات النقدية والعينية الى جانب فائض التزام مقاطعات الثغور الدخل الرسمى السنوى للقبودانات غير أنهم اضافة الى ذلك كانوا يحصلون على دخول أخرى من جهات متفرقة وهذه الدخول يتقاضونها لأنفسهم بصفة غير رسمية أخذت حكم العرف لاستمرارها ونوجزها فيما يلى :

(١) ما يحصلونه كرسوم على المراكب الداخلة والخارجة الى الموانىء ويسمى هذا الرسم حق ميناء ، وبلغ هذا الرسم فى الربع الأخير من القرن السابع عشر خمسين بارة على كل سفينة بالاسكندرية ، وبارتين تدفعهما كل سفينة عند المغادرة - وبلغ هذا الرسم فى دمياط بارتين كحق ميناء وست بارات عن كل سفينة تدفعها عند المغادرة ، ثم ارتفع هذا الرسم الى ١٧٥ بارة تؤخذ من كل قبطان مسلم ٢٤٥ بارة تؤخذ من كل قبطان من غير المسلمين أو رعايا الدولة العثمانية ، وبذلك زادت عوائد قبودان دميطة الى ٢٠٠ ر ٢٠٠ ألف بارة سنويا تقريبا ، وفى رشيد كان القبودان يحصل على قرش واحد كحق ميناء وعلى بارتين كرسوم سفر وبارة أخرى لمصلحة قبودان الاسكندرية ، وبلغ هذا الرسم فى السويس خمسين

قرشا بوظافة اى حوالى ٤٥٠٠ بارة تؤخذ على السفن الداخلة أو
الخارجة الى ميناء السويس .

(ب) ما يحصلونه كرسوم على الأطعمة والمأكولات التى تحمل
عبر الميناء ، واسم هذا الرسم هو « باخ بازار ومحتسب » وقد أورد
بوسيليج مدير المالية للحملة الفرنسية قائمة بما يحصل من رسوم
على الأطعمة والحبوب والطيور التى كانت تحصل لمصلحة قبودان
ثغر السويس ، وكانت هذه الرسوم تحصل نقدا وعينا .

(ج) يتقاضى القبودانات فى الثغور رسما معيناً على كل
عبد من العبيد الآبقين الفارين من طاعة أسيادهم بحريتهم حين
محاولتهم الهروب من مصر بحرا ، حيث كانت اجراءات اقلع السفن
تتضمن رقابة صارمة على العبيد فلا يسمح لهم بالخروج الا برضاء
أسيادهم أو باشهارهم لسند حريتهم وعقبتهم أو سند مكاتبهم ، فى
حالة ضبط هؤلاء العبيد الفارين كان على ساداتهم أن يدفعوا مبلغا
للقبودان نظير استردادهم لعبيدهم .

(د) ويتقاضى القبودانات فى الثغور رسما معيناً من الملتزمين
فى سائر الولايات اذا ما ضبط رجال القبودانات الهاربين من
الفلاحين بعد تركهم أراضيهـم لـديون عليهم متراكمة للملتزمين أو
فرارا من بلادهم هربا من بطش الملتزمين وظلمهم وقد أطلقت وثائق
المحاكم الشرعية عليهم صفة (المتسحبين من الفلاحين) .

وحين استحوذ المماليك وكبار رجال الأوجاقات على منصب
القبودان وأصبح من يشغله منهم تحت لقب سردار مستحفظان
يشغل كل اختصاصات القبودان انتقلت اليهم عوائد القبودانات ،
واستحدثوا موارد اضافية جديدة لصالحهم تحت اسم « حق
السردارية » وكان ذلك فى دمياط ورشيد نظير فرضهم للنظام فى

الأسواق وتنفيذ أوامر المحتسبين فيها وتفصيل هذه العوائد كما يلي :

- ١ - ٢٧ ألف بارة تؤخذ من ملتزم بيع الدخان .
- ٢ - ٨٦ ألف بارة على بائعى الكتان .
- ٣ - ٤٣ ألف بارة على ملتزم اسواق بيع الحيوانات .
- ٤ - ٩٠ ألف بارة من ملتزمى السلخانة فى كل من دمياط ورشيد .
- ٥ - ٢٤ بارة على كل أردب حبوب قباغ فى أسواق المدينة .
- ٦ - ٤٥ ألف بارة على كىالى ووزانى الحبوب والأرز فى دمياط ورشيد تؤخذ من مشايخ طوائفهم .
- ٧ - ٢٧٠٠ بارة تؤخذ من شيخ طائفة الصرافين .
- ٨ - ٣٩١٠٠ بارة تؤخذ من تجار الملابس بالمقطعة الجواليين فى دمياط ورشيد .
- ٩ - ٩٠٠٠ آلاف بارة تؤخذ من البستانين واشتملت هذه العوائد على ما كان يتقاضاه سردار مستحفظان دمياط عن باعة القمح وهو (عن كل ستة أرباع جديدا واحدا ، وعن كل أردب أربعة جدد يدفعها البائع) ويدهى أن هذه الضرائب غير الرسمية كانت تشكل أعباءا كبيرة على الأسواق والناس الأمر الذى ساهم فى الكثير من المقاعب الاقتصادية التى شهدتها أواخر القرن الثامن عشر .

ويتضح من تنوع وضخامة دخول القبودانات وسدادرة مستحفظان من بعدهم سواء الرسمية وغير الرسمية مدى ما كان يحققه هذا المنصب لصاحبه من مكاسب مادية ضخمة ، الأمر الذى

جعل شغل هذه المناصب و العمل في معية أصحابها هدفا وحلما لكبار رجال الأوجاقات من الأمراء الممالك الذين استغلوا تراجع نفوذ الباشا و سطوة الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فانتزعوا هذه المناصب وشغلوها بأنفسهم وأنصارهم ، وأرهبوا الأهالي بما فرضوه على أصحاب المناصب وشيوخ الطوائف والتجار من عوائد وأعباء مالية إضافية بخلاف ما كان عليهم من أعباء مالية سنوية للخزينة السلطانية ، الأمر الذي كان ذا أثر واضح على حالة مصر الاقتصادية وتدهورها في القرن الثامن عشر عموما والنصف الأخير منه بصفة خاصة .

وقد اقتضت المسئوليات الإدارية والعسكرية للقبودانات وتنوعها واتساعها وجود جهاز إداري معاون لهم وهو ما سنعرض له ، كما تجدر الإشارة إلى أن دزادرة القلاع قد أفرد لهم التحديث باعتبارهم ضمن أعضاء الجهاز الإداري وذلك تأسيسا على نصوص الوثائق التي تناولتهم بصفة منقردة ضمن (متكلمي الثغر) مع كونهم قادة عسكريين خاضعين لأمره وقيادة القبودانات في الثغور .

الجهاز الإداري المعاون للقبودان :

(أ) كتخدا القبودان :

يمثل شاغل هذا المنصب أحد أهم عناصر الجهاز الإداري حيث كان عليه إدارة الجانب التنفيذي وفق أوامر قائده ، وقد عرفت بعض وثائق المحاكم الشرعية شاغلي هذا المنصب باسم (اسكله كتخداسي) تمييزا لهم عن كتخداوات الباشا وقاضى عسكر وكتخداوات الأوجاقات وكتخداوات بعض الحرف .

وقد اتسعت مسئوليات كتخدا القبودان أمير اللوا السلطاني باتساع وتنوع وتعدد مسئوليات قائده فشملت نيابته عن القبودان

في كل اختصاصاته ومسئولياته أثناء غياب أمير اللوا السلطاني
القبودان في سفر أو لمرافقة الأسطول أو الجيش حيث تنتقل كل
المسؤوليات الى الكتخدا في هذه الحالة .

وفي الظروف العادية التي يتواجد فيها أمير اللوا السلطاني
القبودان في الثغر فانه كان يكلف الكتخدا بمعاينة أماكن الجرائم
في أماكن وقوعها انطلاقا من اشرافه على رجال الادراك القائمين
على أمن الحارات والأسواق والوكائل والبساتين والدواوين ، كما
كان على الكتخدا مسؤولية ضبط الأمن داخل الميناء حيث يشرف على
تنظيم حركة الملاحة داخل الميناء فلا تدخل أو تخرج سفينة الى الميناء
الا بأذنه وذلك لتفتيشها وضمان عدم تهريب الحبوب على متنها
وضمان سدادها للمجارك واتباعها الاجراءات المعتادة التي يجب
أن يقوم بها ربابنة هذه السفن .

وقد سجلت لنا احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية الشروط
المطلوبة فيمن يتقلد هذا المنصب اشارة الى أن اختيار وتعيين كتخدا
كان مرجعه الى القبودان، وذلك في وثيقة تعيين سليمان جاويش كتخدا
للأمير حسن أمير اللوا السلطاني القبودان بثر دمياط سنة ١٠٣٧ هـ
- ١٦٢٤ م الذي اشترط فيه أن يتصف بصفات (الاستقامة
والاخلاص) ، وقد حددت هذه الوثيقة مسؤوليات وواجبات الكتخدا
اجمالا فيما يلي (عليه ضبط وزبط الأمور وتصريفها في الثغر) .

ويتقاضى الكتخدا في كل ثغر راتبا من الخزينة السلطانية
باعتباره أحد الجنود العثمانيين . كما كان لهؤلاء الكتخدات
عوائد يحصلونها لحسابهم من السفن الداخلة الى الموانئ ، وعلى
سبيل المثال كان كتخدا ثغر دمياط يتقاضى من السفن القادمة الى
هذا الثغر مبلغا محدد بصفة غير رسمية أخذ بحكم تكراره وثباته
صفة شبيهة رسمية وهو سبعة عشر يازة (نصف) تحت اسم (عادة

تمكين البوغاز) وهى فى مقابل تمكين السفن من الرسو فى الميناء ، كما كان يتقاضى مبلغا آخر عن كل سفينة وقدره مائة وعشرين بارة تحت اسم (هدية الكتخدا) ، وهذه المبالغ بخلاف ما يدفعه ربابنة هذه السفن وتجارها من رسوم جمركية على بضائعهم ، وما يدفعونه من عوائد غير رسمية لدزادرة قلعتى فوهة الثغر عند مرور سفنهم من بوغاز النيل .

ويتقاضى هذا الكتخدا اضافة الى ما سبق سنويا من شيخ طائفة (الجرومية) الذين يقومون بنقل البضائع من وإلى السفن الكبيرة الراسية فى عرض البحر بالقرب من البوغاز وذلك لعجزها عن دخول البوغاز فى زمن الفيضان أو الجفاف وقصور النيل ، ربيع ما يلتزمون به للتمتزم ديوان مقاطعة جمرك دمياط ، ويتقاضى دزدار القلعة الشرقية الربيع ، وللملتزم مثل ما للرجلين وكان تحديد هذه العوائد يتم بمعرفة القبودان والكتخدا ودزادرة القلاع .

وكانت السفن الأوربية لا تتمكن من مغادرة ميناء الاسكندرية الا بعد أن يأذن لها كتخدا اميرا اللها القبودان بالثغر بعد تفتيشها للتأكد من خلوها من الحبوب وذلك ضمانا لعدم وصول هذه السلعة الهامة الى الأوربيين وفق أوامر عالية من الديوان العالى فى القاهرة واسلامبول ، وكانت له عوائد يتقاضاها من قناصل الاقرنج تسمى (عوائد القنصلية) وقد بلغ اجمالى ما تقاضاه عن ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٣ م مبلغ اثنين وأربعين ألف نصف من الفضة وفى ذلك دلالة واضحة على ضخامة ما كان يعود على شاغل هذا المنصب من عوائد اضافة الى الرواتب ومختلف العوائد .

وكان كتخدا قبودان السويس ذا مهام محدودة تأثرت بكون السويس مركزا لتجارة شبه موسمية أكثر من كونه مركزا سكانيا على شاكلة دمياط والاسكندرية ولذلك كان عليه أن ينوب عن القبودان

فى قىادة سفن الأسطول فى بعض جولاتها ، وفى الإشراف على صيانتها وعلى القائمين عليها من بحارة أو جنود ، وعليه الإشراف على الميناء وتنظيم حركة دخول وخروج المراكب فيه ومراقبة الأمن فيه وفى السفن حماية للتجارة والتجار المسافرين .

وحين اختفى وتوارى منصب القبودان وشاغله وحل محلهم سردار مستحفظان فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر واختفى الدور العسكرى باختفائهم ، وأصبحت مهامهم إدارية تعنى فى المقام الأول بضبط الأحوال فى الثغور والإشراف على الأمن الداخلى ، أسند سدادرة مستحفظان بعض اختصاصاتهم المدنية الإشرافية الى كتخداوتهم وهم بعض رجال أوجاق مستحفظان فى الثغور .

(ب) الصوباشية :

وهو رئيس القائمين على الأمن من الجنود وملتزمى أمن الحارات والأسواق وقد عرفت وثائق المحاكم الشرعية الصوباشى الذى كان يعمل فى خدمة أمير اللوا السلطانى القبودان إضافة الى مسئولياته الأخرى وكتداه بأنه (الصوباشى الملازم لباب أمير اللواء الشريف السلطانى) وذلك تمييزا له عن زميله المشرف على إدارة الأمن ودوريات الحراسة ليلا ونهارا وهو من نتناول دوره فى الحديث عن إدارة ونظم الأمن .

وتتمثل واجبات الصوباشى المعاون لأمير اللوا القبودان فى تنفيذ أوامره ومساعدته فى الوفاء بمسئوليته الإدارية ، ويخضع عدد من الجنود لقيادته على أن تكون علاقة الصوباشية بأمير اللوا وكتداه علاقة مباشرة ، ويتقاضى هؤلاء الصوباشية رواتبهم من الخزينة السلطانية كل ثلاثة أشهر شأنهم فى ذلك شأن الجنود العثمانيين ، بالإضافة الى هذه الرواتب كانت لهم عوائد غير رسمية

يتقاضونها على الوكائل التجارية ، وقد قام بهذه المهام جوربجية من جنود أوجاق الانكشارية (مستحفظان) في النصف الأخير من القرن الثامن عشر تحت اشراف سردار مستحفظان ، وذلك لكون هؤلاء الجوربجية من أفراد الأوجاق الذى كانت له بصفة شبيهة دائمة حياة مشاطعات الثغور الى جانب دوره فى القيام بالرياط فى قلاع هذه الثغور ، وكان هؤلاء الجوربجية يتقاضون رواتبهم من الخزينة السلطانية .

٢ - الحاكم الشرعى :

استحدث منصب القسام العسكرى فى أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م وهو منصب قضائى لا ادارى اختص صاحبه بالنظر فى القضاء بين العثمانيين الموجددين بمصر من عسكر أو مدنيين أو جراكسة اذ لا تعقد انكحتهم الا به وله فى كل تركه العشر لببيت المال ، وقد فوضه قاضى القضاة اثر مرسوم يضمن تلك الاختصاصات ، وكانت هذه التطورات ايدانا ببدء تغيير جوهرى فى نظم القضاء المعمول بها منذ امد بعيد وفق فلسفة الإدارة العثمانية التى آمنت بفكرة الولاية الدينية للقضاة والتى بمقتضاها كان للقضاة دور ادارى هام كرأس للجهاز الادارى اضافة لدورهم المتعارف رعية والممثل فى الجانب القضائى والدينى .

وبدا هذا التغيير الهام فى اواخر شهر جمادى الآخرة ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م وذلك حينما قدم الى مصر قبل السلطان سليمان بن سليم قاضى عسكر مفوض لولاية مصر وكان اسمه (سيدى جلبي) ورسم السلطان سليمان بمقدمه بإبطال القضاة الأربعة وأصبح القادم الجديد اثر ذلك مقصرفا فى الأحكام الشرعية عن المذاهب الأربعة ، وبقدومه بدأت مرحلة عثمانة القضاء المصرى والوظائف المتعلقة به .

واستمر قاضى عسكر ولاية مصر طوال العصر العثمانى
يأتى الى مصر من العثمانيين الموقدين من اسلامبول من قبل قاضى
عسكر ولاية أناضولى وهو أحد أهم قضاة العسكر فى الدولة
العثمانية الى جانب قاضى عسكر الروملى ، ويخول قاضى عسكر
مصر فى الاشراف على قضاة سائر ولايات وبنادر مصر ، كما يخول
أحيانا كثيرة فى تعيين قضاة المحاكم الكبرى مثل محاكم الثغور فى
دمياط والاسكندرية والسويس ورشيد ، وذلك وفق اعتبارات معينة
تراها الادارة المركزية فى اسلامبول ، وظل قاضى عسكر ولاية مصر
من العثمانيين الذين يعينهم قاضى عسكر ولاية أناضولى ثم أوكل
تعيينهم بعد ذلك لشيخ الاسلام فى اسلامبول ، ولم يتول هذا المنصب
من أهل مصر الا الشيخ أحمد العريشى وذلك زمن الحملة الفرنسية
وقد وضع كتابا عن القضاء فى مصر ونظمه وطبعه المحاكم ونظم
تعيين القضاة ، وقد وضعه ردا على أسئلة علماء الحملة الفرنسية
حول هذا الموضوع .

وكان آخر من تولى هذا المنصب من العثمانيين هو بجمقى
(زاده) وهو الذى عاصر بدايات الحملة الفرنسية على مصر وأقره
الفرنسيون فى منصبه حينما كانوا يريدون مهادنة الدولة العثمانية
والزعم أن غرض الحملة الفرنسية ليس الا تأديب أمراء المماليك
أعداء السلطان العثمانى وتخليص المصريين من مظالمهم ، وقد أسفر
الفرنسيون بعد ذلك عن وجههم الحقيقى بعد الاشتباك العسكرى مع
القوات العثمانية .

وقد اصطلحت وتأنق المحاكم الشرعية لى تسمية قضاة الثغور
باسم (الحاكم الشرعى) وكانت مهمة هؤلاء القضاة أجملًا متنوعة
اذازية وسياسية الى جانب مهامهم المتعارف عليها وهى المهام
القضائية والدينية ، وقد خضع هؤلاء القضاة لرئاسة واشراف
قاضى عسكر ولاية مصر الذى كان يمثل أحد كيان المسئولين فى

ولاية مصر الى جانب الباشا ، وكانت له عضوية دائمة وهامة في الديوان العالى بالقلعة الذى يقوم بإدارة شئون مصر والاشراف الادارى عليها ويضم فى عضويته الدفتردار والروزنامجى وكبار رجال الأوجاقات واليه ترجع مسئولية الاشراف على ادارة الثغور ورجالها ومحاسبتهم . واليه يشتكى الأهالى ان لمسوا من أفراد الجهاز الادارى أو الملتزمين ظلما أو رهقا وتنقل اليها الوثائق وقائع اشتكى فيها أهالى ثغر دمياط للحاكم الشرعى فى الديوان العالى أى الى قاضى عسكر ولاية مصر ثم الى قاضى عسكر ولاية أناضولى سوء خلق وسيرة الحاكم الشرعى بالثغر ، وأرسل قاضى عسكر ولاية مصر وقاضى عسكر أناضولى من تحرى الأمر فتبين له صدق شكوى الأهالى وانحراف الحاكم الشرعى وزيفه وفساده فأرسل قاضى عسكر ولاية أناضولى الى قاضى عسكر مصر يأمره بعزله وتعيين آخر مكانه ، ولما سخط الأهالى بثغر دمياط على حاكم شرعى آخر لظلمه لهم واستغلاله للرعية وتجهروا حين اشتط ذلك الرجل فى ذلك ورجعوا الحاكم الثلاث بالثغر بالحجارة فادى ذلك الى تعطل العمل بها لمدة ثلاثة عشر يوما فأمر قاضى عسكر مصر بعزل الحاكم الشرعى بثغر دمياط ونوابه وأقام غيرهم فى مناصبهم .

أما قاضيا بولاق ومصر القديمة فقد كانا يتبعان تبعية مباشرة لقاضى عسكر مصر الذى كان له الاشراف الفعلى المباشر على محاكم أخطاط مدينة القاهرة مثل محكمة قوصون ومحكمة طولون ومحكمة الصالحية النجمية ومحكمة بابى سعادة والرق ومحكمة قناطر السباع ومحكمة الزاهد ومحكمة جامع الحاكم (بابا زويلة - فى الوقت الذى اعتبرت فيه الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس أقاليم منفصلة اداريا عن مدينة القاهرة وكان الحكام الشرعيون

لهذه الثغور فى أعلى قمة مراتب القضاة فى مصر بعد مرتبة قاضى
عسكر ولاية مصر ويعين هؤلاء القضاة لفترات محددة سلفا لمدة عام
وكثيرا ما كانت تجدد لهم مدة ولاية القضاء .

مسئوليات الحاكم الشرعى :

لعل فى اجماع سجلات المحاكم الشرعية بما تستويه من
بيورليات وفرمانات وأوامر ادارية موجهة من الديوان العالى
بالقاهرة والديوان العالى باسلامبول على تسمية القاضى الشرعى
باسم (الحاكم الشرعى) اشارة واضحة مجملة لمكانته بين أعضاء
الجهاز الادارى فى الثغور حيث كان اسمه يأتى فى مقدمة المقصودين
والمعنيين من هذه الأوامر والفرمانات من أعضاء الجهاز الادارى .

ولعل فى تفسير هذه التسمية اشارة واضحة الى مسئولياته
التي كانت الشريعة الاسلامية عنوانها فى اطار الالتزام العثماني
بالشريعة الاسلامية كمنهج رئيسى وأساسى فى الادارة انتهجته
واتبعته ، وقد شكل منصب الحاكم الشرعى الى جانب منصب
القبودان جناحى الادارة فى الثغور بشقيها الدينى والادارى فى
اطار تضامنى بين شاغلى هذين المنصبين ولا يعتبر ذلك خلطا فى
مفهوم السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وانما هو تكامل تضمن
من خلاله الادارة أن تسير أمور السياسة والمصالح الدنيوية بما
يتوافق مع المصلحة الدينية العليا التي تستقى معالمها من الشريعة
الاسلامية ويمثلها فى هذا الجهاز الادارى الحاكم الشرعى بينهما
مثل القبودان ومساعدوه وغيرهم من أعضاء الجهاز الادارى الجناح
المعنى بأمور السياسة والمصالح الدنيوية ، وكانت مكانته فى الجهاز
الادارى فى الثغور تأتي على قمة هذا الجهاز وذلك من واقع
مسئوليته الدينية والقضائية وكذلك مسئولياته الادارية ، وكانت

سلطته تخضع لأشراف الديوان العالى فى القاهرة وقاضى عسكر
ولاية مصر .

وتشير المواد الكثيرة والمتنوعة التى حوتها سجلات المحاكم
الشرعية فى الثغور الى أن مسئوليات المحاكم الشرعية فيها كانت
واسعة بحيث شملت أمور الدين والدنيا وكان على اتصال إدارى
كامل بالديوان العالى بالقاهرة الذى تدار منه ولاية مصر كلها بما
يعنيه ذلك من تبعية إدارية كاملة تنقسم بها علاقة هذه الثغور بالديوان
العالى بالقاهرة ، وقد مثل أغوات الحوالة من الجنود العاملين فى
نقل المراسلات بين نواحي مصر المختلفة وسيلة وواسطة الاتصال
الإدارى بين الثغور وأجهزتها الإدارية وبين الديوان العالى حيث
يقومون بنقل الأوامر الإدارية والقرائنات والمكاتبات والردود ،
ولذلك اصطلحت سجلات المحاكم الشرعية على تسميتهم أحيانا
كثيرة باسم (إمناء الرسايل) ، ويمكن القول إن المحاكم الشرعية
فى الثغور كان ممثلاً تنفيذياً وشرعياً للسلطان العثمانى فى إقليمه
وذلك من واقع مسئولياته الدينية والدنيوية والتى كان الشق الدينى
والقضائى هو الجانب الأكثر بروزاً فيها ، وقد أجملت مسئوليات
المحاكم الشرعية فى بيورليات تعيينهم على أنها (النظر فى الأحكام
الشرعية والقضايا الدينية والدنيوية والمهات الشرفية السلطانية
والعلاقات الديوانية) ولذلك يمكننا أن نعتبر أن تشييع مسئوليات
المحاكم الشرعية سواء الإدارية أو السياسية أو الدينية يمثل تطوراً
كبيراً يعنى الولاية العامة للقضاء التى عرفها الفقه الإسلامى .

كما تشمل مسئوليات المحاكم الشرعية الى جانب الثغر الذى
يتولى فيه تقاليد منصبه ما يتبع هذا الثغر من القرى ، وتأسيساً
على ذلك كان ثغر دمياط يشتمل على عدة نواحي الى جانب مدينة
دمياط ، وقد تجددت هذه النواحي فى البيورادى البضاد وتعيين أحد
المحاكم الشرعيين لهذا الثغر وهذه النواحي هى (ثغر دمياط

المحروس ، وفارسكور وتوابعها ، والسرو وما معها) وقد فصل بيورلدى آخر هذه النواحي بصيرة أكثر اتساعا وشمولا وذكر أنها (ثغر دمياط المحمية وفارسكور ، والسرو ، وسلمون ، والبرامون ، ورأس الخليج ، والعبادية) غير أن تتبع الجغرافى لهذه النواحي فى العصر العثمانى يخرج لنا بحقيقة واضحة وهى أن الكثير من هذه النواحي كانت تابعة من الناحية المالية لكشوفيات أو ولايات مختلفة غير أنها كانت تتبع قضائيا لثغر دمياط مثل رأس الخليج التى كانت تابعة لولاية الغربية ، وسلمون والبرامون التى كانت تابعة لولاية الدقهلية ، وفارسكور التى كانت تابعة من الناحية الادارية لولاية البحيرة ثم انفصلت عنها وأصبحت كاشفية أى مقاطعة خاصة مستقلة ماليا وذلك سنة ٩٧٧ هـ / ١٥٦٩ م وأصبحت منذ ذلك التاريخ كشوفية مستقلة يلتزم بها أحد الكشاف من قبل الخزينة السلطانية كملتزم ويديرها من الناحية الادارية ككاشف من قبل الديوان العالى ولكنها مع ذلك كانت تخضع قضائيا لأشراف الحاكم الشرعى لثغر دمياط وهو من واقع ذلك يقيم عليها نائباً عنه يديرها قضائيا .

وكان للحاكم الشرعى فى ثغر دمياط ثواب عتة يفوضهم فى بعض اختصاصاته القضائية فى هذه النواحي ، واختافة التى هذه التوابع كانت بثغر دمياط ثلاث محاكم يعين فيهم نواب من قبل الحاكم الشرعى وهذه المحاكم هى (المحكمة الرئيسية) وبها المحاكم الشرعى وأحد نوابه وتمثل المقر الرئيسى والدائم له وبها سجلات المحاكم المختلفة التى تعرض على الحاكم الشرعى لأقرارها وبها الشهود والكتابة ومجلس الجهاز الادارى حيث تصل اليها الفرمانات والبيورليات القادمة من القاهرة أو اسلامبول ، وإلى جانبها كانت هناك محاكم فرعية هى (محكمة يسوق الخبئية) وهى تقع بالقرب من نهر النيل فى الشارع الذى يحمل اسمها إلى الآن بثغر دمياط

كما كانت هناك محكمة ثالثة هي (محكمة قنطرة سوق الخواصين) وتقع الى الشرق من ثغر دمياط بالقرب من احدى القناطر الواسعة على مجرى خليج النوارى الذى يحد الثغر جنوبا ثم يستدير الى الشرق منه وهذه القنطرة نسبة الى سوق الخواصين القريب منها .

أما بولاق القديمة فقد كان بكل منهما محكمة واحدة وذلك لكون بولاق ومصر القديمة صاحبتين من ضواحي القاهرة عوملتا كأخطاط القاهرة وتبعتا قضائيا واداريا لقاضى عسكر مصر باعتبارهما رئيس محكمة الباب العالى التى كان لها الاشراف على محاكم أخطاط القاهرة كمحكمة قوصون ومحكمة بابى سعادة والخرق ومحكمة طولون وغيرها ، وقد سميت محكمة بولاق باسم (محكمة جامع الزينى) كما سميت محكمة مصر القديمة باسم (محكمة الجامع المنصورى) كما سميت فى بعض السجلات باسم (محكمة الجامع الناصرى) نسبة الى مسجد الناصر محمد بن قلاوون فى مصر القديمة الذى أنشأه سنة ٧١٢ هـ وتؤكد دراسة سجلات هاتين المحكمتين انهما كانتا اقل من باقى محاكم الثغور حيث لم يكن لهذين المينائين ما كان للثغور من الناحية الادارية وذلك لكون الثغور كانت اقاليم ادارية منفصلة بينما كانت بولاق ومصر القديمة تابعتين اداريا للقاهرة .

أما ثغر الاسكندرية فكانت به محكمتان ويثغر السويس ورشيد محكمة واحدة وكانت اختصاصات ومسئوليات نواب الحاكم الشرعى فى الثغر على المحاكم الفرعية جزئية ومحدودة وتختلف من نائب الى آخر ومن محكمة فرعية الى أخرى ومن وقت الى وقت ، وهى اختصاصات يحددها الحاكم الشرعى فى خطاب تكليفه لنائبيه ، ولم تكن هذه الاختصاصات لتعدو فى اجمالها على اجراء الزواج والطلاق والعق والمواريث والبيوع وقضايا الأحوال الشخصية فى عمومها وإبراءات الذمة والمبايعات .

وقد احتفظ الحاكم الشرعى فى كل ثغر لنفسه باختصاصات إدارية انطلاقاً من مسئوليته كأحد كبار أفراد الجهاز الإدارى ، كما احتفظ لنفسه بنظر القضايا ذات خصوصية مثل قضايا قطع الطرق ومخالفات المتزمين والمحتسبين وشيوخ الطوائف والحرف وقضايا القتل وانتهاك الأعراض ، واحتفظ لنفسه بحق تفويض نوابه فى اختصاصاتهم وقد نقلت لنا وثائق محكمة ثغر الإسكندرية الشرعية فى إحدى وثائقها صورة واضحة لذلك حيث أناب الحاكم الشرعى لهذا الثغر نائباً عنه فى مهمة واحدة وهى (كتابة عقود البازارات للتجار للمسلمين والذميين على جارى العادة بما له من المعلوم الجارى به العادة وقدره ثمانية عشر نصفاً فضة كتابة كل عقد عوضاً فى ذلك عن تقدمه ٠٠ وقد شمل التفويض الأجر المستحق له عن ذلك ، فى الوقت الذى فوض حاكم شرعى آخر لنفس الثغر نائباً عنه حدد له اختصاصاته كما يلى (تعاطى الأحكام الشرعية والأمر الدينية والأنكحة الأهلية والطلاقات الحكمية والمبايعات الشرعية وكتابة الحجج والامضاء عليها وفصل الخصومات ٠٠٠٠ وقد نقلت وثائق محكمة دمياط الشرعية مواد فوض فيها الحاكم الشرعى نائباً عنه فى بعض الاختصاصات الإدارية كالإشراف على الأوقاف الى جانب الاختصاصات القضائية المحدودة حيث ذكرت ما يلى (سبب تحرير حروف وموجب تسطير صنوف فى مجلس الشرع المطهر ومحفل الدين المنيف بالباب العالى بثغر دمياط المحروسي ٠٠٠ أشهد على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا شيخ الاسلام قاضى القضاة وفخر السادة الحكام ٠٠٠ أنه أقام مصطفى ابن المرحوم النورى على الروحى الحنفى نايباً بالمحكمة الشرعية المشار اليها أعلاه ومتكلماً على جهات الأوقاف بالثغر المذكور ، وفوضه فى أن يسمع الدعوى ويتعاطى الأحكام الشرعية على قاعدة مذهبه الشريف وبصر اعتقاده المنيف اننا شرعياً بالطريق الشرعى) ٠

وقد تمثلت مسئوليات وواجبات الحاكم الشرعى فى كل ثغر
قيما يلى :

(أ) النظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدنيوية :

وعبرت الوثائق عن هذه المسئولية التى يقوم بها الحاكم
الشرعىون فى الثغور حيث قصدت من قولها (النظر فى الأحكام
الشرعية والقضايا الدنيوية) الإشارة الى الناحية القضائية والدينية
المتعارف عليها ، لمن يلى منصب القضاء .

وقد تمثلت هذه المسئوليات الموكلة للحاكم الشرعى أو من
ينوب عنه فى اجراء عقود الزواج لأهل الثغر وتوابعه من مسلمين
وذرعيين والفصل فى الطلاق وقضاياها والمواريث واثبات الاعسار
للمدينين فى قضايا الأحوال الشخصية من نفقة وصداق ، وتسجيل
العقود الخاصة بالبيع فى العقارات والممتلكات وإقامة الدعاوى
للمبتساكين ، وتسجيل التصاريقات بين التجار والمنتجين ، وكتابة
حجج الأوقاف والوصايا والتوقيع عليها ، والفصل فى الخصومات
والعتق للرقيق ، وإشهار الاسلام لمن أراد الدخول فيه ، والتأكد
من المخالفات واستحضار الشهود والسماع لهم ، والإشراف على
المساجد والقائمين بها والتأكد من سلامتها ومراقبة القائمين عليها
وتعيين من تحتاجه هذه المساجد من خدم وقراء ومؤدبين للأطفال
وخطباء ومقيمي الشعائر .

كما تخضع الأوقاف الخيرية الموقوفة على المساجد والمدارس
والأضرحة والزوايا والحرمين الشريفين وغير ذلك لإشراف الحاكم
الشرعى فى كل ثغر ونوابه ، ويتم هذا الإشراف من خلال مراقبتهم
لنظام الأوقاف ومراجعة حسانات الأوقاف بصفة دورية وذلك
للتأكد من عدم ضياع أموال الوقف ومصالحه وعزل من أهمل أو

انحرف من هؤلاء النظار ، وإذا ما احتاجت إحدى جهات الوقف من مساجد أو مدارس أو زوايا أو أسبلة أو تكايا إلى ترميم فقد كان على الحاكم الشرعى آنذاك أن يعاين جهة الوقف المتضررة بنفسه مع ناظر الوقف ومن ينتدبهم لذلك من شيوخ طوائف (البنائين والمهندسية والتجارين والفعلة) حيث يقدر هؤلاء الشيوخ النفقات الفعلية لترميم الوقوف أو المؤسسة الموقوفة عليها مدرسة أو مسجداً أو تكية ، ثم يذن الحاكم الشرعى أو من يخلفه بالإنعابة عنه فى ذلك لناظر الوقف بالصرف والاتفاق على الترميم من متحصل مال الوقف أو يأذن له فى الاقتراض بضمانة الوقف وموارده المالية ، كما كان من مسئوليات الحاكم الشرعى لكل ثغر تعيين موظفين فى هذه الأوقاف وفق شروط الواصف إذا خلت وظائف فى الوقف لموت أصحابها أو عزلهم أو استقالتهم ، وكان عليه التأكد من مطابقة هذه الوظيفة لما اشترطه الواصف وأداء أصحاب الوظائف فى الأوقاف لمهام وظائفهم سواء كانوا عمالاً أو خدماً فى المساجد أو قراء أو مدرسين أو خطباء فى المساجد ، وامتدت مسئوليات الحاكم الشرعى ونوابه للإشراف على أوقاف أهل الذمة إلى جانب أوقاف المسلمين .

كما كان على الحاكم الشرعى بكل ثغر من واقع مسئولياته الدينية والشرعية حماية الآداب العامة ، ومراقبتها والتصدي للخارجين عليها بفعل أو قول ، والتصدي لأهل البرذيلة والانحلال ، وذلك من خلال القائمين على الأمن فى كل ثغر من (الصوباشية ومقدمى عسكر) وملتزمى أمن الإدراك فى الحارات والأسواق والشوارع والوكائل الذين يرفعون إلى الحاكم الشرعى أمر من يخرج على الآداب العامة والحدود الإسلامية فيتصدى لذلك ويعاقب كل خارج بما هو أهل له من العقاب .

وكان على الحكام الشرعيين فى التغور حضور الاحتفالات

العامّة كوفاء النيل والاحتفالات التي تقام بمناسبة انتصارات تحررها الدولة العثمانية هنا أو هناك ، وكان على الحاكم الشرعي بثغر الاسكندرية أن يحضر الاحتفالات السنوية التي تقام في الثغر بمناسبة الانتهاء من عملية ملء الصهاريج السلطانية بالثغر بالمياه زمن الفيضان ، حيث كانت هذه الصهاريج تمثل مورد الماء الوحيد لسكان ثغر الاسكندرية طوال العام اذ تقوم السواقي السلطانية الموكول ادارتها للثغر برفع المياه في أحواض عامة يأخذ منها الأهالي حاجتهم طوال العام ، وبلغ عدد هذه الصهاريج اثنين وثمانين صهريجاً وكان عدد هذه الصهاريج في أوائل العصر العثماني هو ٣٠٨ صهريجاً انخفض عددها بسبب الإهمال وتراجع دور مدينة الاسكندرية في أواخر القرن الثامن عشر حتى وصل عددها زمن الحملة الفرنسية الى ستة وثلاثين صهريجاً ، ولم يكن من المسموح للفلاحين على جانبي خليج الاسكندرية فتح الترع والقنوات الفرعية المتصلة بهذا الخليج في موسم الفيضان الا بعد الانتهاء من استلاء هذه الصهاريج .

على أن علاقة الحاكم الشرعي ونوابه من الجاليات الأجنبية المقيمة في الثغور من الأوروبيين على اختلاف جنسياتهم كانت تحكمها المعاهدات الموقعة بين الدول التي تنتمي اليها كل جالية وبين الدولة العثمانية . وقد بدا ذلك واضحاً على سبيل المثال في المعاهدة التي وقعتها فرنسا وعقدتها مع الدولة العثمانية في فبراير سنة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٦ م ، حيث نصت هذه المعاهدة في بنديها الرابع والخامس على تنظيم التقاضي والتعامل بين التجار الفرنسيين ورعايا فرنسا وبين الحاكم الشرعي في كل ثغر من ثغور مصر فذكرت أنه لا يعتد بالدعاوى الشفهية التي قد يرفعها أحد من أهالي الثغور على الفرنسيين ومن يتبعهم أمام الحاكم الشرعي أو نوابه ما لم تكن هناك مستندات أدانة ، أو حجج رسمية تثبت ادانتهم ،

وفى حالة وجود مثل هذه المستندات والحجج فى الدعاوى المرفوعة عليهم لا تسمع مثل تلك الدعاوى أو الاشهاد عليها الا بحضور ترجمان القنصل أو نائب عنه .

كما نقلت لنا وثائق المحاكم الشرعية مواد كثيرة لمثل هذه الوثائق واتضح منها أن القنصل أو وكيله هو المسئول اداريا عن التعامل باسم دولته أو رعاياها أو التابعين لها من غير رعاياها أمام المحاكم الشرعية ونوابه فى الثغور حيث يرجع اليه اذا ما اقترب أحدهم خطأ أو حدث نزاع بينه وبين غيره من أهالى الموانئ تجارا واداريين ، وعليه أن يرفع شكوى رعاياه الى الأجهزة الادارية اذا ما تجاوزوا الملتمزمون أو القائمون على إدارة دواوين الجمارك فى الثغور فى تحصيلهم للرسوم الجمركية النسب المتفق عليها سلفا والتي اتفقت عليها دولته مع الدولة العثمانية وتضمنتها معاهدات رسمية كانت نسخ منها مودعة فى مبنى المحكمة الشرعية الرئيسية بكل ثغر للعمل بموجبها والرجوع اليها والاحتجاج بها عند الاحتياج اليها .

(ب) النظر فى المهمات السلطانية الشريفة :

– يشير العنوان السابق الى مسئولية المحاكم الشرعية الادارية عن تنفيذ ما يصله من الديوان العالى فى القاهرة أو اسلامبول من تعليمات وأوامر ادارية (بورديات وفرمانات وخطوط همايونية) وتخدم مصلحة الدولة العثمانية مثل تجهيز الحرفيين وارسالهم للعمل فى سفن الأسطول العثمانى أو تجهيز ما قد تطلبه الدولة العثمانية من امدادات غذائية لجيوشها وما الى ذلك ، وكانت هذه المسئوليات ليست مطلقا على عاتق المحاكم الشرعية وحده وانما كانت تضامنية مشتركة بينه وبين القبودان ثم سح دار مستحفظان

من بعده وقد كانت صيغ هذه الأوامر الإدارية ذات دلالة قاطعة على ذلك حيث تقول إحدى الوثائق فى هذا الشأن (صدر هذا فرمان الشريف الواجب القبول والتشريف فى ديواننا السعيد ديوان مصر المحروسة خطابا وانها الى أقصى قضاء المسلمين مولانا قاضى افتدى ثغر الاسكندرية زيد علمه ، وسردار مستحفظان وأغاة القلاع وسائر الحكام والأعيان ٠٠٠) كما ذكرت إحدى هذه الوثائق الواقعة فى أواخر القرن السادس عشر الميلادى (قدوة الأمر الكرام وعمدة الكبرا الفخام نوى القدر والاحترام والمجد والاحتشام المحفوظ بعناية الملك العلام أمير اللوا الشريف السلطانى بالثغر الدمياطى دام عزه ، وأقصى قضاه المسلمين ولى ولاية الموحدين ومعدن الفضل واليقين المحفوف بعناية الملك المعين مولانا الحاكم الشرعى بالثغر زيدت فضايله متضمن اعلامها أن فخر لمثاله وأقرانه الناصرى محمد بن عسكر المهتار أنهى الينا ٠٠٠) وكان على الحاكم الشرعى تنفيذ ما يصله من بيورلديات أو فرمانات أو الاشراف على تنفيذها بالاشتراك مع القبودان وذلك من خلال اخبار من تخصصه هذه البيورلديات والأوامر والتنبيه عليه بتنفيذها ثم عليه مسئوليات المتابعة لذلك والثواب والعقاب وذلك لأنه لا يعين معظم أفراد الجهاز الإدارى فى كل ثغر الا بأمر الحاكم الشرعى وإقراره وإشرافه سواء أمناء الاحتساب أو شيوخ الحارات والقرى وملتزمو الأمن والادراك وملتزمى المقاطعات باستثناء القبودان ونائبه (كتحذاه) وأغوات القلاع من العسكريين الذين كانوا يعينون من قبل الباب العالى فى اسلامبول ومن قبل القبودان نفسه لاختياره لمعاونيه .

— كما تشمل مسئولية الحاكم الشرعى فى ثغرى الاسكندرية ودمياط ما أشارت اليه الوثائق بعنوان (المهام السلطانية والتعلقات الديوانية) وهى إشارة الى مسئوليته مع القبودان وسائر أعضاء الجهاز الإدارى تحت إشرافه عن تجهيز المطالبات

السلطانية من حبوب ومأكولات ترسل الى الجيوش العثمانية أو المطابخ السلطانية ، وكذلك ما تحتاجه الجيوش والأساطيل العثمانية من جنود أو بحارة أو نجارين وحدادين ، وما يرسل الى اسلامبول من المتطلبات السلطانية الأخرى كالشواهد التي كانت ترسل من ثغر دمياط الى القصور السلطانية ، كما كان عليه التصدى للتجار ومنع احتكارهم للسلع والحبوب زمن الأزمات الغذائية والاشراف على المحتسبين وضمان التزامهم بمصالح الناس وحيدتهم وقيامهم بواجباتهم .

وعليه التأكيد من صحة ما بيد أصحاب الوظائف ونظار الأوقاف والمتزمين من تقاسيط أو تمسكات وذلك حتى يضمن حقوق الديوان العالى فى القاهرة والخزينة السلطانية بها الى جانب حقوق الرعية ، وعليه الاشراف على الضبط الادارى للنواحى التابعة له وبحث شكايات الأهالى والتحقق منها وإزالة أسبابها ، وتعيين من يقوم بحراسة الادراك سواء كانت هذه الادراك لحراسة الحارات أو القرى التابعة للثغر أو الطرق التجارية التى تربط بين الثغور وسائر البلاد أو البساتين والحواصل والوكائل ، وعليه مسئولية ضبط العلاقة بين المتزمين والديوان العالى من جهة وبين المتزمين ودافعى الضرائب من الأهالى والحرفيين والتجار من جهة أخرى وبحث شكاوى الأهالى من المتزمين ان وجدت وإزالة أسبابها ، وتعيين مشايخ الطوائف والحرف وتحديد مسئولياتهم وعزل من حاد عن الجادة منهم .

وقد حدد قانون نامه مصر الذى أصدر سنة ٩٣١ هـ / ١٥٢٥ م زمن السلطان سليمان القانونى والذى اشتمل على التنظيم العام لإدارة ولاية مصر مسئوليات الحاكم الشرعى تجاه دواوين الجمارك ووجوب الاشراف عليها ومراقبة عملية تحصيل إيراداتها والتحقق من البضائع التى تحملها هذه السفن سواء

الواردة الى مصر أو الصادرة منها ، وعليه اعتماد ما يرد اليه من قوائم السلع والبضائع التى أعدها العاملون فى ديوان الجمرك من اللبنانية والوزانين والمباشرين العاملين بديوان جمرك الثغر والتأكد من سدادها جميعا لما عليها من الرسوم الجمركية ، فضلا عن وجوب تحصيل الأموال الأميرية (المال الميرى) من الملتزم الرئيسى لمقاطعة الثغر وإرسالها الى الخزينة فى مواعيد منتظمة كل ثلاثة أشهر وذلك حتى يتمكن الروزنامجى من تسجيلها وخصمها من أقساط الملتزم .

على أنه تجدر الإشارة الى أن هذه المهام الكثيرة المتنوعة والتى كانت فى مسئولية الحاكم الشرعى كان يقوم بها تحت إشرافه مساعده من أغوات الجواله الذين كانوا يشرفون على تفتيش السفن منعا لتهرب الحبوب وذلك بمعابنتها قبل التصريح لها بالاقلاع من ميناء الثغر معاينة شخصية كما كان من مسئولياته تجهيز احتياجات السلطنة من الرجال والصناع والبحارة فور ورود فرمان بتجهيزهم والإشراف على تعمير القلاع وتجهيزها .

ويقر الحاكم الشرعى اختيار التجار من الأجانب المقيمين فى الاسكندرية ورشيد ودمياط لقناصلهم ، أما اذا اجتمعت ارادة هؤلاء التجار على عزل القنصل لمظلمة أو نحو ذلك التمسوا من الحاكم الشرعى عزله وإقرار غيره الى أن يخبروا سلطات بلادهم فيجيبهم الى ذلك ، وعليه إقرار من ترشحه بلادهم من القناصل للإقامة فى مصر وإدارة شئون رعاياها من التجار ، كما ينز من يقيمه هؤلاء القناصل من وكلاء لهم أو تراجمة يعملون فى معيقتهم . وقد اقتضت طبيعة وواجبات الحاكم الشرعى من حيث اتساع نطاق اختصاصاته وتشعب وتنوع مسئولياته ضرورة استعانته هو أو من ينوبه عنه بجهاز إدارى معاون يعمل تحت الإشراف المباشر للحاكم الشرعى أو نوابه وذلك على النحو التالى :

الجهان الادارى للمحاكم الشرعى :

(١) الكتبة :

اشترط فيمن يلى هذه الحرفة بصفة عامة معرفتهم بمدلولات الالفاظ العربية واللغوية وسهولة العبارة بما لا ياتيس معه الفهم . ويعمل هؤلاء الكتبة كموظفين داخل المحكمة ومقيدين بها ، ويتقاضون رسوما على الكتابة ، ولا يعين هؤلاء الكتبة الا بترشيح من الاهالى والاعيان والرعايا التاطنين والمتعاملين فى نطاق هذه المحكمة ، ثم يقرهم على ترشيحهم هذا قاضى عسكر مصر وعند ذلك يسمح لهم بتقيد وظائفهم ، اما اذا دلس أو زور أحدهم فانه يعزل ويمنع من الكتابة .

ويعمل بكل محكمة عدد من الكتبة يرأسها أقدمهم وظيفته ومكانة ويسمى (ريس الكتاب) أما مجموعة الكتبة العاملين بكل محكمة فان وثائق المحاكم الشرعية اصططلحت على تسميتهم باسم (كتبة الباب) وذلك تمييزا لهم عن أولئك الكتبة الذين يعملون خارج المحكمة لقضاء حاجات الاهالى والسذين أسمتهم وثائق المحاكم الشرعية (كتبة المحاكم البرانية) ولهم عوائد يتقاضونها على الوراق المتداولة والمنظورة فى المحكمة ، وبديوان كل محكمة توجد سجلات مخصصة لضبط الوقائع وتسجيلها للرجوع اليها وتشتمل هذه السجلات على كل ما تتناوله المحكمة من موضوعات يصنف بعضها أحيانا تحت اسم (مبايعات) وأحيانا أخرى تنوع الوقائع المسجلة فى السجل الواحد حيث تشمل الى جانب المبايعات عقود الزواج والطلاق والعنق والميراث والايرادات والمنازعات والبيورلدييات والفرمانات الخاصة بالأوامر الادارية الى الجهاز الشرعى وحجج الأوقاف وتمسكات الموظفين فى الأوقاف والاعفاءات وغير ذلك وهذه السجلات هى الأكثر شيوعا فى سجلات المحاكم الشرعية فى الموانىء .

كما يحتفظ في مبنى المحكمة بسجلات خاصة تسجل فيها أسماء معتادى الاجرام واللصوص وذلك لتشديد العقوبة عليهم أو استدعائهم ان اقتضى الأمر ذلك أو اشتبه فيهم ، وهذه السجلات على تنوعها كانت موجودة في مبنى المحكمة الرئيسى حيث يقيم الحاكم الشرعى ، أما الحاكم الفرعية التى يديرها نواب من نبل الحاكم الشرعى والتى كانت تمثل توابع للمحكمة الرئيسىة الأم التى يديرها الحاكم الشرعى بنفسه أو تخضع للإشراف الشخصى له فقد كان بكل من هذه المحاكم الفرعية سجلات للتقيد تضبط فيها كل الرقائع ثم تعرض هذه السجلات بصفة شهرية على الحاكم الشرعى فيراجعها الشهود والكتبة ثم يقر الحاكم الشرعى ما فيها ويختتم هذه الرقائع بخاتمه وتوقيعه كما يوقع عليها شهود المحكمة الرئيسىة .

هذا وقد كانت المحاكم الفرعية ذات اختصاصات محددة تدور فى معظمها حول الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ومواريث وما الى ذلك اضافة الى المبيعات والمنازعات المحدودة ، أما المحكمة الرئيسىة فقد كانت تجمع الى جانب ذلك النظر فى القضايا ذات الأبعاد العامة مثل شكاوى الناس من المتزيمين وإقامة شيوخ الحرف والطوائف ومعاشية الخارجيين والمفسدين والتعامل مع القناصل والأجانب اضافة الى الأمور الادارية الداخلية فى الثغر أو المتصلة بالديوان العالى فى القاهرة واسلامبول .

(ب) الشهود :

اقتضى النظام القضائى فى مصر فى العصر العثمانى وجود شهود داخل كل محكمة رئيسية كانت أم فرعية يختارون ممن يوثق فى دينهم ويرتضيه الاهالى للعمل كشهود بالمحكمة وقد أطلق

عليهم أحيانا لقب العدول وذلك من قبيل إطلاق الصسفة على الموصوف حيث تفترض العدالة فيهم ، أما عوائدهم فقد كانوا يتقاضونها من المتقاضين بحسب الوثائق من عقود الزواج والطلاق والعقود وغيرها وبحسب البيع والشراء على كل صفقة وعقد بين التجار والمنتجين أو التجار وبعضهم البعض .

وتتمثل مهمة الشهود في أن عليهم أن ينتقلوا إلى موقع الأحداث للتحقيق والتقصي كما كان عليهم المعاينة فيما يرد إلى الحاكم الشرعي أو نوابه من دعاوى أو شكايات أو شجاسار أو سرقات ، كما كانوا يستجوبون الشهود في حالات ضبط الخارجين على الآداب العامة .

ولا يتعارض دور هؤلاء الشهود العاملين في المحكمة إلى جانب الحاكم الشرعي ونوابه مع أولئك الذين قد يتتضي الأمر استدعاءهم للدلاء بشهاداتهم في الدعاوى والشكايا ، ولا مع أولئك الشهود العاملين في ديوان الجمرک إذ أنهم ليسوا سوى كتبة ومباشرين عليهم ضبط إيرادات ومصروفات ديوان الجمرک ، ويختلف الشهود العاملين بالمحاكم مع الحاكم الشرعي ونوابه عن هؤلاء جميعا في أنهم مقيمون بصفة يومية دائمة بالمحاكم لتلقي الدعاوى والعمل كمعاونين لرؤساء هذه المحاكم .

(ج) قاصدو الشرع :

وقاصدو الشرع يعملون إلى جانب الحاكم الشرعي ونوابه والشهود كمعاونين عليهم تنفيذ الأوامر الإدارية للمحاكم الشرعية ونوابه واستدعاء من يراد استدعاؤه ونقل الرسائل وتعليمات الحاكم الشرعي ونوابه والقبض على المتهمين وإرسالهم إلى سجن الشرع الشريف وإطلاق سراح من عفى عنه أو قضى مدة عقوبته وتنظيم دخول المتقاضين إلى مبنى المحكمة .

ويعين قاصدو الشرع من ضمن ملتزمى أمن الحارات والأسواق (الادراك) حيث يشترط على من يقع عليه الاختيار أن يقوم بخدمة الحاكم الشرعى ولزوم بابه لتنفيذ أوامره ، كما كانوا أحيانا كثيرة يعينون لهذا العمل على أن يتقاضوا عوائدهم من الحاكم الشرعى أو نوابه . وقد أطلقت بعض الوثائق على من يختار لهذه الوظيفة صفة أخرى وهى (الرسل) وحددت هذه الوثائق وأجباتهم فى استدعاء من تطلب شهادته أمام الحاكم الشرعى ونوابه ، والتأكد من المخالفات واستدعاء المتهمين والقبض على من يطلب اليهم احضاره .

ويتقاضى أفراد الجهاز الادارى المعاون للحاكم الشرعى عوائدهم من جملة المتحصل للحاكم الشرعى من رسوم حيث يدفع المتقاضون والمتعاملون أمام المحكمة وغيرهم عوائد محددة على كل واقعة وتختلف نسبة ما تتقاضاه المحكمة على كل قضية بحسب حجمها ونوعها ، ومن حصيلة هذه الرسوم يتقاضى النواب والشهود والكتبة وغيرهم أجورهم من الحاكم الشرعى وله ما تبقى على أن يرسل حصة معينة لقاضى عسكر ولاية مصر .

... والى جانب هذا الجهاز من الكتبة والشهود وقاصدى الشرع ، كان الحاكم الشرعى يستعين بأهل الخبرة من شيوخ الطوائف والحرف فى الفصل فيما يحتاج اليهم فيه من القضايا ، كما كان هناك مترجمين يستعين بهم الحاكم الشرعى فى تعامله مع الأجانب .

ولا يستل الحاكم الشرعى برأيه فى أمر من يستحق الاعدام أو النفى ، وانما يستعين فى ذلك برأى كبار علماء الثغر وقد كان المتقاضون يوكلون أحيانا من يترافع عنهم أو يمثلهم أمام الحاكم الشرعى أو نوابه فيما يمكن أن يسمى بوظيفة المحاماة الآن .

الموارد المالية للحاكم الشرعى ومعاونيه :

حددت الموارد المالية للحاكم الشرعى فيما يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو نوابه من القضايا والبيوع والتركات والتصادقات ، وكان بكل محكمة وكيل مسئول عن النواحي المالية وغالبا ما كان هذا الوكيل أحد الكتبة ، وينحصر دوره فى تحصيل رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون فيأخذ عن كل من يعقد قرانه فى المحكمة أو يتزوج بذكر ستين نصفًا من الأنصاف الفضية أى من الباربات ، ومن تزوج ثيما ثلاثين نصفًا وعلى كتابة الحجة اثني عشر نصفًا ، ويتقاضى ربع العشر من قيمة ما يتصادق عليه بيما أو شراء من الصفقات التجارية أو من بيوع العقارات والممتلكات المسجلة لدى المحكمة ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٪ ثم إلى ١٠٪ متضمنة أجر الكتبة والمعاونين ، أما من يعلن عجزه عن سداد الرسوم ويعلم فقره فإنه كان يعفى من الرسوم .

أما عوائد الحاكم الشرعى على الموارث فكانت عشرين نصفًا يتقاضاها عن كل ألف نصف من أصل مال التركة ، أما إذا تراضى الورثة واقتسموا التركة فلا عوائد للحاكم الشرعى عن ذلك ، وكان على الحاكم الشرعى أن يرسل مبلغا يمثل نسبة من المتحصل لديه إلى قاضى عسكر مصر كذلك إلى قاضى عسكر ولاية أناضولى هذا المبلغ يحمله إليها أحد أتباع نائب (كتحدا) أمير اللوا الشريف (القبودان) العاملين فى نفس الثغر .

وقد أمدتنا وثائق الحاكم الشرعية ببيان مفصل لما يتقاضاه الحاكم الشرعى ونوابه من رسوم متنوعة على التركات تحت أسماء مختلفة وهى (معلوم الرسم ، والبرانى ، والقلمية ، ورسم كتابة ومحضرين ، وقيدية ، وكتابة شهود) .

وتمثل هذه الرسوم المختلفة ما يحصل بصيغة رسمية كمعلوم

الرسم ورسم الكتابة وكتابة الشهود ، وهو محدد سلفا من قبل قاضى عسكر مصر وقاضى عسكر ولاية اناضولى ولا يمكن الزيادة فيه أو النقص من قبل الحاكم الشرعى أما العلمية والبرانى والقيدية فهى رسوم غير رسمية ، وهكذا يتضح أن ايرادات الحاكم الشرعى قد عرفت طريقها للزيادة على قدر ما ساد فى القرن السابع والثامن عشر بصورة غير شرعية لمصلحته الشخصية وقد تغاضى الديوان العالى عن هذه العوائد غير الرسمية فاكتملت بديمومة واتساعا غير أن النصف الأخير من القرن الثامن عشر قد شهد تنوعا واتساعا فى موارد الحاكم الشرعى المالية عما كان عليه الأمر من قبل حيث اختص نفسه دون نوابه ببعض العوائد التى كانت تجبى لمصلحته فى مناسبات دينية مختلفة مثل رؤية هلال رمضان ، وكانت هذه العوائد تجبى من شيوخ الحرف والمحتسبين والصيارف ، كما كانت له عوائد عن كنائس النصارى ومعابد اليهود والميخانات ، وقد بلغ اجمالى ما تحصل له فى موسم واحد أى مناسبة دينية واحدة مبلغ ٢٥٨٠ بارة وأجملت هذه العوائد فى احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية تحت اسم (عرايدات قاضى أفندى روية رمضان شريف لكل سنة مقرر) .

وفصلت احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية ما تقاضاه الحاكم الشرعى لثغر الاسكندرية لمدة عام فى وثيقة عنوانها « عوائد دفاتر أفندينا قاضى شرعى » وتفاصيلها كما يلى « ١٠٠٠ نصف عن موجبات ومرتببات ، ٧٥٠ نصف عن استحقاقات من ريع أوقاف ، ٢٠٠ نصف من محتسب كل شهر ، ٣٣٥ نصف عن تيد فرمان سفن . ١٩٠ بارة عن تمكين ديوان ، ٤٥ نصف كل شهر من ملتزمى سلخانة ، ٣٠٠٠ بارة من ملتزم ثغر عند حضوره حفل ملء صهاريج اسكندرية فى موسم فيضان ، زر محبوب عن قيد فرمانات ديوانية وسلطانية ٢٠ زر محبوب عن

ملتزم جوالى) كما كان الحاكم الشرعى فى الثغور يتقاضى عوايد بصفة غير رسمية فى بعض المواسم الدينية الأخرى مثل قدوم شهر شعبان من مشايخ الحرف والطوائف الذين يتولون بدورهم جمع هذه العوايد من أفراد حرفهم وطوائفهم ، كما كان يتقاضى عوائد عينية الى جانب عوائده النقدية المادية التى سبق ذكرها من ملتزمى الجمارك الذين لهم حق تحصيل الجمارك وإدارة ديوان الجمرى فى كل ثغر وكان ملتزم جمرى ثغر الاسكندرية يقدم للحاكم الشرعى فى هذه المناسبة كميات كبيرة من العسل والزيت والصابون وغير ذلك على أنه يجب الإشارة الى أن قاضى عسكر مصر كان يتقاضى من الحكام الشرعيين فى الثغور وغيرها نسبة من المتحصل لديهم من الرسوم والإيرادات ، ويتم المحاسبة على ذلك وفق دفتر منفصل تسجل فيه كل الإيرادات الحاكم الشرعى ويحمل هذا الدفتر الى قاضى عسكر مصر لمراجعته وإقراره مع ما اختص به من رسوم وإيرادات فيراجع هذا الدفتر ويعتمده أو يحاسب الحاكم الشرعى بالثغر على ما قد يتأخر لديه من التزامات مالية لتساضى عسكر ولاية مصر ، ويتم هذا الحساب وفق مكاتبات رسمية بين الحاكم الشرعى وقاضى عسكر مصر وهو بذلك أمر معترف به لدى جميع الجهات ، وتؤكد المواد التى حوتها سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية والتى سجلت العوائد غير الرسمية للحاكم الشرعى بها أن المحاسبة كانت تشمل على العوائد الرسمية وغير الرسمية وفى ذلك حقيقة تعنى اقرار قاضى عسكر مصر لهذه العوائد غير الرسمية التى أصبحت بذلك مكتسبة لصفقتها شبه الرسمية حيث لا يشتكى منها الأهالى وإن اشتكوا فلا تثريب من شكواهم وفى ذلك خروج بالوظيفة عما افترضت وشرعت من أجله .

..... وهكذا يتضح بجلء من اتساع وتنوع عوائد الحاكم الشرعى التى كان يتقاضاها من مشايخ الحرف والطوائف

والملتزمين وغيرهم بصفة غير رسمية أن هذا المنصب وشاغليه لم يكونوا بمنأى عما عرفه القرن السابع عشر والثامن عشر حيث اتسمت هذه الفترة بتزايد واتساع العوائد التي يتقاضاها رجال الإدارة ورجال الأوجاقات تحت مسميات مختلفة كالحمايات وعوايد المناسبات الدينية وفي ذلك تحول واسع لرجال الإدارة في مصر في العصر العثماني عما افترض لمناصبهم من قيود وتراتب وتظم للدخل والمحاسبة والرتابة .

ويبدو تراجع الرقابة واختفاء المساءلة وتستتر رجال الأجهزة الإدارية وراء الأوجاقات أو كبار الأمراء وشراء المناصب ودفع الرشاوى وضعف سلطة الباشا وبالتالي ضعف سلطة الدولة العثمانية يبدو كل ذلك سبب مقنع وواضح لتزايد واتساع العوائد غير الرسمية التي أصابت عدواها أفراد الأجهزة الإدارية والملتزمين وعلى رأسهم الحاكم الشرعي رأسى الجهاز الإدارى فى الثغور ، وقد تسبب ذلك فى تراجع دور الأهالى الذين كانوا فيما قبل ذلك كما نقلت لنا العديد من وثائق المحاكم الشرعية للمقرن السادس عشر الميلادى يتصدون لمثل هذه التجاوزات بالشكاوى والتجمهر ، وكانت مثل هذه الشكاوى تلقى صدى واستجابة سريعين على كل المستويات ابتداء من الديوان العالى باسلامبول والقاهرة وانتهاء بأعضاء الجهاز الإدارى فى كل ثغر .

وقد أصبحت هذه العوائد غير الرسمية سمة بارزة وحقيقة لا تقبل الشك شاملة وواسعة ومتنوعة لم تترك فردا دون فرد أو حرفة دون أخرى ، مع ما لذلك من آثار سلبية وتداعيات مختلفة على أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية ، وما لذلك من آثار سلبية تنشأ عن عدم التزام الحكام والمحكومين مع ما يعقب ذلك من تزايد الفساد وظهور الرشوة وارهاق للناس على اختلافهم .

٢ - زيادة القلاع :

بعد أن استقر الأمر للعثمانيين في مصر واستقرت تبعية مصر السياسية والإدارية للدولة العثمانية ، عمدت السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية في مصر إلى تخفيض أعداد القنصوات العسكرية العثمانية بمصر لا سيما وأن مراكز الصراع العسكري قد انتقلت إلى وسط أوروبا وجنوبها وشمال آسيا الصغرى وفارس في ظل صراعات الدولة العثمانية المتواصلة مع روسيا والمجر وألمانيا والصفويين وغيرهم واعتدت هذه السياسة على إبقاء عدد غير كبير من أفراد الأوجاقات العسكرية العثمانية في قلاع مصر على أن تكون مهمة هذه القنصوات هي ضمان الاستقرار الداخلي في مصر والوجود العثماني بها وحفظ الأمن ثم التصدي لأية محاولة لغزو الثغور ومصر والثبات في الدفاع عنها إلى أن تصل الجيوش السلطانية والأساطيل العثمانية .

وقد تركز الوجود العسكري العثماني في القاهرة وفي قلاع الثغور كالأسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والمويح والسويس باعتبارها مداخل مصر التي سجل التاريخ العسكري لمصر على مدار العصر الإسلامي أنها كانت هدفا دائما لغزوات متعددة واقتضى الحال أن تتواجد بها حاميات عسكرية بصفة دائمة ، وقد كان بثغر دمياط في العصر العثماني ثلاث قلاع هي القلعة الشرقية ومكانها هو الضفة الشرقية لنهر النيل غير بعيد من يوغاز دمياط حيث ملتقى البحرين وقد أنشئت هذه القلعة زمن الظاهر جقمق حيث أطلقت عليها بعض وثائق محكمة دمياط الشرعية اسم (برج الظاهر جقمق) ثم أصبحت التسمية بمرور الوقت هي (القلعة السلطانية الكائنة بالبر الشرقي عند غرمة الثغر) حيث اكتسبت اسمها الحديد المقترن بمكانها .

وقبالتها على الضفة الغربية كانت القلعة الثانية الأقل حجما تسليحا وهي قلعة عبد الصمد وقد انشئت هذه القلعة سنة ١٠١٨ هـ - ١٦٠٩ م ونسبت الى اول دزدار تولى قيادتها وهو عبد الصمد ابن رزيق وقد اطلقت عليها وثائق المحكمة الشرعية لهذه الفترة لقب (القلعة المستجدة بالير الغربى بفوهة الثغر) ثم أطلق عليها بعد ذلك تسميتها التى لازمتها وهي (قلعة عبد الصمد) .

أما الثالثة فكانت تسمى قلعة الطينة وتقع عند البوغاز الموصل بين بحيرة المنزلة والبحر المتوسط ، وقد تعددت القلاع فى ثغر الاسكندرية وذلك تبعا لأهميتها حيث كانت أكثر عرضة لأخطار الاغارات والغزو من ثغر دمياط باعتبار أن الاسكندرية أكثر قربا من مواطن الصراعات العسكرية فى جزر البحر المتوسط وجنوب أوربا من ثغر دمياط وتعرضها لنشاطات عسكرية معادية بصفة متقطعة . وتعددت هذه القلاع مثل قلعة ترسخانة عزبان وقلعة برج مصطفى باشا ، وقلعة صارو أحمد ، وقلعة أبى قير ، وقلعة ركن الاسكندرية والقلعة الكبيرة التى أسمتها الوثائق باسم (الحصار الاشرافى الكبير) وقد بناها الأشرف قايتباى زمن المماليك الجراكسة ، كما كانت بثغر الاسكندرية عدة قلاع صغيرة هى قلعة كوم السعد ، وقلعة القبارى وقلعة جنيد ، وقلعة الوحش ، وقلعة حسن خليل وقلعة الأغا .

وقد وجدت قلعة واحدة فى كل من رشيد والسويس والقصير، وقد تبعت دزدار قلعة السويس عدة قلاع صغيرة هى قلعة المويلح وقلعة عجروود وقلعة الطور حيث كانت قيادة هذه القلاع تحت اشراف ورئاسة دزدار قلعة السويس .

ويرأس كل قلعة من هذه القلاع أحد كبار قادتها الذى أطلق عليه الوثائق لقب (دزدار القلعة) ، وقد شكل الدزدارة عنصرا هاما من عناصر الجهاز الادارى فى كل ثغر حيث يخضعون

لِلرئاسة والاشراف المباشرين لأمير اللوا السلطاني القبودان ثم لسردار مستحقفظان حين اخلفى منصب القبودان فى الثغور ، وتمثل مسئولياتهم الأولى فى حماية الثغور من أى هجوم خارجى قد تتعرض له بحرا أو برا ، كما كان عليهم مسئوليات داخلية تمثلت فى متابعة الأمن وأحوال الثغر وتنفيذ أوامر القبودان فى التصدى لمحاولات الاضرار بالبلاد والعباد والتصدى للخارجين على القانون أفرادا أو جماعات عربانا أو أهالى ، وعليه فى إطار ذلك معاينة الجرائم والسرقات بالاشتراك مع الصوباشية ، كما كان على بعض دزادرة قلاع الاسكندرية أن يرسلوا جنودا من رجالها ، ويوكلوا اليهم أمر حماية وحراسة خانات وفنادق وحسواصل الأفرنج بثغر الاسكندرية ، وذلك فى حالات تعرض التجار الأوربيين فى ثغر الاسكندرية للمخاطر الناشئة عن تعرض الأهالى أو الخارجين على القانون وذلك بغرض تنشيط التجارة وتشجيعها للتجار من الأوربيين على القدوم الى ثغر الاسكندرية بتجاراتهم .

وقد أوكل لدزدار قلعة الركن فى الاسكندرية الاشراف على ملء صهاريج المياه بالثغر زمن الفيضان ، وهو لون من الاشراف الإدارى فقط غرضه التأكد من امتلاء هذه الصهاريج أما المسئول عن تمويل وإدارة هذه العملية وتجهيز الرجال والسواقى والثيران المطلوبة لإدارتها وغير ذلك من متطلبات هذه العملية فوُد كان ملائزم ولاية البحيرة ، ولا تعتبر مهمته قد أنجزت كاملة الا بإشرار دزدار قلعة الركن أمام الحاكم الشرعى بثغر الاسكندرية بامتلاء الصهاريج كاملة .

وعند ذلك يحتفل بهذه المناسبة بحضور الحاكم الشرعى والقبودان وأعضاء الجهاز الإدارى والعلماء ومعهم كاشف البحيرة حيث يعاين الجميع هذه الصهاريج ثم تغلق وتختتم ويرسل بتقرير عن ذلك الى الباشا فى القاهرة .

وقد كان من مهام ومسئوليات دزادرة القلاع فى دمياط ورشيد والاسكندرية تفتيش السفن الداخلة والخارجة الى هذه الموانئ ، وكان عليهم مراقبة الصادرات على السفن للتأكد من عدم تهريب الحبوب الى دول أوروبا ، وعليهم اضافة لدورهم العسكرى والادارى على النحو الذى تم تناوله أن يقوموا بتسلم رواتب جنودهم (الجامكيات) من ديوان مقاطعات الالتزام بالثغر كل ثلاثة أشهر هلالية على أن يحاسب الملتزمون على هذه الرواتب خصما من جملة المستحق عليهم للخزينة السلطانية ، كما كان هؤلاء الدزادرة مسئولين عن كل ما فى قلاعهم من أسلحة ومدافع على أن يسلمها كل دزدار الى غيره فى حالة تقاعده أو انتقاله ، كما كان عليهم الاشراف على مبانى القلاع وترميمها والتأكد من سلامتها وصالحيتها لأداء دورها المفترض فيها أداؤه .

واجمالا فقد مثل هؤلاء الدزادرة عنصرا بالغ الأهمية فى الأجهزة الادارية فى الثغر ، وللجهات الادارية العليا فى القاهرة واسلامبول وذلك من خلال دورهم المدنى كمعاونين ومساعدى على ضبط الأحوال فى الثغر وتنفيذ الأحكام فيها ، وفرض سلطة وهيبة الدولة ، كما كانوا مع جنودهم يمثلون احتياطيا استراتيجيا للجيش العثمانية فقد اشترك الكثير منهم مع رجال قلاعهم وجنودهم اشتراكا فعليا فى كثير من الحروب مع الجيوش العثمانية ، كما كان عليهم مسئولية حفظ الثغر من اغارات المغيرين أو القراصنة حيث مثلت هذه الثغور المداخل الى مصر .

ويعين دزدار القلعة من ضمن كبار الضابط (الجاويشية) العاملين بها وذلك بموجب قرار من أمير اللوا السلطانى القبودان وموافقة من الديوان العالى بالقاهرة ، وكانت البيورلديات تصدر من الديوان العالى بالقاهرة الى الحاكم الشرعى بالثغر مخاطبا مع القبودان أو سردار مستحفظان ودزادرة القلاع الذين أطلقت

عليهم بعض الوثائق لقب (اغوات القلاع) وأحيانا كانت هذه البيورليات والفرمانات تسمى كل أعضاء الجهاز الادارى .

أما موارد الدزادرة المالية فقد تمثلت فى رواتبهم التى كانوا يتقاضونها ضمن رواتب أفراد القلاع الخاضعة لإقيادتهم ، كما كان لهم دخول اضافية أمديتنا ببعضها وثائق محكمة دمياط الشرقية حيث ذكرت بعض المواد بها أن دزدار القلعة السلطانية الشرقية كان له اثنان وثلاثون نصفاً يتقاضاها على كل مركب ترد الى ثغر دمياط من الشام ، وله أربعون نصفاً يتقاضاها عن كل مركب ترد الى الثغر من بلاد الروم ، وله الربع من اجمالى المستحق عن طائفة الجرومية الذين يعملون فى نقل البضائع من الثغر الى السفن الكبيرة الراسية فى عرض البحر والتى لا تستطيع الدخول من بوغاز دمياط فى زمن قصور النيل وفى غير موسم الفيضان ، ويتساوى دزدار القلعة السلطانية الشرقية فيما يتقاضاه عن هذه الطائفة مع ما يتقاضاه كتخدا القيودان عنها .

وقد شارك دزادرة القلاع فى الثغور فى ادارة بعض مقاطعات الالتزام بها كملتزمين من الباطن ، كما اشترك بعض رجال الأوجاقات التابعين لهم فى الالتزام ببعض الجهات من باطن دزادرتهم .

ومن أمثلة ذلك التزام دزدار القلعة الشرقية بدمياط بناحية بحيرة الهداوى وهى جزء يقع الى الشمال الغربى من بحيرة المنزلة وهى إحدى جهات مقاطعة بحيرة المنزلة التى عرفت فى دفاتر الروزنامة باسم (مقاطعة بحيرة سمك در بندر دمياط) ، كما التزم دزدار برج مصطفى باشا بالاسكندرية بالملاحتين الكائنيتين خارج الثغر والمنسوبتين الى سيدى جابر الأنصارى وذلك لحساب أوقاف جامع العطارين بالاسكندرية ، كما التزم عبد الصمد بن

رزيق الذى نسبت اليه القلعة الغربية الكائنة الى القرب من بوغاز
دمياط ببعض الالتزامات والجهات والمقاطعات الفرعية ، واتسع
دخله وزادت ثروته وامتلك الكثير من الحواصل والبساتين
بالثغر .

ونتيجة لذلك كان على هؤلاء الدزادرة أن يدفعوا عن مكاسبهم
تلك ضريبة (كشوفية كبير) الى الخزينة السلطانية شأنهم فى ذلك
شأن باقى العاملين فى الجهاز الادارى وذلك عن رواتبهم ودخولهم
الاضافية وكان المطلوب عين بعضهم من سنة ١٠٥٧ هـ / ١٦٤٧ م
الى ١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م ما يلى :

- ١ - أغا قلعة الركن من ستة الاف باره الى ٩٨٨٠ باره .
- ٢ - أغا قلعة رشيد من ٣٠٠٠ باره الى ٢٧٠٤٠ باره .
- ٣ - أغا قلعة صارى أحمد من ٦٠٠٠ باره الى ٧٢٨٠ باره .
- ٤ - أغا قلعة برج مصطفى باشا ١٥٠٠ باره ثم الغيت .
- ٥ - أغا قلعة أبى قير ١٥٠٠ باره الى ١٦٦٤٠ باره .
- ٦ - أغا قلعة الاسكندرية ٠٠٠ ثم قرر عليه ١٦٨٤٠ باره .
- ٧ - أغا قلعة القصير ٦٠٠٠ باره ثم الغيت .

ويعاود الدزادر فى ادارته للقلعة زردكاش ويازجى كما كان
بكل قلعة مسجد به امام وخطيب وخادم ويصرف هؤلاء العاملون
من غير العسكريين رواتبهم أو جوامكهم مع اخوانهم من الجنود
من مال ديوان مقاطعة الالتزام فى الثغور .

٤ - أمين الاحتساب :

عرفت مصر فى العصر العثمانى نظام الاحتساب أو الحسبة

وهو نظام اسلامي طبق في عصور مختلفة كان آخرها العصر المملوكي وهو نظام يخول فيه المحتسبون سلطات واسعة في ادارة ورقابة الأسواق والحرف والآداب والأسعار والاشراف على المرافق العامة ، وقد كانت الحسبة في العصر الاسلامي وظيفه دينية شبه قضائية اتسع مدلولها فشملت الى جانب خصائصها الأصلية مسئولية المواريث والموتى والموازين والمكايل والمقاييس بعد أن كانت في بدء ظهورها مقتصرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحافظة على النظام العام والآداب العامة ، واقتضى ذلك أن يكون المحتسب عارفا بأحكام الشريعة ومن المجتهدين وأجيز له أن يرتزق على حسبته من بيت المال .

على أن هذا النظام قد تطور في العصر العثماني انطلاقاً من نظام الالتزام الذي أديرت به ولاية مصر في العصر العثماني. وعلى هذا أصبح المحتسبون يلتزمون للخزينة السلطانية بمبالغ معينة لقاء قيامهم بمهام الاحتساب وانتفاعهم بعوائد من عملهم يتقاضونها من التجار وغرامات من الغارمين وتنوعت وتعددت مهام المحتسبين فشملت أوجه واسعة من أوجه المراقبة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والأمنى وأطلقت وثائق المحاكم الشرعية عليهم صفة الاحتساب مقترنة بصفات الملزمين حيث أسمت المحتسب باسم (أمين الاحتساب) كما أسمته أحيانا باسم (الملزم بجهة الحسبة الشريفة والمال الحشري) وأحيانا أخرى باسم (المتحدث على شطر الحسبة الشريفة وشطر المال المعمور) ولم يعد العلم بالشريعة والاجتهاد شرطاً في أصحاب هذا المنصب إذ أسند أحيانا لغير المسلمين من اليهود وأصبح بقاء أمين الاحتساب في منصبه مرهوناً بوفائه بالتزامه ومقدار ما يدفعه عن هذا الالتزام .

وقد أديرت أعمال الحسبة في الثغور من خلال (دار الحسبة)

وهى مبنى بكل ثغر يخضع لرئاسة وإشراف أمين الاحتساب أو
كتخذه ويضم الى جانب ذلك بيت المال الحشرى وبيت مال الجوالى
الخاص بمن مات من أهل الذمة والغرباء ولا وارث له وهو يوازى
المواريث الحشرية عند المسلمين الموجودين بمصر . وتنطلق منه
مواكب أمناء الاحتساب اليومية لتفقد الأسواق والأمن والآداب
وغير ذلك .

وقد ألحق بالحسبة فى العصر العثمانى الالتزام بمقاطعة
المواريث والموتى الذين لا وارث لهم والتي عرفت فى وثائق الروزنامة
وسجلات المحاكم الشرعية باسم (مقاطعة بيت مال عامة) كما
سميت باسم (جهة الحسبة وبيت المال الحشرى) كما كان أمناء
الاحتساب يلتزمون فى أحيان كثيرة بالجوالى من ملتزمها بالديوان
العالى فى القاهرة حيث كانت هذه المقاطعة إحدى المقاطعات العامة
المنتشرة فى ربوع مختلفة من نواحى ولاية مصر .

وقد اتسعت مسئوليات أمناء الاحتساب فى الموانئ حيث
فوضوا فى العديد من المسئوليات والاختصاصات المتنوعة من قبل
المحاكم الشرعية ومن هذه الاختصاصات ما نقله إحدى الوثائق
يقولها (عليه الكشف عن الوكائل وتحرير الأوزان التى تتم بها
المبايعات الواقعة بين التجار) ويشمل ذلك ضبط الموازين والمكاييل
والمقاييس التى يتعامل بها التجار ودمغها لمعرفة صحيحها من
زائفها ، وتحديد أسعار الخبز وزنته بالاتفاق مع شيخ طائفتى
الخبازين والفرانين والتنقيب عن الفاسد منها ومتابعة ذلك منعاً
للفش وعليه التفتيش على الصرافين وما معهم من العملات لضمان
عدم تزيفها وعليه كذلك تسعير شتى أنواع الأطعمة المباعة فى
الأسواق ، ولا يتم ذلك إلا برأى المحتسب حيث وصفته بعض وثائق
المحاكم الشرعية بأنه (المتحرى على الحسبة الشريفة ومشايخ
الأسواق) ، كما كان من مسئولياته الرقابة على شيوخ الطوائف

والحرف فإذا ما جار أحدهم على أفراد طائفته ورغبوا في عزله وتعيين غيره خلفا عنه فإن المحتسب كان عليه أن يتأكد أن هذا هو رأى الأغلبية من أفراد الطائفة ، فإذا استطلع ذلك وتأكد من خطره وجوره ، سحب كبار رجال الطائفة الى الحاكم الشرعى ليقرر عزل شيخ الطائفة الذى أساء وحاد عن جادة الطريق ، وليختار هؤلاء الشيوخ من يرغبون لشيأختهم من أهل الطائفة .

كما تمثل دور المحتسب فى التصدى للخارجين على الآداب العامة فى الأسواق والشوارع والمحتسب أن يوقع عليهم عقوبات فورية حيث يضربون وينكل بهم ، وكان المحتسب ببولاق ومصر القديمة يوالى اهتماما خاصا بساحل بولاق حيث تنتشر وكالات بيع الغلال والحبوب للتعرف على المكاييل المستخدمة وعدم المغالاة فى الرسوم التى يتقاضاها كىالو الغلال ببولاق وضمان البيع بما استقر عليه الرأى من أسعار للحبوب ، وكثيرا ما كان القاضى ببولاق يجول مصطحبا معه المحتسب للكشف عن الوكالات وفى صحبتها عدد من العسكر ويقومان بتحديد الرسوم المستحقة عن الموازين والمكاييل وفق ما يتم من اتفاق بينهم وبين التجار والقبانية .

على أنه تجب الإشارة الى أن الديوان العالى بالقلعة لم يكن ليكتفى برقابة المحتسبين ومشايخ الأسواق على موازين التجار فلربما تقاعس المحتسب أو شيخ السوق لمصلحة له أو عن مجاملة أو رشا مما يعرض الناس للغش فى الموازين والمقاييس والمكاييل ولذلك كانت هناك أوامر دورية تصدر من الديوان العالى بصحبة جاویشية يقومون بمراجعة الموازين والمقاييس التى تقاس بها الأقمشة وضبطها على وجه الدقة والتفتيش عليها بحيث تكون كاملة صحيحة ، كما كانوا يلزمون شيوخ الأسواق والمحتسبين بأن يحضر كل تاجر موازينه لتحريها ثم تختم بختم من طرف ديوان الثغر للتعرف عن

طريق هذه الأختام على الصحيح من الموازين والزائف منها ، وتتم هذه الاجراءات فى حضور المحتسبين وشيوخ الأسواق .

وكان الغرض من هذه الاجراءات والرقابة على الموازين والمكاييل والأذرة والمقاييس التى وصفت بأنها كانت باللغة الصرامة هو حماية الناس من الغش أو مما قد يحدث من تقاعس المحتسبين وشيوخ الأسواق عن افعال أو تواطؤ أو رشا .

وكان المحتسبون فى القرنين السادس عشر والسابع عشر يختارون من بين رجال الأوجاقات وخصوصا رجال أوجاق مستحفظان الذين احتكروا أمانة الاحتساب ، ويعين من يختار لهذا المنصب من قبل الديوان العالى بالقاهرة الذى يصدر بيورلديا الى الحاكم الشرعى وسائر المتكلمين على الثغر يأمرهم فيه بوجوب مساعدته وتقوية عضده ، وتطور الأمر بحيث أصبح إمناء الاحتساب فى الثغور يعينون من قبل الحاكم الشرعى بعد اتفاقهم مع الملتزم العام للمقاطعة على حياتهم لمقاطعة الاحتساب بقروعا الكثيرة مدة معينة ولقاء مبلغ معين وعلى الحاكم الشرعى أن يقر هذا الاختيار وعلى المحتسب الوفاء بتعهداته المالية للملتزم العام للمقاطعة والوفاء بتعهداته الأدبية والإدارية المتضمنة للعلاقة بينه وبين التجار والناس واللى تضبط هذه العلاقة واستمر الأمر كذلك فى القرن الثامن عشر ، وكانت جهة الاشراف على المحتسبين ومحاسبتهم ومتابعتهم وتقويمهم هى الحاكم الشرعى الذى كان من مسئولياته التصدى أن يحاول من المحتسبين استغلال ما فوض فيه من سلطات فى فرض الضرائب الزائدة وارهاق التجار بما لاحق له فى تحصيله وإذا ثبت لديه ذلك عزل من ثبت رهنه وظلمه للناس وأقيم غيره فى منصبه ، ولقد افتقد هذا المنصب الكثير من أهميته ودوره مع ازدياد نفوذ أغا مستحفظان الذى أسندت اليه مسئوليات حفظ الأمن والاحتساب والآداب فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة ، على حين

ظل محتسبو الثغور محتفظين بمكانتهم داخل الجهاز الإداري للثغور الكبرى كالألكندرية ورشيد ودمياط غير أن انتشار حمايات الانكشارية للتجار وأصحاب الوكائل ومشايخ الأسواق وتجارها تسبب فى اضعاف سلطة المحتسبين بصورة كبيرة فى القرن الثامن عشر وعبثا حاول بعض الباشوات مثل اسماعيل باشا ١١٠٧ / ١٦٩٥ م التصدى لهذه الحمايات واعطاء المحتسبين صلاحياتهم التى أرمقتها الحمايات ، وتسبب التنافس على الحمايات بين رجال الأوجاقات فى الكثير من اضطراب الإداره والسياسى الذى شهدته القرن الثامن عشر .

الموارد المالية لأمناء لاحتساب :

تمثلت موارد أمناء لاحتساب المالية فى الفرق بين ما يحصلونه من جهات مقاطعة لاحتساب ، وبين ما يسددونه الى ملتزمى المقاطعة الرئيسية الأصلاء فى الثغور وقد تعددت جهات مقاطعة لاحتساب فشملت الى جانب المتحصل من الجهات الداخلة فى نطاق اشراف ومسئولية أمين لاحتساب من أسواق وحوانيت ومخابز ومما الى ذلك ما يتقاضات أمناء لاحتساب من تركات الموتى الذين لا وارث لهم أو الذين لهم ورثة من الاناث وليس لهم ورثة من الذكور أو ما اصطلح عليه باسم (مقاطعة بيت مال عامة) أو المواريث الحشرية) حيث كان أمناء لاحتساب يلتزمون بهذه الجهة فى أماكن عملهم من باطن الملتزم الأصل فى القاهرة - كما كان - أمناء لاحتساب يتقاضون رسوما لقاء تصحيح الموازين والمكييل والمقاييس المتداولة فى الأسواق ومعايرتها وضبطها ثم دمجها وسمى ذلك باسم (جهة الموازين) ، ومن عوائدهم ما كانوا يتقاضونه على السلع الواردة الى الثغور من الأرياف والقرى المجاورة لها عند وصولها للمرة الأولى وهو رسم كان يسمى باسم (باغ يازار)

وهو يحصل مرة واحدة ولا تحصل على هذه السلع رسوم أخرى عند تداولها بعد ذلك بين التجار ، وكان أمناء الاحتساب يتقاضون رسوما من بعض طوائف الحرف الذين كانوا يقومون بجمع ما يخص جهة الاحتساب من أفراد طوائفهم ، وفي حديثنا عن مقبسطات الالتزام سوف نتضح بالتفصيل كل الجهات التي تخضع لإشراف جهة الاحتساب إداريا وماليا .

ولم تقتصر عوائد أمناء الاحتساب على ما يتقاضونه بصفة رسمية من رسوم قدرت لهم ولأمثالهم سلفا ، وإنما كان لهم حظ مما شاع في هذا العصر من الموارد غير الرسمية التي تسمت بأسماء مختلفة وإن اجتمعت في عدم شرعيتها مع أنها بتكرارها أصبحت عرفا متداولاً لا يتبعه شك أو تبرم أو شكوى ، ومن هذه الأعباء غير الرسمية ما عرف باسم (عادة الطعمة) وهي ضريبة عينية كانت تؤخذ من نفس جنس البضائع أو المأكولات المباعة ، وما عرف باسم (العادة) وهي رسم يؤخذ بصفة غير رسمية سنويا على كل ما يباع في الوكائل من الأطعمة وعلى سبيل المثال كان أمين الاحتساب في ثغر الاسكندرية يتقاضى عن السلع المباعة في وكالة التفاح وهي إحدى وكالات الثغر التي تباع فيها أصناف الجبن والفواكه ما حددته إحدى الوثائق فيما يلي (على جلابين الجبن الجاموسى والحالوم قرصا واحدا وعلى كل حمل من أحمال الجبال من الجبن الحالوم بالوزن الجروى وأربع أوقيات) ، كما كان أمناء الاحتساب يتقاضون مال حماية من التجار والحرفيين وأرباب الأسواق مقابل تسامحهم عما يرتكبون من أخطاء الأمر الذى استتبعه تساهل بعض التجار وغيرهم وعدم التزامهم بالقيود المفروضة على السلع من حيث الجودة والوزن والسعر إلا إذا تصدى لذلك الأهالى بالشكوى لجهات محاسبة أمناء الحسبة فعندها إما أن تستقم الأمور أو يعزل من التزامه ومنصبه ، وفي المناسبات الدينية كان على شيوخ الحرف

مشايخ الأسواق أن يدفعوا عادات مالية أو عينية لهؤلاء الأمناء ،
لا شك أن مثل هذه الأعباء غير الرسمية مرهونة سلبيا على
المستهلكين وعلى الضبط الإداري رغم تصدي الأجهزة الإدارية
لحازم للكثير من هذه الحالات التي خرج فيها أمناء الالتزام عن
مقتضى مسؤولياتهم .

معاونو أمناء الاحتساب :

ويساعد المحتسب في مهامه مساعدون يتقاضون أجورهم من
متحصل جهة الاحتساب التي تقع في التزام المحتسب وهم كتحققا
الاحتساب الذي كان ينوب عن المحتسب وله كل سلطاته ، كما كان
يعمل بدواوين الحسبة مباشرة وكتبة ، وكان ديوان الحسبة يحتوى
على سجلات تحدد ما يجب على المحتسبين أن يتقاضوه من ضرائب
ورسوم تجبى بحسبة رسمية وتوضح في هذه السجلات أنواع السلع
وأصنافها وما يستحق عليها ، وتمثل هذه السجلات مرجعا يرجع
إليه الحاكم الشرعى وجهات الاشراف على المحتسبين وذلك اذا
ما اشتكى من محتسب ظلم أو رفق للناس والتجار .

كما يعمل ضمن الجهاز المعاون للمحتسبين خازن دار مسئول
عن الأمور المالية وضبط إيرادات ومصروفات جهة الاحتساب ،
وجاويش ومنادى عليه ابلاغ أوامر المحتسب في الأسواق أثناء سير
موكب المحتسب ، كما يعلن هذا المنادى عن أسعار السلع وأسعار
صرف العملات والمكايل والموازين ومقاديرها وأوان مراجعتها
وتحريرها وختمها ، كما يضم الجهاز الإداري المعاون للمحتسب
وزانا لمراجعة الموازين لمنع الغش فيها .

كما كان الجهاز المعاون للمحتسبين يضم إليه « صيرفيا »
مهمته تحصيل وتسجيل إيرادات الحسبة المتحصلة يوميا ، ويضم
كذلك « النقباء » و « قاصدا » ، تنحصر مهمته في استدعاء التجار

المطلوبين لجهة الاحتساب ، ويتقاضى معاونو أمناء الاحتساب رواتبهم منهم فهم يعملون في معيشتهم ولصالحاتهم والأمناء ملتزمون لا موظفون .

وبنظرة عامة الى حالة الحسبة في العصر العثماني ومقارنتها بالحسبة التي افترضها الفقه الاسلامي وعين لها حدودها وضوابطها ، وكما شرحها الماوردي والشيرازي وابن الأخوة وغيرهم الذين اجتمعوا على معنى ومفهوم كلمة الاحتساب وافردوا للموارد المالية التي يجوز للمحتسبين تحصيلها ، واتفقوا على أنه يجوز للمحتسب أن يرتزق على حسبته من بيت المال أي يتقاضى راتباً على عمله من بيت المال وليس من الأهالي وعلى وجوب معرفته بأحكام الشريعة إذ أن الحسبة عندهم واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ، كما نصوا على أن المحتسب يجب أن يكون عفيفاً عن أموال الناس ، متورعاً عن قبول الهدايا من أرباب الصناعات .

غير أنه يمكن القول بأن هذا المفهوم قد شهد تغيراً واضحاً في العصر العثماني تمثل في جعل جهة الاحتساب أحد مصادر الدخل للخزينة السلطانية من خلال طرحها كمقاطعة أو جهة تابعة لأحدى مقاطعات الالتزام الأمر الذي انحرف بمعنى الحسين عما افترضت من أجله شرعاً ، وقد أسهم في تزايد هذا الانحراف دخول رجال الأوجاقات العسكرية وأصحاب النفوذ منهم كمحتسبين أو نواب لهم كتخداوات الحسبة (وما أعقب ذلك من استئراء المظالم وتزايد الأعباء غير الرسمية التي يتقاضونها من هدايا ورسوم وحمايات عنيا ونقداً الأمر الذي ترتب عليه اختلال كبير بفكرة الحسبة ودور المحتسبين في مصر في العصر العثماني . .

الفصل الثاني

نظم ادارة الأمن فى موانئ مصر العثمانية

تمهيد :

حظى الأمن فى الثغور المصرية فى العصر العثمانى باهتمام الادارة العثمانية ، وذلك فى اطار نظام الالتزام وانطلاقاً من فلسفته كنظام مالى وادارى شكل الهيكل العام للادارة فى مصر بشقيها المالى والادارى ، واعتمد المفهوم الأمنى لنظام الالتزام على مبدأ يقوم على توفير الأمن للناس سواء فى مساكنهم أو تنقلهم أو فى ممتلكاتهم وأرواحهم ، مع الالتزام بتعويضهم عما قد يسرق منهم أو يضيع وذلك فى نظير قيام هؤلاء الناس من المنتفعين بذلك بأداء رسوم محددة بصفة شهرية أو أسبوعية أو سنوية مقدرة على بيوتهم أو حوانيتهم أو وكلائهم أو بساتينهم أو حظائرهم وغير ذلك وقد افترض هذا النظام فى ملتزميه صفات أخلاقية تؤهلهم لهذه المهمة مع قبول الأهالى لهم أو ترشيحهم لمن يقوم بذلك واقرارهم له ، وكان ملتزمو

الادراك يعينون من قبل ملتزم مقاطعة احتساب الثغر وهم بذلك يشكلون جزءا من دور المحتسب الذي يشرف عليهم اداريا وماليا وقد سجلت الوثائق أن من الجهات التابعة لجهة الاحتساب ما يلي (جهة الرأس نوبية ، والصوياشية والحبس) اضافة الى باقى مسئوليات المحتسب التى كانت تشكل جزءا من النظام الأمنى من رقابة على الأسواق والسلع وغير ذلك أما الجانب الآخر لمفهوم الأمن وهو ما يتناوله هذا الفصل فقد تكفل به جهاز أمنى وتنظيم متكامل يشمل الى جانب حفظ الأمن والممتلكات مراقبة الآداب العامة ، وفيما يلي نتناول النظام الأمنى وأجهزته فى الموانئ المصرية فى العصر العثمانى من حيث مسئوليات القائمين عليه والتزاماتهم ومواردهم المالية وكيفية إقامتهم وعزلهم والضوابط التى تحكم العلاقة بينهم وبين الأهالى من ناحية وبين الجهاز الإدارى من ناحية أخرى من خلال تقييم كلى لهذا النظام وإبراز ايجابياته وسلبياته .

أولا : الولاة والصوياشية :

أطلقت صفة الوالى أو الصوياشى على من تسند اليه رئاسة الجهاز الأمنى والقائمين عليه من جنود (مقدمين) أو شيوخ للحارات أو ملتزمين لأمن الأسواق والحارات وقد اتسم النظام الأمنى فى بولاق ومصر القديمة بخصوصية ميزته فهما عنه فى باقى الموانئ المصرية كالاسكندرية ورشيد ودمياط ، وسبب هذه الخصوصية هو تداخل هذين المينائين النهريين مع القاهرة مقر الحكم والإدارة لمصر كلها جغرافيا واعتبارهما من الناحية الادارية فى كثير من الأحيان كضاحية من ضواحي القاهرة أو أحيائها ، ولقد خضع الأمن فى بولاق ومصر القديمة لأشراف رجال من أوجاق مستحفظان حيث يختار من رجال هذا الأوجاق وأغواته من يكون مسئولاً عن الأشراف

على الأمن ورجاله في ضاحيتي مصر القديمة وبولاق وعرفت وثائق المحاكم الشرعية شاغل هذين المنصبين بلقب (زعيم بولاق) و (زعيم مصر القديمة) ويخضع هذان الزعيमान مباشرة لرئاسة أغا الأوجاق وهو سردار أوجاق مستحفظان ، وفي سنة ١١٤٣ هـ / ١٧٣٠ م ألحقت بولاق ومصر القديمة إداريا بالقاهرة بصفة نهائية لتعاملها كأحياء وانتقل الإشراف الأمني فيهما إلى زعيم القاهرة الذي خضع لرتأسته زعيما بولاق ومصر القديمة على أن يخضع زعيم القاهرة بدوره لرئاسة وإشراف أغا أوجاق مستحفظان وعلى حين تعددت تسميات الزعيم في بولاق ومصر القديمة حيث سمي أحيانا بلقب الوالي وأخرى بلقب الزعيم فإن شاغل هذا المنصب في ثغر دمياط والاسكندرية كما تنقل لنا سجلات المحاكم الشرعية لهذين الثغرين كان يسمى باسم (الصوباشي) وتنحصر مهمة الولاية والصوباشية في بولاق ومصر القديمة في حفظ الأمن والإشراف على الأدراك ومشايخ الحارات وذلك لعدم وجود منصب القبودان في هذين المينائين النهرين على حين كان هناك صوباشيان في كل من دمياط والاسكندرية والسويس تنحصر مهمة أولهما في العمل تحت الإشراف المباشر للقبودان ويتعير الوثائق (لزوم باب الطوا السلطاني القبودان) حيث كانت مهمته هي مصاحبة القبودان لتنفيذ أوامره ومساعدته في أداء مهامه الإدارية وفق إرادته وتحت إشرافه المباشر ويعمل تحت قيادة هذا الصوباشي مجموعة من الجنود تعرفهم الوثائق باسم (المقدمين) أما الصوباشي الثاني فتتمثل مهمته في الإشراف على الأمن والأدراك ورجالهما وترتيب وقاية دوريات الأمن في الشوارع الرئيسية والموانئ والأسواق وما إلى ذلك ، وكثيرا ما كان الرجلان يشتركان معا في ضبط الجرائم ومعاينتها والتصدي لأهل الفساد من المجرمين .

ويعرف كل منهما بعمله تميزا له وتغريفا به ، فالمختص منهما

يلزوم باب أمير اللوا القبودان وتنفيذ أوامره والعمل في خدمته
تعرفه الوثائق باسم (الصوباشى بيباب أمير اللوا الشريف) ، أما
المختص منهما بالإشراف على الإدراك والأمن وغير ذلك فيسمى باسم
(الصوباشى العامل بالثغر من الموجبات السلطانية) .

وتنحصر مهمة الولاة والصوباشية في بولاق ومصر القديمة
الذين انحصر دورهم في الإشراف على الأمن والأدراك كنظرائهم
من العاملين بالثغور في الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس في
الإشراف على الأمن والآداب وأغلاق أماكن اللهو والفساد مثل
(الميخانات والبطوط) وفي السنوات التي كانت تباح فيها مثل هذه
الأمور كان الديوان العالي بالقاهرة يصدر بيورلدى عام الى ولاية
الأمور والحكام الشرعيين والكشاف وغيرهم من المسؤولين في سائر
أقاليم مصر بأمرهم باغلاقها في الأشهر الحرم على أن يشرف على
ذلك الصوباشى ثم يسلم مفاتها الى أغا أوجاق مستحفظان وهو
المشرف ورئيس لولاة أو صوباشية بولاق ومصر القديمة . كما
وكان من مسئوليات أولئك الصوباشية الإشراف على الأمن والنظام
ومراقبة التجار حتى لا يبيعوا تجاراتهم الا في الوكائل المخصصة
لذلك . وعليهم مطاردة أهل الفساد وقتلهم ان استدعى الأمر ذلك
ومراقبة الآداب ومعاينة الخارجين عليها ، ويقوم بمساعدة
الصوباشى في ذلك بعض الجنود العثمانيين المقيمين بقلع الثغور
والذين أسمتهم الوثائق باسم (مقدمى العسكر والرأس نوبية)
حيث تتمثل مهمتهم في إقامة الأمن في الثغور نهارا وكان هؤلاء
المقدمون من الجنود ويتقاضون (موابجاتهم) أى رواتبهم من
الخزينة السلطانية ، ويرأسهم أحدهم وتسمى وظيفته ورتبته (رأس
النوبة) وله قيادة إحدى الدوريات في نوبتها لمراقبة الأمن ، وإضافة
لرواتبهم الرسمية كانت لهم بعض العوائد التي يحصلونها على
المراكب والبضائع الموجودة بالميناء على أن يدفع رئيسهم الذي

يخضع لأشراف ورئاسة الصوباشى ملتزم مقاطعة (جهة الاحتساب)
مبلغا من المال لقاء التزامه عن جهة (الرأس نوبية) وله الباقي من
المتحصل لديه من الرسوم بعد سداد ما التزم به .

أما الصوباشى فقد كان يحصل لمنفعته بعض العوائد على
الوكائل وعن بعض السلع والبضائع على أن يسدد عن ذلك ملتزم
مقاطعة (جهة الاحتساب) مبلغا من المال عن التزامه بقلم
(الصوباشية والحبس) وكانت (الرأس نوبية ، والصوباشية
والحبس) جهات من ضمن الأقاليم والجهات التى تشكل فى مجموعها
مقاطعة الاحتساب . بينما كانت مقاطعة الاحتساب تمثل إحدى
المقاطعات الفرعية لمقاطعة الثغر الرئيسية ، وكان الوالى أو زعيم
مصر القديمة وكذلك زعيم بولاق هما اللذان يلتزمان بجهة
الصوباشية ويدفعان عنها مبلغا ملتزم مقاطعة بولاق ومصر القديمة
الرئيسية وذلك فى مقابل ما يتقاضونه عن الأسواق والتجار المخالفين
والمصادرات والتغريم وفى مقابل ما يأخذونه عن المجرمين والواقفين
تحت طائلة القانون من المخالفين ، كما كانوا يتقاضون مال حماية
من التجار والحرفيين وملتزمى الباطن فى مقابل كفالة الحماية
والأمن لهم .

والى جانب ما يدفعونه عن الالتزام بجهة الصوباشية ، كانوا
يدفعون ضريبة الكشوفية لمصلحة الباشا فى مقابل ما يستفيدونه
من مناصبهم سواء الرواتب أو الحماية أو من فوائد التزامهم
بجهة الصوباشية والنوبة دار ، وكان زعيم بولاق يدفع ضريبة
(كشوفية كبيرة) مبلغ ٧٥ ألف بارة وخفضت فى إصلاح اسماعيل
باشا سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م الى مبلغ ١٥٦٤ ر ١٥ بارة ، كما كان
زعيم مصر القديمة يدفع مبلغ ١٢٥ ألف بارة خفضت فى نفس العام
الى ١٥٦٤ ر ١٥ بارة وهى لمصلحة الخزينة السلطانية أما الادراك وهى
خفارة الحارات والأسواق والوكائل وغيرها فكان ملتزم المتابعة

(جهة الاحتساب) هو الذى يلزمها لمن يريد حيث شكلت (جهة الادراك) احدى جهات المقاطعات السابقة .

وكان بكل مدينة مبنى للصوباشية والمقدمين من العسكر يسمى (قاق) وجمعها (قلقات) يتواجدون فيه ويباشرون منبه نشاطهم تحت اشراف الصوباشى ، وبه سجلات تدون بها أسماء معتادى الاجرام وسوابقها ويلحق بهذا المبنى سجن يسمى (العرقانة) وأسمته الوثائق (سجن الشرع الشريف) يسجن فيه المخالفون وكان بالسجن مطعم يأكل فيه السجناء وبه مصلى للصلاة . ويعمل هؤلاء المقدمون من خلال نظام الدورية الذى أطلقت عليه وثائق المحاكم الشرعية اسم (النوبة دار) أما اذا خالف أحد الصوباشية مقتضى وظيفته ومسئولياتها واستغل ما فوض فيه من سلطات فى احداث المظالم واشتكى منه الأهالى فانه يرسل الى الديوان العالى بالقاهرة حيث جهة الاشراف عليه ومراقبته وعقابه وفى بعض الأحيان التى كانت الاضطرابات تسود فيها ، يرسل الديوان العالى بالقاهرة موقدا يشغل منصب (دركاه عاليه) ومعه بعض الجنود ويساعده فى ذلك القبودان ويخضع لامرته دزادرة وجنود القلاع ومقدمو الادراك فور وصوله ومعه فرمان يحدد مهمته ولقد اشتملت احدى البيورليات التى حددت مهمته على ما يلى (عليه تعقب المفسدين والعربان والخارجين عن الطاعة ، ويؤذون المسلمين ويقطعون الطريق عليهم وعليه الفحص عنهم أو القبض عليهم وتجهيزهم للديوان صحبتته ويكون أمير اللوا الشريف السلطانى معاوننا له فى ذلك) والى جانب تصفية ما قد ينشعب من خلافات بين الجند والأهالى كان على صاحب منصب دركاه عاليه أن يرد الى الثغور مهمة ادارية أخرى طارئة كخلع الملتزم الرئيسى بمقاطعة التزام الثغر وعليه عند ذلك أن يدير أملاك الملتزمين بالمقاطعات الرئيسة فى حالات موتهم أو خلعهم قبل انقضاء مدة التزامهم ،

كما كان عليه في هذه الحالة أن يدير المقاطعة بالكامل لحساب ديوان الروزنامة ومصادرة كل ما يملكه الملتزم والعاملون معه إلى أن يستخلص ما على الملتزم المعزول أو المتوفى للخزينة السلطانية من جملة ما التزم به لها وتستمر مهمة الأسير الموفد من قبل الديوان العالي لمنصب (دركاه عاليه) إذ يكون عليه إدارة مقاطعة الثغر الرئيسية إلى أن يلتزم بها ملتزم آخر عند ديوان الروزنامة وعندما يصل الملتزم الجديد حاملا بيورلديات وتقسيطات التزامه فإنه يتسلم عناصر المقاطعة من الأمير الذي أدارها بصفة مؤقتة ، أما ما تحصل لديه من الأموال من جهات المقاطعة وملتزمي الباطن فإنه يسلمها إلى الخزينة السلطانية في ديوان الروزنامة بالقلعة .

ثانيا : ملتزمو أمن الادراك :

وتتمثل مهمة القائمين على أمن الادراك اجمالا في حماية الممتلكات العامة والخاصة من السرقة والحريق ليلا في حارات محددة وساحات معروفة للملتزمين بحراستها والملتزمين لهم نظير أجر معين يؤدي إلى الملتزمين بحماية وحراسة هذه الادراك بصفة شهرية أو أسبوعية .

ولا تسند هذه المهمة إلا لرجال يرضى بهم الناس لتدينهم واستقامتهم ، وأما عملهم الأمني فلا يكون إلا ليلا بينما يقوم الصوباشية ومن تحت امرتهم من المقدمين والجنود بأرساء الأمن وحراسة الممتلكات نهارا ثم يقوم بعضهم بدوريات عامة في سائر أنحاء الثغور .

ويدفع الملتزمون بحراسة الادراك وأمنها مبلغا معينا بالاتفاق مع ملتزم مقاطعة الاحتساب الفرعية وذلك لكونهم تابعين لمقاطعته ويشكل التزامه إحدى جهات مقاطعة الاحتساب على أنه لا بد لهم من الالتزام والاقرار أمام الحاكم الشرعي بسداد قيمة ما قد يسرق

من البيوت أو الحواصل أو الوكائل أو الحقول وما بها من المواشى والسواقي والمراكب النازلة بالثغر في الميناء النهري أو تلك الرابضة في البحر ، كما يلتزمون أمام الحاكم الشرعي بإطفاء الحريق وإغاثة الملهوف ، وعليهم مسئولية تجهيز القناديل لإضاءة الشوارع والأسواق وتزويدها بالزيت اللازم لذلك في أماكن دركهم وخفرهم ، وعليهم منع الرزيلة وضبطها إن وقعت ، كما تسند إلى بعضهم مهمة إضافية تتمثل في العمل مع الحاكم الشرعي ونوابه لمساعدتهم في الأعمال الإدارية المتنوعة كاحضار الشهود عند الحاجة إليهم أي استدعائهم كما كان عليهم معاينة الحوادث والوقائع على الطبيعة كحوادث السرقة والقتل والنزاع على الملكيات والعقارات . أما من اتهم في أمر ما واقتضى الأمر احضاره على ذمة الاتهام ، فلا يطلق سراحه قبل فصل القضية إلا بكفيل أو ضامن يلتزم ويتعهد باحضاره متى طلب منه ذلك وفي أي وقت من الليل والنهار وتتمثل مهمة رجال الإدراك عندئذ في مراتبة المتهم وكافله وعدم السماح لأيهما بمغادرة الثغر إلى خارجه إلا بعد فصل القضية وذلك ضمانا لعدم هروبهما .

وتقع مسئولية مراقبة ومتابعة ملتزمي أمن الإدراك على الحاكم الشرعي الذي يرفع من حاد منهم عن الطريق عن دركه وخفارته ، كما يلزمهم بتعويض المتضررين ، ويضمن عدم مبالغتهم في قيمة ما يحصلون من عوائد وعليه التحقق من شكاوى الأهالي في هذا الصدد ورفع الضرر عن المتضررين .

وكان الصوباشية يشرعون على الإدراك ورجالها وعليهم تحديد حدود وجهات كل ناحية ضمانا لعدم تداخل الجهات وبالتالي تشتت المسئولية ، ويحتفظ هؤلاء الصوباشية بسجلات لكل ملتزم بالإدراك في المبنى الذي يدير منه الصوباشية الأمن في الثغور .

أما في حالة سرقة البيوت أو الأمتعة أو الحوانيت والحواصل

فان التزامهم كان يجبرهم على نعويض اصحاب المسروقات بما
يساوى ما سرق منهم ولا تبرأ ذممهم من هذا الالتزام الا باقرار
المضارين أمام الحاكم الشرعى بتسلمهم ما طلبوه تعويضا عما
سرق منهم من هؤلاء الملتزمين واذا امتنعوا عن الوفاء بالتزامهم
حبسوا أو صودرت أموالهم بالقدر الذى يفى بقيمة
هذه التعويضات .

وتسوق لنا وثائق محكمة دميطة الشرعية حالة سرقت فيها
بعض الحراصل وكانت تشتمل على أقمشة حريرية ودرهم
وبضائع أخرى مختلفة يمتلكها المعلم نسيم اليهودى ملتزم جهة
الجوالى الذين فى الثغر ، ولما اشتكى ذلك للحاكم الشرعى تراضى
معه ملتزمو الإدراك بالجهة التى تقع فيها هذه الحواصل على
ما يلى (ان عليهم القيام لأرباب البضائع بنظير بضائعهم
المذكورة ، وهو مبلغ قدره من القروش ٧٠٦ قروش ، وعليهم أن
يقوموا له بذلك فى نصف شهر رمضان المعظم من تاريخه ، وأقر
كل منهما بأنه لا يستحق قبل الآخر شيئا ولا استحقاقا ولا دعوى
ولا طلبا ولا شيئا قل أو جل ، ما عدا المبلغ المصطلح عليه ، وهم
متضامنون متكافلون فى ذلك نمة ومالا) .

وكان تعيين ملتزمى الأمن والأدراك يتم اثر تنازل سابقهم
فى الالتزام عن التزامهم أو رفعهم وعزلهم وتقصيرهم ، ولا يتم
تعيين هؤلاء الملتزمين الا بعد التأكد من حسن سيرتهم وأخلاقهم
والتأكد من رضا الأهالى وموافقتهم ، واتفاق الملتزمين مع
ملتزم (جهة الاحتساب) على ما يتقاضاه من هؤلاء الملتزمين من
أموال نظير انتفاعهم بعوائد عن الحوانيت والبيوت والوكائل
والأسواق ويتم اقرار تعيين ملتزمى الإدراك بعد ذلك فى حضور
أمير اللوا القبودان وبحضور الحاكم الشرعى وكبار رجال
الأوجاقات وبعض الأعيان ومشايخ الحرف والطوائف والأسواق

التي تقع فى المكان المراد الالتزام به حيث يحدد هذا الاتفاق كتابة وينص فى الاتفاق على تحديد نواحي الدرك التي تخضع للاتفاق وقيمة ما يحصله ملتزم الدرك من عوائد على كل بيت أو حانوت أو سوق أو غير ذلك ، ويترك له حرية تعيين من يساعده ويرتضيه حيث يفوضه فى بعض مسئولياته وإن كانت المسئولية الشخصية تقع عليه حيث اتفق ابتداء على أن يعرض بنفسه كل من أضرى فى نطاق عمله .

••• ويحصل ملتزمو الأدراك عوائدهم التي تحددها قائمة تصدر من الحاكم الشرعى لتضمن عدم زيادة هذه العوائد ، وبعض هذه العوائد كان يحصل بصفة شهرية وبعضها بصفة أسبوعية ، وقد زودتنا وثائق محكمة دمياط الشرعية لسنة ١٠٢٦ هـ / ١٦١٦م بقائمة لهذه العوائد وهى :

(١) ثلاثة أنصاف شهريا عن كل بيت أو حاصل أو قاعة حياكة أو طاحون أو فرن أو جرن .

(ب) عن القيسارية الكبرى والصغرى ٢٣ نصف كل شهر .

(ج) على كل وكالة خمسة أنصاف أسبوعية .

(د) على كل حانوت نصف واحد بصفة أسبوعية .

(هـ) على كل حانوت من حوانيت الزياتين ثلاثة أنصاف أسبوعيا .

(و) على كل مركب من مراكب النيل المحملة بميناء الثغر نصف واحدة .

(ز) على التزامهم بخدمة الحاكم الشرعى وغير ذلك ٧٨٠ نصف كل شهر .

أما حقول ثغر دمياط وما بها من مواشى وسواقي فقد كانت في التزام عريان الزمامته الذين كانوا يتقاضون عوائد عن ذلك في مقابل التزامهم بضمان وحراسة أموال وحقول الناس ، كما كانوا يتقاضون بخلاف ذلك عادة اضافية تسمى (الميز) عن الحثول والذرائب وذلك في مقابل التزامهم بما يلي (احضار جميع ما يضيع أو يتسحب من المواشى بغيطان الثغر وليس لأحد منهم التعدي على الغيطان ، ويقر شيخهم بأنهم جميعا متضامنون متكافلون في تعويض ذلك) أما حقول وحدائق وسواقي وزراعات بولاق فكانت تابعة للتمزم جهة الادراك بثغر بولاق الذي التزم بحراسته من قبل ملتزم مقاطعة بولاق ومصر القديمة وكان المسئول عن جمع العوائد وتسليمها للتمزمي الادراك وأربابه هم مشايخ طوائف التجار في كل سوق ، وشيوخ الحارات في كل حارة .

ثالثا : مشايخ الحارات والقرى :

كان مشايخ الحارات يعينون بترشيح أهالي الحارة لهم ويشترط في من يشغل هذه المرتبة (ان يتكلم عن أهالي الحارة بالعدل والاستقامة والعفة) ويقر الحاكم الشرعي ترشيح الأهالي في كل حارة لشيخهم وتتمثل مسئولية شيخ الحارة في الاشراف على حارته ، ومراقبة الآداب بحيث لا ترتكب فيها الفاحشة وعليه التصدي لمن يخل بذلك وعليه فض المنازعات الناشئة بين أهالي الحارة ، وكذلك تحديد أبعاد وحدود البيوت ضمانا لعدم التنازع على الملكيات ، كما يكون عليهم أن يدلوا بشهادتهم وآرائهم أمام الحاكم الشرعي أو نوابه في حالات التنازع بين الأهالي على الملكيات وعلى حدود العقارات في نطاق حاراتهم .

ولشيوخ الحارات عوائد يستحقونها على البيوع التي تتم للعقارات في حاراتهم ، وعوائد أخرى يتقاضونها على تركسات

الموتى الذى يتنازع ورثتهم على الميراث حيث يستعان بهم فى تحديد الورثة وتحديد ممتلكات المتوفين وحصرها ، وتصل عوائدهم على التركات الى ٢ أو ٣٪ من قيمة التركات .

وكانت جهة الاشراف والمراقبة والمساءلة على شيوخ الحارات هى الحاكم الشرعى الذى يشتكى اليه الأهالى اذا استغل هؤلاء الشيوخ نفوذهم فى احداث حادث او تجديد مظلمة او اخذهم ما لا يستحقون او انحرافهم وزيفهم ، وفى مثل هذه الحالات يتصدى لهم الحاكم الشرعى ويعز لهم ان ثبت عليهم ذلك ويقيم شيوخا آخرين مقامهم ، ولا يتم اختيار الشيوخ الجدد الا بترشيح الأهالى واختيار كبار أهل الحارة لهم .

واجمالا فقد كان شيوخ الحارات يمثلون السلطة الادارية فى حاراتهم أو بالأحرى واسطة تصل بين الأهالى والأجهزة الادارية فى الثغور وهو تقريبا ما كان من أبرز اختصاصات شيوخ الطوائف والحرف . ويمكن القول ان هؤلاء المشايخ كانوا ينظر اليهم الى جانب دورهم الادارى على أنهم أعيان حاراتهم وممثلوها اضافة الى دورهم الاجتماعى ويبدو ذلك بصورة بارزة واضحة .

أما القرى التى كانت تابعة للثغور فى دمياط والاسكندرية ورشيد ، والنواحي التى كانت تابعة لبهلاق ومصر القديمة فقد كان أهلها يرشحون أحدهم للحاكم الشرعى حيث يقر ترشيحهم له كشيخ لقريتهم ، ويخول هؤلاء الشيوخ فى اختصاصات ومسئوليات ادارية واشرافية فى قراهم وقد نقلت احدى الوثائق هذه المسئوليات التى تمثلت فيما يلى (عليهم ضمن ما يحدث من أهل عزبهم وقراهم من اصلاح أو افساد ومشى على غير الطريق ، وان عليهم السؤال والتفتيش عن الأصقياء بعزبهم وزجرهم ونهبهم عن القبائح ، أنه لا أحد من أهل عزبهم يبيت أحدا من المفسدين

عندد وان خالطهم أحد من أهالى العزبة ، كان عليهم أن يرفعوا ذلك الى ملتزم العزبة ، وهم فى ذلك متضامنون متكافلون وضمنهم فى ذلك وكيل الملتزم بالناحية) كما كان عليهم الاشراف على الجسور فى نواحيهم سواء كانت سلطانية أو بلدية وصيانتها ، وكذلك مساعدة الملتزمين فى تحصيل المال الميرى من الفلاحين فى قراهم وعليهم تنظيم عمليات الري والصرف والاشراف على تنفيذ أحكام الحاكم الشرعى وأوامره فى قراهم ، والمساعدة فى عمليات مسح الأراضى ، وحل المشكلات التى قد تنشأ بين أهالى قراهم وسما يجاورها من القرى ، وعليهم فض المنازعات التى قد تنشأ بين الملتزمين أو وكلائهم وغيرهم من رجال الادارة وبين الفلاحين ولهم فى نظير ذلك أراض يزرعونها لمصلحتهم دون أن يدفعوا عنها المال الميرى ، كما كان لهم بعض العوائد التى كانوا يتقاضونها من الملتزمين .

وهكذا تمثل دور مشايخ الحارات والقرى فى الاشراف الادارى والأمنى على حاراتهم وقراهم وهى أصغر الوحدات الادارية فى التنظيم الادارى لمصر العثمانية ، ويمثل ارتباطهم وخضوعهم لاشراف نفس الجهات الادارية التى تدير الثغور تكاملا وشمولاً فى الجهاز الادارى واتساعاً لمفهوم الأمن وإدارته فى مصر العثمانية .

رابعاً : ملتزم أمن الدروب السلطانية :

... نبعث أهمية الثغور المصرية من الدور الايجابى الذى لعبته مصر فى تجارة الشرق والغرب ، كما كان لهذه الثغور دور كبير فى التجارة الداخلية ، وارتبطت هذه الثغور بسائر الأنحاء عبر طرق تجارية برية ونهرية ، لذلك برزت أهمية تأمين هذه الطرق والدروب فأسندت مسئولية تأمين الطرق البرية للمسالكين

فيها من التجار والمسافرين الى ملتزمين من الأعراب ، وقد اتصلت
دمياط بكل من البرلس ورشيد عبر طريق برى ، وكان هذا الطريق
يخترق شمال الدلتا والمسافة فيه بين دمياط ورشيد تقدر بمسيرة
يوم ونصف أو يومين ، وأسند التزام حراسة المسافرين فى هذا
الطريق الى مشايخ عربان السماحات والزمامته ، والتزم معهم
بدرك وخفارة وأمن جزء من الطريق الى البراس نفر من أهالى قرية
السناينة التابعة لثغر دمياط حيث التزم هؤلاء بحراسة هذا الطريق
والقوافل المارة به نظير تقاضيتهم عوائد من سالكى هذا الطريق ،
وتد توارثوا ذلك طوال العصر العثمانى وامتدت مهمتهم تلك الى
زمن الأشرف قايتباى وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية
الحقوق والواجبات المتوقعة بهم حيث التزم هؤلاء النفر بخفارة
الطريق الى البرلس وحددت الوثيقة واجباتهم فيما يلى (عليهم
مراقبة اليزك السلطانى وخدمته بشاطئ الملح والربايط بالبر الغربى
ونقل البريد وحفظ أموال التجار والدرك السلطانى بدرب البرلس
من الثغر الى رشيد) . وكان التجار والمسافرون عبر هذا الطريق
لا يسيرون الا فى قوافل يصحبهم فيها وينظم مواعيدها فى رحلات
منتظمة يلتزمون بخفارة هذا الطريق بحيث لا يعتبر هؤلاء الملتزمون
مستولين عن من يسافر من غير علمهم وفى غير قوافلهم .

... ويقر هؤلاء الملتزمون بمسئوليتهم عن حماية التجار
والمسافرين وحماية البضائع والمنقولات المحمولة عبر هذا الطريق
وفى الرحلات التى ينظموها بأن عليهم ما يلى (جميع ما يسرق أو
يضيع من المسافرين والتجار بالبر الغربى من الأموال والأمتعة
والأرزاق . يكون عليهم القيام لأربابه به من مالهم وصلب حالهم
بالغا ما بلغ) كم التزم مجموعة من مشايخ قرية المطرية الواقعة
على بحيرة المنزلة بحفظ بوغاز أم مفرج حيث التزموا أمام سردار
مستحفظان وأغا أغاة الحوالة وسائر كبار الجهاز الادارى فى

ثغر دمياط بما يلي (ان عليهم حفظ بوغاز أم مفرج قلا يدخل منه
الأعداء) ويصل هذا البوغاز بين البحر الأبيض والمتوسط وبحيرة
المنزلة ، وهذا الالتزام يتضمن اغلاق هذا البوغاز أمام السفن
الأجنبية وضمان الرقابة على ذلك وإبلاغ الجهاز الإداري بالثغر
في حالة تعرض هذا البوغاز لخطر حقيقى لا يقدر على دفعه
هؤلاء الملتزمون .

أما الطريق البرى الذى كان يصل بين الاسكندرية وفبرع
رشيد والذى تسلكه القوافل فى طريقها بين الاسكندرية والقاهرة
فقد التزم بخفارته ودركه مشايخ عربان نفيل وذلك ابتداء من
الباب الشرقى لثغر الاسكندرية وحتى فرع رشيد ، ويتم ذلك
باقرارهم أمام الحاكم الشرعى وأمير اللوا القيسودان وسائر
المتكلمين على بما يلي (ان كل ضايح يضيع من المسافرين بالدرب
المذكور من قطاع الطريق وعرف فاعله وعجز عن خلاصه يكون
منهم خلاصه لصاحبه ، وان ضايح شىء من المسافرين بالدرب ولم
يعرف فاعله فعلى شيخ عربان نفيل رد قيمته لصاحبه أو مثله) .
أما درب رشيد الواصل بين ثغر الاسكندرية ورشيد فقد التزم
بخفارته ودركه مشايخ عربان البهجة حيث أقروا أمام الحاكم
الشرعى والقيسودان وبناقى متكلمى ثغر الاسكندرية بما يلي
(اشهدوا كل منهم على نفسه أن عليهم غفر درب رشيد ، وأنهم
متضامنون متكافلون ، وان كل من قام بضرر الدرب عليهم دفعه
وكل ضايح عليهم رده) .

وكان طريق الحجاج من الحجاز الى مصر فى التزام مشايخ
العربان حيث يلتزمون بأمن سالكيه من المسافرين والتجار
والقوافل ، وكانوا يرسلون مع المسافرين بعضا منهم ، ويشرف
على ذلك أمير الحج المصرى فهو المسئول عن التعامل مع هؤلاء
العربان وضمان أمن طريق الحج .

أما طريق التجارة بين القاهرة والسويس فقد احتكرت قبائل الحويطات والعائدي وعرب الطور نقل البضائع عبره كما التزموا بأمن هذا الطريق والسالكين فيه وتسلك كل قبيلة دربا مختلفا عن غيرها فى نقلها للتجارة بين القاهرة والسويس على جمالها ، ويشرف على تجهيز هذه القوافل والاتصال بالعربان لتجهيز الابل لحمل الأحمال وتوفير المرشدين والأدلاء وتنظيم القوافل أحد رجال أوجاق متفرقة ويسمى شاغل هذا المنصب باسم (قافلة باشى) وله فى نظير عمله هذا عوائد يتقاضاها على ما تحمله القوافل من البن والبضائع كما يتناضى رسوما من المسافرين فى تلك القوافل .

أما شيوخ القبائل فانهم كانوا يتقاضون تسعين بارة على كل جمل فى كل قافلة فى مقابل التزامهم بسلامة ونقل البضائع وفى سنة ١١٨٢ هـ / ١٧٦٩ م حرم شيوخ عربان الطور من هذا العمل بما كان يجلبه لهم من فوائد مادية وعينية فاحتاجت هذه القبائل من جراء ذلك وأغارت على قافلة كانت تحمل بضائع لتجار من الفرنسيين ونهبتها مما أدى الى توقف مركز التجارة بين القاهرة والسويس فى أواخر القرن الثامن عشر وأثر ذلك سلبا على السويس وجمركها . وباستمرار هذه الاضطرابات وافتقار هذا الطريق للأمن تدهورت التجارة عبر السويس وتحول الشطر الأكبر الى ميناء القصير . أما البضائع المنقولة ، بين القصير وقنا فقد التزم بسلامتها وخفارة طريقها عربان العباددة ، وكان جميع التجار الذين يرتادون الطريق بين القصير وقنا وقوص ويمرون بوادى القصير يدفعون للعبادة ثلاثة وعشرين بارة عن كل جمل ذى حمولة بالاضافة الى رسم عينى هو مكيال صغير من القمح أو الفول أو الشعير أو بالأحرى مكيال صغير من نفس البضائع التى يحملها كل جمل ، ويأخذون عينا واحدة من كل عشرين من

الخراف أو الماعز أو الدجاج - وغير ذلك من المواد التي كانت تصل الى القصير في مقابل حراسة وتأمين هذا الطريق ومصاحبة القوافل في غدوها ورواحها وكان العبايدة يضربون مخيمهم في ضواحي القصير لتحصيل عوائدهم وذلك حتى لا يتركوا فرصة لأحد من التجار في التهرب من دفع ما عليه ، ولم تسلم القوافل المارة عبر هذا الطريق من اغارة عريان الحويطات وغيرهم من العربان المنتشرين في الصحراء حتى السويس دون أن يفلح العبايدة في منع ذلك كما لم ينج الطريق بين السويس والقاهرة من اغاراتهم وكثيرا ما كانوا يهاجمون السفن الراسية في ميناء السويس ، وقد هاجم عرب الصومال أحد المراكب المحملة بالبني في ميناء السويس ونهبوا منها ٧٥٠ فرقا من البن وقتلوا من فيها ونهبوا آلاته وكان أمن السويس والبضائع في التزام الباشا ملتزم مقاطعة السويس والقصير ، وصعد جمع من التجار يتقدمهم كبيرهم (محمد الداود الشرايبي) الى الباشا في القلعة فتعهد بسداد قيمة كل ما نهب لأصحابه .

ويمكن التول بان أمن الدروب الصحراوية بين القاهرة والسويس كان مستتباً في سنوات الاستقرار السياسي غير أن النصف الأخير من القرن الثامن عشر الذي شهد الكثير من حالات التجاوز والنهب وسبب ذلك أن أمن هذه الدروب كان مرتبطاً بمركز الباشا ايجابياً وسلبياً إذ أنه ملتزم هذه الجهات والمسئول عن تعويض المتضررين فلما استحوذ الأمراء المماليك على هذه المقاطعة وأداروها لحسابهم وتضاءل مركز الباشوات بازائهم في النصف الأخير من القرن الثامن عشر كان طبيعياً أن يختل ميزان الأمن في هذه الدروب بما لذلك من تأثير على حركة التجارة بين القاهرة والسويس .

خامسا : أمن الملاحة النهرية :

حظى توفير الأمن للمراكب النيلية والمسافرين فى النيل وفروعه باهتمام الادارة العثمانية لمصر وشمل ذلك الى جانب المجارى المائية أمن السالكين على جسور النيل أو بتعبير مؤرخى العصر العثمانى (البرين) وأسندت مسئولية حفظ الأمن فى قرعى دمياط ورشيد وجسورهما الى أحد الصوباشية الذى كان يعين من قبل الديوان العالى بالقلعة ويعاونه مجموعات من الجند المقيمين فى أقاليم ومدن الوجه البحرى ، ويصدر بيورلدى بتعيين هذا الصوباشى الى كشف أقاليم البحرى والى الحاكم الشرعى وقبودان فى كل من دمياط والاسكندرية ورشيد يعلمهم بذلك ويأمرهم بشد عضده وتقوية ساعده ومعاونته بأقصى المعاونة وندب ما يريد من الجنود له ان طلب ذلك ، ويسمى هذا الرجل شاغل هذا المنصب باسم (صوباشى البحر) وقد حددت احدى وثائق محكمة دمياط المتضمنة لبيورلدى بتعيين من يشغل هذا المنصب مسئولياته وعوائده فيما يلى (تعيين بخشى جاويش صوباشيا للبحر بالوجه البحرى ، وذلك لتعاطى الجزية ، وحفظ البحر ، ورعاية المسافرين) وله سى نظير ذلك عوائد ورسوم يتقاضاها سنويا من المراكب العاملة فى النهر ، أما معاونوه من الجنود الذين يستعين بهم ويجهزهم له الكشاف والقبودانات فلهم عوائدهم التى يتقاضونها من الخزينة السلطانية .

أما السفن العاملة فى المنطقة من شمال بولاق وحتى الوجه القبلى فكانت تخضع كالتزام الى أمين البحرين الذى تضمنت مسئولياته حفظ الأمن فى هذا المجرى المائى وله نظير ذلك رسوم سنوية من مالكي هذه السفن ويعطى فى مقابل ذلك ترخيصا منه يقضى لهذه المراكب بحق الملاحة لمدة عام ، وكان أمين البحرين

يلزم جهات الوجه القبلى الى ملزمين من باطنه مع انتقال مسئولياته
وحقوقه اليهم غير أن طبيعة نهر النيل وفروعه وطوله جعلت مهمة
الحفاظ على أمن سالكى هذه المجارى المائية والجسور أمرا صعبا
وعسيرا لذلك لم يسلم الأمر من اغارات اللصوص حتى أصبح
البحارة ومن يصحبهم من المسافرين يتولون أمر حماية أنفسهم
والتصدى لمثل هذه التجاوزات ولكن مع ذلك ظل النيل وفروعه
أكثر أمنا كطريق تجارى من الطرق البرية المكشوفة التى كانت
أكثر عرضة لاغارات المغيرين من العربان وقطاع الطرق ومع تزايد
نفوذ الأوجاقات استحوذ رجال الانكشارية على أمانة البحريين
وفرضوا حماياتهم على السفن المارة فى النيل ولم يستثنوا فى
ذلك مراكب الرسالة التى كانت تحمل الحبوب السلطانية الى
الأنبار الشريفة فى مصر القديمة والتى كانت مخصصة كشون
سلطانية تحوى الحبوب القادمة من الصعيد كالتزام عينى يؤخذ
من الكثير من نواحيه وقد تزامن ظهور حمايات الانكشارية مع
ظهور جماعات مسلحة من عربان الحياوية المقيمين بناحية دجوة
ويقتودهم فى ذلك شيخهم حبيب وتزايد خطرهم على المراكب حيث
فرضوا ألوانا من العوائد لمصلحتهم على المراكب المارة فى فرعى
النيل وقد وصف حبيب بما يؤكد ذلك حيث وصفه المؤرخون بأن
(يقطع الطريق البر والبحر بموالسبه أكابر مصر وصنائجها
وكبرائها ، وينهب أموال الناس ورتب على جميع المراكب التى
تمر عليه عوايدا لا يختلون عنها) . وقد استغل حبيب وأولاده
من بعده الصراعات المستمرة بين البيوت المملوكة لتوطيد نفوذهم ،
وقد سلك سالم بن حبيب مسلك والده وتحالف مع جركس محمد
أثناء شياخته للبلد زمن محمد باشا النشنجى سنة ١١٣٣ هـ /
١٧٢٠ م فولاه (غفر البرين من بولاق الى دمياط) واشتهر ذكره
وعظم صيته ووصف الجبرتى ما وصل اليه سالم من نفوذ بقوله
(استولى على خفارة البرين وتفذت كلمته بالبلاد البحرية من

بولاق الى البوغازين وصارت المراكب والرويسا تحت حكمه
وضرب عليها الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية (٠ واستمر
الأمر كذلك حتى توفي سالم وخلفه أخوه سويلم غير أنه اختلف مع
ابراهيم كتحدا القازدغلى ثم تصالحوا على أن يكف سويلم عن
فرض الحماية على المراكب مع اكتفائه بخفارة البرين على أن
الأمر لم يلبث الا قليلا حيث تسبب الصراع السياسى وخطر الساحة
من ابراهيم كتحدا القازدغلى فى عودة الحماية الى سابق
عهدهما ووصف الجبرتى ما كانت تتعرض له الملاحه والمراكب من
جرائم ذلك بقوله (انشأ سويلم عدة مراكب تسمى الخراجات ،
ولها شرفات وقلوع عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد ، فاذا مرت
بهم سفينة صاعده أو صادرة أو قفوههم ، وأخذوا منهم ما أحبوه
من حمل السفينة وبضائع التجار وان تلكوا ضيقوا عليهم وأخذوا
أضعافا) ٠ وقد تحطم نفوذ سويلم زمن على بك وحتى قدوم حسن
باشا القبطان سنة ١٢٠٠ هـ لا ١٧٨٥ م الذى أعاد للحباية نفوذهم
وكتب فرمان لشيخ العرب أحمد بن حبيب يعينه بموجبه فيما يلى
(خفر البرين والموارد من بولاق لحد دمياط ورشيد ، ونودى
بذلك فى ساحل بولاق) ولكن الأمر لم يستمر سوى عام واحد
حيث انتزعها منهم رضوان بك بعد أن التزم بسداد خمسين كيسا
لقاء ذلك للميرى أى للخزينة السلطانية وفى الحقيقة أن هذا
المبلغ لم يكن يصل الا الى الباشا وكبار الأمراء وأصحاب النفوذ
دون أن تستفيد منه الخزينة السلطانية وهكذا ظلت المراكب
والملاحه بنهر النيل وفروعه تدفع رسوما متنوعة سادية وعينية
رسمية أو حمايات وذلك فى مقابل ابحارها بأمان وعدم تعرض
أحد لها فى ابحارها وضمانة ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر ٠

وينظرة عامة الى نظام الأمن والأدراك نجد أن اتساع
مفهوم وتطبيق نظام الالتزام فى هذا الجانب ضمن فائدة متبادلة

للملتزمين بالأدراك وخفارة الطرق من جانب ، وللمنتفعين بذلك من السكان والتجار من جانب آخر لا سيما فيما افترض في هذا النظام من دفع قيمة المسروقات أو ردها إن أمكن ، ولو نظرنا إلى قيمة العوائد التي كان الملتزمون يحصلونها لاتضح من ضآلتها قيمة الفائدة العائدة على السكان والتجار الذين جعلت موافقتهم ورضاهم عن من يرشح لقولى الالتزام بخفارة الأدراك والطرق والدروب شرطا أساسيا لاقامة هؤلاء المرشحين كملتزمين دون أن يترتب على ذلك أية تبعات على السكان أو التجار حيث ضمن لهم هذا النظام تعويضهم عن كامل ما قد يسرقه اللصوص أو قطاع الطرق وبدهى أن هذا النظام أتاح للملتزمين سلطات أمنية وخولهم حق ضبط اللصوص والتحرى منهم وعن أماكن وجودهم غير أنه قيمة هذا النظام وجدواه كانت تتوقف على وفاء الملتزمين بتعهداتهم والتزاماتهم ومثل ذلك لا يكون الا فى ظل إدارة قوية تفرض على هؤلاء الملتزمين الوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم كما تلزم السكان والتجار والمسافرين بالالتقييد بهذا النظام وسداد حقوق هؤلاء الملتزمين وعوائدهم .

ولا ريب أن فائدة هذا النظام حال تطبيقه تطبيقا كاملا تكون عظيمة لحركة التجارة والاستقرار الاجتماعى والأمن ، ويؤكد على ذلك ما بدا واضحا فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الذى تراخت فيه قبضة الإدارة نتيجة للتقلبات السياسية والعسكرية الأمر الذى أدى إلى تدهور الأمن فى الدروب السلطانية والطرق التجارية مما كان له بالغ الأثر على حركة التجارة الخارجية والداخلية فى مصر فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر .

الفصل الثالث

نظم ادارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف

تمهيد :

يشير تعبير الوحدة الاقتصادية الى الدواوين التى أديرت من خلالها الأنشطة الاقتصادية والمالية مثل ديوان مقاطعة الالتزام الذى كانت تدار من خلاله المقاطعة الرئيسية لكل شجر حيث يعمل فيه موظفون لدى الملتزم الرئيسى للمقاطعة الرئيسية وتسجل به عناصر هذه المقاطعة وجهاتها ومقاطعاتها الفرعية وايراداتها ومصروفاتها ، ووزن البضائع القادمة والصادرة .

كما يشير هذا التعبير الى الأسواق والوكائل باعتبارها وحدات اقتصادية كان لها من النظم الادارية ما يضبط حركة العمل وآليته وذلك من حيث طبيعة النشاط فى كل وحدة ونظم ادارتها ودور العاملين فيها ، كما نتناول ما يحكمها من قوانين وأعراف التى تضبط العلاقات والنشاط الاقتصادى أو النظام الادارى فى كل

وحدة ، كما تتناول عوائد العاملين فى هذه الوحدات وجهات
الإشراف عليهم ورقابتهم واختيارهم وعزلهم .

غير أنه تنبغى الإشارة الى أن تناول طوائف الحرف ليس
المقصود منه البعد الاجتماعى أو الإحصائى لهذه الحرف والطوائف
وإنما المقصد من تناولها هو الحديث عن نظم إدارتها والأعراف
التي تحد طبيعة العلاقة بين أفراد الطوائف والحرف وشيوخهم ثم
ما بينهم جميعا وبين الجهات الإدارية المتمثلة فى الأجهزة الإدارية
فى الثغور وعوائد هؤلاء الشيوخ وسبل تعيينهم أو عزلهم ورقابتهم
وجهات الإشراف عليهم .

أولا : إدارة دواوين الالتزام ودواوين الجمارك :

من الثابت أن ما اصططلحت سجلات الروزنامة التي مثلت
جزءا من وثائق ديوان الروزنامة وهو الديوان الذى اختص بتنظيم
ومراقبة الإدارة المالية لولاية مصر فى العصر العثمانى على تسميته
باسم (أصول مال أسلكها ومقاطعات) قد شكل الى جانب (خراج
أرض ولاية محروسة مصر) وما تفرق من مصادر الدخل (أموال
متفرقة) اجمالى مصادر دخل الخزينة السلطانية .

•• وقد تكونت مقاطعات التزام الاسكليات أى الموانى من
عدة مقاطعات رئيسية هى :

- ١ - مقاطعة التزام الاسكندرية ورشيد .
- ٢ - مقاطعة التزام بولاق ومصر القديمة .
- ٣ - مقاطعة التزام دمياط والبرلس .
- ٤ - مقاطعة التزام السويس والقصير .

... وكانت لهذه المقاطعات الرئيسية دواوين تدار فيها وتسجل بها حساباتها وإيراداتها ومصروفاتها وهو ما اصططلحت على تسميته وثائق المحاكم الشرعية باسم (ديوان مقاطعة الثغر) وهو الجهة المسئولة عن محاسبة المتزمين من الباطن وإدارة نواحي المقاطعة المتعددة وضبط حساباتها كما كان بكل ثغر معين مبنى يدار منه جمر ك الثغر (ديوان جمر ك الثغر) وقد عرف أيضا باسم (ديوان مقاطعة جمر ك الثغر) تمييزا له عن ديوان المقاطعة الرئيسية . ويخضع الديوانان معا لإدارة وسيطرة وإشراف ملتزم المقاطعة الرئيسية ويمثل (ديوان مقاطعة الثغر) المقر الرئيسي الذى كانت تدار منه مقاطعة الالتزام حيث تضبط فيه العلاقات المالية بين المتزمين الأصلاء والمتزمين من باطنهم ويحتفظ فيه بسجل لكل ملتزم يسمى (تحويل) تحدد فيه مدة التزامه وما سدده من مال وما تبقى عليه وما رتب على جهته من نفقات تخصم من جملة ما على الملتزم الأصلي على أن يحاسب الأخير عنها خصما من أصل مال المقاطعة الرئيسية والذى تحدد سلفا تحت مسمى (اخراجات) .

وبهذا الديوان سجلات أخرى تضبط كل جهة من جهات المقاطعة وما يجب تحصيله عنها ضمانا لعدم تلاعب المتزمين من الباطن ، ويرجع الحاكم الشرعى لهذه السجلات فى حالات التحاوز وشكوى الأهالى ، كما اختص ديوان مقاطعة ثغر بمباط بسجل يسمى (شاهد الليف) تسجل فيه كميات الليف المستخدم فى صناعة الحبال وصناعة السفن والحبال المرسلة الى الترسانة السلطانية فى بولاق والسويس والاسكندرية واسلامبول .

وفى حالة عزل ملتزم المقاطعة الرئيسية لإخلاله بالتزامه وشكوى الأهالى منه ، يصدر أمر العزل من الديوان العالى بالقاهرة وتدار المقاطعة لحساب الديوان العالى (ديوان الروزنامة) وذلك

باتت اشراف موفد من قبل الديوان العالى وذلك الى ان يحزم باسـسـهـمـ
ملتزم آخر ، ويحدر كـتـبـة ديوان المقاطعة قوائم مفصلة بالمتحصل
من كل جهة سواء من المال الميرى أو من (البرانى) وهو العوائد
غير الرسمية ، ثم اجمالى المتحصل من الأموال والمنصرف منها
كرواتب العسكر وغير ذلك من الاخراجات ثم المتبقى بعد ذلك ،
وترسل هذه القوائم الى الحاكم الشرعى فيقرها ثم ترسل الى ديوان
الروزنامة فى القلعة .

أما ديوان جمرك مقاطعة الثغر فكانت عملية حصر البضائع
الواردة والصادرة الى الثغر تدار من داخله واشراف عماله الذين
كانوا يقومون الى جانب ذلك بتحديد الرسوم الجمركية على هذه
البضائع وتحصيلها . وبهذا الديوان سجلات تضم قوائم للرسوم
الجمركية الواجبة الأداء على كل صنف من البضائع صادرة أو واردة
اليها وفى حالات اعتراض التجار على تقييم موظفى هذا الديوان للجمارك
الواجبة على سلعهم فتكون الكلمة العليا فى ذلك للسجلات التى
أطلقت عليها وثائق المحكمة الشرعية اسم (دفاتر الديوان المخددة)
كما تتضمن هذه السجلات نصوص الملاحظات التجارية والقرمانات
البيورلديات الصادرة من السلطات العثمانية أو الديوان العالى
بالقاهرة والتى تختص بتحديد الرسوم الجمركية على السلع
الصادرة والواردة مع التجار الأوربيين الذين ارتبطت دولهم
بمعاهدات تجارية وسياسية مع الدولة العثمانية والاعفاءات التى
قد تعطى لبعض التجار كمنحة سلطانية لقاء خدمات غير عادية
قدمها هؤلاء التجار للدولة العثمانية أو لأسباب أخرى . وظلت
هذه الدفاتر مرجعا يحظى بالاحترام من القائمين على دواوين
الجمارك فى الموانئ المصرية والملتزمين بها حتى نهاية القرن
الثامن عشر .

ويقوم ملتزمون المقاطعات الرئيسية للموانئ بإدارة ديوانى

مقاطعة الثغر والجمرك بنفسه أو عن طريق وكلاء يديرون هذين الديوانين أو أحدهما لحسابه أو يلزم أحدهما أو كليهما أو إحدى جهاتها للتعلمين من بأطنه ويعمل في هذين الديوانين جهاز إدارى يتكون مما يلى :-

١ - مباشر الديوان :

وهم الكتبة أو الشهود العاملون بالديوان ومنهم من يعمل فى ديوان مقاطعة الالتزام وقد أجملت وظيفة هؤلاء فيما يلى (ضبط كل ما يرد الى الديوان من أموال الجهات والعوايد البرانية وتحرير قوائم بذلك وتجهيز متحصل الديوان) وفى وثيقة أخرى تحدثت مسئولياتهم فيما يلى (عليهم قيد الوارد الى مقاطعة الثغر والوارد لجهة ديوان الثغر وضبط المصاريف الجارية بها العادة ، وجامكيتهم يأخذونها من مصرفات الديوان وذلك بدفتر يرجع اليه عند الاحتجاج به والاحتياج اليه) أما المباشرون الذين اقتصر عملهم على ديوان الجمرك وأسماهم الوثائق باسم (مباشرى الجمرك) وأحيانا اسم (كتبة الجمرك) فقد تمثلت مهمتهم فى تسجيل قوائم البضائع وقوائم المتحصل عنها ، والإشراف على كيلة الحبوب وحسابها ، وهم يعملون فى قسمين يشتمل عليهما كل ديوان للجمارك وأولهما قسم الصادر والثانى قسم الوارد ولكل قسم مباشره .

ويرأس مباشرى ديوان الجمرك أحد هؤلاء المباشرين وأسماهم الوثائق باسم (باش المباشرين) كما أسماهم أيضا باسم (يازجى الاسكلة) وحددت مهمته وعوائده فى هذه الوثائق كما يلى

(عليه أن يتقيد بضبط وتحرير ما يرد من التجار وغيرهم من الأموال الديوانية لجهة ديوان كمر ك الثغر ، وله ما جرت به العادة من الجامكية والجراية) .

ويعين هؤلاء المباشرون بموجب اتفاق بينهم وبين الملتزم أو وكيله يحدد فيه القسم الذى يعمل فيه المباشر وراتبه وميعاد صرفه ، وسجلات لنا احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية ذلك فى وثيقة تعاقد فيها ملتزم ديوان جمرك الاسكندرية مع أحد المباشرين على ما يلى (تعيينه مباشرا للمصادر فى ديوان جمرك الاسكندرية نظير نصف ونصف كل يوم ويصرف ذلك عند أوان صرف استحقاق المستحقين) .

.. وبعد أن يقيم هؤلاء المباشرون الرسوم الجمركية ويحصلونها يحررون قائمة تشمل أنواع البضائع وكمياتها وما تحصل عنها من رسوم جمركية ويوجب هذه القوائم يعطى ملتزم الجمرك أو مديره تمسكا لكل تاجر مكتوبيا وسختوما بختم ديوان الجمرك يفيد سداد له للجمارك وقيمة ما سدده وما يحمل من تجارات حتى لا يتعرض له أحد وقد عرفت الوثائق هذا التمسك باسم (خلاص الجمرك) أو (تذكره الخلاص) ولا يسمح للسفن بمغادرة الميناء الا بعد حصول ربايتها على تصريح بالخروج يصدر من ديوان الثغر بموجب هذا التمسك أى بموجب تذكره الخلاص الصادرة من ديوان الجمرك والتي تعطى لحاملها حق الخروج بتجارته وعدم منعه من ذلك وتتم هذه الاجراءات فى سائر دواوين الجمارك .

٢ - الوزانون والكيالون :

أطلقت وثائق المحاكم الشرعية لعيهم لقب (القبانية) وتمثلت مهمتهم فى وزن البضائع الصادرة والواردة الى الثغور ، وبعد أن توزن يقدر عليها المباشرون الرسوم الجمركية ولا ترفع الرسوم الجمركية الا بموجب قائمة بالوزن يحررها القبانية وكان بدواوين جمارك الثغور كيالون مهمتهم هى كيلة الحبوب التى ترد

الى الديوان صادرة أو واردة ، ويتقاضى هؤلاء الوزان والكيالون
عوائدهم من ملتزم ديوان الجمرک .

وقد بلغ عدد العاملين بجمرك دمياط زمن الحملة الفرنسية
ثمانية وخمسين من الكتبة والمباشرين ، وفي رشيد ثلاثة وعشرين
وفي الاسكندرية اثنان وستون كاتباً ومباشراً .

٣ - التراجمة :

وعملهم يتصل بتحصيل الجمارك من الاقرنج حيث يقوم
التراجمة بدورهم كواسطة في التعامل بين العاملين في ديوان
الجمرك وبين التجار وبين الأوربيين .

٤ - خولى المباشرة :

واختص ديوان مقاطعة ثغر دمياط دون غيره من دواوين
مقاطعات باقى الموانئ بهذه الوظيفة حيث اشتملت مقاطعة ثغر
دمياط على بعض القرى والأراضى والبساتين التى ألحقت بمقاطعة
الثغر مع كونها مقاطعة حضرية ولم تعامل هذه البساتين كجزء
من المقاطعات الريفية وكانت هذه الحقول والبساتين تدار من
قبل الملتزم بمقاطعة الثغر كما كانت بالثغر عدة معاصر للزيت
والسكر ضمن ممتلكات مقاطعة الالتزام يديرها الملتزم لحسابه
وفي بعض الأحيان كان يلزمها لغيره من باطنه . ويعمل خولى
المباشر من قبل ملتزم الثغر فى هذه الأرض والبساتين وهو
المسئول عن إدارة عملية زراعة هذه الأرض بما تشتمل عليه من
السواقي والثيران والمعاصر .

... على أنه تجدر الإشارة الى أن نظام إدارة دواوين
الجمارك فى رشيد وبولاق ومصر القديمة والسويس والقصور كان

يتسم ببعض الخصوصية التي أملاها الموقع الجغرافى لهذه الموانئ فلم يكن الهدف من جمرك رشيد تحصيل رسوم جديدة بقدر ما كان التحقق من عدم تهريب الضائع دون سدادها للرسوم الجمركية فى الاسكندرية أو بولاق وكان ديوان ثغر رشيد تابعاً لديوان مقاطعة التزام الاسكندرية حيث ضمت هذه المقاطعة الاسكندرية ورشيد معا كما كان لموقع مصر القديمة وبولاق على النيل كمنغذين لمدينة القاهرة على النيل أثر كبير فى تنوع وتعدد النشاط التجارى عبر هذين المينائين . ولقد أفاد نظام الوكائل التى يقتصر فيها البيع على سلع معينة مثل وكائل الأرز ووكائل القطن والعصفر والجلابة وغير ذلك فى تتبع هذا النشاط ضريبيا وكان ملتزم مقاطعة بولاق ومصر القديمة ممثل عنه فى كل وكالة واصطلحت وثائق محكمة بولاق ومصر القديمة على تسميته باسم أمين صندوق الجمرك (ودوره هو تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع التى كانت تصل مباشرة الى هذه الوكائل بحيث لا تدفع عن هذه البضائع رسوم جمركية الا فى الوكالة .

أما فى مصر القديمة فقد كان بها ديوان يسمى (ديسوان للموجبات) الذى تمثلت مهمته فى تحصيل الرسوم على البضائع الواردة من نواحي الصعيد والفيوم ويدير هذا الديوان (شاذ) ويخضع له عدد من المباشرين والكتبة والكيالين .

أما فى السويس فقد كانت البضائع الواردة الى هذا الميناء توضع فى مخازن أعدت لهذا الغرض ، ويحرر المباشرون قوائم بها ثم تحمل هذه القوائم للحاكم الشرعى لبندر السويس بصحبة أحد أغوات الحوالة الذى يقرأها بعد أن يتأكد من عدم تجاوزها لما يجب سدادها ثم تنقل هذه البضائع الى وكالة البهار فى القاهرة حيث تحصل عليها الجمارك ثم تسلم لأصحابها ولما كانت هذه المقاطعة دائما فى التزام ياشا مصر فقد أدارها لحسابه أحد

أعوانه (شهر حواله) وهو المسئول عن إدارة هذا الجمرک ،
ويساعده فى ذلك عدد من الكتبة والصيارف كانت لهم عوائد
عينية ونقدية جاءت فيما بين سنة ١١٧٠ هـ / ١٧٥٧ م وسنة
١١٨٣ هـ / ١٧٧٠ م على النحو التالى :

(أ) شهر حواله : ٦٥ ألف بارة كراتب و ٣٣٠ بارة عن
كل كيس من إيرادات جمرک البهار وثلاث فرد من البن على كل
ألفين فردة تقوم بنقلها القواقل من السويس الى القاهرة بمبا
يعادل ٧٥٠٠ بارة .

(ب) كاتب بهار : ٢٠٠ ر ٣ بارة كراتب سنوى و ١٠٥ ألف
بارة من إيرادات جمرک بهار .

(ج) كاتب بهار ثانى : ستون ألف بارة كراتب سنوى
و ٢٥ ألف بارة من إيرادات جمرک بهار .

(د) عوائد للصيارفة : ٣٣٠ بارة عن كل ثلاثة كيسات
من إيرادات جمرک بهار .

(هـ) كاتب شهر حواله : له ١٢ ألف بارة كراتب سنوى .

(و) ترجمان شهر حواله : له ثلاثة آلاف كراتب سنوى
بمبلغ ٢٥٧٠ بارة عوائد من جمرک بهار .

(ى) توابع شهر حواله : لهم سبعة آلاف بارة من إيرادات
جمرک البهار وفى السنوات التى التزم فيها بمقاطعة التزام
السويس والقصير ملتزمون من الباطن فانهم كانوا يديرون ديوان
الجمرک بمعرفتهم وبالمباشرين والوازنين الذين كانوا يتقاضون
أجورهم من هؤلاء الملتزمين .

أما جمرک ميناء القصير فتد كان تابعا لكاشف قنا وإدارة

مجموعة من التجار لحسابهم كملتزمين من الباطن واكتسبت القصير مخازنها كمركز يلتقى فيه التجار القادمون من مصر والقادمون من الجزيرة العربية .

على أن الموانئ النهرية فى دمياط ورشيد وبهولاق ومصر القديمة كانت تختلف فى ادارتها ونطاقها عن الموانئ الرئيسية التى تعتبر منافذ رسمية للمصادر والوارد الى مصر ، ومثلت هذه الموانئ النهرية جهات تابعة للمقاطعة الرئيسية تعطى التزاما الى ملتزمين من ياطن ملتزمى المقاطعات الرئيسية وكان كل ميناء نهري ينقسم الى عدة أقسام يعرف كل قسم باسم (الموردة) وهى جزء معين من هذا الميناء ترسو به سفن معينة ، وتنسب كل موردة الى سلعة رئيسية تشحن منها فهناك موردة البطيخ وموردة الحلفاء نسبة الى الحطب والأعشاب الجافة التى تستخدم كوقود فى المنازل وموردة البلاط وموردة الملح وموردة الخلال وغير ذلك كما تنسب أحيانا الى مراكب بلد معينة تنزل بها ويقصدها بحارة هذه البلدة تحديدا فهناك الموردة الدمياطية والموردة الفارسكورية وغير ذلك وتحصل الرسوم على البضائع فى السفن بعد رسوها فى الموردرات سواء بتقدير ما فيها اذا توافق أصحاب المركب مع الملتزمين أو كياتها اذ لم يقبل أصحاب المركب ما قدره الملتزمون من رسوم .

ثانيا : ادارة الأسواق والوكائل :

لمعبت الثغور المصرية دورا رئيسيا فى تجارة مصر الداخلية والخارجية وقد عملت هذه الثغور بالمنشآت الاقتصادية كالأسواق والقياسر والوكائل ، وعلى حين أسند الاشراف الأمنى على هذه الأسواق والوكائل للملتزمى الإدراك كما سلف فان الاشراف الإدارى على هذه الوحدات كان يوكل الى شيخ السوق الذى يشرف على

النشاط التجارى فى السوق كله والى شيخ الطائفة الذى يشرف على افراد طائفته ومعهما عناصر ادارية اخرى تسهرم فى ادارة النشاط بالوحدة سبقا كانت أم قيسارية أم وكالة وفيما يلى نتناول العناصر المنوط بها ادارة السوق أو الوكالة .

١ - شيخ السوق :

ويشرف على كل سوق أى قيسارية شيخ يعين عادة بترشيح واتفاق التجار العاملين فى نفس الوحدة عليه ورضاءهم عنه ويشترط فيه (كمال الأهلية والاستقامة والعفة والديانة والفهم فى الموازين والمقاييس) ويعتبر شيخ السوق مسئولاً عن انتظام العمل داخله وعن المحافظة على القواعد المرعية التى تحكم العلاقة بين التجار وبين المشترين ، ولشيخ السوق تقيب ينوب عنه فى غيابه عن السوق كما يعتبر شيخ السوق مسئولاً عن تطبيق وتنفيذ تعليمات الجهاز الادارى للثغر أو التعليمات الصادرة عن الديوان العالى بالقاهرة ، وعليه ابلاغ التجار بوجوب احضار موازينهم الى ديوان الثغر للتأكد من صحتها وختمها وعليه ومراقبة الموازين فى السوق .

ولا يسمح للدلالين بالعمل فى السوق الا بضمانة شيخ السوق أى قبوله كما أن عليه مراقبة التجار والتصدى لمن يخفى سلعا منهم بنية الاحتكار ورفع الأسعار وكان على كل سوق فرعى متخصص فى بيع سلعة واحدة متكلم أى شيخ مهمته تحصييل العادات من التجار والاشراف على جودة البضائع وعلى التجار ويشترط فيه أن يكون ذا معرفة كاملة بتجارته وأسعارها وأنواعها ويساعد شيخ السوق كاتب مهمته تسجيل ما يأمره به شيخ السوق أو القيسارية ، ويقوم بجمع العوائد لمصلحة شيخ السوق من التجار وتنطبق شروط اختيار شيخ السوق الرئيسى على شيخ

الطائفة أو السوق الفرعى وقد أجملت احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية مسئوليات شيخ السوق فى وثيقة تعين شيخ القيسارية القماش بدمياط حيث نصت على ما يلى (ان يتكلم الشيخ المذكور بين التجار بالقيسارية واليزازين بها بالمعروف والأنصاف من غير حيف ولا اجحاف أسوة من تقدمه من المشايخ السابقة وله الاختصاص بالنظر فى القماش القصير والردىء بمعرفة الشرع الشريف وأذن له مولانا الحاكم الشرعى المسمى اليه فى مشترى الأقمشة الظهور وغيرها فى القيسارية للمرشايمة والاسكدرانية بمفرده دون غيره تقريراً وأذنا شرعيين مقبولين) وبذلك تضمنت مسئولياته الرقابية على أفراد طائفته من التجار كيفية التعامل مع التجار القادمين الى الثغر من الغرياء لضمان حقوقهم وضمان سلامة وجودة ما يشترون واجمالاً فقد كانت مهمة شيخ القيسارية تقسيم الضرائب المطلوبة على أعضاء طائفته وهو المسئول عن التعامل باسم طائفته مع شيخ السوق الرئيسى ، كما يشرف على أفراد طائفته من التجار فى السوق ويضمن عدم الغش فى هذه البضائع تأميناً للمستهلكين .

٢ - أمين صندوق الجمرک :

• • • • • وهى وظيفة اختصت بها وكائل بولاق ومصر القديمة ومهمته تحصيل ما يستحق دفعه من الجمارك على البضائع التى ترد مباشرة الى هذه الوكائل من الريف والصعيد ، وأمين الصندوق هو أحد المباشرين العاملين لدى ملتزم المقاطعة الرئيسية لبولاق ومصر القديمة ، ويتقاضى منه أجره وفى أحيان كثيرة كان أحد التجار يلتزم بمبلغ معين لديوان المقاطعة فى مقابل تخويله حق تحصيل هذه الجمارك وله الفرق بين ما يؤدى وما يجبى .

(ج) القباني :

ومهمته وزن البضائع وتحرير قوائم تشتتل على زنتها
وسعرها وجملة ذلك وعوائده على التجار بحسب ما يوزن .

(د) السماسرة أو الدالون :

وقد أجملت احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية مهمتهم
بقولها (عليهم ألا يخرجوا سعر بغير علمهم بأسعار التجار ،
وان يلاقوا بين البايع والشارى وألا يخرجوا إلا يعطا ثابت)
ومهمتهم بذلك هى التوفيق بين التجار وكتابة التعاقد بينهم ويتقاضى
هؤلاء السماسرة والدالون عوائدهم على الصفات من التجار
ولا يعينون الا بضمانة شيخ السوق وبعد ذلك يقرأ الحاكم الشرعى
عملهم فى الدلالة حيث يعطى كل واحد منهم حجة موقعة من
الحاكم الشرعى أو أحد نوابه تفيد تقريره وتعيينه فى الدلالة .

ويجمع حصيلة أجورهم جميعا شيخهم فى السوق أو
القيسارية ثم تقسم بينهم بالسوية أما اذا كان فى السوق أو
القيسارية أو الوكالة سمسار واحد فانه يستأثر لذفسه بإيراداته
على أن يدفع لشيخ الطائفة ما يقرره عليه من الرسوم أما الأسواق
التي تباع فيها البضائع بالتجزئة من مأكولات وأقمشة وغير ذلك
فلا يشترط حضور السماسرة فيها حيث اقتصر عملهم على الصفقات
المتبادلة بين التجار .

ويمكن القول بأن نظام ادارة الأسواق والوكائل كان نظاما
مثاليا يضمن الاشراف الكامل على التجار ويضمن مصالح الرعية
فى ضبط الأسعار وعدم الاحتكار كما يكفل جو الأمن ويستأخذ على
تقارب الأسعار ووفرة البيع ، الأمن الذى كان يضمنهم فى رواج
النشاط التجارى كما ضمنت هذه الأسواق القياس والوكائل للتجار

وبخاصة الأجانب والغرباء من غير أهل الثغور إقامة مسيرة الى حين تصريف تجارتهم ، كما ضمن نظام الالتزام بأمن هذه الوحدات بما له من ضوابط الأمن والطمأنينة للمقيمين والتجار والتجارات ، كما أعطى ادارة هذه الوحدات للتجار حرية الحركة شريطة ألا يتضرر الناس وأعطاهم حرية كفلت لثرواتهم أن تنمو دونما قيود طالما تؤدي الضرائب التي كانت تجبى على حركة التجارة والصفقات وليس على التجار بما أسهم فى ازدهار حركة التجارة الداخلية فى مصر .

ثالثا : ادارة الحرف والطوائف :

أسهم نظام ادارة الحرف والطوائف فى ضمان امتداد اشراف الجهاز الادارى على سائر عناصر النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الموانئ المصرية فى العصر العثمانى بحيث كفل ذلك لونا من الرقابة والاشراف على مختلف الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والدينية ، كما تسبب فى انصهار المتحصل من هذه الحرف والطوائف من الضرائب فى الهيكل المالى لمصر من خلال نظام الالتزام الذى أديرت به شئون مصر المالية فى العصر العثمانى ، لذلك كان ضروريا تناول التنظيم الادارى لهذه الطوائف بشقيها الحرفى والدينى والذى كان محوره شيخ الطائفة الذى كان يتمتع بمسؤوليات ادارية واشرافية متنوعة فهو الذى يتعامل مع الجهاز الادارى فى الموانئ المصرية والجهاز الادارى بالقاهرة فى الديوان العالى من خلال الاتصال امباشر بهذين الجهازين أو من خلال شيخ أعلى له سلطة الاشراف من القاهرة على عدد من الطوائف المتشابهة فى مصر كلها وكفل ذلك حرية تسببية وادارية شبه ذاتية لهذه الطوائف والحرف تتسم بالسهولة والبساطة وتتيح الاتصال المباشر بين الادارة وأفراد هذه الطوائف وفيما يلى نتناول ادارة هذه الحرف والطوائف .

١ - اختيار شيخ الطائفة :

كان اختيار شيخ الطائفة أو الحرفة مسئولية كبار رجالها الذين يرشحون أنفسهم إذا خلا منصب الشيخ بوفاة أو عزل أو تقاعد ، وهناك صفات يجب توافرها فيمن يرشح لهذا المنصب ، ومن هذه الصفات ما هو عام مطلوب في شيوخ الطوائف والحرف جميعا ومنها ما هو خاص يختلف من شيخ لآخر باختلاف الطوائف والحرف وقد أجملت وثائق المحاكم الشرعية الصفات العامة للشيخ فيما يلي (استقامته وعفته وصيانتة وإقراره بأن يمشى بينهم بالمعروف والإصلاح ولا يحدث الحادث وإن لا يفرق بين غنيهم وفقيرهم) .

أما الصفات الخاصة لشيخ الطائفة أو الحرف فقد كانت لا تخرج عن وجوب الفهم الكامل لدقائق حرفته ونظمها وقد حذلت سجلات المحاكم الشرعية بوثائق تعيين شيوخ للعديد من الحرف تضمنت كل وثيقة منها بعض خصائص وواجبات شيخها إذ يشترط في شيخ طائفة الصرافيين مثلا (معرفته الكاملة بالضرب وإظهار ما فيه من غش) كما يشترط في شيخ طوائف (الجراحية والمجبرين والمزينين الذين يعالجون العيون والأسنان) المعرفة الكاملة بمهنة الطب بحيث لا يمارس أحدهم عمله إلا بعد أن يقرره الشيخ ويجيزه ولا يجرى أحد من أفراد الطائفة عملية جراحية كبيرة إلا بعد موافقته وإشرافه وبتعبير الوثيقة (لا أحد يتعدى على جراحة من المثقلات إلا أن يكون بالكشف عليه منه) .

وكما كان لكبار كل حرفة وطائفة أن يختاروا شيخا عليهم ، فقد كان أجمعهم على فساد أو ظلمة موجبا لعزله ويؤخذ برأيهم في مثل هذه الأحوال .

٢ - تراتيب تعيينه أو عزله :

إذا خلا منصب شيخ الطائفة ورشح كبار رجالها أحدهم كشيخ للطائفة وآخر ككتيب له يعرض الاختيار على الحاكم الشرعى للثغر فيقر ما اجتمع عليه رأيهم ثم يرفع الأمر للديوان العالى بالقاهرة فيقر هذا الاختيار ويصدر بيورلدى بإقامة من اختير شيخا لطائفته . ويكتفى فى الطوائف الفرعية التى تجمعها طائفة كبيرة واحدة مثل طوائف (الطحانين والفرانين والكحكين واليكسماطين) بأن يقر الحاكم الشرعى للثغر اختيار شيخ كل طائفة على حين يرفع الأمر للديوان العالى بالقاهرة فى حالة اختيار الشيخ الرئيس لعموم هذه الطوائف مجتمعة .

أما الطوائف التى كانت تخضع لأشراف بعض كبار موظفى الديوان مثل (الجيجى باشا) و (معمار باشا) و (جراح باشا) فان الديوان العالى لا يقر اختيار شيخ الطوائف التابعة لهم الا بعد اقرارهم وموافقتهم ويحدث فى العزل ما يحدث فى الإقامة من تراتيب ادارية . ولم نصادف فى خلال دراسة واسعة واسعة لسجلات المحاكم الشرعية لهذا العصر وغيرها من المصادر حالة واحدة عين فيها شيخ لطائفة على غير ارادة أفرادها الأمر الذى يؤكد احتفاظ النظام الذى أديرت به الحرف والطوائف بسلامته واحترام رأى أفراد الطائفة وهى عناصر ايجابية فى تقييم هذا النظام .

٣ - مسئولياته :

تمثلت مسئوليات شيوخ الحرف والطوائف تجاه أفراد طوائفهم وتجاه الجهاز الادارى والملتزمين بالثغور فى جانبين أحدهما الجانب المالى الذى يتبع التزامهم بعد اختيارهم شيوخا لطوائفهم فهم بذلك مسئولون عن سداد ما عليهم من ضرائب وعوائد للملتزمين وغيرهم وعليهم توزيع هذه الضرائب على أفراد

طوائفهم فى اطار وحدود متعارف عليها تضبط ذلك ولا تخرج عن حد الاعتدال وتتم العلاقة فى اطار ذلك بين شيخ الحرفة والملتزم أو وكيله دون باقى أفراد الحرفة وتوزع هذه الضرائب على أفراد كل طائفة على كل فرد بحسب حجم نشاطه وقدرته المالية .

أما الجانب الادارى من هذه المسئوليات فهو ينبع من كون هؤلاء الشيوخ يمثلون حلقة الوصل بين الجهاز الادارى فى الثغور وبين الديوان العالى بالقاهرة من جانب وبين أفراد طوائفهم من جانب آخر وهم بمقتضى ذلك مسئولون عن طوائفهم أمام هذه السلطات الادارية ومسئولون عن تنفيذ الأوامر الادارية والمالية الصادرة منها الى جانب المسئولية عن تصرفات أفراد طوائفهم وجودة صناعاتهم وتنظيم العمل بينهم وتوزيع الخامات وضم أفراد جدد الى الطائفة وعزل من حاد عن جادة الطريق ومشى على غير طريق الاستقامة أو من رآه غير صالح للعمل فى الحرف بسبب مخالفته للصناعة وخروجه عن أصولها) كما تمتد المسئولية لتشمل فحص ممتلكات من وقع من أفراد الحرفة أو الطائفة تحت طائلة التغريم أو الهروب أو غير ذلك .

وكان لشيخ كل طائفة مسئوليات خاصة تنبع من طبيعة نشاط طائفته وعلى ذلك كان شيخ طائفة النشاريين مسئولاً عن نفسه وطائفته فيما يلى (ألا تقطع أشجار من بساتين الثغر عند طلب أصحابها لذلك الا بعد الاذن لهم من الحاكم الشرعى بالثغر) وذلك لاعتبار هذه الأشجار من المواد الهامة ان كانت الأخشاب احدى السلع الاستراتيجية اللازمة لبناء السفن " كما كان شيخ طوائف (الجرايحية والمجبرين والمزينين) وغيرها من طوائف مهنة الطب مسئولاً عما يلى (التفتيش على أفراد هذه الطوائف والتفتيش على مراهمهم وعددهم وله العهد والشد والحل والربط وله الحوشى والمنع لمن لا يحسنون فى صناعتهم لجهالتهم) .

أما شيخ طائفة الدباغين فكان مسئولا عن (توزيع الجسد على الدباغين بحسب فقيرهم وغنيهم) ، أما الطوائف الدينية كطوائف الصوفية فتجدر الإشارة الى أن شيوخ هذه الطوائف التي كثرت في المرائىء المصرية شأن باقى نواحي مصر سواء في الريف أو المدن والذين كان عليهم أن يباشروا أهل طريقهم ومنع غيرهم من شيوخ الطرق الصوفية الأخرى من استمالة أنصارهم ومثال ذلك تصدى شيخ طائفة الأحمدية الصوفية بثغر دمياط لمشيخ طائفة الرفاعية وشكايته للحاكم الشرعى حيث جاء فيها ما يلى (تعدى الشيخ شهاب الدين الرفاعى على بلد السادة الأحمدية بدمياط منية ابن الطيب وطرقها بسيارة ليلا وأخذ فيها العهود من غير قانون وقد جرت العادة القديمة المستمرة أن كل شيخ طائفة لا يتعدى على محلات الشيخ الآخر) .

كما كان من مسئوليات شيوخ طوائف المتصوفة ضمان الآداب العامة فى أذكارهم والالتزام بالشرع الشريف وقد عبرت عن ذلك وثيقة من وثائق محكمة دمياط الشرعية إذ قالت (عليهم تنبيه النساء المداحات والرجال المداحين المزاهرية بأنهم لا يتكلمون بغير مدح النبی صلى الله عليه وسلم بألفاظ خاجة عن الشرع الشريف والقانون المنيف) .

أما شيوخ الطوائف التي قد يستدعى أفرادها للخدمة السلطانية فى الجيش أو الأسطول العثمانى أو الترسانات السلطانية من (البحارة وأالقلاطة والنجارين والدفاعين والحدادين) فكان هؤلاء الشيوخ مسئولين عن تجهيز الأفراد المطاوبين بمجرد وصول البيور لدى المعنى بذلك الى الحاكم الشرعى وأعلامهم بذلك ويتقاضون أجور أفراد طوائفهم من متحصل دواوين الثغور . كما يلتزم شيخ طائفة الصرافين عن أفراد طائفته بتمويل الإدارة والجهاز الإدارى بما قد تحتاجه من العملات الأجنبية

وبتعبير الوثائق (اعطاء الميرى ما يريده من أموال اجنبية أو ذهبية فى مقابل فضة ميرى بما يوازى ذلك) ويلتزم شيوخ طوائف باعة الأطعمة من (الطحانين والفرانين والزياتين والعصابين) وغيرهم بالاتفاق مع ملتزم جهة الاحتساب أو كتحذاه بتسعيير هذه الأطعمة وتحديد أوزانها وتحرير موازينها كما كان من مسئوليات شيخ طائفة البنائين والمهندسين التحكيم فيما قد ينشأ من منازعات بين الأهالى وتثمين العقارات كخبير فنى يستشير به لذلك الحاكم الشرعى أو أحد نوابه وكذلك لتقدير ما قد تحتاجه القلاع أو المساجد والزوايا والأضرحة من نفقات للترميم أو البناء على أن الديوان العالى الذى كان يولى صناعة الملابس والأقمشة والمقاييس التى تقاس بها هذه الأقمشة وجودتها أهمية كبيرة .
لم يكن ليكتفى برقابة المحتسب، وشيخ طائفة الحياكين على ذلك وإنما كان يرسل من قبله جاويشيه بصفة دورية للتفتيش على هؤلاء الحياكين ومعاينة صناعتهم وأذرعتههم ومقاساتهم ، ويلتزم شيخ قيسارية القماش بأن يجمع لهم رسماً من أفراد التجار الذين يتجرون فى الأقمشة والذين يستفيدون من هذه الرقابة سواء فى الصناعة أو فى استيفاء المقاييس ويسمى هذا الرسم باسم (حق طريق) .

وامتد نظام ادارة الحرف والطوائف من خلال شيوخ هذه الحرف والطوائف فغطى النشاط العلمى والدينى حيث تنقل لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية مواد كثيرة أقيم من خلالها شيوخ على طوائف العلماء من خلال علماء الثغر أو بارسال شيخ لهؤلاء العلماء من القاهرة وفق فرمان من الباشا فى الديوان العالى ومن هذه المواد ما ورد فى أواخر القرن الثامن عشر من الديوان العالى الى الجهاز الادارى بثغر دمياط وهو فرمان يتضمن ما يلى (تعيين شيخ الاسلام محمد الدنجيهى متحدثاً

ومتكلما على جميع العلماء والمتعممين وجميع حملة كتاب الله
المبين (.

وهكذا ضمن هذا النظام الذى أديرت من مختلف الحرف
والطوائف قدراً كبيراً من الاشراف والضبط الادارى على مختلف
الوان النشاط الاقتصادى والاجتماعى والعلمى .

٤ - عوائده :

كان لشيخ كل طائفة عوائد على أهل طائفته حيث يلتزم
بسداد ما على طائفته من ضرائب وأعباء رسمية وغير رسمية
عينية ونقدية يلتزم الجهة التى تتبعها مقاطعته مالياً ، وله الفرق
بين ما يجبى وما يدفع على أنه تجب الإشارة الى أن قاعدة الربح
لم تكن هدفاً لهؤلاء الشيوخ كسائر الملتزمين . وتحصل هذه
العوائد من أفراد الطائفة كل بحسب قدرته وحجم نشاطه ولكن
فى اطار معين متفق عليه بين شيخ كل طائفة وكبارها حين اختياره ،
ويعتبر خروج الشيخ عنه بالزيادة مبرراً يستوجب خلعه من
مشيخته .

ويتعهد مشايخ الطوائف التى تخضع لأشراف معمار باشه
وجبجى باشه وجراح باشه بسداد عوائد اليهم كمشرقين عامين
على تلك الطوائف التابعة لهم والخاضعة لسلطتهم وذلك نظير
تفويض المشايخ فى ادخال من يريدون الى الطائفة وما يتقاضونه
من عوائد من أفراد طوائفهم .

واجمالاً فقد أسهم نظام الطوائف والحرف بما له من
ضوابط وأعراف فى سيطرة الادارة متمثلة فى الجهاز الادارى على
الحرفيين وسائر أفراد الطوائف من خلال شيوخهم كما أسهم فى
عقد الصلة بين هؤلاء الحرفيين وهذه الأجهزة الادارية ، كما

تحمل الدور الرقابى لشيوخ الحرف والطوائف على أفراد طوائفهم وصناعاتهم ومعاملاتهم عبئا كبيرا تخفف منه الجهاز الادارى وضمن ذلك لونا من الرقابة الفنية المتخصصة على الحرفيين كما ضمنت الادارة فى مصر العثمانية من خلاله تحصيل الضرائب من فئات متشابكة ومتعددة ومتنوعة لم يكن بالامكان حصرها بغير هذا النظام اضافة الى ما لهذا النظام من فوائد وآثار اجتماعية .

وقد كفل نظام التعيين والعزل لشيوخ الحرف والطوائف بما له من ضوابط لونا من الادارة والرقابة الذاتية وضمانا لسيره فى الاطار الذى افترض من أجله خاصة وأن هذا النظام كان محل احترام الجهاز الادارى فى الموانىء .

وباستعراض سجلات المحاكم الشرعية لهذه الموانىء على مدار فترة البحث لم تهمل هذه القاعدة فى التعيين والعزل ولم نصادف وثيقة تشير الى تعيين شيخ لطائفة على غير ارادة أفراد هذه الطائفة الممثلين بكبرائهم ، أو ابقاء شيخ على مظالمه وتجاهل الشكايات التى عرضت على الحاكم الشرعى أو نوابه تدينه وتظهر رغبة أفراد طائفته فى عزله وإقالته ، ومع ما كفله هذا النظام من تراتيب تضمن عدم دخول أحد من غير أفراد الحرفة أو صبيانهم بها وفق تقاليد مرعية ، ورقابة فنية على الحرف والمنتجات الا أنه طبع الحرف والصناعات بطابع واحد جامد ووضعها فى اطار من التقليد الذى أسهم الى حد كبير فى تخلف هذه الحرف والصناعات فى العصر العثمانى مقارنة بما كان لهذه الصناعات والصناع من شهرة واسعة فى العصر الاسلامى ، كما أن هذا

النظام قد وفر وسيلة مريحة للإدارة العثمانية في مصر والأجهزة
الإدارية في الموانئ ولأصحاب النفوذ من الأمراء والعسكريين
للمضغط على هذه الحرف وعلى أربابها عن طريق هؤلاء الشيوخ
وارهاقهم بالأعباء غير الرسمية في الفترات التي كانت قبضة
الإدارة وسلطة الدولة تتراخى لصالح أفراد من الأمراء أو العسكريين
وأصحاب النفوذ .

الماب الثالث

التنظيم المالى فى الموائىء المصرية فى العصر العثمانى

الفصل الاول : نظام الالتزام وطبيعته

الفصل الثانى : مقاطعات الالتزام بئغرى الاسكندرية ورشيد

الفصل الثالث : مقاطعات الالتزام بئغرى دمياط والبرلس

الفصل الرابع : مقاطعات الالتزام فى مينائى بولاق ومصر القديمة

الفصل الخامس : مقاطعات الالتزام السويس والقصير

نظام الالتزام

تمهيد :

•• على الرغم مما أحدثه الفتح العثماني لمصر من تغييرات سياسية تمثلت في سقوط دولة المماليك الجراكسة وخضوع مصر للعثمانيين ، إلا أن النظم المالية في مصر لم يطرأ عليها تغيير جوهري وإنما استمرت قائمة في هيكلها العام وإن اختلفت تبعيتها حيث أصبحت تتبع السلطان العثماني بدلاً من السلطان المملوكي وناب عن السلطان سليم الأول في حكم مصر في تلك الفترة المبكرة أحد كبار الأمراء المماليك الذين انحازوا إليه وهو خاير بك أو (ملك الأمراء) وذلك تقديراً لدوره في نجاح الفتح العثماني وكافأه السلطان بمنحه خراج أقاليم الشرقية والغربية وجهات الصعيد إلى أن يموت ، أما المال الذي كان يرد من الثغور فقد أصبح يتبع الخزينة السلطانية على أن يخصص هذا المال للنفقات

الداخلية في مصر ونفقات الحرمين الشريفين بالإضافة الى ارسال بعض المواد الغذائية الى المطبخ السلطاني في اسلامبول كهدايا شخصية من خاير بك وفضلا عن ذلك استمر موظفو الادارة المالية في اواخر دولة الجراكسة في شغل نفس مواقعهم في أوائل العصر العثماني وهم (أولاد الجيعان) الذين اعتبر قضاء خاير بك على نفوذهم بداية لعهد اداري جديد له خصائصه وسماته .

واستمر الأمر كذلك حتى قدم الى مصر ابراهيم باشا أحد كبار رجال السلطان العثماني سليمان القانوني لخمسة ثورة (أحمد باشا الخاين) ١٥٢٥/٩٢١ ، حيث مكث بمصر لمدة تقترب من ثلاثة أشهر نظم فيها ادارة مصر المالية ووضع القواعد التي تضبط إيرادات الأقاليم والمقاطعات مسترشدا بما كان سائدا زمن الجراكسة ويبدو ذلك واضحا في الدستور الإداري الذي وضعه وسمى باسم (قانون نامه مصر) الذي أقر كثيرا من النظم والتراتيب الإدارية والمالية التي كانت سائدة قبل ذلك وعدل البعض منها بما يتوافق مع النظم المالية والإدارية العثمانية فخصص جزءا كبيرا من إيرادات مصر للخزينة السلطانية وقدره ستة عشر مليونا بارة في العام من فائض إيرادات المقاطعات الريفية والحضرية وذلك لحاجة الدولة العثمانية لمصادر دخل جديدة تعينها في صراعاتها العسكرية الطويلة في أوروبا وآسيا والتي لعب فيها ابراهيم باشا نفسه دورا كبيرا الى جانب السلطان سليمان القانوني كوزير أعظم .

وقد بنى ابراهيم باشا نظامه على أساس من الادارة الذاتية في مصر للشئون المالية والإدارية من خلال نظام الالتزام الذي تجفقت به الدولة العثمانية من أعباء الادارة المباشرة لمصر ولم يكن هذا النظام جديدا على مصر فقد عرفتة زمن الجراكسة تحت اسم (الضمان) الذي اشتمل على نفس فكرة نظام الالتزام وقد

أورد التلقشندى نصا ذكر فيه ان جهات مدينة القسطنطينية
وأن متحصلها كثير وأن بعض هذه الجهات أديرت بنظام الصمان
الذي يحمل نفس مفهوم الالتزام حيث قال (وبعض هذه الجهات
له ضمان بمقدار معين لكل جهة ويطلب المضمن بذلك المقدار فإن
زادت الجهة منه وإن نقصت فعليه) كما ذكر ابن شاهين في
حديثه عن ثغر دمياط وجهات إيراداته أن من جملة ذلك (ميسر
القصب ومتحصل الخمس ورضمان بحيرة السمناءية) وهو يقصد
ضمان بحيرة السمناءية بحيرة المنزلة الذي نسب إلى أسرة
السمناءية الذين توارثوا الالتزام بهذه البحيرة فلهم ولاتباعهم
حق صيد الأسماك والطيور بها ، وبذلك يمكن القول ان نظام
الالتزام الذي طبق بصورة شاملة في العصر العثماني ثم يحن
بدعا جديدا وانما كان نظاما معروفا ومطبقا بصورة جزئية في
عصر المماليك الجراكسة الذي سبق العصر العثماني في مصر
وعاصره لفترة قبل فتح العثمانيين لمصر وقد سمي الملتزمون زمن
الجراكسة باسم (المقطعين) أى أصحاب المقاطعات وذلك في
نص أورده ابن اياس في تأريخه لحوادث شهر ربيع الأول سنة
٩١٨ هـ حيث قال (وفيه رسم السلطان لكاشف الشرقية وكاشف
العربية بأن ينزلوا على البلاد ويستخرجوا من الفلاحين الحمايات
والشياخة وقدم الكشاف عن سنة ٩١٨ هـ الخراجية قبل أن تدخل
فحصل للمقطعين غاية الضرر وصارت الكشاف تنزل على البلاد
وتكبس على الفلاحين ويستخرجون منهم الأموال بالضرب) ويفيد
هذا النص أن نظام الالتزام ومسميات أفراده وضرائبه وجمائيه
كان مستخدما في العصر المملوكي ، وظل هذا النظام يمثل قاعدة
النظام الإداري المالية مصر في العصر العثماني .

وظلت القواعد المالية والإدارية التي أرسها إبراهيم باشا
أعظم في قانون نامه مصر سارية في إطارها العام حتى
سنة ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م عندما تولى باشوية مصر إبراهيم باشا

الوزير الذى أعاد الى الأذهان ما أحدثت سمية الصدر الأعظم حيث أعاد تنظيم مالية مصر فخفض المصروفات وزاد فى الايرادات بمضاف جديد الى المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعات وقدر هذا المضاف خمسة آلاف بارة تزيد على كل كيس قسده خمسة وعشرين ألف بارة وتجب على كل المقاطعات حضرية كانت أم ريفية فارتفعت بذلك إيرادات الخزينة وبالتالى ارتفع ما يرسل منها كارسالية الى الخزينة السلطانية فى اسلامبول فأصبح حجم هذه الارسالية ١٢٢ر١٠٦ر٣٠ بارة ، كما ربط الخزينة والسنة المالية وفقا للشهور القبطية من شهر توت الى شهر توت فأضاف هذا التعديل أيضا فارقا تمثل فى متحصل الضرائب عن أحد عشر يوما هى الفارق ما بين التقويمين القبطى والهجرى وعرفت هذه الزيادة فى سجلات الروزنامة تحت اسم (مال توتيه) .

ومثلت اصلاحات ابراهيم باشا الوزير التى عرفت باسم (دفتر ابراهيم باشا) أو (تحرير ابراهيم باشا) بداية لسلسلة أخرى من الاصلاحات المالية التى تعرضت فيها أصول أموال المقاطعات للزيادة نتيجة لأسباب ودوافع مختلفة . وأشهر هذه الاصلاحات المالية التى عرفت بها أصول أموال المقاطعات المطلوبة للخزينة السلطانية اصلاح سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م الذى أجراه اسماعيل باشا واصلاح عام ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م . واصلاح عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م واصلاح عام ١١٨٠ هـ / ١٧٦٧ م الذى تم زمن على بك الكبير ثم انقطعت ارسالية الخزينة السلطانية باسلامبول بعد أن استقر الأمر لعلى بك فى مصر من سنة ١١٨٣ هـ - ١٧٧٩ م الى ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م حيث أعادها محمد بك أبو الذهب اضافة الى اصلاحات حسن باشا الغازى فى سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦ م .

على ان مقارنة هذه الزيادات بالتغيرات التى كانت تطرأ

على أسعار صرف البيرة وهي العملة التي كانت تحصل بها الضرائب مقارنة بالمعاملات الأجنبية توضح أن هذه الزيادات لم تكن زيادات بالمعنى الحقيقي للكلمة ولم تمثل ارهاقا وعنتا كبيرين للناس بالمقدّر الذي تسببت فيه كثرة وتعدد الأعباء غير الرسمية بمسمياتها المختلفة ، ولقد ظل نظام الالتزام هو النظام المالي الذي تدار به إيرادات مصر في العصر العثماني حتى ألغاه محمد علي باشا سنة ١٨٣٩ م واستبدل به نظام آخر هو نظام العهد قريب الشبه بنظام الالتزام والذي بمقتضاه كان المتعهد يتحمل للدولة الضرائب الجارية والمتأخرة عن القرى المعسرة ويسلم الحكومة ناتج عهده من الأراضي بأسعار محددة في مقابل استفادته بإدارة هذه الأراضي وتحصيل الضرائب عنها .

أولا : التعريف بنظام الالتزام وتطوره :

ان مفهوم كلمة الالتزام يعنى وجود اتفاق بين طرفين يلتزم كل منهما لصاحبه بالتزامات محددة ، فعلى حين تلتزم جهات الادارة المتمثلة في الديوان العالي وما يخضع لآشرافه سواء ديوان الروزنامة أو الأجهزة الادارية في الثغور وهي الطرف الأول في الالتزام بتمكين الملتزم وهو الطرف الثاني في الالتزام من مقاطعة معينة بكل توابعها ومساعدته وتخويله حق جمع الضرائب وتفويضه في بعض اختصاصاتها ، فانه كان على الملتزم وهو الطرف الثاني في هذه العملية أن يلتزم لها بسداد مبالغ معين عن مدة التزامه سواء للخزينة السلطانية أو غيرها من الأعباء التي سبقت الإشارة إليها ، كما يلتزم بأن لا تزيد الضرائب التي تجبى من الناس عن الحدود المتعارف عليها بما لا يظلم الناس ، كما كان عليه أن يلتزم بمسئوليته عن ادارة

المقاطعة وما يتعلق بذلك من النفقات التي قد تحتاجها بعض المنشآت التابعة للمقاطعة ونفقات إدارتها .

• • وقد عرفت النظم الإسلامية المالية هذا النظام باسم (التقبل) أو (القبالة) وفيه يكون شخص ما (قبيل) أى كفيلاً يقوم بتحصيل الخراج لنفسه فى مقابل قدر معلوم من المال يدفعه للدولة ، ويستفيد من ذلك السلطان فى تعجيل المال وضمان تحصيله ويستفيد المتقبل بالفرق بين ما يدفعه وما يحصله .

ولقد ظهر هذا النظام فى العصر الأموى وانتشر فى العصر العباسى حتى أصبح هو النظام السائد فى الدولة العباسية وفكره نظام القبالة هى نفس فكرة نظام الالتزام بما يتضمن ذلك من حقوق وواجبات وما لها من أغراض وفوائد للدولة وللملتزمين وقد عرفت الدولة العثمانية نظاماً مالياً متعددة ومنها نظام الأمانات الذى يعهد فيه لأمناء بمهمة تحصيل الضرائب لصالح الدولة على أن يتقاضى هؤلاء الأمناء رواتب عن أعمالهم تلك من الخزينة وقد وجد أن هذا النظام يفتقد إلى فاعلية نظام الالتزام كما أنه يكلف الدولة نفقات كثيرة فى إدارته فتطور الأمر إلى استخدام الدولة العثمانية لنظام الالتزام الذى التزم فيه هؤلاء الأمناء بأن يدفعوا مبالغ معينة إلى الخزينة السلطانية فى مقابل إعطائهم الحق فى جباية الضرائب عن بلاد يعينها أو على نشاط ما ، وتُقد استُخدم هذا النظام بصورة واسعة زمن السلطان سليمان القانونى وكان الهدف من ذلك أن يوفر على الخزينة السلطانية ما كانت تتكبده من نفقات لإدارة نظام الأمانات ، وما كان يجره هذا النظام من مشاكل إدارية إلى جانب ضمان ثبات إيرادات الدولة ، ولذلك يمكن القول بأن نظام الالتزام حلقة متطورة عن نظام الأمانات .

وتؤكد وثائق المحاكم الشرعية على حقيقة مفادها تطبيق

هذا النظام فى مقاطعات الموانئ المصرية فى فترة مبكرة بعد
الفتح العثمانى لمصر ، حيث نصت احدى وثائق محكمة الاسكندرية
الشرعية لسنة ٩٦١ هـ / ١٥٥٣ م على ما يلى (.التزم المعلم سليمان
اليهودى لجهة ديوان الثغر الجارى فى التزام الأمين حسن أمير
البراء الشريف السلطانى والمعين للمحافظة بالثغر الاسكندرى
بمائتى دينار ذهب نظير تحدته على معصرتى البلح والكتان
بالثغر) كما تؤكد على نفس الحقيقة احدى وثائق محكمة دمياط
الشرعية لسنة ٩٧٢ هـ / ١٥٦٤ م التى تنص على ما يلى (.التزم
جمال الدين بن الحاج على المناوى ومجموعة من صيادى وفلاحى
بحيرة تنيس من المعلم موسى بن اسحاق عرف بابن الأشقر
بمقاطعة بحيرات تنيس وتوابعها ولواحقها وفلاحيتها بمبلغ ٧٥
ألف نصف فضة يقومون بذلك مقسط عليهم فى احد عشر شهرا
من تاريخه) .

٠٠ وأفادت وثائق المحاكم الشرعية أن لقب (.الأمين) أو
(.الملتزم) كانا مترادفين يطلقان على شخص واحد ودليل ذلك
ما نصت عليه احدى الوثائق فى تسميتها لأحد الملتزمين باسم
(.الأمير مراد أمين السكة السلطانية سابقا .الملتزم بمقاطعة الثغر)
وما نصت عليه وثيقة أخرى فى نفس السجل والسنة ولنفس
الشخص (.الأمير مراد جاويش الأمين بالثغر) .

ونجح نظام الالتزام فى تحقيق الغاية التى سعت الدولة
العثمانية فى تطبيقه من أجلها من حيث توفير النفقات والتخاض
من المشاكل الأدبية التى برزت فى نظام الأمانات وضمان ارسالية
الخزينة السنوية ، وثبات الأحوال المالية ، واكثر من ذلك استغلاله
فى ضمان سيطرة الدولة العثمانية على مصر فى الوقت الذى كانت
فيه مشغولة فى صراعات عسكرية شبه دائمة فى أوروبا وآسيا

وذلك من خلال استغلاله كعنصر اغراء للمؤيدين وارضاء للطامعين
وضرب للمتطلعين المتوثبين .

ويمثل نظام الالتزام نظاما ماليا مثاليا ناجحا فى ظل ادارة
قوية وانضباط ادارى يأمن فى جوارهما الناس غائلة الأطماع
الشخصية للمتزمين ، وقد ساقى لنا وثائق محكمة دمياط
الشرعية أمثلة لتجاوز بعض المتزمين وكيف تصدى لهم الأهالى
بالشكوى الى الديوان العالى بالقاهرة ، وكانت شكايتهم محل
رعاية واهتمام وبحث دقيق تبين معه أنهم لا حق لهم فى شكواهم ،
وأقر الديوان العالى بسبب ذلك مبدأ هاما هو أن المتزم وأتباعه
غير مسئولين عما سلف من مغارم فرضهما آخرون سبقوهم الى
الالتزام بنفس المقاطعة ، وحين تجاوز المتزمون فى تحصيل
الرسوم على التجار وشكاهم هؤلاء التجار للحاكم الشرعى فى
دمياط فأمر ببطالن ذلك وارجاع ما زاد عن القدر المحدد من
الضرائب لأصحابه من المتضررين ، وتنقل لنا وثيقة أخرى كيف
تصدى علماء وأهالى دمياط لمظالم ملتزم ثغر دمياط الأمير على
جوربجى مستحفظان حيث أخذوا عليه سماحة للافرنج بالتجارة
فى الحبيب وشرائها من الثغر وكان ذلك من المحظورات فأمر
الديوان العالى بما يلى بعد أن تبين له صدق شكواهم (لا يتعاطى
المذكر شيئا من الولايات أو الحسبة بالثغر مطلقا ما دام فى
قيد الحياة ولاكتخاوية الاحتساب ولا القبالة ولا سردارية
القابى قوله أو سردارية مستحفظان ، وان عليه أن أراد السكنى
بالثغر المرقوم أن يلزم بيت سكنه ولا يعارن ولا يعاضد ولا يداخل
أحدا من أهل المناصب المتعلقة بالثغر . وان لا يدخل المحكمة
بالثغر ولا يحضر جمعية من الجمعيات المتعلقة بالعامه ولا غير
ذلك) .

.. على أن مثالب هذا النظام تبدو سافرة فى ظل ضعف

الادارة وتراخيها في الاشراف على الملتزمين ومحاسبتهم ، تلك المثالب التي جعلت من هذا النظام نظاما معترضا عليه من جانب الفقهاء لاحتمال عسف القائمين به وحملهم الناس على ما لا يجب عليهم وظلمهم ، وقد حدث ذلك في العصر العثماني حين انخرط كبار رجال الأوجاقيات العسكرية العثمانية في مصر كملتزمين في شتى المقاطعات وجمعوا ذلك الى جانب مناصبهم العسكرية وتزامن ذلك مع ازدياد نفوذ الأمراء المماليك الذين كانت لهم السيطرة على الأوجاقيات على حساب سلطة الباشوات وقد بدا ذلك بصورة واضحة في القرن الثامن عشر .

حين اشتدت الصراعات بين الأوجاقيات على المغانم العائدة من حيازة مقاطعات الالتزام وتحولت تلك الأوجاقيات الى مراكز نفوذ كبيرة لها امتيازاتها على حساب الطبقات الدنيا من الناس الذين ارهقوا بالحمايات شأهم شأن ملتزمي الباطن وسائر الحرفيين والتجار .

• وعلى الرغم من محاولات الاصلاح المالي والاداري المتعددة الا أن أثر هذه الاصلاحات كان وقتيا اذ سرعان ما كان يعود بعده الأمر الى سابق عهده وكانت السيطرة الكبرى على التزام مقاطعات الموانئ لأوجاق الانكشارية أكبر الفرق العسكرية العثمانية في مصر ولكن هذه السيطرة تراجعت في أواخر القرن السابع عشر حيث سيطر أوجاق عزيان أحد هذه الفرق على مقاطعات الموانئ ، ولكن الأمر لم يستمر طويلا حيث عادت السيطرة مرة أخرى لأوجاق الانكشارية .

• وفي سنة ١١٣٧ هـ / ١٧٢٥ م حاول الوزير محمد باشا النشنجي رفع مظالم وحمايات الأوجاقيات والغردة الى (تحرير ابراهيم باشا) الذي وضعه ابراهيم باشا الوزير سنة ١٠٨١ هـ /

١٦٧٠ م . بعد أن قارن الوضع بما كان عليه آنذاك فوجد زيادة قدرها ستمائة وثمانين كيسا ، ثم أقر لديه كبار رجال الأوجاقات على أن يرسل الياشا من عنده من يضبط المقاطعات لمصلحة الخزينة ، ونودى فى الأقاليم برفع المظالم وألا يدفع الناس الا بموجب القوانين القديمة ، غير أن الحال سرعان ما عاد الى ما كان عليه حيث أعطيت المقاطعات للأوجاقات مرة أخرى بكل ما يعنيه ذلك من عودة المظالم والحمايات .

وفى سنة ١١٥١ هـ / ١٧٣٩ م أرسل السلطان محمود خان خطا شريفا الى مصطفى باشا فى القاهرة يأمره بأن يضبط كامل المقاطعات فى الموانئ ومقاطعة أمانة البحرين المختصة بالرسوم على الملاحة النهرية ومقاطعة الخرصة المشتمة على طوائف المغنيين والحرفيين وغيرهم وأن يرسل من عنده أغوات لإدارة المقاطعات لحساب الخزينة السلطانية ، الأمر الذى بدا وكأنه عودة الى نظام الأمانات القديم ، غير أن الصناجق وقادة الأوجاقات ومن والاهم من السادات والعلماء والأغوات رفعوا شفاعتهم للسلطان فى عودة المقاطعات لأربابها وكان لهم ما أرادوه .

وفى النصف الأخير من القرن الثامن عشر تنامى وتزايد نفوذ أمراء الممالك على حساب الياشا والأوجاقات واستولوا بذلك على مقاطعات الالتزام تباعا بما يعنيه ذلك من تحول جزء كبير من هذه الإيرادات لأيديهم الأمر الذى ساهم فى تقوية وتعاضم قوتهم على حساب الأوجاقات . ولما قام حسن باشا الغازى بحملة عسكرية الى مصر لاعادة الانضباط السياسى والمالى ووعده الناس على حد تعبير الجبرتى (بأن يمشى على دفتى السلطان سليمان فكادت الناس تطير من الفرح) ولما تم الأمر له أعاد جسر البهار المختص بتحصيل الجمارك على التوابل والبين الوارد

الى السويس الى أوجاق الأنكشارية فى خطوة لاعادة سيطرة
الأوجاقات ، ولكنه سرعان ما فرض مظالم جديدة ثم قفل راجعا
الى اسلامبول فاستولى اسماعيل بيك على مشيخة البلد سنة
١٢٠٢ هـ / ١٧٨٧ م ومعه فى ادارة مصر مراد بيك وابراهيم بيك
الذين استوليا على مقاطعات الجمارك وغيرها من المقاطعات
الحضرية وأدارها لهم كما تزمين من الباطن يوسف فرعون وأنطون
كساب وبولسى عفانى ، كما التزم لهم كارلو روسيتى الايطالى
بمقاطعة النطرون واستمر الأمر كذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية
١٢١٣ / ١٧٩٨ م التى كانت لها السيطرة على مصر وعلى مواردها
وقد حرر استيف وبوسليج الذين كانا مسئولين عن النظام المالى
أثناء الحملة الفرنسية قوائم تشتمل على مقاطعات الالتزام كلها
سواء فى المدن أو الريف ، وقد جعلوا الجمارك على هيئة أقلام
منفردة يتقلدها كل من يقوم بدفع مالها المحرر ، وأقاموا سوقا فى
جامع أزيك بالأزبكية لبيع هذه الأقلام وظلوا يقيمون به لمدة كبيرة
حتى بيعت كل هذه الأقلام وكان الرجلان يشتركان فى القلم الواحد ،
كما كان الثلاثة الأكثر يشتركون فى حيازة القلم الواحد ، ولم
يكتف الفرنسيون بذلك بل أكثروا من فرض الضرائب وتخصيل
الغرامات (الفرد) وأنشئوا لذلك ديوان أسموه (ديوان الفرد) ،
وبالغوا فى ذلك حتى بلغ ما دفعه أهل الاسكندرية من أموال فى
جمادى الأول سنة ١٢١٣ هـ مبلغ ٤٢٢٣٠ ريال فرانسسه تسلمه
الجنرال مانسفور حاكم الاسكندرية العسكرى من قبل نابليون ثم
أخذ مبلغا آخر على وجه السلفة وقدره ٠٦٨ ، ٢٥ ريال فرانسسه ،
كما أخذوا من الوكالات والمخازن كميات كبيرة من السلع كالزيت
الذى بلغ حجمه ٦٦٧٧ رطلا ومن الكبريت ٧٠٦ قنطارا بخلاف
الكثير مما لا يحصى من السلع والحبوب ولذلك يمكن القول أن النظام
المالى العثمانى ألغى فى زمن الحملة الفرنسية استبدال بنظام

جديد هو نظام الافلام كما يباع الفرنسيون فى المظالم الامر الذى تضاعل الى جانبه ما شهده النصف الثانى من القرن الثامن عشر من اعباء غير رسمية حصلها الأمراء وكبار رجال الأوجاقات والملتزمين فى ظل الحماية كما سيتضح فى الفصول التالية :

ثانيا التراتيب الادارية لنظام الالتزام :-

اشتملت الادارة المالية للمقاطعات الحضرية من خلال نظام الالتزام على تراتيب ادارية تحكم العلاقة بين الملتزمين والديوان العالى ، وكان تنفيذ هذه الترتيبات متعلقا بقوة الادارة السياسية والعسكرية وتوجهاتها حيث كان التشدد فى تطبيقها يختلف من فترة الى أخرى باختلاف الظروف السياسية وطبيعة العلاقة بين الباشا وحائزى هذه الالتزامات من رجال الأوجاقات .

وتبدأ هذه التراتيب بأن يشهد الملتزمون على أنفسهم لدى قاضى عسكر مصر فى حضور الباشا أو كتحذاه والدفتردار وكبار رجال الأوجاقات العسكرية ، وعدد من الموظفين الرئيسيين بالديوان مثل أفندى الشهر المسئول عن سجلات مقاطعات الجمارك وأمانة البحريين والخردة وغيرها والروزنامجى بأن عليهم القيام بما يلتزمون دفعه من مال للخزينة السلطانية سواء كان ذلك مالا اميريا وهو الضريبة الأساسية أو ضريبة كشوفية وذلك نظير منحهم حق التصرف والانتفاع بالمقاطعة على أن تدون حجة بضمنون ذلك يصدر على أثرها الباشا أمرا اداريا (بيورلديا) الى الملتزم وصورة من هذا البيورلدى الى ديوان الروزنامة يتم بمقتضاه تحصيل مستحقات الخزينة ، ثم يتسلم الملتزم من ديوان الروزنامة تقسيطا يتضمن نص البيورلدى الذى أسندت بمقتضاه المقاطعة الى الملتزم كسند دال لى حيازته للمقاطعة وتخويله حق جمع الضرائب بمجرد تسلمه هذا التقسيط .

وفى حالة اشتراك أكثر من ملتزم بمقاطعة واحدة كان كل واحد منهم يحصل على تقسيط يفيد التزامه ومدة هذا الالتزام وحصة الملتزم من المقاطعة مقدرة بالقراريط حيث تمثل كل مقاطعة أربعة وعشرين شيراطا . وتتراوح مدة الالتزام بين عشرة أشهر وسنة ويجوز تجديد المدة للملتزم . وكانت اجراءات منح الالتزام لا تتم الا بوجود كفلاء يضمنون الملتزمين فى الوفاء بالتزاماتهم أو بأن يرهن هؤلاء الملتزمون من أملاكهم ما يفى بتعهداتهم فى حالة تقاعسهم أو مطلهم .

وفى القرن السابع عشر لم يعد وجود كفلاء شرطاً لاتمام اجراءات منح مقاطعات الالتزام حيث أصبح الملتزم ضامناً لنفسه ، وإذا كان الملتزمون فى المقاطعة الواحدة أكثر من واحد ، كانوا جميعاً متكافلين متضامنين ، ويسدد الملتزمون المال الميرى المطلوب وسائر الالتزامات الى الخزينة السلطانية عن مقاطعات التزامهم على أربعة أقساط يدفع القسط الأول منها بصفة معجلة بينما تؤدى الأقساط الثلاثة المتبقية بمعدل قسط واحد كل أربعة أشهر وكان أفندى الشهر ومعاونوه من موظفى ديوان الروزنامة مسئولين عن قيد أسماء الملتزمين والمقدر عليهم من أموال للخزينة السلطانية فى مقاطعات (الاسكليات) أى الموانىء ، وهى دواوين جمارك الاسكندرية ودمياط ورشيد ومصر القديمة ومال البهار بالسويس ويمثل التزايد على مقاطعات الالتزام هدفاً يحقق الفائدة المرجوة من المقاطعات سواء للباشا أو لرجال الأوجاقات الحائزين لها ، أما ما يسدد عن المقاطعات للخزينة السلطانية فلقد كان ثابتاً باستثناء التغييرات التى كانت تحدث فى أعقاب الاصلاحات المالية بالزيادة أو النقصان ، وأما الزائد عن أصول الأموال الأميرية فهو الجهة المسيطرة على المقاطعة وكانت هذه المزايدات تتم بديوان

الروزنامة بالقلعة ويقوم بها دلال مهمته الدلالة في مزاد بيع المقاطعات .

وبدهى أن هذه المزادات كان يحكمها سقف أعلى للمتزايد يعرف المتزايدون ولا يتخطونه بحيث يفيدهم الالتزام بمقاطعاتهم ويضمن لهم فائض التزام مقبول يمثل الفرق بين ما يجبي من ضرائب وعوائد وما يدفع من أموال سواء للخزينة السلطانية أو غير ذلك خاصة وأن وثائق المحاكم الشرعية تسوق لنا أمثلة عديدة تضرر فيها الأهالي من المتزمين ومحاولاتهم زيادة الضرائب وكيف كان المحاكم الشرعية يتصدى لذلك بمنع المتزمين أو عزلهم ومصادرة أموالهم على مدار الفترة الممتدة من دخول العثمانيين لمصر وحتى قدوم الحملة الفرنسية على أن الأمر لم يسلم من التجاوزات في فترات الصراع السياسي الداخلي بين البيوت الملكية والأوجاقات والخارجي بين أمراء الماليك والدولة العثمانية .

• أما إذا حدث ما يضر بالمتزمين في التزاماتهم ويحول دون وفائهم بالتزاماتهم من معوقات أو تهاون من الإدارة المحلية في تقوية ساعد المتزم وتمكينه من حقوق عمله فان الجهة التي يشتكى اليها لازالة ذلك أو التصرف في مثل هذه الحالة هي الديوان العالي وذلك للمتزمين الأصلاء للمقاطعة ، أما ملتزمو الباطن فجهة الفصل في شكاياتهم مع ملتزميهم هي المحاكم الشرعية للجهة التي تقع فيها المقاطعة .

أما إذا أراد المتزم فرض ضريبة على من لا ضريبة عليه أو زيادتها فان للمتضرر أن يشكوه الى المحاكم الشرعية الذي كان عليه أن يأمر المتزم بإزالة سبب الشكوى ، أما اذا كانت الشكوى جماعية في حق المتزم الأصلي فانها ترفع الى الديوان العالي

بالمقاهرة فان ثبتت صحة الشكوى يرفع الملتزم من التزامه ويقبض عليه وعلى سائر مساعديه وكتبته وتصادر كل ممتلكاتهم حيث تباع وفاء لما تأخر عن مال المقاطعة ، ويجهر بالنداء لاعلام الأهالي بهذا العزل .

أما اذا مات ملتزم المقاطعة الأصلي أثناء التزامه فان أمرا من الديوان العالى يصدر بضبط تركته وممتلكاته واحضار مساعديه من المباشرين والكتبة وتقدير تركته حيث يخصم منها ما على الملتزم ، وقد يقتضى الأمر بيع ممتلكاته لتحصيل ما تأخر عليه أما ما يزيد عن المتأخر على الملتزم للخزينة السلطانية من حصيلة البيع فانه يعطى لورثة الملتزم .

وعندما يحين موعد جمع الضرائب يكتب أفندية الشهر تذاكر أى ايصالات تحدد بها قيمة الضرائب المستحقة على الملتزمين ثم ترسل هذه التذاكر الى قلم الروزنامة حيث تتم مطابقتها على الأصول المدونة عن المقاطعة من ذى قبل عند الروزنامجى ، وبعد المراجعة يوقع عليها المختصون بالمراجعة ثم يقوم وكيل الخرج الشريف بتحصيل مال المقاطعات من الملتزمين لتوصيله الى الديوان العالى بالمقاهرة ، ويحمل وكيل الخرج الشريف فى رحلته سجلات وقوائم بهذه الأموال ويتم ذلك وفقا لأمر من الديوان العالى الى المسئولين بالناحية التى تقع بها المقاطعة بمساعدته فى ضبط جميع ما يتحصل من المال الميرى عن فترة يحددها الأمر الصادر من الديوان العالى ثم يتسلم وكيل الخرج الشريف الأموال المطلوبة بحضور كبار المسئولين الثغور ويصحب وكيل الخرج الشريف فى مهمته هذه جنود من الجاويشية وأغوات الحوالة .

ولما أُلغى منصب وكيل الخرج السلطانى سنة ١١٣٠ هـ / ١٧١٧ م ، واضطلع بهذه المهمة أخذ أغوات الحوالة وكان يصاحبه

فى ذلك رجال من أوجاق جاويشان حيث كانوا يقومون بتحصيل الأموال الأميرية من الملتزمين وتسليمها الى الروزنامة فيقوم الصراف باشا ومساعدوه باحصائها ثم نقلها الى الخزينة حيث تصدر منها ايصالات مؤقتة بما تحصل لديها .

تلك كانت هى التراتيب الادارية التى حكمت العلاقة بين الملتزمين وبين الديوان العالى وديوان الروزنامة بالتبعية ، وكان من الطبيعى أن يوفر هذا النظام للملتزمين حقوقا ويشترط عليهم واجبات تشكل الاطار الذى يسير فيه تطبيق هذا النظام .

ثالثا : حقوق وواجبات الملتزمين

•• تبدأ حقوق الملتزم عقب صدور فرمان بتمكين الملتزم من مقاطعته والباسه الأكراك الفاخرة الخاصة بالملتزمين الأصلاء للمقاطعات حيث يخول بذلك حق تحصيل العشور والضرائب لنفسه فى مقابل التزامه بدفع ما قد تحدد عليه للخزينة السلطانية وباقى الالتزامات التى سجلت فى التقيسيط الصادر من الديوان الدفترى الذى كان يشرف على ديوان الروزنامة الذى تحرر فيه هذا التقيسيط .

وتمثلت هذه الالتزامات فى المال الميرى وضريبة كشوفية كبير وهما للخزينة السلطانية ، وضريبة (الالباسية) بعد ارتداء الملتزم لأكراك الالتزام أو قفطان السلطنة حسب تعبير بعض الوثائق ، كما كان عليه أن يدفع ضريبة أخرى هى كشوفية صغير لمصلحة الباشا عند تثبيته فى التزام مقاطعته لمدة ثانية ، كما كان عليه أن يدفع ضريبة أخرى تسمى (خلعة) أو (جايزة) يدفعها وكيل الملتزم للباشا .

وبحيازة الملتزم لمقاطعته لا يحق لأحد أيا كان التصرف فى

هذه المناطعة الا باذن الملتزم ولا أن يزاوّل أى نشاط سواء كان
حرفيا أو تجاريا أو زراعيا الا باذن منه ، أما اذا ترك رجل مهنته
وأنقر أمام الحاكم الشرعى بتركها • أو مات فان الضريبة عندئذ ،
تسقط عنه وتسقط عن ورثة من مات اذا ثبت أنهم لا يمتنعون مهنة
أبيهم •

كما كان يجوز للملتزم أن يفوض من قبله وكلاء عنه أو يبيع
جزءا من التزامه أو ناحية أو نشاطا الى ملتزمين من باطنه ، وفى
هذه الحالة تنتقل حقوق الملتزمين الأصلاء الى ملتزمى الباطن
بالتبعية ومثال ذلك (التزام الأمير أحمد جاويش ديوان مصر
لمقاطعة الخردة والتزم بها من باطنه فى جهات هذه المقاطعة فى
ثغر دميّاط حسن جاويش لمدة سنة كاملة) •

وفى مثل هذه الحالة تقع المسؤولية أمام الديوان المعالى على
الملتزم الأصلى ، ولذلك فان ملتزمى الباطن كانوا يرهنون أموالا
أو عقارات لدى الملتزم الأسمى أو يضمّنهم ضامن فى سداد
ما عليهم كاجراء يضمن حق الملتزم الأصلى ان تقاعس ملتزمو
الباطن عن السداد •

وتتم اجراءات التصديق والتخالف بين الملتزمين الأصلاء
وملتزمى الباطن أمام الحاكم الشرعى للجهة التى تقع فيها مقاطعة
الالتزام ، وفى التخالف يقر كل منهما للآخر أمام الحاكم الشرعى
(انه لا يستحق ولا يستوجب شيئا قبل الآخر) وكان لكل ملتزم من
ملتزمى الباطن تحصيل فى ديوان مقاطعة الثغر يضبط العلاقة
المالية بين الملتزم الأصلى وملتزمى الباطن •

وفى بعض الأحيان كان ملتزم الباطن يتنازل عن جزء من
الأقلام التى التزم بها الى آخرين فيما يمكن أن يسمى بالتزام من
باطن ملتزم الباطن ، وبرزت هذه الظاهرة بصفة خاصة فى مقاطعات
دواوين الجمارك المصرية فى الثغور ، الأمر الذى اعتبر معه ذلك

تقسيم للمقاطعات الى التزامات أصغر ، واتسم هذا النوع من الالتزام ببساطة إجراءاته حيث كانت الشهادة أو الأقرار أمام الحاكم الشرعى أو أحد نوابه كافية لاتمام التعاقد بين الطرفين دونما حاجة لكفيل أو ضامن ، وإذا تعدد المتزمونون فى جهة واحدة فإنهم كانوا يتضامنون ويتكفلون فى التزامهم فيما بينهم .

وللملتزم أن يستعين فى إدارته لمقاطعته بمن يشاء من الصرافين أو الكتبة أو العمل ورجال الحراسة مع مسئوليته عن سداد أجورهم من ماله وبعبدا عن الضرائب المطلوبة للخزينة ، ويخصم من أصل مال المقاطعة ما يسدده الملتزم كنفقات (إخراجات) مطلوبة عن مقاطعته وفق مرسوم يصدر له من الديوان العالى يحدد له ما يجب صرفه وأوجه هذا الاتفاق والجهة التى خولت تسلم هذه المبالغ المحددة كإخراجات خزينة فيسدد الملتزم ذلك مع احتفاظه بالمرسوم الصادر من الديوان العالى بعد اقرار المتسلمين لهذه المبالغ باستلامهم وذلك حتى يرجع ديوان الروزنامة الى هذه الأقرارات والمراسيم فيتم خصم هذه النفقات من جملة ما على الملتزم من مال للخزينة السلطانية . أما إذا استجدت أمور تحتاج الى نفقات لم يقدرها الديوان العالى سلفا ضمن الإخراجات كحاجة قلعة الى ترميم أو شراء أسلحة أو غير ذلك فإن الديوان العالى بالقاهرة يرسل الى الملتزم (حكما) يحدد فيه هذا المبلغ ومن يتسلمه ثم تحدد الوثائق طريقة خصم المبالغ التى تضمنها الحكم بقولها (وما يصرف يقيد بالسجل على أن يخصم من جملة ما على الملتزم من مال الديوان ويكتب به أشهاد ظاهر هذا الحكم الى حين يحضره العامل فى وقت الحساب) ويحق للملتزم أو وكيله أو من التزم منه من الباطن اتخاذ كل التدابير التى تكفل له القيام بعمله الذى به يتم به تحصيل المال الميرى ، ويجب على الجهاز الإدارى وسائر المتكلمين على الثغور شد عضده وتقوية

ساعده فى ذلك) وفى اطار نظام الالتزام كان الملتزم ثغر دمياط حق تحصيل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات من بلاد الشام ومصرانىء آسيا الصغرى ، وأما واردات بلاد المغرب فقد كانت حقا للملتزم ثغر الاسكندرية واذن ما وصلت احدى سفن المغاربة الى ثغر دمياط فان ما عليها من رسوم جمركية يحصل لصالح ملتزم مقاطعة الاسكندرية . وملتزم ثغر دمياط الحق فى تحصيل نصف العشر على ما يشتريه الأفرنج من بضائع دمياط سواء من الأقمشة أو الجلود أو غيرها من أنواع المتاجر وذلك اذا خرجوا بما اشتروه من ميناء دمياط أو سافروا فى النيل الى رشيد والاسكندرية بقصد التوجه الى بلادهم وتعفيهم تذكرة خلاص الجمرك الصادرة من ثغر دمياط من سداد الجمارك على نفس الرسوم ومبلغ هذه الرسوم .

ولقد اشترط نظام الالتزام على الملتزمين ألا يفرضوا ضريبة على من لا ضريبة له أو يزيدوا فى الضرائب ويتعير الوثائق (بشرط عدم احداث حادث أو تجديد مظلمة أو خروج عن العرايد) وكانت هناك سجلات تضبط النواحي والبضائع التى يؤخذ عنها الرسوم وحجم هذه الرسوم .

ولما كان الملتزم يعتبر ممثلا للسلطة فى مقاطعته عنها فى بعض اختصاصاتها كان عليه الى جانب القيام بدفع المال الميرى وسائر الالتزامات المالية جوانب ادارية تتمثل فى كونه بالتزامه أحد أفراد الجهاز الادارى وعليه بذلك أن يحفظ البلد التى يلتزم بها ومعاملة أهلها بالرحمة والرعاية .

تلك كانت حقوق وواجبات الملتزمين ، وكما سلف كان تطبيق هذه الحقوق والواجبات يرتبط مجاله بالادارة قوة أو ضعفا انضباطا أو تسييا ، وطبقا لتوجهاتها عدلا أو ظلما وتلك الأحوال التى تفاوتت وتباينت حسب الأحوال السياسية التى شهدتها مصر منذ الفتح العثمانى وحتى قدوم الحملة الفرنسية .

الفصل الثاني

مقاطعات الالتزام في ثغرى الاسكندرية ورشيد

تمهيد :

كان ثغر الاسكندرية منفذا لمصر اُطلت منه على دول أوريسا حيث تركزت فيها تجارة أوريسا مع مصر ، وكذلك تجارة بلاد شمال أفريقيا سواء القادمة برا أو بحرا ، إضافة الى الاتصال التجاري عبر ثغر الاسكندرية مع بلاد شرقى حوض البحر المتوسط وسائر نواحي الدولة العثمانية ، أما رشيد فقد ارتبطت بماليا وإداريا بالاسكندرية حيث قامت بدور وسيط فى التجارة بين الاسكندرية وسائر نواحي مصر ولذلك أصبحت رشيد مستودعا لتجارة الاسكندرية والقاهرة وكانت رشيد قد ورثت دور مدينة قسوة وانتقلت اليها التجارات والتجار الأجانب بعد أن أهمل حفر خليج الاسكندرية والقاهرة وكانت رشيد قد ورثت دور مدينة قسوة الاسكندرية وأدارها من باطنه اليهود كملتزمين حتى أواخر القرن

السادس عشر حيث استولى عليها رجال أوجاق الانتكشارية واستمر اليهود كملتزمين من باطنهم الى أن نجح على بك في الانفراد بالسلطة في مصر فاستحوذ على مقاطعات الجمارك كلها والتزم ، يوسف ليفي اليهودي من باطنه بالاسكندرية ورشيد ثم عزله على بك الكبير وصادر أمواله في اطار تصفيته لنفوذ اليهود في مصر تمهيدا لاحكام قبضته على مواردها المالية ، وأدار مقاطعات الإسكندرية ورشيد لحسابه مسيحيو الشام الذين أحلهم على بيك محل اليهود ومنهم الياس فرعون ثم أدارها يوسف كساب لحساب محمد بك أبو الذهب خليفة على بك ثم عزله اسماعيل بك سنة ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م .

وحيثما أعيدت مقاطعات الجمارك مرة أخرى زمن مراد بك لأنطوان فرعون ويوسف كساب سنة ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م أدار الاسكندرية ورشيد من قبلهما يوسف عرجي ثم عزله مراد بك في اطار سياسته الرامية الى تشديد القبضة على مقاطعات الجمارك وعين من قبله لادارتها الياس عايدة سنة ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م متخذاً اجراءات صارمة لضبط وتحصيل أموال مقاطعة الاسكندرية ورشيد لحسابه ثم استمر الأمر كذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م التي قسمت مقاطعات الجمارك الى اقاليم والزمتهما لللتزمين من باطنها في اطار سيطرة الفرنسيين على موارد مصر عند اغراق أسطولهم في أبي قيسر وفيما يلي تفصيل للمقاطعات التي شكلت إيراداتها جملة الحصيلة المالية في ثغرى الاسكندرية ورشيد والتي دفعت جزءاً من متحصلها للخزينة السلطانية وأنفق الجزء الآخر في مصارف ذات صبغة اجتماعية أو دينية أو ادارية في هذين الثغرين والتي شكلت بعض جهاتها عوائد مالية لأصحاب النفوذ وغيرهم حيث فرضوا ضرائب عن تلك الجهات لصالحهم الشخصية .

أولا : المقاطعات الرئيسية :

تخضع المقاطعات الرئيسية في كل الثغور عموما للخزينة السلطانية في القاهرة حيث يقوم المتزمون بها بسداد الأموال المقدرة عليها للخزينة السلطانية والتي تشكل الضريبة الرسمية (المال الميرى) كما يسدد ملتزمون هذه المقاطعات ضريبة اضافية عن مكاسبهم وإلقاء جيازتهم لهذه المقاطعات للخزينة السلطانية (كشوفية كبير) كما رتب على هذه المقاطعات بأمر من الديوان العالي وإشراف من ديوان الروزنامة مبالغ محددة كانت تنفق في وجوه متعددة ذات صبغة اجتماعية أو دينية أو على منشآت داخل الثغور أو كرواتب للجنود وغير ذلك ، وكانت هذه النفقات (الاخراجات) تخصم من اجمالي المطلوب عن هذه المقاطعات الرئيسية :

وقد أطلقت سجلات المحاكم الشرعية على مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد في أواسط القرن السادس عشر الميلادي اسم (مقاطعة اسكلة اسكندرية وتوابعها) أما سجلات الروزنامة في القرن السابع عشر الميلادي فقد أسمتها (مقاطعة اسكلة اسكندرية ورشيد وتوابعها مع تعريف مراكب ورسم جلود بقرى وجياسوس در بندر رشيد) وكانت مقاطعة بولاق وتوابعها تتبع ملتزم الاسكندرية رشيد تشكل جزءا من مقاطعة الالتزام بها إلى أن انفصلت كمقاطعة مستقلة في أعقاب تنظيم إبراهيم باشا الوزير ١٠٨٣ هـ / ١٧٧٢ م .

وقد اشتملت مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد على عدة مقاطعات فرعية كان لكل مقاطعة منها موارد وجهاتها ، ويلتزم بها ملتزمون من باطن ملتزمى المقاطعة الرئيسية الأصلاح وغيره ما يلي نتناول هذه المقاطعات الفرعية :

(أ) مقاطعة جمركي الاسكندرية ورشيد :

وقد اشتملت على عدة جهات شكلت مواردها اجمالى دخل هذه المقاطعة وهذه الجهات هي :

١ - جهات ثغر الاسكندرية وأبى نير التى اشتملت على متحصلات الرسوم الجمركية على التجارة والبضائع الصادرة والواردة الى ديوان جمرك الاسكندرية (الخمس والمعشرات) وكانت هذه الجهة تمثل أهم مصادر الدخل بهذه المقاطعة الفرعية لما لهذا الثغر من أهمية فى التجارة الخارجية والداخلية .

٢ - جهات ثغر رشيد وقد ألحقت بثغر الاسكندرية ماليا واداريا فى منتصف القرن السادس عشر الميلادى ، وكانت إيراداتها تتكون من حصيلة ما يؤخذ على البضائع القادمة من القاهرة عبر نهر النيل ويتعبير الوثائق (وارد المعاشات من محروسة مصر) وكذلك من حصيلة ما يؤخذ على المراكب الصغيرة التى تقوم بالعمل فى النقل للبضائع بحرا بين الاسكندرية ورشيد (وارد النقباير من اسكندرية ومن حصيلة ما يؤخذ على البضائع القادمة من وسط الدلتا عبر ترعة الفرعونية التى كانت تخترق الدلتا وقد عرفت ذلك باسم (وارد بحر الشرق) وكذلك مما يؤخذ على صفقات الأرز المبيع فى رشيد وقد استحدثت هذه الضريبة على مبيعات الأرز المصدر الى أوربا أواخر القرن الثامن عشر وعرفت باسم (حادثة الأرز) .

٣ - جهة الاحتساب وفيها يدفع المحتسب مبلغا لديوانى الاسكندرية ورشيد وذلك لقاء التزامه بالحسبة ثم انقسمت

هذه الجهة فى سنة ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م الى جهتين منفصلتين
أولاهما خاصة بالالتزام بالحسبة فى ثغر رشيد وهى بذلك
تابعة للملتزم بجهات ثغر رشيد ويلتزم بها المحتسبون من
باطنه ، أما الجهة الثانية فهى تابعة لديوان مقاطعة الالتزام
بثغر الاسكندرية ويلتزم بها المحتسبون لجهة هذا الديوان .

٤ - جهة المتحصل من الوزانيين فى أسواق ووكانل ثغرى
رشيد والاسكندرية وديوانى الجمرك بهما وقد عرف هؤلاء
الوزانون باسم (القبانىة) وتشمل أيضا على ما يتحصل
من الخيار شنبر فى بساتين وغيطان الثغرين ، وقد أجمعت
احدى الوثائق المتحصل عن هذه الجهة فيما يلى (مكس
الرقيق وشمسة الحرير ، وموجب السمك ، وما يتحصل
من الخيار شنبر فى بساتين وحقول ثغرى الاسكندرية
ورشيد) .

٥ - جهة المعاصر التابعة لديوان مقاطعة الاسكندرية وهذه
المعاصر تصنع الزيت والسكر ويلتزم بها ملتزمون حيث
توكل لهم مهمة ادارتها فى مقابل مبلغ معين عن فترة معينة
ملتزم الثغر فى الاسكندرية ورشيد .

٦ - جهة المتحصل من ساحة الغلال بالاسكندرية حيث يحصل
ملتزمها الضرائب على الحبوب الواردة الى هذه الساحة
وهى سوق الغلال القادمة من نواحي مصر وشمال أفريقيا .

(ب) مقاطعة الرسوم المستدقة على حركة السفن فى
الموانئ ومبيعات الجلود :

وقد عرفت سجلات الروزنامة باسم (تعريف مراكب ورسم
جلود بقرى وجاموس در بندر رشيد) وقد كانت هذه المقاطعة

تعطى للتمتزمها حق ضبط وتحصيل الضرائب على السفن الداخلة أو الخارجة لمينائى الاسكندرية ورشيد ، ولم يكن يسمح لأى سفينة بالرحيل من الميناء الا بعد سداد الرسوم عليها وهذه الرسوم بخلاف ما يدفع من جمارك وعادات على البضائع .

كما كانت هذه المقاطعة تعطى للتمتزمها حق تحصيل الضرائب على صادرات الجلود بأنواعها وكانت هذه الجلود تباع فى سوقين رئيسيين فى ثغر الاسكندرية هما (سوق باب سدره) (وسوق باب البحر) حيث تؤخذ الضرائب على مبيعات الجلود من التجار الافرنج دون المسلمين وقيمتها نصف فضة واحدة تؤخذ على كل جلد جاموسى وعثمانى عن كل جلد بقبرى بخلاف المتحصلات غير الرسمية من عوائد تحت اسم (عادة ووهبة) .

(ج) مقاطعة الرسوم على التجار الأوربيين وعلى شيخ الدالين :

وقد عرفتها الروزنامة باسم (مرتجع سربازار مع شادية در بندر رشيد) ، وكانت هذه المقاطعة تتكون من جهتين رئيسيتين أولاهما تعطى للتمتزمها حق جباية الضرائب على التجار الأوربيين الذين كانوا ينزلون الى أسواق رشيد وتحصيل ضريبة على شيخ طائفة الدالين مقابل تفويضه فى تحصيل رسوم على كل السماسرة والدالين الذين يقومون ببيع الملابس والبياضات والهلاهيل أى فضلات الأقمشة فى الأسواق العامة برشيد ويدفع الملتزم الأصلى للمقاطعة الرئيسية عن هذه الجهة ألف بارة للخزينة السلطانية غير أنه يلزمها بمبلغ أعلى من باطنه أما الجهة الثانية فتختص بتحصيل ضريبة قدرها ألف بارة يدفعها مدير جمرك رشيد عن نفسه وزميله (شاد الجمرك) وهو الذى كان يقوم بإدارة ديوان جمرك رشيد وذلك نظير انتفاعه بالعوائد المتحصلة والتي يتقاضاها

بحكم منصبه حيث كان شاغل هذا المنصب مسئولاً الى جانب ادارة الجمر ك عن تفتيش المراكب. ومعه دزدار قلعة رشيد لضمان عدم خروج السلع المحظور تصديرها كالحبوب والأرز ، وفى سنة ١١١٤ هـ / ١٧٠٢ م أضيفت الى هذه المقاطعة مقاطعة (مال مرتجع سربازار در بندر رشيد) بمبلغ ١٦٢٣ بارة وقد أدمجت هذه المقاطعة فى مقاطعة اسكندرية ورشيد وتوابعها وهى المقاطعة الرئيسية سنة ١١٦٢ هـ / ١٧٤٩ م ثم انفصلت عن المقاطعة الرئيسية سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م .

(د) مقاطعة الرسوم المتحصلة من وزانى الاسكندرية ورشيد :

وقد عرفت سجلات الروزنامة باسم (خدمة قبانى بندر رشيد وقبانى ديوان در بندر اسكندرية) وكانت هذه المقاطعة تعطى للمتزمها حق تحصيل الرسوم والضرائب من الوزانين والقبانية بأسواق بندرى الاسكندرية ورشيد ، وكانت هذه المقاطعة فيما قبل عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م احدى جهات مقاطعة جمر ك الاسكندرية ورشيد ثم انفصلت كمقاطعة مستقلة سنة ١١٣٠ هـ / ١٧١٧ م وأصبحت تتبع لمقاطعة الرئيسية لثغرى الاسكندرية ورشيد وظل المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية مبلغ ٢٢٠٠ بارة منذ انشائها وحتى نهاية القرن الثامن عشر .

(هـ) مقاطعة ادارة بوغاز رشيد :

وقد عرفت باسم مقاطعة (خدمة رئيس بوغاز در بندر رشيد) وتعطى هذه المقاطعة للمتزمها حق تحصيل الرسوم على السفن التى تمر عبر بوغاز رشيد بين فرع رشيد والاسكندرية وكانت هذه الرسوم تحصل من الريانة فى مقابل قيامهم بقيادة السفن للعبور

من بوغاز رشيد الشديد الخطورة على الملاحه وعوائلهم التي يحصلونها من السفن عن أعمالهم تلك وكان بعض هؤلاء الزبائنة (الرويسا) هم الذين يلتزمون بهذه المقاطعة ، وكان المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية هو مبلغ ٣٠٩٢ بارة ، وقد اضيفت هذه المقاطعة الى المقاطعة الرئيسية واصبحت احدى فروعها عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥ م وظل المطلوب عنها ثابتا حتى قدوم الحملة الفرنسية .

(و) مقاطعة مال الحماية المطلوب من عدة حرف مختلفة :

ذكرت دفاتر الروزنامة هذه المقاطعة باسم (مال حماية مشيخة جنتما ينجملق در بندر رشيد) وكانت هذه المقاطعة تختص بعدة طوائف متنوعة يلتزم أحد مشايخها بتحصيل الضرائب من كل شيخ من شيوخ هذه الطوائف على أن يجمع كل شيخ طائفة بدوره الضرائب من أفراد طائفته ، وكان المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية مبلغ ١٠٠ بارة سنويا وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١٢٨١ هـ / ١٧١٦ م كما نقلت لنا ذلك دفاتر الروزنامة .

وقد مثلت هذه المقاطعات الفرعية في اجمالها مقاطعة التزام الاسكندرية ورشيد الرئيسية بما كانت تدفعه من المال الميرى وضريبة الكشوفية الكبيرة الى الخزينة السلطانية ، وقد رتب على هذه المقاطعة نفقات محددة تخصم من أصل ما لها المطلوب للخزينة السلطانية كإخراجات متنوعة لتغطية الكثير من أوجه الاتفاق المختلفة وفيما يلي بيان ذلك .

(د) النفقات المطلوبة من اجمالي دخل هذه المقاطعات :

رتبت هذه النفقات (الاخراجات) المنصرفة من ديوان مقاطعة التزام ثغرى الاسكندرية ورشيد في ديوان الروزنامة

بالقاهرة فى عدة أقلام من أقلام هذا الديوان الحسابية وهى قلم شهر وقلم محاسبية وقلم مصرف غلال ويختص كتابة كل قلم من الأقلام بتدوين قروح النفقات المرتبة عليه (اخراجات خزينة) وكانت هذه الاخراجات تنفق فى الوجوه المحددة لها سلفا ، أما ما قد يتبقى من هذه الأموال المرصودة كاجراجات دون انفساق ويسمى باسم (فائض اخراجات) فانه كان يضاف الى المطلوب من المقاطعة فى العام التالى - واذا ما اقتضت الأمور زيادة النفقات على ما حدد سلفا لطاريء ما فان ديوان الروزنامة كان يقدر المبلغ المطلوب ويسجله فى الدفاتر فى حساب المقاطعة السنوى تحت مسمى (الحاق مطلوب بر اخراجات) أما المبلغ المرصود كاجراجات فان دفاتر الروزنامة كانت تامل جهاته وحجمه تحت مسمى (موقوف اخراجات) ، وقد اشتملت اخراجات مقاطعة التزام ثغرى الاسكندرية ورشيد على ما يلى :

١ - الاخراجات التابعة لقلم محاسبية :

تشتمل هذه الاخراجات على النفقات المطلوبة لتمويل شراء ما يرسل من الأرز الأبيض الى الباب العالى فى اسلامبول ، ونفقات تجهيزه وتعبئته وكيالته ، وثمان شراء السكر المطلوب للمطبخ السلطانى فى اسلامبول وتكلفة ارساله وقد صنفت الوثائق ذلك فى بند (معتاد كمرك سكر واشربه ارسالية لدركاه عالى) كما يتبع هذا القلم ما ينفق ثمنا لشراء زيت طيب مغربى وارساله الى الحرمين الشريفين تحت بند (مهمات زيت طيب براى وقود وقناديل حرمين شريفين مع مهمات زلعهائى مغربى براى نهاده زيت مزبور) *

٢ - الاخراجات التابعة لقلم شهر :

تشتمل هذه الاخراجات على ما ينفق فى تغطية نشاطات اجتماعية معينة مثل (مرتبات زوايا وأضرحة مشايخ در بندر اسكندرية) و (مرتبات علما وأضرحة كرام در بندر رشيد) ، وكانت هذه النفقات مرصودة لترميم واصلاح هذه المساجد والزوايا التى لا أوقاف لها كما تشتمل على ما يصرف كرواتب للعلماء والقائمين على الزوايا والأضرحة التى لا أوقاف لها والتى كانت بالتالى تفتقر الى مصادر مالية للاتفاق عليها ولذلك كانت الخزينة السلطانية تتولى الاشراف عليها والاتفاق على حاجتها ، أما المساجد والزوايا والأضرحة التى أوقفت عليها الممتلكات وعقارات فان نفقاتها كانت تصرف من ريع هذه الأوقاف بحسب شروط الواقف .

كما تشمل هذه الاخراجات على ما يدفع كرواتب للمصوباشية ومقدمى العسكر العاسلين فى خدمة الحاكم الشرعى والقبودان ومن معهم من الجند المسئولين عن حفظ الأمن بالاسكندرية وهؤلاء المعينون فى الخدمة لدى الحاكم الشرعى والقبودان بخلاف جنود القلاع وقادتهم ومقدميهم ، وكذلك على ما ينفق على المسواقى السلطانية بالاسكندرية ، التى كانت ترفع الماء من الصهاريج المعدة لحفظ الماء فى موسم الفيضان لاحتياجات مدينة الاسكندرية والتى كانت تتصل بخليج الاسكندرية الواصل الى فرع رشيد .

٣ - الاخراجات التابعة لقلم مصرف غلال :

تشمل الاخراجات المرتبة على هذا القلم من أقلام الروزنامة على ما يدفع كرواتب لرجال القلاع فى الاسكندرية ورشيد وأبى قير تحت بند (مواجبات مردان قلاع اسكندرية ورشيد وقلعة مصطفى باشا بأبى قير وقلعة الركن ومردان البوغاز ومردان

ترسخانة سلطانية در بندر اسکندرية) ويتسلم هذه الرواتب من ديوان مقاطعة التزام الاسكندرية اما دزدار كل قلعة أو أحد رجال الحوالة العاملين بها على أقساط تدفع كل ثلاثة أشهر .

... واطافة الى الاخراجات السابقة كانت هناك نفقات أخرى تدفع من مال ديوان مقاطعة التزام ثغر الاسكندرية ورشيد بصفة غير منتظمة حين الحاجة لذلك مثلما حدث حين احتياج لترميم قلاع الاسكندرية أو عند الحاجة الى شراء أسلحة أو لتجهيز بحارة للسفر للعمل بالأسطول العثماني حيث تصرف لهم أجورهم ونفقات سفرهم من مال مقاطعة الثغر على أن يجاسب على ذلك الملتزم الأصلي وتتضمن كذلك ما كان يدفع ثمنًا للمشايق والحبال المرسله للترسخانة السلطانية في بولاق واسسالامبول ، وما قد ينفق على تجهيز الجنود في حالة استدعائهم مساعداً للجيش العثمانية ، وغير ذلك مما قد يستلزمه الحال من نفقات لترميم ديوان جمرك الاسكندرية أو رشيد أو غيرها من المنشآت التابعة لمقاطعة الالتزام .

ثانيا : المقاطعات الصغيرة :

اقتضت تراتيب ونظام ديوان الروزنامة والديوان العالي بالقاهرة أن تدفع هذه المقاطعات الصغيرة المال الميري دون أن تدفع ضريبة الكشوفية الكبيرة ، وتتيح هذه المقاطعات للترميمها حق تحصيل الضرائب والرسوم في مقابل وفائهم للخزينة السلطانية بالتزاماتهم ، وقد تنوعت هذه المقاطعات وتعددت بحيث غطت كثيرا من أوجه النشاط الاقتصادي في ثغرى الاسكندرية ورشيد ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

(أ) مقاطعة مال الحماية المطلوبة من كتبة جمرك
الاسكندرية :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة تحت اسم (مال حماية كتابة
جمرك در بندر اسكندرية) وكانت هذه المقاطعة تعطى للمتزميها
حق تحصيل ضريبة مال حماية من كتبه ومباشري ديوان جمرك
الاسكندرية ، وكان اليهود يحتكرون هذه المهنة حتى النصف الثانى
من القرن الثامن عشر ، وقد أنشئت هذه المقاطعة فى ١١٢٦ هـ /
١٧١٤ م على ان يدفع ملتزموها خمسة وعشرين ألف بارة ارتفعت
الى ستة وعشرين ألف بارة بعد مضاف سنة ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م
ثم ارتفعت بمضاف ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى ٢٧٠٤٠ بارة وظل
المطلوب عنها ثابتا حتى نهاية القرن الثامن عشر .

(ب) مقاطعة مال الحماية المطلوب من وزانى القطن وسوق
الأرز برشيد :

وعرفتها دفاتر الروزنامة باسم (مال حماية ميزان قطن
وبازار أرز در بندر رشيد) وكانت هذه المقاطعة تعطى للمتزميها
حق تحصيل ضريبة مال حماية على قبانية القطن فى ميناء رشيد
وكذلك عن الوزانيين بوكالة الأرز ووكالة الباشا برشيد ، وهذه
الوكالة أنشأها الوزير على باشا وتحتوى على عدة وكائل صغرى
وعدة حواصل وجوانيت ، وكان ملتزم هذه الوكالة هو ناظر وقف
القرلارية حيث كانت هذه الوكالة ضمن أوقاف (مصطفى أغا قرلار
دار السعادة) وكانت السلع التى تصل رشيد وتودع فى هذه
الوكالة تخضع لدفع رسم يسمى رسم اقامة يدفع لصالح ملتزم
هذه الوكالة وبذلك تكونت هذه المقاطعة من ثلاث مقاطعات فرعية
هى :

١ - مقاطعة (مال حماية ميزان قطن) : ويدفع عنها ملتزمها ألف بارة للخزينة السلطانية .

٢ - مقاطعة (مال حماية أرز) : ويدفع عنها ملتزمها ألف بارة للخزينة السلطانية مقابل حق تحصيل رسم مال حماية على ملتزم سوق الأرز برشيد .

٣ - مقاطعة (مال حماية وكالة باشا) : ويدفع عنها ملتزمها ألف بارة فى مقابل حق تحصيل رسم مال حماية على السلع التى توضع بالوكالة .

— وقد أنشئت هذه المقاطعة فى سنة ١١٣٢ هـ / ١٧٢٠ م ، وفى سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦٢ م انفصلت مقاطعتا مال حماية أرز ومال وكالة باشا لتكون كل منها مقاطعة مستقلة .

(ج) مقاطعة مال الحماية المطاوب من كتبة جمرك رشيد :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة (مال حماية كتابة جمرك بندر رشيد) وكانت هذه المقاطعة تعطى للتمرها حق تحصيل ضريبة مال حماية من كتبة جمرك رشيد ، وقد أنشئت فى عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٣ م نظير مبلغ ١٠٨٢ بارة يدفعها ملتزمها للخزينة .

ثالثا : الجهات التابعة للمقاطعات العامة :

كانت هناك مقاطعات عامة تتيح للتمريها حقوقا فى نواحى متعددة من أقاليم مصر ، ويقيم ملتزمو هذه المقاطعات فى القاهرة ويلزمون من باطنهم آخرين فى الأقاليم أو ينيبون وكلاء عنهم تكون مهمتهم هى تحصيل الأموال لحساب المقاطعة ، من هذه المقاطعات مقاطعة (بيت مال عامة) التى تعطى للتمرها حق تحصيل

تركات الموتى الذين لا وارث لهم أو ما عرف باسم (جهة المواريث الحشرية) على أن يكون للملتزم من الباطن من كل تركة مبلغ ألف نصف أو ما يقل عن ذلك ، أما ما يزيد عن الألف نصف الى عشرة آلاف نصف فهو للملتزم الأصلي بالمقاطعات ، كما مثلت مقاطعة (بيت مال خاصة) وهى احدى مقاطعات بيت مال عامة وتختص التركات للموتى من العثمانيين والتي تزيد عن عشرة آلاف بارة حيث تحصل فيها العشرة آلاف بارة للملتزم وما زاد عن ذلك فهو للديوان العالى .

وكان ملتزم مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد سواء القبودان أو غيرد هو الذى يلتزم بجهة المواريث الحشرية وبيت مال خاصة من باطن الملتزم الأصلي للمقاطعة المقيم فى القاهرة .

وفى سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م انضمت مقاطعة بيت مال عامة الى مقاطعة الخردة وأصبحت احدى جهاتها .

وكانت لمقاطعة الخردة ذات الجهات المتنوعة والكثيرة فى أنحاء مصر أقلام عديدة فى الاسكندرية توكل الى أحد كبار شيوخ البطوائف ومن جهاتها فى ثغرى الاسكندرية ورشيد حق تحصيل الضرائب على البضائع فى السفن التى تمر عبر الخليج الناصرى المعروف حديثا باسم خليج الاسكندرية الواصل بين الاسكندرية ورشيد وفى سنة ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م أضيفت لمقاطعة الخردة بعض الجهات فى الاسكندرية ورشيد وهى جهة (مشيخة الاسكندرية ومشيخة رشيد) وهى جهات يحصل فيها أحد شيوخ الحرف والطوائف ضريبة المشيخة من سائر شيوخ الحرف والطوائف ويتولى ذلك التزاما من باطن أمين الخردة .

كما شكلت الضرائب المجباة كجزية من الذميين من اليهود والنصارى جزءا من الايرادات المالية المتحصلة عن ثغرى

الاسكندرية ورشيد وكان المتحصل من أموال الجوالى ينفق جزء منه فى مصارف متعددة فى مصر والباقى كان لمصلحة الباشا الذى اعتبر ملتزم الجزية الى أن وضع السلطان محمود الأول ١١٤٧ هـ / ١٧٣٥ م نظاما جعل فائض أموال الجوالى يجرى لمصلحة الخزينة السلطانية فى اسلامبول ويرسل سنويا أحد الأغوات ومعه الحوالات المحدد بها الأسماء والمطلوب عنهم وكانت الجزية تحصل على ثلاث مراتب أولاها تختص بالأثرياء بين الذميين والثانية تختص بالطبقة الوسطى منهم والثالثة وهى الدون وتختص بالفقراء أما الصغار دون الاثنى عشر عاما فلا جزية عليهم .

وكان المقيمون من أهل الذمة بهذين الثغرين يدفعون الجزية للملتزم من باطن الملتزم الأصلي لمقاطعة الجوالى أما الذميين من الأعراب الذين يقيمون بصفة مؤقتة فى الثغور المصرية فقد شملتهم مقاطعة صغيرة واحدة عرفت بها سجلات الروزنامة باسم مقاطعة (مال حماية خراج ياره عن أعراب نصارى ويهود در بندر دمياط ورشيد واسكندرية تابع مقاطعة جوالى) وقد ظهرت هذه المقاطعة كمقاطعة مستقلة منفصلة عن مقاطعة الجوالى سنة ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م وكان ملتزمها يقوم بدفع مبلغ ١٧٧٥٠٠ بارة يتحصل منه ملتزم مقاطعة الجوالى الأصلي على مبلغ ١٧٥٠٠٠ بارة كتعويض عن هذه المقاطعة الداخلة فى التزامه ، ولكن ظهور هذه المقاطعة لم يستمر سوى عامين حيث عادت ثانية الى حوزة مقاطعة الجوالى سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ م .

رابعاً : جهات مال الحماية المفروض لغير مصلحة الخزينة السلطانية :

أعقب تزايد نفوذ رجال الأوجاقات والأمراء المماليك فى القرن الثامن عشر وتزايد حمايات التى فرضها كبار رجال

الأوجاقات ظهور لون من ألوان الحماية تؤخذ من ملتزمى الباطن الذين يلتزمون بالمقاطعات السلطانية أى التى تخضع لـديوان الروزنامة أو لدواوين مقاطعات الثغور .

وحين تؤخذ هذه الضريبة من هؤلاء الملتزمين فانها تكون لمصلحة كبار رجال الأوجاقات أو أمراء الممالك أو تابعيهم دون أن يعود ذلك بأية فائدة على الخزينة السلطانية وقد وضع ذلك فيما يلى من الجهات :

١ - تحصيل رسوم حماية عن الصيادين فى بوغاز رشيد وجنوب الاسكندرية ، وكان الملتزم بذلك يأخذ جزءا من هذا الرسم عينا فى صورة بعض أنواع الأسماك بسعر خاص يمثل من ١٥ الى ٢٠٪ من الثمن الحقيقى .

٢ - احتكار شراء الملح من منتجيه فى رشيد واحتكر ذلك بعض أصحاب النفوذ كما احتكروا بيعه وفى سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٢ م بلغت أسعار بيعه ١١١ بارة للأردب فى القاهرة و ٢٠٠ بارة للأردب فى سائر أنحاء مصر ، وكان الملتزم بذلك هو الذى يؤدى ضريبة مال حماية عن احتكاره هذا ، ويستفيد من فارق السعر بين البيع والشراء والى جانب ذلك كان له فرق فى الكيل حيث يتسلم الملح من منتجيه بالأردب ذى الثلاثين كيلة ويبيعه بالأردب ذى الأربعين والعشرين كيلة وكان المستفيد من هذه الجهة رجال أوجاق

عزيان الذين كانت هذه الجهة محمية لهم .

٣ - تحصيل رسم حماية على وكالة الأرز برشيد قدرها ١٠٨٢ بارة سنويا ، وعلى وكالة التوابل مبلغ ١٥٠ ألف بارة تؤخذ من ملتزم هذه الوكالة ، ومن ملتزم وكالة القطن برشيد مبلغ ١٠٨٢ بارة عن عوائد من مبيعات القطن بالوكالة

حيث كان هذا الملتزم يحصل على ٩٠ بارة على كل بالة من القطن المصرى ، و ٣٦٠ بارة عن كل بالة من القطن السورى، ويدفع ملتزم وكالة الباشا عن عوائده رسم حماية قدره ١٠٨٢ بارة ، ويدفع شيخ طائفة الدالين برشيد مبلغ ١٥١٤٢ بارة سنويا كرسم حماية مقابل تحصيله عوائد متعددة من أفراد طائفته .

٤ - تحصيل رسم سردارية أو جاويشية فى رشيد يحصله الجاويشية المصاحبون للمحتسب فى جولاته وهذا الرسم لصالح سردار مستحفظان بالاسكندرية .

وقد كان انتشار الحميات فى القرن الثامن عشر ذا أثر مزدوج حيث يمكن القول بأن الصراعات الدامية بين رجال الأوجاقيات المتعددة بزعامة أمراء الممالك لم تكن فى مغزاها الحقيقى الا صراعات على المغنم والمكاسب دون أن تخفى وراءها أغراضا سياسية ذات بال وهى الظاهرة الأكثر بروزا فى القرن الثامن عشر ، كما كان لانتشار الحميات بمعناها السابق حيث انعكست فائدتها بالنسبة الى الخزينة السلطانية أثر سىء على الأداء الاقتصادى فى العصر العثمانى فى مصر بما لذلك من مردودات اجتماعية ذات آثار سيئة على مستويات المعيشة والمجتمع المصرى فى العصر العثمانى .

وتبدو تبعية ثغر رشيد الادارية والمالية لثغر الاسكندرية أمرا طبيعيا قياسا لدور كل منهما وحجم النشاط فيه وأهميته ، كما يبدو واضحا بجلاء أن آثار الحميات والأعباء غير الرسمية كانت آثارا سلبية على النشاط الاقتصادى ، كما أن الخزينة السلطانية لم تكن تنتفع بالكثير من الزيادات أو الفوائض التى حققها الملتزمون الأصلاء لأنفسهم أو ملتزمو الباطن حيث أنصف

المطلوب للخزينة السلطانية بالثبات الى حد كبير ولا يجب أن يوحى ذلك بثبات المطلوب من الأهالى والتجار فقد كان فى زيادة دائمة لمصلحة الملتزمين وأصحاب الحمایات ويوضح الملحق الخاص بفروع إيرادات مقاطعات ثغر الاسكندرية والاخراجات والمطلوب حقيقة الدور الذى لعبه كل من ثغرى الاسكندرية ورشيد فى مالية مصر ومتطلبات الخزينة السلطانية قياسا الى جملة المطلوب والایرادات من مختلف الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ، ويبدو واضحا من خلال الملحق الخاصة بالمبيانات الاحصائية حجم الاسهام الذى أسهمت به المقاطعات الرئيسية والصغيرة فى الاسكندرية ورشيد فى الخزينة السلطانية فى الفترة من ١٠٨٨ هـ الى ١٢١٣ هـ .

الفصل الثالث

مقاطعات الالتزام بشغرى دمياط والبرليس

تمهيد :

كانت دمياط بموقعها على نهر النيل والبحر المتوسط ثغرا بالغ الأهمية لتجارة مصر مع بلاد شرقى البحر المتوسط خاصة وحوض البحر المتوسط عامة ، ولذلك مثلت هذه المدينة أحد مصادر الثروة فى مصر ، وقد حفلت هذه المدينة وتوابعها بألوان متعددة ومختلفة من النشاط الاقتصادى التجارى والحرفى والزراعى ، والأمر الذى أضاف تأثيرا واسعا لدور دمياط فى اقتصاديات مصر فى العصر العثمانى والعصر الإسلامى .

وقد ذكرت دمياط كمقاطعة التزام فى وثائق محكمة دمياط الشرعية باسم (مقاطعة ثغر دمياط وتوابعه وملحقاته) . ثم

أصبحت تذكر في دفاتر الروزنامة باسم (اسكلة دمياط وبرللس
وتوابعها) . وكان ثغر دمياط في التزام أمير اللوا السلطاني
قيودان ثغر دمياط وأدارها اليهود كملتزمين من باطنه حتى أواخر
القرن السادس عشر .

ومع تزايد نفوذ الأوجاقات واشتراك كبار رجالها في حيازة
الالتزامات فاننا نجدهم قد شاركوا اليهود في الالتزام من باطن
قيودان دمياط ملتزم الثغر في مقاطعته الرئيسية ، وكان لأوجاق
الأنكشارية الحظ الأكبر في ذلك الى أن انتزعها منه أوجاق عزبان
في أواخر القرن السابع عشر ، ولكن الأمر لم يستمر طويلا حيث
عادت السيطرة مرة أخرى للرجال أوجاق انكشارية .

ولما أحكم على بك الكبير قبضته على مصر في النصف الثاني
من القرن الثامن عشر أطاح باليهود من حيازة مقاطعات التزام
ثغر دمياط في اطار استيلائه على إيرادات مقاطعات الجمارك
فالتزم له بدمياط ميخائيل فخر ثم يوسف بيطار وفي زمن محمد
بيك أبو الذهب استبدل بهما أنطون فرعون الذي أسند إدارة جمرك
دمياط لأخيه يوسف . وظلت السيطرة على هذه المقاطعات لاسيحي
سوريا من باطن اسماعيل بك ثم مراد بك وإبراهيم بك من بعده
وحتى تدوم الحملة الفرنسية الى مصر .

أولا : المقاطعات الرئيسية :

وتشتمل هذه المقاطعات على ثلاث مقاطعات رئيسية أولاها
مقاطعة ديوان ثغر دمياط وما يتبعها من مقاطعات فرعية وجهات
وثانيهما مقاطعة بحيرة المنزلة وما يتبعها وثالثهما مقاطعة
الضرائب المتحصلة على مبيعات الأرز الأبيض في ثغر دمياط
 والمعروفة باسم (كيلة أرز بياض) .

١ - مقاطعة ديوان ثغر دمياط وتوابعها :

وكانت هذه المقاطعة تعتبر من أهم مقاطعات الجمارك في مصر العثمانية وعرفت بها سجلات الروزنامة باسم (مقاطعة اسكطة دمياط وبرلس وتوابعها) واشتملت على مقاطعات فرعية ثلاث هي (جمرك دمياط ، ومقاطعة أرز ميرى ومقاطعة احتساب وخدمة قباني) فيما قبل سنة ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م ثم تأثرت هذه المقاطعة الرئيسية بعد اصلاح ابراهيم باشا حيث أضيف لها فارق التقويم المعروف باسم (مال توتية) كما أضيفت لها مقاطعة البراس وقد تعرضت أصول مال هذه المقاطعة الرئيسية لتغيرات متعددة على مدار هذه الفترة وحتى قدوم الحملة الفرنسية ، وفيما يلي تفصيل لهذه المقاطعات الفرعية والجهات المكونة لها .

(أ) مقاطعة جمرك دمياط :

وتعتبر هذه المقاطعة من أهم المقاطعات الفرعية وأكثرها أهمية وتشتمل هذه المقاطعة على جهة رئيسية وعدة جهات فرعية وهي :

١-الجهة الرئيسية التي تعطى للترخيصها حق تحصيل الرسوم الجمركية على كل البضائع الصادرة والواردة الى الثغر (معشرات المراكب) كما تشتمل هذه الجهة على حق تحصيل الضرائب على البضائع الصادرة والواردة الى ثغر دمياط من والى ريف ومدن الدلتا عبر النيل ونصت احدى وثائق ديوان جمرك على ذلك تحت اسم (صادر ووارد النيل) كما تشتمل هذه الجهة على حق تحصيل الضرائب على المراكب (تفتيش المراكب) وما يرد برا الى ثغر دمياط من كاشفية فارسكور وولايتى القليوبية والشرقية وغيرها من البلاد التى تقع شرقى فرع دمياط ونصت الوثيقة على ذلك فى بند (وارد لبر الشرقى) كما يدفع أفراد طائفة الجرومية من

أصحاب المراكب العاملة فى نقل البضائع فى ميناء دمياط وبوغازها حين لا تستطيع السفن الكبيرة عبور بوغاز دمياط لضخامته وذلك تحت اسم (لقط البوغاز) وكان على أفراد هذه الطائفة أن يدفعوا الى ديوان مقاطعة جمرك دمياط نصف ما يلتزمون به ، أما النصف الثانى فكان يقسم بين كتخدا القبودان وقائد القلعة الشرقية .

٢ - جهة المتحصل من صيادى وفلاحى بحيرة المنزلة وكانت هذه الجهة فى التزام طائفة من أهالى هذه المنطقة وهم أسرة السمناوية التى عرفت باسمهم البحيرة أحيانا فى العصر العثمانى وأحيانا كثيرة فى العصر المملوكى حيث طبق عليها نظام الضمان الذى كان يعنى نفس مفهوم نظام الالتزام ولم يقتصر النشاط المقصود فى هذه البحيرة على صيد الأسماك والطيور وانما اشتملت هذه الجهة على النشاط الزراعى فى عدة قرى صغيرة تقع على الشاطئ الغربى والجنوبى من هذه البحيرة وهى (قرى نقيصة والحمرة والرملة والقمية ومنية القرعان والحدادى وغرب القش والبستان) وإشارة الى تنوع النشاط فى هذه الجهة فان وثائق سجلات محكمة دمياط الشرعية جمعت ذلك فى تعريفها وتحديدها للمتزمين من الباطن التزموا بها من قبل ديوان مقاطعة التزام ثغر دمياط (التزموا بجهة بحيرات تينس وتوابعها وصياديها ولواحقها وفلاحيتها) كما يتبع هذه الجهة المتحصل من (القلايات ودار الطير) وهى الضرائب المتحصلة من مبيعات السمك بين التجار فى الثغر وما يجبى من باعة السمك المقلى المتجولون وباعة الطيور التى ترد الى ثغر دمياط فى أوائل الخريف والربيع .

ثم استقلت هذه الجهة فى أعقاب إصلاحات إبراهيم أصبحت مقاطعة مستقلة عرفت فى سجلات الروزنامة باسم (مقاطعة بحيرة أسماك دريندر دمياط) .

٣ - جهة المتحصل من الخيارشنبر المعروف أحيانا باسم السنامكى وقد كان هذا النبات ذا فائدة طبية كبيرة وينبت بكثافة فى بساتين ثغر دمياط وقد وكل ديوان مقاطعة التزام ثغر دمياط أحد العاملين فيه للإشراف على جمع هذا النبات من البساتين وضبط ذلك وكان المتحصل منه يقيد فى سجلات يوضح فيها اسم كل بستان وما تحصل منه بعد وزنه على أن يقوم هذا المسئول ببيع هذه الكميات لحساب ملتزم المقاطعة الرئيسية وأحيانا ما كانت هذه الجهة تفوض للملتزم من باطن ملتزم المقاطعة الرئيسية .

٤ - جهة تمثل المتحصل من ضرائب على (عرص الفاكهة) وهى سوق الجملة للفواكه .

٥ - جهة المتحصل عن بعض مشايخ طوائف الحرف التابعة للملتزم الثغر مثل طائفة السقائين وغيرها حيث كانت هناك بعض الطوائف التابعة لأمين الخردة وهى بذلك لا تدفع ضرائب لمقاطعة ثغر دمياط مع كون هذه الأنشطة فى دمياط .

٦ - جهة المتحصل على شادية البطيخ أى على وكالة البطيخ ويلتزم الملتزم بسداد المطلوب على هذه الجهة نظير حقه فى إدارة مبيعات البطيخ فى ساحة بيع البطيخ وتخصيله عوائد من التجار نظير مبيعاتهم فى تلك الساحة كما تشتمل على ما يتحصل من رسم على مراكب البطيخ سواء نقدا أو ما يتحصل عينا مثل «الطعمة» وهى ضريبة عينية من جنس المبيع .

٧ - جهة المتحصل من ملتزم المعاصر السلطانية وهى معاصر السكر والزيت تابعة لديوان مقاطعة الثغر وكان لهذه المعاصر أثوار تقوم بتشغيلها ويجب أن يوفرها ملتزم مقاطعة الثغر لمن التزم من باطنه بهذه المعصرة على أن يسلمها له فى نهاية التزامه مع مسئولية الأخير عن علوقتها والعمال الموكل بهم إدارة هذه المعاصر .

٨ - جهة المتحصل عن عدة قرى صغيرة تابعة لشجر دمياط
وهي بذلك داخله ضمن نطاق المقاطعات الحضرية على أن طبيعة
النشاط بها كان من المفروض أن تجعلها جزءا من المقاطعات الريفية
وهذه القرى هي (الشعرا والسنانية) .

٩ - جهة المتحصل من (القش والسركون والخضر والفروج
ومحل الحرير) وهي جهات تختص بما يباع من المواد المستخدمة
كوقود في المنازل ، وكذلك معامل تفريخ الدجاج ومصانع الأقمشة
الحريرية بدمياط .

١٠ - جهة المتحصل من ملتزم جمع الهباب الناتج عن المخابز
والحمامات والمساكن والذي كان يستخرج منه ملح الفوشادر الذي
يستخدم في صناعة الزجاج وغيره .

١١ - جهة المتحصل عن التزام القراريط المخلولة وهي تختص
بتحصيل الضرائب عن جهات من مات من الملتزمين دون أن يكمل
فترة التزامه .

وكان اجمالي المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية
٧٠٤٦٩٠ بارة سنويا وظل المطلوب ثابتا من أوائل القرن السابع
عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر .

(ب) مقاطعة الاحتساب وتوابعها :

وقد عرفت سجلات الروزنامة باسم (مقاطعة احتساب
وخدمة قباني دريندر دمياط) كما سميت هذه المقاطعة باسم
(التزام الحسبة الشريفة مع بيت المال المعمور) وذلك في سجلات
المحاكم الشرعية وكانت ادارتها توكل للمحتسب أو بتعبير وثائق
المحاكم الشرعية (ملتزم الحسبة الشريفة) وذلك التزاما من باطن
ملتزم لمقاطعة الرئيسية ، وكانت شئون هذه المقاطعة تدار من
ديوان خاص يسمى (ديوان الاحتساب) .

وكانت هذه المقاطعة تابعة للقبودان وعوائدها له دونما فائدة
لخزينة السلطانية بيد أنها ربطت بمقاطعة ثغر دمياط سنة ١٠٩٥ هـ
ـ ١٦٨٤ م وأصبحت إحدى المقاطعات الفرعية التابعة لها وبالتالي
استفادت الخزينة السلطانية مما ربط على هذه المقاطعة من
أموال .

وتتسم هذه المقاطعة بتعدد وتنوع الجهات التابعة لها على
النحو التالى :

١ - جهة المتحصل من الرسوم على التجار فى الأسواق
والوكائل ومعاقبة المخالفين ومصادرة بضائع الغاشين وغير ذلك
من أعمال الحسبة . (جهة الحسبة) .

٢ - جهة المتحصل من الرسوم على الملح المنتج من الملاحات
إلراقة شمال مدينة دمياط وقد عرف ذلك باسم (باب الملح) .

٣ - جهة المتحصل عن التزام الأمن حيث يدفع ملتزمو الأمن
مبالغ معينة للمحتسب لقاء عوائدهم التى يتقاضونها من الأسواق
والوكائل والبيوت (جهة الصوياشية والحبس وأخذ الجرائم
والمقدمين بالثغر وجهة الرأس نوبة) .

٤ - جهة المتحصل من شيخ طائفة الحماليين ومن المواشط
والمغنيات وتجار الحشيش (مشيخة الحماله وحملة المواشط وريبات
الغنا بيت القنب) .

٥ - جهة المتحصل من الضرائب المتحصلة من القبانىة
الوزانين (الوزانين بالكبير والوزانين بالصغير) .

٦ - جهة المتحصل عن السلخانة وما يذبح فيها (مسلخ
الضأن وميسم البقرى والجملى والجاموسى) .

وكانت هذه المقاطعة تدفع من أوائل القرن السابع عشر الى
أواخر القرن الثامن عشر مبلغ ٢٥٠٠ ر٢٥٠٠ بارة للخزينة السلطانية
وكانت هذه المقاطعة تابعة للمقاطعة الرئيسية حتى سنة ١١٢٣ هـ /
١٧١٤ م الى سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٨ م حيث أصبح ملتزموها
يتعاملون مباشرة مع الخزينة السلطانية وبديوان الروزنامة أى
أصبحت مقاطعة مستقلة ثم عادت بعد عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٨ م
سيرتها الأولى فأصبحت ضمن مقاطعة ثغر دمياط الرئيسية .

(ج) مقاطعة جمرک البرلس :

٠٠ سميت هذه المقاطعة باسم (اقليم البرلس ومورد السمك
المالح الى بولاق) ويأتى دخل هذه المقاطعة من التجارة الداخلية
وبعض تجارات بلاد شمال أفريقيا حيث كان بالبرلس جمرک تحصل
فيه الضرائب على القوافل الآتية برا من شمال أفريقيا ونظرا لأن
هذه القوافل فى معظمها كانت قوافل للحجيج الذين كانت أمتعتهم
معفاة من الضرائب والجمارك لذلك كانت أقل المقاطعات دخلا .

واعتبرت هذه المقاطعة مقاطعة مستقلة مالية حتى ألحقت
بمقاطعة ثغر دمياط وأصبحت احدى مقاطعاتها الفرعية سنة
١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م نظير مبلغ ٦١٠٠ ر٣٠٦ بارة يدفعها ملتزم ثغر
دمياط للخزينة السلطانية ، ثم رفعت هذه المقاطعة عن ثغر دمياط
كلية فى سنة ١١٠٠ هـ / ١٦٨٨ م حتى عادت مرة أخرى سنة
١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ولكن بمبلغ ٨٦٠٠ ر٢٠٠ بارة يدفعهم ملتزم
مقاطعة ثغر دمياط نيابة عن ملتزم البرلس رغبة فى تخفيف الأعباء
المالية عليه وفى نفس الوقت لضمان عدم حدوث عجز بالخزينة .
وظلت مقاطعة ثغر دمياط تدفع هذا المبلغ بينما كان ملتزم مقاطعة
البرلس يدفع مبلغ ١١٧٨١٨ حتى آخر القرن الثامن عشر وقد
رتبت على هذه المقاطعة اخراجات تدفع كمواجبات أى رواتب

لجنود قلعة البرلس وبعض النفقات الأخرى . تخصم من اجمالي المستحق لديوان الروزنامة والخزينة السلطانية على المقاطعة وهذه الاخراجات نصت سجلات الروزنامة على أن تصرف في (مواجبات مردان قلعة برلس ، وثمن شراء طيور سلطانية) .

(د) مقاطعة الأرز الميرى :

فرض المبلغ المطلوب للخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة على كل من ملتزمى ثغر دمياط الرئيسية وملتزمى فارسكور . القى كانت مستقلة ماليا عن دمياط ، وكان القصد من انشاء هذه المقاطعة هو تمويل شراء ما يحتاجه المطبخ السلطاني في اسلامبول من الأرز الأبيض وفرض لذلك مبلغ ٦٦٦٦٦ يارة ستويا ، ولم يكن هذا المبلغ يسدد نقدا وانما عينا في صورة ألفى أردب من الأرز الأبيض يرسلهم ملتزم فارسكور ويزاد عليهم ألف أردب من انتاج قرى دمياط ويتمويل من ملتزم مقاطعة ثغر دمياط ويرسل الأرز من هناك الى المطبخ السلطاني وظلت قيمة المطلوب عن هذه المقاطعة ثابتة منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى قدوم الحملة الفرنسية .

(هـ) مقاطعة الضرائب على طائفة الجرومية :

وقد عرفت باسم متناطعة (مال حماية جريمهاى فروخت غلال دريندر دمياط) وتعطى هذه المقاطعة لللتزمها حق ضبط وتحصيل رسم حماية على طائفة الجرومية التى كانت تقوم بنقل وبيع الغلال فى دمياط وهذا الرسم بخلاف ما يدفعه بعض أفراد هذه الطائفة كضرائب الى ديوان مقاطعة جمرک دمياط وما يدفعونه الى كتحدا القبودان ووزدار القلعة الشرقية وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢٥ هـ / ١٧٦٣ م نظير مبلغ ١٥٠٠ يارة ثم رفعت لمدة ثلاث سنوات ثم عادت مرة أخرى بنفس المبلغ وألحقت بمقاطعة

اسكله دمياط وتوايعها سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ واستأثر أوجاق
مستحفظان بها .

(و) مقاطعة الضرائب على شيخ سوق الملابس :

وقد ذكرت باسم مقاطعة (مشيخة يازار بڑطوقزنجي دريندر
دمياط) وتعطى هذه المقاطعة للترسها وهو شيخ سوق الملابس الذي
تباع فيه الملابس القطنية الثقيلة من الأحرمة والمناشف حق تحصيل
رسم حماية من التجار في السوق على أن يسدد عن هذه المقاطعة
مبلغ ٣٠٠ بارة وقد أنشئت هذه المقاطعة عام ١١٢٥ هـ / ١٧١٣ م .

(ي) النفقات المطلوبة من اجمال دخل هذه المقاطعات :

٠٠ رتبت الاخراجات المطلوبة عن ثغر دمياط على المقاطعة
الرئيسية فيه حيث كانت تقطع من المتحصل لدى ديوان المقاطعة
وتنفق في أوجه متعددة ومتنوعة وهذه الاخراجات المفروضة من
الديوان العالي كانت شبه ثابتة وموزعة على أغراض عدة على
النحو التالي :

١ - ما يتبع قلم محاسبية :

عنى هذا القلم بتسجيل ما ينفق على شراء الأرز الأبيض
المرسل الى المطبخ السلطاني في اسلامبول وهو ثلاثة آلاف أردب
من الأرز الأبيض وبتعبير دفاتر الروزنامة (بهاي أرز أبيض برای
ارسالية لدركاه عالي) وكذلك نفقات كيالته وتعبئته . وتجهيزه
ونقله (بهاي غزاويات برای عهده أرز ارسالية) كما يعنى هذا
القلم بتسجيل ما ينفق على شراء وارسال الحطب الرومي اللازم
للمطبخ السلطاني (بهاي مهمات حطب رومي برای مهمات مطبخ
سلطاني) .

٢ - ما يتبع قلم شهر :

ويسجل بهذا القلم من أقلام ديوان الروزنامة ما ينفق من ديوان مقاطعة ثغر دمياط كإخراجات لشراء مهمات خاصة للدولة العلية من بارود وحبال وشواهين سلطانية وهي صقور الصيد ، كما يعنى بقيد وتسجيل المصرفات التى تنفق على إنشاء سدود على بحيرات المنالة (تنيس) وقت الفيضان لحفظ الماء العذب من الضياع فى البحيرة وكذلك على ما يدفع لحفر خليج النوارى الموصل للماء الى بساتين ثغر دمياط والذى كان يخترق الثغر من جنوبه ثم يستدير شمالا حتى يصب فى بحيرة تنيس وأجمل ذلك فى دفاتر الروزنامة فى (إخراجات سد سدود بحيرات تنيس وحفر خليج النوارى) ويسجل بهذا القلم أيضا ما ينفق كإخراجات من مال مقاطعة الثغر كرواتب لبعض مشايخ وخدم المساجد والزوايا والأضرحة التى لا أوقاف لها فى ثغر دمياط مثل جامع شطا وجامع الشيخ عثمان الشرباصى وغيرها .

٣ - ما يتبع قلم مصرف غلال :

ورتب على هذا القلم ما يدفع من موجبات أى (رواتب) لرجال قلاع دمياط (موجبات مردان قلاع) وكذلك بعض النفقات المختصة بترميم ونفقات بعض المساجد والزوايا والأضرحة التى لا أوقاف عليها حيث اختص قلم شهر بجزء منها وقلم مصرف غلال بجزء آخر .

• أما ما قد يدفع من مال الديوان لمصاريف إدارية فى أغراض متعددة متعلقة بمصلحة الدولة العثمانية كنقل جنود أو تجهيز بحارة للعمل بالأسطول العثمانى أو إرسال نجارين أو حدادين للعمل فى الترسانات السلطانية أو لشراء مستلزمات

إضافية كبارود ومشاق مطلوب لصناعة سفن عثمانية وتسليح الجيوش العثمانية أو لترميم قلاع وما إلى ذلك من النفقات غير الثابتة فإن المطلوب لهذه النفقات كان يؤخذ من مال ديوان مقاطعة الثغر على أن يحاسب عليه الملتزم وفق تعليمات من الديوان العالي وديوان الروزنامة (بورلديات وفرماتات) صادرة إليه تحدد المطلوب صرفه والمستلم لهذه المبالغ ثم يقر المستلم باستلامه لهذه المبالغ المرصودة في البيورلدى في أقرار يقيد بظاهره فيحاسب الملتزم على ذلك خصما من جملة ما عليه للديوان العالي للخزينة السلطانية .

٢ - مقاطعة الضرائب على صيادى بحيرة المنزلة وتوابعها :

وقد شكل المتحصل من جهة (بحيرات تنيس وتوابعها وفلاحيتها في قرى نقيصة والحمرة والرملية والقمية والحدادى ومنية القرعان وجهة القلايات ودار الطير) جزءا من الجهات التابعة لمقاطعة ديوان جمرى دمياط وذلك حتى أوائل القرن السابع عشر حيث استقلت هذه المقاطعة في هذا الوقت في مقاطعة منفصلة تحت اسم (مال خراج أراضى مستجدة وبحيرة سمك دريندر دمياط) ثم سميت هذه المقاطعة باسم (مقاطعة بحيرة أسماك دريندر دمياط) وهى التسمية التى نقلتها لنا دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات على مدار القرن الثامن عشر الميلادى وأواخر القرن السابع عشر ولهذه المقاطعة عدة جهات تمثل نفس الجهات التابعة الموضحة فى الحديث السابق عن مقاطعة دمياط .

٣ - مقاطعة الضرائب على مبيعات الأرز الأبيض :

وقد عرفت باسم (مقاطعة كيلة أرز يياض دريندر دمياط) وتعطى هذه المقاطعة للتميزها حق ضبط وتحصيل الضرائب على

صفقات بيع الأرز في دمياط حيث كانت دمياط مركزا لتجارة الأرز الذي يصدر عبر مينائها الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وكانت الضرائب تحصل من التجار على ما يبيعونه من الحبوب ، أما السماسرة والكيالون فلا يدفعون ضرائب عن أعمالهم يلتزم هذه المقاطعة ، وقد حاز هذه المقاطعة رجال أوجاق متفرقة وبعد سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م حازها رجال من أوجاق عزيان ، وقد التزم بهذه المقاطعة سنة ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر وابناه وفيما يلي تفصيل المتحصل من جهات هذه المقاطعة عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م .

- ١ - عشرون بارة على كل أردب من الأرز المبيع الى خارج مصر .
- ٢ - سبع يارات على كل أردب من الأرز المبيع في داخل مصر .
- ٣ - بارة واحدة على كل أردب من الحبوب أو البقول المبيعة في دمياط .
- ٤ - أربع يارات على كل أردب من السمسم يرد الى دمياط من الريف لبيع فيها .
- ٥ - عشر يارات على كل كيس من أكياس السمسم السوري المبيع في دمياط .
- ٦ - ست يارات على كل كيس من أكياس السمسم السوري المار عبر دمياط الى القاهرة .
- ٧ - نصف أردب يؤخذ عينا على كل عشرة أردب من اللوبيا أو الفاصوليا الواردة من الريف لبيع في دمياط .

ثانيا : المقاطعات الصغيرة :

تمثل هذه المقاطعات ما كان يفرض لمصلحة الخزينة السلطانية

من ضريبة مال الحماية على ملتزمى المقاطعات وهى التى بسدادها كانت تعطى لدافعيها - الحماية ضد الابتزازات والعنف ، وقد اختص رجال الأوجاقات بالالتزام بهذه الحمایات حيث كانوا يحصلون رسوما على معظم النشاطات الاقتصادية والحرفية واستأثر بأغلبية الحمایات رجال أوجاق الأنكشارية (مستحفظان) وفى مقابل إعطائهم هذا الحق كان عليهم أن يدفعوا مبالغ بسيطة لمصلحة الخزينة السلطانية تضاف إلى المطلوب من المقاطعات ولا تدفع مثل هذه المقاطعات ضريبة كشوفية كبيرة للخزينة . . وهذه المقاطعات هى :

(أ) مقاطعة مال الحماية على ملتزمى الأرز الميرى :

وقد أنشئت هذه المقاطعة فى الرابع من ذى القعدة سنة ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ باسم (مال حماية أرز ميرى وملتزمى فارسكور برأى تكميل خزينة عامر) وذلك اثر اصلاح سنة ١١٠٥٧ هـ / ١٦٩٠ م الذى أحدثه اسماعيل باشا بغرض تعويض عجز الخزينة بما أضافه من أموال الكشوفية على بعض المقاطعات وكبار الموظفين وقادة الأوجاقات وانشاء بعض المقاطعات الجديدة . وكان المطلوب عن هذه المقاطعات عند انشائها هو مبلغ خمسين ألف بارة سنويا ثم زاد المطلوب فى مضاف سنة ١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م بمبلغ ألفين من البارات ثم ارتفع المطلوب فى عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى مبلغ ٥٤٠٨٠ بارة وظل المطلوب عنها ثابتا بعد ذلك وحتى نهاية القرن الثامن عشر .

(ب) مقاطعة مال الحماية المطلوب على ملتزمى وكالة الزيت :

وقد وردت هذه المقاطعة فى دفاتر الروزنامة تحت اسم

(مقاطعة مال حماية وكالة الزيت دريندر دمياط) ويدفع هؤلاء
الملتزمون مال الحماية لقاء عوائدهم على مبيعات الزيت داخل
الوكالة الخاصة بذلك ، وقد أنشئت هذه المقاطعة في ١١٧٢ هـ /
١٧٥٨ م نظير مبلغ ١٠٠ بارة لمصلحة الخزينة السلطانية ارتفعت
بعد عامين من انشائها الى ١٠٤٠ بارة وظل المطلوب عن هذه
المقاطعة ثابتا بعد ذلك وحتى قدوم الحملة الفرنسية الى مصر في
نهاية القرن الثامن عشر .

(ج) مقاطعة مال الحماية على أمانة الاحتساب وتوابعها :

وتد سميت هذه المقاطعة في دفاتر الروزنامة باسم (مقاطعة
مال حماية احتساب وخدمة قباني در بندر دمياط) عند انشائها
سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ م وذلك في أعقاب الحاق مقاطعة الاحتساب
وتوابعها بالمقاطعة التابعة لديوان ثغر دمياط احدى المقاطعات
الرئيسية الثلاث وكان ذلك اثر اقتراح قدمه دفتر دار مصر آنذاك
الى الباشا وأصبح على الملتزمين بهذه المقاطعة أن يدفعوا الى
الخزينة السلطانية مبلغ خمسة وعشرين ألف بارة لقاء انتفاعهم
ومكاسبهم التي يتقاضونها من أمناء الاحتساب في ثغر دمياط
الذين كانوا يدفعون لقاء حيازتهم لمقاطعة الاحتساب وتوابعها
مبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف بارة يلتزم مقاطعة ثغر دمياط
الرئيسية .

ولم يدفع المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية سوى
عام واحد حيث ألغيت في العام التالي لانشائها .

ثالثا : الجهات التابعة للمقاطعات العامة :

٠٠ تعددت جهات المقاطعات العامة في ثغر دمياط وقد
زودتنا وثائق محكمة ثغر دمياط الشرعية بالكثير من التفاصيل
عنها وذلك على النحو التالي :

(أ) الجهات التابعة لمقاطعة الخردة :

عرفت مقاطعة الخردة فى العصر المملوكى باسم مقاطعة (الطشتخاناه) ثم عرفت فى العصر العثمانى باسم المهتره نسبة الى أول من التزم بها وهو مهتار الباشا وكانت جهات هذه المقاطعة واسعة ومتنوعة فى أنحاء أقاليم مصر على اتساعها ويديرها فى كل إقليم ملتزم من باطن أمين الخردة أو وكيل عنه وقد حددت جهات هذه المقاطعة فى ثغر دمياط سنة ١٠٢٣ هـ / ١٦١٤ م فيما يلى (مشيخة دمياط وما به من الحمامية والدالين فى القماش والدالين فى الرقيق والمخدمين والنوره والشطار والعطل والغوازي والحدادين وفواتيل فارسكور ودمياط) .

وفى سنة ١٠٤١ هـ / ١٦٣٢ م أضيفت للجهات التابعة لمقاطعة الخردة بدمياط عدة جهات هى (طائفة السقائين والدخاخنة والحدادين وفواتيل فارسكور ودمياط) والفواتيل جمع فتال أى نساج . والسيرجية والسقائين بالكوز) .

وفى سنة ١٠٦٥ هـ / ١٦٥٤ م ألحقت عنده طوائف أخرى بجهة الخردة وهى (طوائف الطحانين والعجانين وصناع العيش والدقاقين والحكويين فى القهاوى والتراوية) .

وكان ينوب عن أمين الخردة أو ملتزمها وكيل فى ثغر دمياط أو يلتزم من باطنه أحد مشايخ الطوائف حيث يخول حق تحصيل الضرائب من شيوخ الطوائف السابقة الذين يقومون بدورهم بتحصيل الضرائب من أفراد طوائفهم ولا يمكن حصر اجمالى ما كانت تسدده هذه الجهات المتناثرة من ضرائب ولكن الثابت هو اسهامها الواسع فى الدور المالى لثغر دمياط فى العصر العثمانى .

(ب) جهات المواريث الحشرية :

وكان ملتزم مقاطعة الأحتساب هو الذى يدير جهة المواريث الحشرية التزاما من باطن ملتزم مقاطعة الثغر الرئيسية الذى كان يلتزم بدوره بهذه الجهة من الديوان العالى خارج التزامه بمقاطعة ثغر دمياط وقد انضمت هذه الجهات الى مقاطعة الخريدة سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م ، وقد حددت احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية نظام التعامل فى المواريث الحشرية للموتى الذين لا وارث لهم على الاطلاق أو لا وارث لهم من الذكور وما يستفيد به الملتزم به من المواريث الحشرية وما يستفيد به الملتزم الأصلى وذلك بعد خصم نفقات دفن وتجهيز المتوفى فيما يلى (يكون الملتزم المواريث الحشرية فى كل تركه حشرية ألف نصف فمادونها ، ومازاد على ألف الى عشرة آلاف يكون للأمير على ملتزم المقاطعة المشار اليه وملتزم الثغر ، وما زاد على عشرة آلاف نصف يكون للديوان العالى بالقاهرة) أى أن ما يزيد من التركات عن عشرة الاف نصف فهو لديوان مقاطعة الالتزام الأصلية فى القاهرة ، وما يزيد عن الألف الى عشرة آلاف يكون للملتزم من باطن الملتزم الأصلى، والمضبوط من التركات من النصف الواحد الى الألف نصف فهو للملتزم من باطن ملتزم الباطن .

أما الفرقى الذين لا وارث لهم فان ممتلكاتهم كانت تباع وتضبط للسلطة خارج التزام ملتزم المواريث الحشرية .

(ج) جهة المواريث الحشرية للجوالى :

وهى تختص بتحصيل تركات من لا وارث له من الذميين وكانت هذه الجهة تابعة للملتزم مقاطعة الجوالى المختصة بجمع الجزية عن أهل الذمة فى الثغر من باطن ملتزم مقاطعة الجوالى

بالديوان العالى بالقاهرة ، وللملتزم بها تركات الموتى من نصف واحد الى ألف نصف ، أما ما يزيد عن الألف نصف فهو لديوان المقاطعة بالقاهرة .

(د) جهة (بيت مال الينكجرية وعجم أو غلاتى) :

وهى تختص بتحصيل تركات من مات من الأغراب فى مصر ودمياط من المدنيين أو رجال الأوجاقات ممن ماتوا ولا وارث لهم أو لا عاصب من الذكور لورثتهم .

(هـ) جهات مقاطعة الجوالى :

وتنقسم جهات هذه المقاطعة فى دمياط الى جهتين :

١ - جهة الجوالى أى الجزية المطلوبة من الذميين من أهل دمياط وهى محددة بمراتب ثلاث أعلى وأوسط ودون بحسب أحوال الذميين المادية ، ولم يكن المطلوب وفق هذه المراتب الثلاث ثابتا وإنما اختلف من حين لآخر وتؤخذ الجزية عن كل الذميين وقد حددت طوائفهم كما يلى (النصارى والأرمن والأروام والمارون واليهود قرائين وحاخامات وقساوسة وشمامسة) ولا تحصل ضريبة الجزية من الصغار دون الاثنى عشر عاما ، وتحكم نظم جباية ضريبة الجزية ضوابط تقضى بأن كل من غاب أو اختفى من أهل الذمة يكون أتابه أو أهل محلة مسئولين عن دفع ما على الغائب مع وقوعه تحت طائلة العقاب هو ومن يحميه ، وكان جزء من متحصل ضريبة الجوالى يدفع كل عام الى وجوه اجتماعية حددتها إحدى وثائق سجلات المحاكم الشرعية فيما يلى (الى علما عظام ومشايخ كرام وفقرا وصلحا وأرامل وأيتام) وفق بيورادى من الديوان العام بهذا الخصوص ويحدد فيه المبلغ المرصود لذلك .

(و) جهة المتحصل من مقاطعة جوالى النصارى واليهود
الأغراب :

وتختص هذه الجهة بتحصيل ضريبة الجوالى عن الذميين
الذين يقيمون فى الثغر بصفة مؤقتة وذلك حتى ولو سدد هؤلاء
الذميون فى أماكن أخرى قبل ورودهم الى الثغور فان ضوابط
ذلك قد تمثلت فيما يلى كما نصت احدى الوثائق (من مكث من
الأغراب بالديار المصرية لمدة ستة أشهر فانه عليه أن يدفع الجزية
كاملة حتى ولو كان بيده تمسك بسداد أول العام فى بلد آخر) .
رابعاً : جهات مال الحماية المفروض لخير مصلحة الخزينة
السلطانية :

٠٠ عرفت دمياط فى القرن الثامن عشر ذلك اللون من
الحمايات التى أستاثر بها لمحصلتهم رجال الأوجاقات وأتباعهم
وكبار المماليك حيث أخذوا مكان الخزينة السلطانية والديوان العالى
فألزموها لأتباعهم وعادت عوائدها عليهم دون أدنى فائدة تعود
على الخزينة السلطانية وهذه الجهات هى :

١ - تحصيل رسم حماية من الملّزمين بتحصيل الضرائب
على الصيادين فى بحيرة المنزلة بوغاز دمياط وبلغ المتحصل
لفارض الحماية مبلغ ٧٨٣ر٤٤ بارة .

٢ - احتكار شراء الملح من منتجيه فى دمياط واحتكار بيعه
فى سائر أنحاء مصر .

٣ - تحصيل رسم حماية على ملتزمى وكائل الأرز فى دمياط
وبلغ المتحصل فى ذلك ٢٢٥ر١٨٢ بارة .

٤ - تحصيل رسم حماية على وكالة البهار فى دمياط وبلغ
المتحصل عنها عشرة آلاف بارة .

٥ - تحصيل رسم حماية على ملتزم وكالة القطن الذى كان

يحصل ضرائب عن التزامه على القطن المصرى ٩٠ بارة عن كل بالة وعن القطن السورى ٣٦٠ بارة لكل بالة ، واجمالى المطلوب كرسوم حماية من هذا الملتزم مبلغ ٥٠٠ بارة سنويا .

٦ - حق السردارية وهو تحصيل رسم حماية على الباعة فى الأسواق يحصلها الجاويشية الذين كانوا يصحبون المحتسبين واجمالى العائد من هذا الرسم لمصلحة سردار مستحفظان بالثغر .
وتؤكد الأرقام الدالة على جملة المتحصل من بعض الجهات على ضخامة العوائد المجباة من رسم الحماية ولا ريب أن ذلك كان ذا أثر سلبي على النشاط الاقتصادى والأفراد ، حيث ألحقت هذه الضرائب والرسوم غير الرسمية أضرارا بالغة على حركة النشاط الاقتصادى لا سيما اذا تبين أنها شكلت الى جانب الضرائب الرسمية أعباء اضافية باهظة مع ما لها من أثر فى تراخى القبض الادارية وانتشار الفساد الادارى وتمكينها للمحصرين من الهروب من العقاب تحت مظلة حماية اولى النفوذ .

ويتضح من تناول هذه المقاطعات الفرعية بما لها من جهات مدى تشابك وتعقيد هذه الأنشطة التى مثلت فى مجموعها النشاط الاقتصادى بالثغر تجاريا وزراعيًا وحرفيا .

وكانت آلية هذا النظام المالى الذى أديرت من خلاله هذه الأنشطة ذات اسهام كبير فى تنفيذ وتطبيق نظام الالتزام بسهولة فى مقاطعة ثغر دمياط شأن سائر مقاطعات الالتزام فى الموانىء .
كما يتضح بجلاء أن هذا النظام قد غطى ضريبيا معظم ألوان النشاط الاقتصادى فى ثغر دمياط ان لم يكن قد غطاها كلها ، ويبدو واضحا من خلال الملاحق الخاصة بالبيانات الاحصائية التى تناولت إيرادات ومصروفات المقاطعات الرئيسية فى دمياط والبرلس حجم الاسهام الذى أسهمت به هذه المقاطعة الرئيسية والمقاطعات الصغيرة فى الخزينة السلطانية فى الفترة من ١٠٨٨ هـ الى ١٢١٣ هـ مع ما لذلك من دلالات .

الفصل الرابع

مقاطعات الالتزام فى بولاق ومصر القديمة

تمهيد :

كانت القاهرة فى العصر العثمانى مركزا تجاريا ترد اليه التجارة والتجار من الشرق والغرب ، ومثلت بولاق منفذا للقاهرة على النيل تنتقل عبره البضائع بين القاهرة ودلتا مصر وموانئها الشمالية ، كما مثلت مصر القديمة المنفذ الثانى للقاهرة الذى ربط بينها وبين صعيد مصر وتجارة السودان وبعض تجارة الجزيرة العربية والهند الصادرة والواردة الى مصر عبر قوص والقصير واستمد هذان الميناءان من النيل أهميتهما ، ولقد اعتبر التنظيم المالى لمصر فى القرن السادس عشر كلا من هذين المينائين مقاطعة مستقلة ثم اتحدتا فى أواخر هذا القرن فى مقاطعة واحدة تحت اسم (جهات بولاق) ثم انضمت اليها فى أوائل القرن السابع عشر مقاطعة خضرا التى كانت تشتمل على جهات تحصيل الرسوم

والضرائب من جزيرة خضرا وعدة جهات فى امبابة بالاضافة الى عدة مقاطعات فرعية وأطلقت دفاتر الروزنامة على هذه المقاطعة الجامعة اسم (مقاطعة اسكلة بولاق ومصر القديمة وخضرا وتوابعها) .

على أنه تجب الاشارة الى أن كثيرا من التغييرات فصلا والحاقا ورقعا قد طرأت على هذه المقاطعة حتى عام ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م حيث انضمت اليها جهات متعددة وانفصلت أخرى ثم استقرت بعد ذلك فروع هذه المقاطعة تحت اسم (مقاطعة اسكلة بولاق ومصر القديمة ودباغ خانه وخضرا وتوابعها) .

وآلت السيطرة على هذه المقاطعة لأوجاق الانكشارية حيث حاز كبار رجال هذا الأوجاق المقاطعة كملتزمين أصلاء وحازها أتباعهم كملتزمين من الباطن ثم تراجعت هذه السيطرة فى عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م لصالح ارجاق عزيان ولكن سرعان ما عاد الأمر الى سابق العهد به حتى أحكم على بك قبضته عليها شأن كل موارد مصر وأدارها ميخائيل فخر كملتزم من باطنه ثم خلفه يوسف كساب حتى عزله اسماعيل بك والتزم بها من باطنه بعده ميخائيل كحيل الذى دفع الى اسماعيل بيك فى سبيل ذلك مبلغ عشرين ألف ريال ، واستمر الأمر كذلك حتى آخر القرن الثامن عشر حيث انقسمت هذه المقاطعة الى أقلام عديدة كانت تدار بصفة مستقلة من قبل الفرنسيين .

أولا : المقاطعات الرئيسية :

وهى المقاطعات التى كانت تدفع الى جانب المال الميرى للخرينة السلطانية ضريبة الكشوفية الكبيرة ، وقد تضمنت هذه المقاطعات عدة مقاطعات رئيسية لكل مقاطعة منها فروعها وجهاتها وهذه المقاطعات هى مقاطعة جمركى ولّاق ومصر القديمة بما يتبعها

من مقاطعات فرعية ومقاطعة خضرا وتوابعها ، وفيما يلي
تفاصيل ذلك .

١ - مقاطعة جمركى بولاق ومصر القديمة :

وقد أسمتها سجلات الروزنامة باسم (اسكلة بولاق ومصر
قديم وتوابعها اشتملت على ما يلي :

(أ) جهات ديوانى بولاق ومصر القديمة وتوابعها :

وقد تعددت هذه الجهات وتنوعت فغطت أنشطة اقتصادية
وحرفية مختلفة منها : جهة المتحصل من ديوان جمرك بولاق حيث
كانت الضرائب تحصل على السلع الواردة من دمياط والاسكندرية
ومدن وقرى الوجه البحرى ، وذلك اضافة الى ما يتم تحصيله من
رسوم جمركية على الصادرات والواردات فى دمياط والاسكندرية
ورسم المرور فى رشيد .

- جهة المتحصل من الضرائب فى ديوان جمرك مصر القديمة
على الواردات من الفيوم والوجه القبلى من البضائع والحبوب ،
ويتبع لهذه الجهة سوق الرقيق بالقاهرة حيث يدفع شيخ هذا السوق
الضرائب على ألفين وخمسمائة من العبيد كل عام ، ما زاد عن
ذلك فهو له ، وكانت هذه الرسوم تحصل اضافة الى ما يدفع على
الرقيق فى واحة الخارجة عند قدومهم من السودان ثم ما يدفع
فى أسبوط ، ويدفع شيخ سوق الرقيق المطلوب منه على هذا العدد
من العبيد عند وصولهم الى وكالة الجلاية ببولاق من الضرائب
وقيمتها اثنا عشر نصفاً (بارة) على الذكور وعشرة أنصاف على
الاناث كما تحصل الضرائب على البضائع القادمة مع قوافل الرقيق
من دار فور وسنار حيث يؤخذ عن حمولة كل جمل ثمانية أنصاف

بالغا ما بلغ وأيا كان نوع البضاعة التى يحملها وسبعة أنصاف عن حمولة كل جمل من سن الفيل ، و ١٠٪ عينا من ريش النعام وأربعين نصفاً على كل قنطار من التمر الهندى ، و ٩٠ نصفاً عن كل جوال من الششم ، ويسمح لهؤلاء التجار ببيع جزء من بضائعهم فى مصر العليا لتدبير السيولة المالية الكافية لسداد الجمارك على هذه البضائع فى ديوان جمرك مصر القديمة .

ـ جهة المتحصل من ملتزمى أمن الادراك لقاء تخويلهم حق الالتزام بالادراك بما يجره ذلك من منافع لهم وكذلك ما يؤخذ من الولاة والصوباشية بلاوفق ومصر القديمة . وهذه الجهة تتبع جهة الاحتساب التى تشكل جزءاً من المقاطعة .

ـ جهة المتحصل من الضرائب على مذبج الجيزة ، وكان ملتزم هذه الجهة يسدد الحصة المطلوبة عن التزامه بصورة عينية ممتثلة فى عدد من الجلود يتسلمها منه ملتزم المقاطعة الرئيسية بصفة أسبوعية .

ـ جهة المتحصل من الضرائب على السوق الأسبوعية الذى كان يقام فى ضاحية المعادى وكذلك تحصيل رسم صـغير على البضائع الداخلة الى القاهرة من باب النصر .

(ب) مقاطعة رسم خفارة الأفراد والقوافل فى قطيا :

وقد أسمتها سجلات الروزنامة باسم مقاطعة (مال قطيا) نسبة الى قطيا على طريق التجارة بين الشام ومصر وكان للملتزم بها حق تحصيل رسوم خفارة على الأفراد والقوافل القادمة الى مصر من والى الشام وفلسطين ، وقد ألحقت هذه المقاطعة بمقاطعة بولاق ومصر القديمة سنة ١١١٦ هـ / ١٧٠٤ م بعد أن كانت تابعة لمقاطعة الشرقية وانتقلت بالتالى للالتزامات المقررة على هذه

المقاطعة كرواتب جنود قلعتى خان يونس والعريش الى ملتزم مقاطعة بولاق ومصر القديمة الرئيسية الذى كان يدفع الى جانب ذلك مبلغ ١٩٦١٥٣ بارة سنويا الى الخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة .

(ج) مقاطعة الرسوم على بيع العبيد فى وكالة الجلالة :-

وقد أطلقت عليها سجلات الروزنامة اسم مقاطعة (مال حماية بنجكجى) وتعطى هذه المقاطعة للترزما حق تحصيل رسم مال حماية على بيع وشراء العبيد ، واسم هذا الرسم الذى يسدد كرسوم جمركية على الرقيق هو (بنجك) ويحصله (البنجكجى) الذى كان يقيم فى وكالة الجلالة التى يباع فيها الرقيق الأسود من البنين والبنات أما الجوارى من البيض فكن يبعن فى وكالة الكشك فى خان جعفر وهذا الرسم يحصل من ملتزم وكالة الجلالة على مبيعات الرقيق بها وهو بخلاف ما يدفع من رسوم جمركية فى ديوان مصر القديمة ويدفع هذا الرسم لقاء تمتعه بأرباحه عن هذه العملية واطافة الى ذلك كان يباع فى وكالة الجلالة مختلف السلع القادمة مع توافل افريقيا من التمر هندی والبيغاوات وريش النعام وأنياب الفيل وقرون وحيد القرن والمسك والأبنوس والششم والصمغ العربى والقرب المصنوعة من جلد الجمال والمعدة لحمل الماء .

وبالرغم من وقوع هذه الوكالة داخل مدينة القاهرة الا أنها كانت تدار التزاما من باطن ملتزم مقاطعة ثغرى بولاق ومصر القديمة .

وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢٥ هـ / ١٧١٣ م وأنضمت الى مقاطعة ثغر بولاق ومصر القديمة عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٧ م

التي أصبح ملتزمها يسدد للخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة مبالغ ٢٧٠٠٠ ألف بارة سنويا اضافة لما كان يدفعه أصلا عن مقاطعة التزامه .

(د) مقاطعة الضرائب المستحقة على مدايع الجلود :

وعرفت هذه المقاطعة باسم مقاطعة (دباغ خانة) وكانت احدى جهات مقاطعة بولاق ومصر القديمة التي تعطى للتلزما حق تحصيل الضرائب على مدايع الجلود ومذبح الحسينية ومذبح حارة اليهود ومذبح بولاق ومذبح ومدايع مصر القديمة ووكالة بيع الجلد ببولاق التي يباع فيها الجلد الى التجار الذين ينقلون الى أوروبا ، وكان ملتزم هذه المقاطعة يتعهد كشرط للتلزامة بتوريد احتياجات الديوان العالى وديوان الروزنامة من الجلد المديوغ على أن يخصم ثمنه من جملة ما عليه للديوان أى الخزينة السلطانية .

وقد استقلت هذه المقاطعة فى القرن السابع عشر الميلادى وكانت السيطرة عليها كاللزام لرجال أوجاق عزبان ثم انتقلت السيطرة لرجال أوجاق المتفرقة ومنهم لرجال أوجاق الانكشارية (مستحفظان) وإدارها من باطنهم ملتزمون من اليهود ، وفى سنة ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م ألحقت هذه المقاطعة بمقاطعة بولاق ومصر القديمة التي أصبح ملتزمها يسدد عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية مبلغ ٣٧٨٦٠٠ بارة سنويا وظل المطلوب ثابتا حتى آخر القرن الثامن عشر .

٢ - مقاطعة خضرا وتوابعها :

وقد سميت هذه المقاطعة نسبة الى جزيرة خضرا الواقعة فى نهر النيل قبالة امبابية من الغرب وبولاق من الشرق ، وكانت

هذه الجزيرة تمتد القاهرة بالخضروات وقد اشتملت على عدة مقاطعات فرعية هي :

(١) مقاطعة خضرا :

وكان المتحصل على هذه المقاطعة يأتي من عدة جهات متنوعه هي :

- جهة المتحصل من الرسوم على واردات الوجهين القبلى والبحرى من القصب والبلح وجميع الخضروات الواردة بسرا وبحرا عبر النيل الى بولاق ومصر القديمة وواردات الجزيرة وقليوب وشبرا والجبن القديم والعجوة الواردة من الخانقاه والأرز والسّمك المالح والفواكه ، وكان ملتزم هذه الجهة يدفع نصف ما عليه ملتزم مقاطعة خضرا والنصف الثانى ملتزم اسكلة بولاق ومصر القديمة .

- جهة المتحصل من الرسوم على البضائع الواردة لمدينة امبابة فى سوقها الذى كان يقام يوم السبت ولقد حددت احدى وثائق محكمة بولاق الشرعية هذه البضائع ونظام التحصيل فيما يلى (الوارد الى سوق السبت بامبابة من النيلة والبهائم ومعامل الفروج وسوق الغنم والضأن والجبن وسوق اللقط - وهى البضائع والأدوات المستعملة - ومشاهرة الدكاكين - وهى رسوم تحصل بصفة شهرية من الدكاكين والعسل النحل والأسسود والزيت والسيرج والكتان والحصر والعنب والسمن والبلح والسّمك الفيومى والخضروات) .

- جهة المتحصل من الرسوم على بعض قرى اقليم الجزيرة وهى قرى كرداسة ونهية وكفر حكيم ، وينى مجدول والمنصورية وغيرها وهذه القرى لم تكن تتبع ماليا مقاطعت الالتزام الريفية

وانما كانت تتبع مقاطعة خضرا وهى فى ذلك شأن القرى التابعة لمقاطعة ثغر دمياط .

ـ جهة المتحصل عن دلالين البطيخ ودلالين سوق البقر ،
وقد بلغ المطلوب عن مقاطعة خضرا مبلغ ١٦٦٦٦ ٤ بارة سنويا .

(ب) مقاطعة (قوافل الشام وحلب) :

وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على البضائع القادمة مع قوافل الشام والفلسطين ، وهذه الضرائب تمثل الرسوم الجمركية على هذه البضائع بينما يمثل ما يحصل فى قطيا رسم خفارة فقط ، وقد بلغ المطلوب عن هذه المقاطعة ٣٦٦٦٦٧ بارة سنويا .

(ج) مقاطعة سوق الأغنام :

وقد كانت المتحصلات من الضرائب على مبيعات الأغنام فى سوق الأغنام الضأن احدى جهات خضرا فى القرن السادس عشر الميلادى ثم انضمت فى عام ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م كمقاطعة فرعية من المقاطعات التى تشكل توابع مقاطعة خضرا ، وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها نظير مبلغ ١٩١٦٦٧ بارة يدفعها الملتزم الأصيل لمقاطعة بولاق ومصر القديمة للخزينة السلطانية .

(د) مقاطعة الضرائب على مبيعات الكتان والنحاس :

تعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على الكتان المبيع فى خط وكائل الكتان ببولاق ، وكذلك على مبيعات النحاس فى سوق دار النحاس بمصر القديمة الى جانب ما يتحصل من الضرائب على مبيعات الكتان فى وكالة الكتان برشيد حيث

حدد بيع الكتان فى هذا الثغر بها ، وكانت هذه الوكالة فى التزام أحد تجار الكتان برشيد حيث كان له تحصيل رسوما على المبيعات داخل الوكالة على أن يسدد هذا الملتزم مبلغا محددًا الى ملتزم هذه المقاطعة . وكان المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية هو مبلغ ١٠٤١٦٧ بارة ارتفع فى عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٧ م الى مبلغ ١٠٧١٦٧ وذلك بعد أن أضيف الى المطلوب على المقاطعة مبلغ ٣٠٠٠ بارة كمال حماية يدفعها ملتزم هذه المقاطعة ، ثم عادت الأمور الى نصابها سنة ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م بعد أن انفصل هذا المضاف وأصبح مقاطعة منفصلة عرفت فى وثائق الروزنامة باسم (مقاطعة مال حماية كتان وقطن) .

(هـ) مقاطعة مملحة جزيرة بدران :

وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على عمليات جمع الملح من الملاحات الواقعة عند قرية منية بدران التى تقع بالقرب من المنزلة ، ويدفع ملتزم هذه المقاطعة مبلغا الى ملتزم المقاطعة الرئيسية يتم الاتفاق بينهما عليه ، أما حصيلة المطلوب عنها للخزينة السلطانية فيقوم الملتزم الأصلي بدفعه وهو مبلغ ٤٥٨٣٣ بارة بصفة سنوية .

وعلى هذا فان هذه المقاطعة التى كانت متحصلاتها ومجالها تقع بعيدا عن بولاق والقاهرة كانت جزءا تابعا لمقاطعة بولاق ومصر القديمة ينتفع بفائض التزامها ملتزمو المقاطعة الرئيسية .

التفقات المطلوبة من اجمالى دخل هذه المقاطعة :

٠٠ رتب الديوان العالى على هذه المقاطعة بمبالغ معينة تنفق من اجمالى مال المقاطعة كإخراجات سنوية ، وقد اختص

قلمان فقط من أقلام ديوان الروزنامة بتسجيل هذه الاخراجات على النحو التالى :

(أ) الاخراجات التابعة لقلم محاسبية :

يتبع هذا القلم ما ينفق من أموال على ما يرسل الى الحرمين الشريفين من معونات مالية وعينية وكذلك ما يتفق فى تزويد مطبخ الديوان العالى ببعض احتياجاته من الحطب والسكر الذى يصنع تلبية لاحتياجات المطابخ السلطانية فى القصور السلطانية بسلامبول ، وقد عرف قانون نامة مصر هذا المطلب تحت اسم (سكر خاصة) ، وقد سجلت هذه النفقات فى دفاتر الروزنامة تحت بند ثابت وهو (اخراجات بر حج شريف ومهمات مطبخ ومهمات أقفاص سكر ارسالية ، بر معتاد قديم وسنن سابقة) ، كما عنى هذا القلم ما ينفق فى شراء ارسنال بعض الأطعمة الى الباب العالى فى اسلامبول ، وثمان ما يرسل من حطب رومى لمطبخ ترسخانة بولاق ومطبخ القلعة حيث يقيم جنود الأوجاقات وقادتهم ومطبخ قلاع دمياط وكذلك ما يقتطع كاجراجات كنفقات لتعمير وإدارة وترميم السواقي السلطانية بمصر القديمة التى كانت تقوم برفع المياه من نهر النيل الى القلعة وذلك تحت بند (بهاي أخشاب وأصناف براى تعمير وترميم سواقي مصر قديم) وذلك حسب تعبير دفاتر الروزنامة أما المشرفون على هذه السواقي هندسيا فكانت أجورهم تدفع من الخزينة السلطانية وهى أجور عينية ومادية .

(ب) الاخراجات التابعة لقلم شهر :

وتبع هذا القلم الاخراجات التى تنفق لشراء ما يحتاجه مطبخ الديوان العالى فى القلعة من لحوم وغير ذلك وما يدفع فى

تغطيه رواتب العلماء والمشايخ ، وقد أجملت دفاتر الروزنامة مصروفات هذا القلم تحت بند (لحم ضائى براى مطبخ عامر ومسحوبات ومرتببات علماء عظام ومشايخ كرام وغيرهم) .

ثانيا : المقاطعات الصغيرة :

تعددت هذه المقاطعات وتنوعت مع اتساع وتنوع النشاط الاقتصادى ببولاق وكانت معظم هذه المقاطعات عبارة عن حقوق تحصيل مال حماية لمصلحة الخزينة السلطانية من أصحاب الركايل وبعض الملتزمين والموظفين فى جمركى بولاق ومصر القديمة وغيرهم وبيان ذلك ما يلى :

(١) مقاطعة مال الحماية على كتبة جمرك بولاق :

وقد ذكرت تحت اسم مقاطعة (مال حماية كتابة جمرك در بندر بولاق) وتعطى هذه المقاطعة للمتزمها حق تحصيل مال حماية على كتاب ديوان جمرك بولاق الذين كان أغلبهم من الذميين وكان بعض هؤلاء الكتبة والمباشرين يمثل ديوان جمرك بولاق فى كل وكالة من وكايل بولاق وأطلقت عليهم وثائق المحاكم الشرعية لقب (أمين صندوق الجمرك) وتمثلت مهمته فى تحصيل الضرائب على البضائع القادمة للوكالة لحساب ديوان الجمرك وكان مبيع هذه البضائع لا يتم الا فى كل وكالة تخصصت بسلعة معينة مثل وكالة الأرز ووكالة الكتان وغير ذلك بحيث لا تباع هذه السلعة الا فى الوكالة المنسوبة اليها ، وقد كان هؤلاء الكتاب يلتزمون لديوان الجمرك فى بعض الأحيان بمبلغ معين لقاء تفويضهم فى جمع الضرائب على السلع الواردة للوكالة وضمن ذلك لهم امتيازات وفوائد كثيرة الأمر الذى نتج عنه فرض رسم مال حماية عليهم . كما كانوا يعملون أحيانا كموظفين تابعين للمتزم

المقاطعة الرئيسية أو ملتزم الباطن وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م على أن يدفع ملتزمها للخزينة مبلغ ١٠٠٠ بارة سنويا ارتفع الى ١٠٤٠ بارة بمضاف سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ .

(ب) مقاطعة مال الحماية على كتبة جمرك مصر القديمة :

وعرفت السجلات باسم مقاطعة (مال حماية كتابة جمرك در بندر مصر القديمة) وكان لهذه المقاطعة نفس ظروف المتابعة السابقة ولكنها أنشئت عام ١١٧٣ هـ / ١٧٥٩ م على أن يدفع ملتزمها للخزينة السلطانية مبلغ ١٠٠٠ بارة ارتفعت في العالم التالي ١٠٤٠ لمدة .

(ج) مقاطعة مال الحماية على وكالة العصفو :

ونذكرت تحت اسم مقاطعة (مال حماية وكالة عصفو در محروسة مصر) وقد عرف الزعفران باسم العصفو أو القـرطم حيث كان يحمل الى هذه الوكالة ببولاقي قبياع القسط الأكبر منه للتصدير الى أوروبا ويستهلك الباقي في نواحي الدولة العثمانية المختلفة ، وكان الملتزم وكالة العصفو حق تحصيل الرسوم على هذه التجارة في نظير مبلغ ٩٠٠٠٠ بارة سنويا ولكن ما يسدده عنها كرسم مال حماية هو مبلغ ٥٠٠٠ بارة سنويا وقد ظهرت هذه المقاطعة ضمن أقلام التزامات سنة ١٢١٣ هـ / ١٧٩٩ م التي ذكرها بوسليج المدير المالي للحملة الفرنسية مع أنها كانت قد رفعت سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م .

(د) مقاطعة مال الحماية على وكالة الفسيخ :

وقد ذكرت باسم (مال حماية وكالة فسيخ در مقاطعة برللس

وبولاق) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل رسم مال حماية على تجار السمك المملح فى وكالة القسيخ ببولاق ، وينقل السمك المملح الى هذه الوكالة من دمياط والبرلس ، وكانت هذه المقاطعة تابعة لمقاطعة البرلس ماليا حيث تدخل ضمن ما يجب أن يدفعه ملتزم البرلس للخزينة السلطانية وهى هنا ليست الا رسم مال حماية يدفعه الملتزم وقد أنشئت فى سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م ويدفع ملتزمها للخزينة السلطانية مبلغ ٣٠٠ بارة ارتفع بعد مضاف ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى ٣٢٠ بارة ثم الغيت سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م .

(ف) مقاطعة مال الحماية على مبيعات الكتان والقطن :

وقد ذكرت هذه المقاطعة باسم (مال حماية كتان وقطن در بندر بولاق) وكانت هذه المقاطعة احدى جهات مقاطعة خضرا منذ أنشئت عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ م الى أن انفصلت عن مقاطعة خضرا سنة ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م وكان على ملتزمها أن يدفع مبلغ ٣٠٠٠ بارة وذلك نظير انتفاعه من التزامه بوكالة القطن والكتان ، ثم ارتفع المطلوب بمضاف ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م الى مبلغ ٣١٢١ وحين انفصلت هذه المقاطعة سنة ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م دفع ملتزمها اضافة الى المبلغ القديم مبلغ ٢٣٤١٢٩ برة فأصبح المطلوب عنها اجمالا ٢٣٧٢٥٠ بارة ثم ارتفع بزيادة ضمن عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦١ م الى ٢٤٦٨٦٥ ، وفى سنة ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م قسم المطلوب عن هذه المقاطعة الى قسمين أحدهما وهو بمبلغ ١٢٧٣٦ لمصلحة الخزينة السلطانية والثانى وهو بمبلغ ٢٣٤١٢٩ لمصلحة قابودان السويس .

(هـ) مقاطعة مال الحماية على وكالة القطن والبذور
وتوايها :

وقد تناولت دفاتر الروزنامة هذه المقاطعة تحت اسم (مال
حماية وكالة قطن وأبراز وتوايها قبان وأرضية) وتعطى هذه
المقاطعة للتمرها حق تحصيل رسم مال حماية من الملتزمين
الحائزين لهذه الوكائل وذلك عن أرباحهم العائدة اليهم من تلك
الالتزامات وذلك فى عدة وكائل هى وكالة القطن والأرز برشيد
ووكالة القطن والبذور (الأبراز) ببولاق على القبانية والوزانين
وكذلك عن أجر تخزين القطن والبذور (أرضية) ، وكانت مبيعات
البذور (قلم الأبراز) فى الوكائل ببولاق ومصر القديمة وامباية
احدى جهات مقاطعة خضرا .

وكانت هذه الوكائل ضمن أوقاف القزلارية وفى التزام ناظر
هذه الأوقاف ثم انتزاعها منه رجال أوجاق الانكشارية (مستحفظان)
فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقد أنشئت هذه المقاطعة فى
١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م على أن يدفع ملتزمها للخزينة السلطانية
٥٠٠ بارة اضافة لما يدفعه كتعويض لجهة الوقف هو كالاتى :

٩٧ر٠٠٠ بارة لوقف المرادية

٥٢ر٠٠٠ بارة لوقف الحمديّة

٣٨ر٥٠٠ بارة لوقف الحرمين الشريفين

١٨٧ر٥٠٠ اجمالى المطلوب عن المقاطعة

(و) مقاطعة مال الحماية المطلوب من كتبة الأنبار :

وقد ذكرتها الروزنامة تحت اسم (مال حماية كتابة محصول رسوم أمين أنبار در بندر بولاق) وتعطى هذه المقاطعة للتمتع بها حق تحصيل رسم مال حماية على كتبة (الأنبار) وهى الشئون السلطانية التى تخزن فيها الحبوب الواردة كالتزامات عينية ، ويدير هذه الشئون أمين الأنبار السلطانية ويعاونه مجموعة من المباشرين والمعروفين والمستوفيين الذين كانوا يقومون بإحصاء كميات الغلال الواردة من الصعيد والوجه البحرى والإشراف على تحميل المراكب التى تحمل هذه الغلال الى الجهات المختلفة وحساب حمولاتها ورواتبها ولهم فى ذلك أجور نقدية وأخرى عينية تتمثل فى نصف بارة لكل من الدلال والمعرف والمستوفى يتناضونها على كل أردب الأمر الذى استدعى فرض رسم مال حماية عليهم عرفته دفاتر الروزنامة تحت بند (حماية كتبة محصول شونة أمين أنبار در بندر بولاق) نظير انتفاعهم بعوائدهم ورواتبهم ، ويدفع الملتزم عن ذلك للخزينة السلطانية مبلغ ٥٠٠ بارة سنويا ، وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢٧ هـ / ١٧١٥ م ثم الغيت بعد عامين .

(ل) مقاطعة الضرائب على مبيعات القمح :

وقد عرفت باسم مقاطعة (كيلة غلال بولاق) وتعطى هذه المقاطعة للتمتع بها حق تحصيل الضرائب على مبيعات القمح بساحل الغلال ببولاق ومن كياليه الذين يقومون بكيلة صفقات القمح المباعة فى بولاق وكان ساحل الغلال ببولاق مركزا لتجارة الحبوب الواردة من سائر بلاد الوجه البحرى والصعيد وذلك بخلاف ما يرد للأنبار بمصر القديمة وهى التى اقتصت بالقمح السلطانى الوارد كالتزام عيني من الصعيد وقد ألحقت هذه المقاطعة بأحدى

المقاطعات العامة وهى مقاطعة (سمسارية بحرين) سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م وكن المطلوب عنها ١٨٠٣٤٧ بارة ارتفعت بمضاف سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م ثم ارتفعت بمضاف ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م الى ١٩٥٠٦٤ .

(د) مقاطعة مال حماية وكالة أوجلة :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة باسم (مال حماية أوجلة) وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م وهى ضريبة مال حماية تفرض على ملتزمى وكالة كانت معدة فى بولاق لاستقبال الرقيق عند توجههم الى الغرب فى واحة أو جلة بشمالى شرق ليبيا الحالية . وقد حددت احدى الوثائق طبيعة هذه المقاطعة فىم يلى (مقاطعة مال حماية أوجلة وهى وكالة در بندر بولاق معدة لنزول الجلاية عند توجههم للغرب) . وهذه الوكالة بخلاف وكالة الجلاية السالفة الذكر التى تختص ببيع الرقيق والتى أشرنا اليها أنفا ويدفع ملتزمو هذه المقاطعة عشرين ألف بارة للبasha وخمسة آلاف الكتخداه ، أما ما يعود الى الخزينة السلطانية فهو ألف بارة ارتفعت الى ألف وخمسمائة بارة سنة ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م وفى سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م أصبح المطلوب ١٥٦٠ بارة وارتفع بمضاف ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى مبلغ ١٦٢٣ بارة وظل المطلوب ثانيا حتى قدوم الحملة الفرنسية وان تعرض ما يدفعه ملتزم هذه المقاطعة للبasha وكتخداه للنقص والزيادة .

ثالثا : الجهات التابعة للمقاطعات العامة :

— اتسمت بولاق ومصر القديمة بتنوع النشاطات الاقتصادية والحرفية وذلك بحكم دورهما المستمد من موقعهما وصلتهما بالمقاهرة أكبر مراكز التجارة والحضارة والسكان فى مصر .

ولذلك تعددت فيهما الجهات التابعة للمقاطعات العامة على النحو التالي :

(أ) الجهات التابعة لمقاطعة الخردة :

١ - جهة ما يتم تحصيله من القائمين على الملاهي والمغاني والغوازي والفجر وغير ذلك فيما أجملته الوثائق تحت اسم (ملاهي العرب) وظلت هذه الجهة تمثل عنصرا من عناصر مقاطعة الخردة بصفة دائمة باستثناء فترة ولاية مقصود باشا سنة ١٠٥٢ هـ / ١٦٤٢ م حيث أٌبطل ما يؤخذ من الغوازي ومغاني العرب من المال لمصلحة الخزينة السلطانية ورقع هذا المبلغ عن دفاتر الروزنامة والخزينة .

٢ - جهة ما يؤخذ على المصابغ والصباغين وصانعي السروج وحراس الحمامات وباعة جلود الخيل والحمير والحيوانات الميتة .

٣ - جهة ما يؤخذ من اللحادين (الترابية) والعاملين في تجبير الأعضاء البشرية المكسورة (المجراتية) وصناع النارجيلات .

٤ - وفي سنة ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م أضيفت لأمين الخردة في بولاق ومصر القديمة جهة جديدة كانت تابعة فيما قبل ذلك لأمين الاحتساب وهذه الجهة هي (مشايخ الغفر ببولاق) وكان هؤلاء المشايخ يدفعون مبالغ محددة لقاء انتفاعهم بما يحصلونه من رسوم على خفارة البيوت والأسواق والحوانيت والدروب والضواحي في بولاق .

٥ - جهة ما تؤخذ من رسوم على كيالة الأرز الأبيض المبيع في وكالة الأرز ببولاق وكانت هذه الجهة مقاطعة مستقلة ثم

انضيفت الى مقاطعة الخردة على أن يدفع ملتزمها مبلغ ١٠٥ ألف
بارة لأمين الخردة وذلك فى القرن السابع عشر .

٦ - جهة صناع الحلوى بمصر القديمة وبولاق حيث تحصل
الرسوم لمصلحة وكيل ملتزم الخردة أو الملتزم من باطنه على
المحلات وقاعات صناعة الحلوى وبائعيها ، كذلك تحصيل الرسوم
على (مشيخة القللية والقذارية) وهم صناع الأوانى الفخارية ،
وكذلك تحصيل الرسوم على القطن الوارد الى وكالة القطن ببولاق
وهى وكالة الدفتردار كذلك على القطن الشامى الوارد عبر باب
النصر من الشام وفلسطين برا والسكر الخام والعسل والظهور
الحريز القادمة من الاسكندرية .

٧ - جهة المواريث الحشرية وبیت مال عامة وخاصة على
نحو ما سبق توضيحه فى الثغور السابقة .

(ج الجهات التابعة لمقاطعة (سمسة بحرين) وتوابعها :

انضمت مقاطعة كيلة غلال بولالا لمقاطعة سمسة بحرين
سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م بكل تفاصيلها وفيما يلى تفصيل المتحصل
من الجهات التابعة لهذه المقاطعة :

١ - جهة مقاطعة (كيلة غلال بولاق) : ويحصل فيها نصف
أردب من الحبوب على كل مائة أردب تؤخذ من التجار على جملة
ما عندهم مرة كل شهر ، وفى سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م أصبح
على تجار الحبوب أن يدفعوا اضافة الى ما سبق ثلاثة أرباع
البارة على كل أردب لأمين البحرين وثلاث بارة للدلالة ونصف
بارة للصراف ونصف آخر للمباشرة ، كما يحصل عشرون بارة على
كل أردب من القمح المصدر الى خارج مصر وبارتين للمعاونيين
ونصف بارة للكمال وربع بارة للحمالين ، كما أصبح على كل

كِيال للحبوب أن يدفع ٣٥٠ بارة شهر ملتزم هذه الجهة عن عرائده.
المرتبة على عمله في كيان الحبوب .

٢ - جهة المتحصل من (سمسة بحرين) : وقد تفوع
المطلوب عن هذه الجهة على النحو التالي :

٢٠ - بارة تؤخذ على كل قارب يصل من ناحية ميت عقبة
بصفة أسبوعية .

١٠ - بازات تؤخذ أسبوعيا على كل قارب يقوم بنقل البضائع
من أمبابة الى مينائي بولاق ومصر القديمة .

٢٢ - بارة تؤخذ على القوارب الكبيرة التي تنقل البضائع بين
المينائين وأمبابة .

بارتين على كل غرارة من الحبوب تنقل في القوارب أو في
مراكب نقل البضائع .

٢٠٠٠ ر ٢٠ - بارة سنويا من ملتزم كيانة الارز في بولاق .

١٨٠٠٠ ر ١٨ - بارة في السفن تؤخذ على مغازل الضوف في
بولاق ومصر القديمة .

١٥٠٠٠ ر ١٥ - بارة سنويا على مصنع النشا في مصر القديمة .

٢٠٠٠ ر ٢٠ - بارة سنويا يدفعها ملتزم كيانة الحبوب في بولاق
وذلك لقاء ما يحصله من المراكب المحملة بالقمح في بولاق ومصر
القديمة .

٣ - جهة المتحصل من ضرائب الجزية على الذميين وما يتبعها
في بولاق ومصر القديمة على نحو ما سبق توضيحه .

رابعاً : جهات مال الحماية المفروض لغير مصلحة الخزينة السلطانية :

مثلت هذه الجهات دخولا خاصة فرضها أصحاب النفوذ من رجال الأوجاقات لمصلحتهم دون الخزينة السلطانية وأصبحوا يلزمونهم لمن يشاءون وأصبحت تدرك عليهم دخولا كبيرة حيث أحلوا أنفسهم محل الخزينة السلطانية وكانوا يديرون هذه المقاطعات بأنفسهم أو بوكلاء عنهم أو يلزمونهم لأتباعهم لقاء مبلغ محدد على أن يحصل التابع الذى التزم بها من سيده صاحب النفوذ هذه الرسوم وله الفارق بين ما يجيبه من أصحاب المراكب النيلية وغيرهم وما يؤديه لسيده وتنوعت هذه الجهات فى بولاق ومصر القديمة على النحو التالى :

١ - جهة المتحصل من (مقاطعة رسالة) :

وقد كان أمين البحرين الذى عرف أحيانا باسم (معترف البحرين) مسئولا عن تحصيل الرسوم على السفن المارة من بولاق الى مصر القديمة حيث مثل ذلك أحد جهات مقاطعة البحرين ، ولكن هذا الحق انتزع منه لصالح رجال أوجاق الانكشارية حيث جعلوها لمصلحتهم وحصلوا من السفن المارة فى النيل على رسم حماية لمصلحتهم الخاصة ، ولم تسلم أية مركب من هذه الحمائيات حتى مراكب الرسالة التى كانت تحمل الحبوب السلطانية من وإلى الأنبار فى مصر القديمة ورغم المحاولات المتعددة لالغاء هذه الحمائيات أو حتى استثناء مراكب الرسالة منها الا أن الأمور سرعان ما كانت تعود مرة أخرى لما كانت عليه .

وكان ملتزم مقاطعة رسالة من باطن رجال أوجاق الانكشارية يقيم عند بولاق ويبحر بطول النيل لتفتيش المراكب وضبط المتهربين من دفع المطلوب من مراكبهم وتحصل الرسوم مرة واحدة كل

عام وهى بمثابة ترخيص للسفن بالملاحة حيث لا يسمح للسفينة النيلية بالإنحار إلا بعد سداد المطلوب عنها وبلغت الرسوم المطلوبة على المراكب سنة ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م الى سنة ١٧٧٤ هـ / ١٧٦٠ م ما يلى :

— من ١٨٠٠ الى ٢٧٠٠ بارة على المراكب الواسعة بحسب سعتها .

— من ٩٠٠ الى ١٣٥٠ بارة على المراكب المتوسطة الحجم بحسب سعتها .

— من ١٨٠ الى ٧٢٠ برة على القوارب الصغيرة بحسب سعتها .

٢ — جهة المتحصل من رسم مال الحماية على الصيادين فى نهر النيل بشواطىء بولاق ومصر القديمة .

٣ — تحصيل رسم حماية على الخيل والجمال فى بولاق والقاهرة بواقع ثلاثة وعشرين بارة على البغل الواحد واثنى عشرة بارة على الحصان الواحد ، وخمسة وثلاثين بارة على الجمل الواحد وكانت المتحصلات من هذه الجهة لمصلحة قافلة باشى .

٤ — تحصيل رسم حماية على ملتزمى الوكائل فكان ملتزم وكالة الأرز يدفع ٢٢٠ ألف بارة ، وملتزم وكالة النيل ٢٥ ألف بارة ، وملتزم وكالة عسفر خمسة آلاف بارة ، أما ملتزم وكالة الجاد فكان يدفع ٣٠٧ ألف بارة وقد رفعت هذه الحماية بفضيل عبد الرحمن كتخدا .

ولكن هذا الرقع لم يستغرق سوى عامين حيث عادت الأمور سيرتها الأولى سنة ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م ، وكان على ملتزم وكالة السكر ان يدفع ٣٠٠ ألف بارة سنويا أما ملتزم وكالة الفسيخ

في دفع ٥٠٠ بارة سنويا ومن ملتزم وكالة القطن في بولاق ١٣٢٣٦ ر
بارة سنويا ومن صانعي ملح النوشادر ببولاق ١٥٠٠ بارة سنويا ،
لاضافة الى ما يؤخذ على ملتزمى وكائل السكر والأبزار (البذور)
وبيع الملح ، وكانت هذه الرسوم بمثابة رسم ايجار أو اقامة وهي
بخلاف الضرائب الرسمية المقررة على الركادل والبضائع .

ويتضح من ضخامة العوائد المفروضة على الجهات السابقة
مدى الدور الذى لعبته الأوجاقات فى ادارة اقتصاد مصر فى العصر
العثمانى وكيف أثر ذلك تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية مع
ما لذلك من أثر على الادارة والضبط الادارى حيث أسهمت هذه
الأوجاقات من خلال الحمائيات فى اضعاف سلطة الأجهزة الادارية
والملتزمين .

ولقد شهد القرن الثامن عشر الميلادى تطورا جديدا تمثل
فى انتزاع جزء من الالتزامات الخاضعة للمقاطعات السلطانية
التابعة للخزينة السلطانية وتحويلها لمصلحة أوجاق الانكشارية ،
وكان لهذه التطورات من الآثار السياسية الناشئة عن صراعات
الأوجاقات على المصالح الخاصة لرجالها ، الأمر الذى ضيق هذا
القرن والنصف الأخير منه خصوصا بصيغة وضحت فى التدهور
الادارى وتقلص نفوذ الدولة العثمانية فى مصر .

وتمثل الجداول الخاصة بهذا الفصل تفصيلا للجهات المكونة
لمقاطعة بولاق ومصر القديمة الرئيسية ومقاطعة خضرا وما يتبعهما
من مناطق فرعية والاخراجات التى رتبها الخزينة السلطانية
على هذه المقاطعة وكذلك إيرادات الخزينة السلطانية من المقاطعات
الصغيرة والمدى الذى أسهمت به بولاق ومصر القديمة فى إيرادات
ومصروفات مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

الفصل الخامس

مقاطعات التزام السويس والقصير

تمهيد :

شكلت السويس والقصير انطلاقاً من موقعهما على البحر الأحمر بها له من أهمية كمجرى ملاحى يربط الشرق والغرب ، ومن أهميتها بالنسبة للحجيج المصرى والمغربى المتجه من وإلى المدن المقدسة الى شبه الجزيرة العربية واحدة من أكثر مقاطعات الالتزام فى الموانئ المصرية دخلاً وأهمية فى العصر العثمانى .

وكان جمركا الطور والقصير فى أوائل العصر العثمانى هما الأكثر أهمية قبل أن ترتفع مكانة السويس وترث ما كان لجمرك الطور من أهمية وكانت السويس مرفأً حريباً لمصر فى العصر المماليكى على حين كانت الطور الميناء التجارى الأول لمصر على البحر الأحمر وفقدت مكانتها وازدهارها فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى حين انتشرت سفن الأسطول البرتغالى فى مياه

الهند ومدخل البحر الأحمر حتى أصبحت عند دخول العثمانيين إلى مصر قرية صغيرة مهجورة وقلت القوافل الواحدة اليها برا وبحرا وبدأت الأهمية التجارية للسويس تتزايد في أوائل العصر العثماني وكانت الجمارك نحصل على التوابل وحدها بينما أعني البن منها وفي سنة ٩٨١ هـ / ١٥٧٢ م فرضت الجمارك على البن إلى جانب التوابل فأصبح جمرك السويس بذلك من أكثر الجمارك المضرة دخلا .

وحاز باشوات مصر هذه المقاطعة كملتزمين فكانت بذلك في التزام باشا مصر وهي ميزة تمتع بها الباشوات بالإضافة إلى رواتبهم ودخولهم المتفرقة وإدارتها لحسابهم مساعدوهم شاغلون منصب (شهر حواله) وكان هؤلاء الباشوات يضمنون لقاء التزامهم ومنافعهم من الفائض بين ما قدره هذه المقاطعة من دخول وما يسدد عنها للخزينة السلطانية سلامة بضائع التجار ويتعهدون بسداد قيمة ما قد ينهب منها برا وبحرا ، وقد انتقلت السيطرة على هذه المقاطعة في أواخر القرن الثامن عشر من الباشوات الذين تدهور نفوذهم إلى زعماء المماليك الذين تقلدوا منصب شيخ البلد حيث انتقل الالتزام بمقاطعة السويس والقصير إليهم في الفترة التي تلت سنة ١٧٧٩ هـ / ١١٩٣ م حتى قدم حسن باشا الغازي سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م . فأعاد الالتزام بمقاطعة السويس والقصير للباشا ولأوجاق الانكشارية من باطنه ، وعندما تولى اسماعيل بك مشيخة البلد في مصر بعد رحيل حسن باشا حاول تثبيت الجمارك في جمرك السويس تشجيعا للتجار وجذبا للتجار للعودة إلى السويس مرة أخرى حيث انصرف جزء كبير إلى القصير وفضل الكثير من التجار الأوربيين طريق رأس الرجاء الصالح وبالفعل بدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها ولكن سرعان ما عاد الأمر إلى ما كان عليه حين تولى الأمر مراد بك وإبراهيم بك فأعادا إلى الأذهان بجشعهم الحالة التي تقهقرت معها مكانة

السويس وضاعفوا الجمارك أضعافا كثيرة وعندما سيطرت الحملة الفرنسية على مصر تولى مديرها المالى بوسيليج ادارة جمـرك السويس والقصدير فارتفع ايرادهما بذلك وكان المتحصل فى ذلك الوقت لمصلحة الفرنسيين على أنه تجب الاشارة الى أن الزيادة فى الرسوم الجمركية فى جمرک السويس لم تشمل سوى التوابل والبن على حين عوملت باقى السلع وفق ما أفترض عليها من رسوم جمركية منذ زمن السلطان سليمان القانونى .

وفيما يلى المقاطعات التى اشتغل عليها ميناء السويس والقصدير .

أولا : المقاطعات الرئيسية :

اعتبر ديوان الروزنامة كلا من السويس والنصير مقاطعة رئيسية واحدة وأسمتها دفاتره باسم (مقاطعة عشور أصناف بهار وتوابعها مع سمسارية بهار ومقاطعة اسكلة قصير شامى) وقد انقسمت هذه المقاطعة الرئيسية الى عدة مقاطعات فرعية لكل منها جهاته وطبيعته وفيما يلى بيان لفروع هذه المقاطعة الرئيسية :

(أ) مقاطعة جمرک السويس :

وهى التى عننتها دفاتر الروزنامة بقولها (عشور أصناف بهار) وكانت هذه المناطقة تعطى للملتزمين بها من قبل باشا مصر حق تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع الصادرة والواردة الى ديوان جمرک ثغر السويس ، وقد شكلت الجمارك على التوابل والبن القسط الأكبر من ايرادات هذه المقاطعة الفرعية واعتبرت الرسوم الجمركية على التوابل والبن (البهار) عصب الايرادات ليس للمقاطعة الفرعية فحسب وانما للمقطعة الرئيسية كلها .

وكان المباشرون والكتبة فى ديوان جمرك السويس يقومون بتقدير قيمة الرسوم الجمركية على البضائع حين ورودها الى الميناء فى قوائم تشمل كل كمية وصاحبها وما عليها من رسوم جمركية ثم يعتمد الحاكم الشرعى بثغر السويس هذه القوائم حيث تحمل بعد ذلك مع البضائع الى وكالة البهار فى القاهرة وهناك يتم تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة ويشرف على ذلك وكيل عن الباشا الذى كان هو الملتزم الاصلى بهذه المقاطعة وهذا الوكيل يعرف باسم (شهر حواله) وكان مباشرو جمرك ثغر السويس يحضرون الى السويس لفترات قصيرة فى السنة بصفة موسمية أحيانا وبصفة غير منتظمة أحيانا أخرى وذلك حينما تصل السفن الى الميناء لتحميل البضائع ، أما مواسم العمل التى تصل فيها قوافل السفن من جدة واليمن مستغلة الظروف المناخية الملائمة فقد كان المباشرون يتواجدون فيها بصفة دائمة فى جمرك السويس .

وقد بلغت نسبة المتحصل من الرسوم الجمركية على فردة البن الواحدة و فردة القوابل فى القرن السابع عشر مائة بارة ثم تصاعدت هذه الرسوم تدريجيا حتى بلغت فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى مبلغ ٤٠٠ بارة ، وقد بلغ اجمالى المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية سنويا مبلغ ٢٤٥١٦٩٦ بارة سنويا .

(ب) مقاطعة الضرائب على وكائل السويس التابعة للجمرك :

٠٠ وقد عرفتها دفاتر الروزنامة باسم (سمسارية بهار) حيث عوملت الوكائل المخصصة لتخزين البضائع بعد تفريغها من السفن فى السويس الى أن تقدر عليها الجمارك كمقاطعة فرعية منفصلة وكان بثغر السويس ثمانى عشرة الى عشرين وكالة

تخزن بها البضائع ويقيم فيها التجار بصفة مؤقتة حتى تتم اجراءات تقدير الجمارك واعداد القوافل التي ستحمل هذه البضائع الى القاهرة .

وتعطى هذه المقاطعة للتمتع بها حق تحصيل ضريبة على هذه الوكائل على النازلين بها فى مقابل مبلغ ٥٠٠٠٠ ر. ٥ بارة يدفعها ملتزم المقاطعة الرئيسية للخزينة السلطانية .

(ج) مقاطعة دار الضرب :

وقد أشارت لها سجلات الروزنامة باسم (دار ضرب ذهب) وذلك حيث كانت دار ضرب العملات فى مصر تمنح كمقاطعة مستقلة منذ زمن على باشا الصوفى ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م حيث يرد اليها نماذج لما يضرب من عملات يحملها رسول من اسلامبول يسمى (صاحب عيار) ويعمل بها تحت اشراف صاحب دار الضرب صناع متعددون ولا تسبك العملات الا باذن وبرقابة من الباشا . ولصاحب دار الضرب عوائد على العملات يدفع منها الميرى المطلوب للخزينة السلطانية والباشا وكتخداه وأجر الصناع العاملين معه والباقي لمصلحة ملتزم دار الضرب .

ولما تقهقر نفوذ الباشا نتيجة لازدياد سلطة المماليك وتنامي سيطرتهم ونفوذهم أعطيت له دار الضرب كالتزام على أن يلزمها من الباطن لمن يشاء تعويضا عن ما افتقده من مزايا ولا سيما فقدته لحيازة مقاطعة التزام ثغر السويس وتشمل جهات هذه المقاطعة حق تحصيل رسوم على دمع الذهب والفضة بخاتم دار الضرب والبال على صلاحيتها وعيرهما وذلك منعاً للتزييف وغش المجوهرات والمصنوعات الذهبية وكانت سلطة الملتزم بهذه المقاطعة من باطن الباشا تمتد لتشمل باعة الذهب والجواهر والمشغولات

الذهبية فى مدن الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة وبليديس
والسويس .

ولما كانت هذه المقاطعة قد أعتبرت حسابيا ضمن التزامات
الباشا فان ديوان الروزنامة اعتبرها ضمن توابع مناطعة عشور
أصناف بهار ويدفع الملتزم الأصلى لهذه المقاطعة وهو الباشا عنها
للخزينة السلطانية مبلغ ٦٨٣٣٣٣ يارة سنويا .

(د) مقاطعة الضرائب على خان الافرنج :

وقد أشير اليها باسم (قاع افرنج وفرنسيس) وقد كانت
تعطى هذه المقاطعة للتمزها حق تحصيل الضرائب على خان يقع
على طريق الحج بالقرب من طور سيناء وينزل به الافرنج فى
طريقهم لزيارة المقدسات المسيحية فى طور سيناء . ويبلغ
ما تحصله الخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة مبلغ ٢٨٦٧ يارة
سنويا .

(هـ) مقاطعة جمرق القصير :

وقد عرفت باسم (مقاطعة قصير شامى) حيث كانت القصير
ميناء للصعيد على البحر الأحمر فهى تبعد عن قوص مسيرة
ثلاثة أيام وتحمل القوافل البضائع من والى القصير من مدن
الصعيد فى قوص وقنا وأبنوب ويرز دور وأهمية القصير فى
النصف الأخير من القرن الثامن عشر فى ظل تدهور مكانة السويس
نتيجة لما فرضه امراء المماليك الذين ألت اليهم السيطرة على
ايراداتها من المغارم الباهظة على التجارة عبر السويس فأغرى ذلك
التجار على تغيير مسار جزء كبير من تجاراتهم عبر القصير ومنها
الى القاهرة عبر النيل :

وكانت القصير فى التزام كاشف قنا دائما من باطن، باشا

مصر على أن يدفع الباشا عن جمرك القصير للخزينة السلطانية مبلغا ثابتا قدره ٣٠٠٠٠ بارة سنويا والذم بها من باطن بعض التجار الذين يعملون فى التجارة بينها وبين ميناء جدة وينبع فى الحجاز .

ثانيا : - المقاطعات الصغيرة

٠٠ عرفت السويس عدة مقاطعات صغيرة تدر عوائد للخزينة السلطانية من فرض رسم حماية على الملتزمين من الباطن وغيرهم لقاء انتفاعهم من مناصبهم وعوائدهم الأخرى وهذه المقاطعات الصغيرة فرضت على المقاطعات الفرعية على النحر التالى :-

(١) مقاطعة مال الحماية على كتبة وكالة البهار بالقاهرة :

وقد أشير اليها باسم (مال حماية كتابة عشور أصناف بهار) اذ كان لمباشرى وكتبة ديوان جمرك السويس ببواء فى القاهرة أو فى السويس حق تحصيل عوائد لهم على أعمالهم ، وقد شكلت هذه العوائد الضخمة فوائد واسعة اقتضى الأمر معها أن يفرض أصحاب النفوذ من كبار الأمراء ورجال الأوجاقات رسما معلوما كمال حماية لمصلحة الخزينة السلطانية على هؤلاء المباشرين والكتبة وذلك سنة ١١٧١هـ / ١٧٥٨م واختص الملتزم عن كتبة جمرك وكالة البهار فى القاهرة بسداد مبلغ ٣٠٧١٤٧ بارة ارتفعت فى العام التالى الى ٣٩٠٠٠٢ بارة ارتفعت بمضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م الى ٤٠٥٦٠٣ بارة ولكننا ونتيجة للتدهور الذى شهدته التجارة عبر السويس تراجعت الى ١٦٣٤٣٣ بارة سنويا وذلك عام ١٦٠٨هـ / ١٧٩٣م وظل هذا المبلغ ثابتا حتى قدوم الحملة الفرنسية .

مقاطعة مال الحماية على كتبه جمرك السويس :-

وقد عرفت باسم (مقاطعة حماية مباشر ديوان دريندر سويس) وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١٠٢٧ / ١٧٩٢ لتحصيل رسم حماية على مباشرى ديوان جمرك السويس لقاء عوائدهم التى يتقاضونها على التجارة والبضائع التى كانت ترد الى ثغر السويس ويدفع ملتزم هذه المقاطع للخزينة السلطانية مبلغ ٤١٠ بارة سنويا

(ج) مقاطعة مال الحماية على ملتزمى جمرك السويس :-

وقد عرفت باسم (مال حماية صهار) وقد أنشئت هذه المقاطعة عام ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م بغرض جباية الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات فى ميناء السويس من باطن الملتزم الاصلى للمقاطعة ، يدفع الملتزمون عن هذه المقاطعة مبلغ ١٦٦٧٥ بارة للخزينة السلطانية كما يدفعون ٧٢٢٠ بارة لسر خليفة روزنامجى وقد ألغيت هذه المقاطعة لسنة ١١٨٣/١٧٦٩ .

(د) مقاطعة مال الحماية على الوزانين بجمرك السويس :-

وأشارت لها دفاتر الروزنامة باسم (مقاطعة مال حماية قباني در بندر سويس) وقد فرضت هذه المقاطعة لتحصيل رسم حماية من القبانة والوزانين فى ديوان جمرك السويس لقاء عوائدهم على عمليات القبانة ووزن البضائع وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م نظير مبلغ ٥١٠ بارة للخزينة السلطانية .

وكانت هذه المقاطعات الفرعية الصغيرة هى المقاطعات التى فكرتها دفاتر الروزنامة وتصدر الاشارة الى أن مقاطعة عشور أصناف بهار توابعها وهى المقاطعة الرئيسية لم تربط عليها اخراجات حسبما أفادت دفاتر الروزنامة، كما أن طبيعة ميناء السويس والقصور

كموانىء لا تحتوى على ماتحتوى عايه سائر الموانىء المصرية من امكانيات بشرية واقتصادية وحرفية متنوعة الأمر الذى جعل ما انفردت به موانىء الاسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة من مقاطعات الوكائل والأسواق والحرف والأقاليم التابعة للمقاطعات العامة غير موجود فى السويس والقصير .

ويبدو واضحا من خلال الملاحق الخاصة بالبيانات الاحصائية القدس الذى أسهمت به المقاطعات الرئيسية والصغيرة فى السويس والقصير فى إيرادات الخزينة السلطانية فى مصر فى الفترة من ١٠٨٨هـ الى ١٢١٣هـ .

الباب الرابع

الدور الاقتصادي للموانئ المصرية في العصر العثماني

الفصل الأول : الطرق التجارية وتنظيم الملاحة والتجارة •

الفصل الثاني : دور الموانئ المصرية في تجارة مصر
الخارجية •

الفصل الثالث : النشاط الحرفي في الموانئ المصرية في
العصر العثماني •

الطرق التجارية ونظم الملاحة والتجارة

تمهيد :

يتناول هذا الفصل طرق التجارة ودروبها سواء تلك الطرق البحرية التي ربطت بين الموانئ المصرية فى شمال مصر ودمياط ورشيد والاسكندرية وبين موانئ بلاد حوض البحر المتوسط ، وكذلك الموانئ المصرية على البحر الأحمر السويس والقصير والتي ارتبطت بصفة رئيسية مع مينائى جدة وينبع وكذلك بمسائر موانئ البحر الأحمر ، أو الطرق والدروب السلطانية البرية التي ربطت بين هذه الموانئ وبين مختلف المدن والقرى فى مصر ، كما يتناول هذا الفصل الملاحة النهرية عبر نهر النيل كطريق نهري بالغ الأهمية فى الحركة الجارية الداخلية والخارجية ، ونظم الملاحة المستخدمة فى هذه الموانئ وأنواع السفن التي أسهمت فى النشاط التجارى والاقتصادى فى تلك الموانئ ، وكذلك طرق

التعامل بين الربابنة والتجار والمسافرين والقواعد التى تحكم هذه العلاقات ، وطرق التعامل والتفاعلات التى شهدتها حركة التجارة بين سائر التجار على اختلاف جنسياتهم من مشاركات ومبادلات ومعاملات ونظم ادارة هذه النشاطات وتأثير ذلك فى حركة التجارة والنشاط الاقتصادى بالمرانىء المصرية .

أولا : الطرق التجارية :

ارتبطت مصر مع الجزيرة العربية وشرق أفريقيا والهند عبر طريق التجارة القديم وهو طريق البحر الأحمر ، كان ميناء السويس هو ميناء مصر الرئيسى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى بعد ان ورث الدور الذى لعبه ميناء الطور حتى أوائل العصر العثمانى وانتقلت مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية وحركة السفن الى ميناء السويس وظل هذا الميناء يلعب الدور الأكثر بروزا فى حركة التجارة المصرية والعالمية عبر البحر الأحمر الى أن ارتفعت مكانة القصير فى أواخر القرن الثامن عشر على حساب الدور الذى يلعبه السويس وتحول شطر كبير من حجم التجارة عبر البحر الأحمر اليه ، غير أن الموقع الجغرافى للقصير البعيد عن مركز التجارة العالمى فى القاهرة ووعورة الميناء وضحاآته التى منعت دخول السفن ذات الحمولات الكبيرة اليه وقصرت التعامل معه على السفن الصغيرة كانت أسبابا حالت بين هذا الميناء وبين القيام بدور أكبر وأثبت فى تجارة مصر الخارجية .

وقد تحكمت حركة الرياح فى تنظيم الملاحة التجارية فى البحر الأحمر حيث اعتمد الجزء الجنوبى منه على الرياح الموسمية وهى رياح شمالية شرقية تهب فى فصل الصيف متجهة الى الجنوب الغربى فتدفع السفن الى مضيق باب المندب جنوبا حيث تستمر هذه الرياح كوسيلة هامة لتسيير الملاحة حتى شبه جزيرة الهند

وجزر المحيط الهندي وهناك تجد السفن بسببها ظروفًا طيبة
للإبحار .

أما إذا كانت السفن متجهة من الجنوب إلى الشمال في
البحر الأحمر فإن أنسب الفترات وأكثرها ملاءمة للإبحار هي
الفترة الواقعة بين نهاية سبتمبر إلى مطلع أكتوبر ، أما الإبحار
في نوفمبر أو ديسمبر فهو محفوف بالمخاطر لأن الرياح تتغير
فلا تهب باستمرار من المناطق الشمالية ، أما العودة إلى جدة من
السويس والقصير فإنها تكون مناسبة في شهرى إبريل ويونيو
وتستغرق هذه الرحلة بين السويس وجدة من سبعة عشر يوما
إلى عشرين .

وقد ارتبطت السويس مع القاهرة بطريق برى كانت القوافل
التجارية تسلكه ناقلة البضائع والمسافرين بين القاهرة والسويس
وأحيانا كثيرة كانت بعض هذه القوافل تواصل طريقها برا إلى
مكة والمدينة المنورة وأحيانا أخرى كانت تواصل طريقها بحرا
عبر السويس ، كما ارتبطت القصير مع قوص على النيل بطريق
برى ، وكانت حركة المسافرين والتجار إلى مكة والمدينة تتراوح
زيادة وقلة بين البر والبحر بحسب ظروف الأمن في الطريق البرى
عبر سيناء حيث كانت هذه القوافل تتوقف تماما عن سلوكه في
حالات اغارات العريان والبدو على هذه القوافل سالكة الطريق
البحرى عبر السويس الأكثر أمنا ، على أن حركة القوافل البرية
كانت تعود إلى طبيعتها بين مكة والمدينة المنورة والقاهرة عبر
سيناء والسويس حينما كانت قبضة الإدارة تشد فتكفل الأمن
للملكى الطريق البرى ، وكانت السيطرة على العريان والبدو
الذين يهددون القوافل تتم بالقوة أو باسترضائهم بالأموال والحبوب
والهدايا المادية والعينية من التجار والمسافرين في مقابل تعهدهم
بعدم الاعتداء على هذه القوافل .

وهكذا ارتبط هذان الميناءان بمراكز التجارة فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة برا أو بطريق البحر ونهر النيل حيث وجدت الواردات من الهند والجزيرة العربية وشرق افريقيا سوقا رائجة فى هذه المدن ومنها الى أوروبا ونواحي الدولة العثمانية وشمال أفريقيا .

أما الموانئ المصرية على ساحل البحر المتوسط فقد ارتبطت مصر من خلالها ببلاد حوض البحر المتوسط سواء التى يسكنها التجار من المسلمين أو الأوربيين ، وكانت التجارة عبر هذه الموانئ تنشط صيفا ، أما فى فصل الشتاء فكان النشاط الملاحى فيها يتم بصورة ضيقة الى حد كبير لأن الملاحين ، كانوا يخشون الابحار فى هذا الفصل خوفا من هياج البحر وتقلبه الأمر الذى كان الابحار معه ضربا من المخاطر غير المأمونة العواقف . وكان الشطر الأكبر من تجارة مصر مع بلاد الشام وتركيا وقبرص يمر عبر ميناء دمياط على حين كان الشطر الأكبر من تجارة مصر مع أوروبا وبلاد المغرب العربى يتم عبر ميناء الاسكندرية .

وقد أتاح النيل كمجرى ملاحى دائم لدمياط وسيلة سهلت اتصالها بكافة المدن والقرى الواقعة على ضفتى النهر فى مصر حتى أسوان جنوبا ، وكانت السفن ذوات الأحجام الكبيرة لا تستطيع الدخول من بوغاز دمياط واصطلحت وثائق محكمة دمياط الشرعية على تسمية مثل هذه السفن بأنها (الرأسية عند فوهة الثغر) تميزا لها عن السفن التى كانت تصل الى مدينة دمياط وترسى قبالة ديوان جمرك دمياط والتى كانت وثائق محكمة دمياط تصفها بأنها (السفن الرأسية ببحر النيل المبارك) ونتيجة لذلك نشطت طائفة الجرومية الذين كانوا يقومون بنقل البضائع من وإلى السفن الكبيرة الرأسية بفوهة الثغر وكذلك ارشاد بعض المراكب الأصغر حجما لتمكينها من اجتياز البوغاز دخولا أو خروجا ولم

يكن يسمح بالدخول الى النيل سوى لسفن التجار من رعايا الدولة العثمانية دون الأوروبيين فى حالات القلاقل السياسية والعسكرية فى حوض البحر المتوسط على أن حركة التجارة عبر البحر المتوسط كانت أقل حجما فى فصل الشتاء حيث كانت الملاحة فى هذا الفصل لونا من المخاطرة لذلك كان شطر كبير من هذه البضائع يسلك طريقا آخر الى الشام عبر بحيرة المنزلة حيث تسلك المراكب طريقها مبحرة من قرية غيط النصارى بظاهر ثغر دمياط حتى قلعة الطينة ثم تحمل البضائع برا الى الشام . كما ارتبطت دمياط بألبيرلس ورشيد عبر طريق برى يخرق شمال الدلتا وتسميه الوثائق باسم (درب البرلس ورشيد) وتقطعه القوافل الى رشيد فى يوم ونصف الى يرمين غير أن هذا الطريق لم يسلم من اغارات العربان على سالكيه فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ويربط هذا الطريق بين موانئ مصر الشمالية على البحر المتوسط دمياط والبرلس ورشيد .

وهكذا أفادت دمياط من موقعها كميناء هام تخدمه مجموعة من الطرق التجارية الهامة فأصبحت مستودعا لتجارة مدن الدلتا والصعيد الواقعة على النيل وأصبحت منفذا لتصريف هذه المنتجات فى بلاد الشام وآسيا الصغرى وأوروبا وبالقدر نفسه كانت مستودعا لواردات مصر من مختلف النواحي .

وقد حالت خطورة بوغاز رشيد على حركة الملاحة من أن تلعب رشيد نفس الدور الذى لعبته دمياط ، وقت كان هذا البوغاز من الخطورة الناشئة عن ضحائته بحيث لم يكن يجرؤ على عبوره سوى البحارة الأكفاء من أهل رشيد الذين كان عبورهم له يحتاج الى قدر كبير من المهارة والجسارة معا وتعتبره مع ذلك مخاطرة جمة وكان الهدف من انشاء ديوان للجمرى بها فى المقام الأول هو الرقابة والتأكد من سداد الحمارك على السلع العابرة الى

الاسكندرية أو بولاق ، وكانت رشيد قد ورثت دور مدينة قوة وانتقلت اليها التجارات والتجار الأجانب بعد أن أهمل حفر خليج الاسكندرية .

وقد ارتبطت رشيد مع الاسكندرية بخط ملاحى تحمل فيه البضائع بين البلدين على سفن أصغر حجما لتقضى عقبة بوغاز رشيد التى كانت تحول دون دخول المراكب الملاحية الكبيرة مباشرة الى النيل واصطلحت وثائق المحاكم الشرعية على تسمية هذه السفن باسم - النقاير) ، كما ارتبطت رشيد مع الاسكندرية بطريق برى يسمى (درب رشيد) ، كما ارتبطت الاسكندرية بفرع رشيد عبر طريق برى يسمى (الدرب السكندرى) ويبدأ هذا الطريق من باب الاسكندرية الشرقى الى (معدية الأشتوم) . وكان التجار وخاصة الأوربيون منهم لا يفضلون أن يسلكوه سواء لأنفسهم أو لبضائعهم فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر وذلك بسبب اغارات العريان على سالكى هذا الطريق فى فترات ضعف قبضة الادارة فى مصر ، وهكذا كانت رشيد بمثابة مستودع لتجار الاسكندرية والقاهرة وجعلها ذلك تلعب دورا نشطا فى التجارة الداخلية لمصر .

أما الاسكندرية التى ارتبطت بخطوط ملاحية مع الكثير من موانئ بلاد البحر المتوسط وشمال افريقيا فكانت البضائع تخمل اليها من وإلى أوروبا وآسيا الصغرى وموانئ بلاد شمال افريقيا ، كما تحمل البضائع الى بولاق ومصر القديمة وسائر نواحي مصر من الاسكندرية عبر رشيد وعبر الطريق البرى ، وقد قصرت الادارة المحلية للاسكندرية على الأوربيين استخدام الميناء الغربى وحظر عليهم استخدام الميناء الشرقى الذى قصر استخدامه على سفن المسلمين ورعايا الدولة العثمانية .

وعند وصول السفن الى هذين المينائين كانت القوارب التابعة لديوان جمرك الاسكندرية تخرج لمقابلتها وتسمى هذه القوارب بناسم (قوارب الديوان) تمييزا لها عن غيرها ، وتنحصر مهمة هذه القوارب فى نقل البضائع كاملة الى ديوان جمرك الاسكندرية لتقدير الرسوم الجمركية عليها وأدائها ، وهكذا يمكن القول ان الموانئ المصرية قد استفادت من عدة طرق متنوعة بين برية ونيلية وبحرية حيث وفرت هذه الطرق لها حدا لا بأس به من المواصلات البرية والبحرية ، كما أتاح لها موقعها على ساحل البحر المتوسط بما يحويه من أسواق شتى وأمم مختلفة والبحر الأحمر كمر ملاحى بالغ الأهمية وصل مصر بشرقى أفريقيا والجزيرة العربية وجنوب بلاد فارس والهند ، وأتاح ذلك لهذه الموانئ أن تكون ذات دور متميز فى حركة التجارة العالمية ، وبالرغم من المؤثرات السلبية التى أحاطت بهذه الطرق سواء الخارجية المتمثلة فى الصراعات العسكرية أو القراصنة فى البحرين الأحمر والأبيض أو الصراعات الداخلية وما يعقبها من تدهور الأمن فى بعض الأحيان فى هذه الطرق الا أن هذا لم يحل دون استمرار حركة التجارة حيناً وازدهارها أحيانا .

٢ - نظم الملاحة :

أمدتنا وثائق المحاكم الشرعية بمواصفات المراكب التجارية العاملة فى البحر المتوسط والتى كانت هذه الوثائق تسميها باسم (سفن بحر الملح الأجاج) تمييزا لها عن غيرها من السفن النيلية ، وكانت هذه السفن أكبر حجما من السفن النيلية التى تعمل فى التجارة الداخلية عبر النيل والخلجان والقرع الكبرى ، وقد بلغت حمولة إحدى السفن العاملة فى البحر المتوسط ألف أردب من الحبوب كانت مرسلة لجهة السلطنة العثمانية . . وتشترك

تلك المراكب والسفن العاملة سواء فى البحرين الأبيض والأحمر أو النيل وفروعه فى الشكل وطريقة العمل فكلهن كن يستخدمن الرياح ويسرن بتوتها ، غير أن متوسط طول السفن العاملة فى البحر المتوسط كان يتراوح بين ثلاثة عشر ذراعاً وثمانية عشر ذراعاً ، وأما فى السفن النيلية فقد كان متوسط طولها حوالى ثمانية أذرع ، وتصنع المراكب النيلية بطريقة تمنعها من الاصطدام بحيث تغوص مقدمتها فى الماء عن مؤخرتها وهى فى ذلك تلائم طبيعة مياه النيل الساكنة الهادئة حيث لا أمواج صاخبة كتلك التى تعرفها السفن الملاحية فى البحر المتوسط والأحمر وتكسرون دفعة هذه المراكب كبيرة الحجم ، وتتسم عموماً بانسياب الشكل ، ولها ساريتان وشراعتان مثلثتان كبيرتان ، ولها قمرة فى مؤخرتها ترتفع الى قرابة أربعة أقدام وتشغل هذه القمرة فى مؤخرتها ثلثها طولاً ، وهى عبارة عن حجرات معدة لسكنى المسافرين والبحارة أما باقى المركب فهو مخصص لشحن البضائع وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية وصفاً كاملاً لمركب نيلى فى وثيقة بيع لهذا المركب على النحو التالى (مركب باقورى طولها ثمانية أذرع بالبخارى مدهون سفلاً وعلواً كاملاً وقرانياً ثلاث قطع ملحمة ، وله دلول ودفة ويد كاملة بالحديد وبه تسعة مجاديف وثلاثة مدارى ومرساة حديد سلسلتها كاملة الحبال والأطراف ومسجارى الرياح معلومة) .

والمراكب النيلية أسماء متنوعة تميز كل مركب منها عن غيره فمنها (الزهيرى ، والبقورى ، والعقب ، الأشكيف والصنادل والشختورة ، والذهبية ، والقلايك ، والجروم) .

والمراكب النيلية أسماء متنوعة تميز كل مركب منها عن غيره الرحلات على المركب الواحد المسافرين الى جانب البضائع حيث يقيم المسافرون فى قمرة المركب أو على سطحها اذا لم تكن ذات

قمرة ، كما عرفت الملاحه النيلية لونا يدائيا من وسائل النقل وهو الأطواف التى كان بعض أهل الصعيد يستخدمونها فى نقل الأوانى الفخارية والجرار من الصعيد الى بولاق ومصر القديمة حيث تجد هذه السلعة فى القاهرة سوقا رائجة ، كما تنقل بعد ذلك من هذين المينائين الى سائر مدة وقرى الوجه البحرى ، والأطواف جمع طوف وهو عبارة عن عدة أوانى فخارية مغلقة بإحكام يربط بعضها ببعض ويوضع أعلاها مجموعة من ألواح خشب النخيل الخفيف ويتراوح طول الطوف الواحد من أربعين الى سبعين قدما وعرضها من ثلث الى نصف القدم ، ويقوم على الطوف الواحد من ستة الى ثمانية رجال يستخدمون فروع الشجر بديلا من المجاديف ويتخذون مطبخهم ويديرون معاشهم فوق الطوف ، فاذا ما باعوا حمولتهم فى بولاق ومصر القديمة عادوا الى الصعيد سيرا على الأقدام .

وهكذا تسير المراكب النيلية بقوة الرياح أو التجديف ، وكثيرا ما كان البحارة ينزلون الى الشاطئ حين تسكن الرياح ويقومون بجر المراكب بالحبال حتى اذا ما طاب الريح لهم عادوا سيرتهم الأولى أما اذا جنحت المركب ولم تقلح المدارى وهى أعواد طويلة من الخشب الرسمى فى تحريك المركب نزل البحارة الى الماء لدفع المركب بظهورهم واكتافهم ، وغير أن هذه المراكب التى نجحت بسيرها فى مجموعات فى تقادى اغارات اللصوص كثيرا ما كانت تتعرض لخطر الغرق اذا ما هاجت الرياح وعجز الملاحون عن التحكم فى أشرعتها وحركتها ، ولتقادى خطر الريح العاصف كان الملاحون يلجئون الى الشاطئ عند بواخر العاصفة فاذا زال الخطر أقبلوا مرة أخرى ، ولما قدمت الحملة الفرنسية الى مصر ورغبة من نابليون فى السيطرة على الملاحه النهرية لضمان عدم استخدامها فى أعمال عسكرية ضده سواء بفعل المقاومة من الأهلىين أو من أمراء الممالك ، فانه أمر بضبط المراكب النيلية

حيث لم يسمح لأحداها بالابحار الا بعد تأكده من استخدامها في
أمور النقل وغيرها ذلك ومنح رباينة هذه المراكب أعلاما مثلثة
الألوان ترفع على سارياتها بحيث لم يكن يسمح بالملاحة للسفن
التي لا تحمل الأعلام الفرنسية .

وقد نقلت لنا الوثائق وصفا دقيقا للمراكب الملاحية العاملة
في البحر المتوسط والتي يتضح من مقارنتها بالمراكب النيلية
الشبه التام بينهما وان كانت المراكب الملاحية أكبر حجما وأضخم
أشرعة وأعلى مقدمة ، وقد ذكرت الوثيقة في وصف المركب الملاحى
ما يلى (مركب عامل بالبحر الملح الأجاج طوله ثلاثة عشر ذراعا
مسدود الجوبين مغطى الخفين مدمس سفلا وعلوا وعدته الصالحة
للسير هى صارى يعطوه جامور مالحى وقاريه من ثلاث قطع
وقلح ملح ودفة ويدها كاملة الحديد ، والمرساة حديد بأربعة
أسنة ومجدافان ومدراه ، كامل الحبال والأطراف ومجارى الرياح
معلومة) .

وقد شهدت دمياط والاسكندرية ألوانا وأنواعا مختلفة من
المراكب الملاحية المصنوعة فى أوربا فى طولون ومرسيليا والبندقية
وغیرها والتي كانت لا تفترق كثيرا عن مثيلتها المصنوعة فى
دمياط والاسكندرية ، وقد كانت هذه السفن تنقل الى جانب
البضائع المسافرين وان اختصت بعضها بنقل الحبوب والبضائع
على حين تفردت غيرها بنقل المسافرين ، وكانت المراكب المجهزة
لنقل المسافرين تحتوى على مستويات متنوعة تتفق مع حالة
المسافرين ، فذوا الثراء منهم يستأجرون قمرة لاقامتهم حيث
تنقسم قمرة السفينة الرئيسية الى عدة قمرات فرعية ، أما غيرهم
فيستأجرون أماكن لهم أو لبضائعهم على ظهر السفينة لا يبرحونها
ويديرون فيها أمور حياتهم . أما السفن الملاحية العاملة فى البحر
الأحمر فقد وصف لنا بوكوك مكوّناتها وطريقة أدائها وهى

لا تفترق كثيرا عن السفن الملاحية في البحر المتوسط ، غير أن إبحارها في البحر الأحمر كان يقتصر على فترة النهار دون الليل وذلك لكثرة الشعب المرجانية والصخور المخفية تحت الماء في البحر الأحمر والتي كانت تهدد هذه السفن في مسيرها ، وتجنباً للصطدام بها بما يجزره من خسائر كان هناك مرشدون يجلسون في أقصى مقدمة السفينة للملاحظة ورؤية الصخور المتوازية تحت الماء تجنباً للارتطام بها ، وتبحر السفن قريبا من الساحل في رحلتها بين السويس وجدة دون أن تتوغل في عرض البحر ، وعلى الرغم من عدم وجود قرصنة في البحر الأحمر إلا أن العادة جرت على أن تسير السفن في البحر على هيئة تشبه القافلة ولعل سبب ذلك هو إتاحة الفرصة لتكوين قافلة كبيرة تستطيع الدفاع عن نفسها في حالات الغرق أو تعرضها لأخطار أخرى ، وكانت هذه السفن تصنع أما في السويس أو في سورات في الهند وكان صانعوا السفن في السويس يقدمون من بمياط والاسكندرية لذلك كان نمط السفن المصنوعة في السويس ودمياط ورشيد والاسكندرية واحدا ، ونقلت لنا وثائق المحاكم الشرعية في سواك كثيرة ومتنوعة لتفاصيل صناعة السفن وأهم الحرف العاملة والعاملين في هذا المجال مثل الحدادين والقلافة ، وكانت الأوامر السلطانية الخاصة بإيفاد هؤلاء الصناع إلى السويس لبناء السفن السلطانية تصدر إلى الجهاز الإداري بالتفويض من حين لآخر حيث يجهزونهم ويرسلونهم إلى الترسانة السلطانية ببندر السويس وتحمل المواد اللازمة لبناء السفن من أخشاب ومراسي حديدية على ظهور الجمال من القاهرة إلى ترسانة السويس ، وشهد ميناء السويس والقصير أنواعا أخرى من السفن المصنوعة في الهند التي تصنع بطريقة خاصة وتسمى هذه السفن باسم (الجلاب) ، وسفنا أخرى تسمى (القنبر) ، وكانت بعض السفن تصنع في ترسانة بولاق وتحمل على عجل حيث تسحبها الجمال

الى ثغر السويس وكانت هناك تقاليد مرعية تحكم علاقات الشراكة فى امتلاك السفن تحدد نصيب كل فرد والصيانة والتكاليف وتفويض أحد الشركاء فى ادارة المركب والاشراف عليها والتعاقد مع التجار وغالبا ما يكون هذا التفويض لأحد العاملين فى الملاحه من أصحاب السفن على أن يتصادق صاحب السفينة أو ريانها أو المفوض لإدارة شئونها مع التجار لنقل بضائعهم وتتم هذه التصادقات والاتفاقات أمام الحاكم الشرعى أو أحد نوابه حيث يحدد التصديق المكتوب نوع البضائع وأصحابها وأجر نقلها وميناء الوصول واسم من يتسلمها ان كانت مرسله لوكيل أحد التجار . ولا بد ان يضمن ضامن ريان السفينة أو من يدير شونها وغالبا ما يكون هذا الضامن أحد مالكي السفينة ، وتنحصر مهمة الضامن فى اقراره عن مسئوليته الكاملة عن كافة ما التزم به ريان السفينة ومسئوليته عن وصول هذه البضائع لأصحابها وهو مسئول عن تعويض التجار بدفع قيمة هذه البضائع لهم ان أخل الريان أو فرط فيما تصادق عليه ، ولا يتسلم الريان أو أصحاب المراكب أجور نقل البضائع الا بعد التأكد من وصولها الى وجهتها وتسلم أصحابها أو وكلائهم لها ، ثم يحصل الريان على حجة من ديوان جمرك ميناء الوصول بتوقيع المستلم أو التاجر وقد أسمتها بعض الوثائق باسم (حكم قاعدة الديوان) وهى تفيد تسلم التجار والوكلاء لبضائعهم وسداد الجمارك عنها ، وبها تبرأ ذمة الريان مما التزم به وبموجبها يتحرر الضامن من مسئولية ضمانته ، وبها يحصل الريان أو أصحاب السفن على ما قد يكون متأخرا لهم من أجر نقل البضائع وبها تبرأ ذمة الريان والضامن لدى الحاكم الشرعى ونوابه ووضعت نظم جديدة أثناء الحملة الفرنسية كاجراءات صحية حيث أقيم فى الجزيرة التى تقع فى مدخل بوغاز رشيد مركز للحجر الصحي للكشف على البضائع والأشخاص

التأمين من وإلى رشيد في طريقهم لخارج مصر ، وكذلك اقيم
مركز آخر في عزبة البرج عند بوعاز دمياط لنفس الغرض ، ولم
يعد يسمح بالدخول أو الخروج الى مصر الا بتذكرة مختومة من
هذين المركزين تثبت سلامة البضائع والتجار وأصبحت هذه
التذكرة الى جانب تذكرة خلاص الجمرك وحكم قاعة الديوان
مستندات هامة لابد للربابنة والتجار من الحصول عليها للدخول
أو الخروج من مصر ، أما اذا غرقت سفينة بما لا حيلة لأحد في
دفعه من العوصف أو الرياح أو اعتراضها بعض القراصنة أو
سفن لدولة في حالة حرب مع الدولة العثمانية فأسرتها أو سلبتها
ما تحمل وثبت لدى الحكم الشرعى ذلك فلا حقوق في مثل هذه
الأحوال لأصحاب البضائع من التجار لدى الربابنة أو الضامنين
لهم ، أما اذا غرقت إحدى السفن باهمال ربانها أو تحميلها بما
لا طلاقة لها به فلان أصحاب السفينة وربابنتها وضامنيها مسئولون
عن تعويض التجار عن قيمة ما فقدوا ، وكانت السفن في حالات
العواصف الشديدة تتخفف من بعض البضائع بالمقائها في البحر
انقاذاً للسفينة من الغرق على أن يتحمل أصحاب البضائع
متضامنين تعويض صاحبها عن بضاعته .

أما البضائع المرسلة من مصر للديوان السلطاني أو الخيوش
السلطانية أو لأي جهة رسمية تخدم مصالح الدولة العثمانية فان
أصحاب السفن كانوا يتصادقون على نقلها مع وكيل الخرج
السلطاني أو من يكلف من الأغوات بذلك ويتسلم أصحاب السفن
أجورهم من دواوين مقاطعات التزام الثغور التي تحمل منها
البضائع وكانت العادة قد جرت بأن تخرج السفن المملوكة للمسلمين
من رعايا الدولة العثمانية من الموانئ على هيئة قوافل في سنوات
الاضطرابات التي تنشأ فيها صراعات عسكرية أو يتزايد فيها
خطر القراصنة وكان السبب وراء ذلك هي ائاحة الفرصة لتكوين
قافلة كبيرة تستطيع الدفاع عن نفسها ، وكانت السفن في ثغرى

الاسكندرية ودمياط تخرج فى مثل هذه الحالات على هيئة قوافل تحرسها سفن حربية تابعة للأسطول العثمانى وبإشراف القبطدانات ومن خرج من السفن منفردا فى مثل هذه الأحوال أبقا على هذا النظام فان مسئولية أمنه وسلامته تقع على عاتقه ، ومن أصيبت سفينته وهى فى قافلة تحرسها السفن السلطانية فان أصحابها يعوضون من مال الخزينة السلطانية .

ولا يسمح للسفن الأجنبية بمغادرة أى ميناء الا بعد أن يصرح لها بذلك من دواوين الثغور بعد تفتيشها من قبل الجاويشية الذين يرسلهم القبطدان أو كتخداه لهذا الغرض حيث يتأكدون من حمولاتها وقدرتها وسلامتها ، كما يتأكدون من خلوها من الحبوب حيث كان نقل الحبوب لغير نواحي الدولة العثمانية محظورا ، كما يفتشها بأمر من القبطدان رؤسوه من القادة العسكرية (زادرة القلاع والمتمين) أمناء الجمارك) حيث تكتب قائمة بحمولات السفينة ووجهتها ، ولا يسمح لهذه السفن بأن تحمل من الحبوب سوى ما يحتاجه البحارة والركاب لطعامهم ، ولما غالى مسئولو ثغر الاسكندرية فى ذلك سنة ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م شكاهم قنصل فرنسا بالاسكندرية للديوان العالى بالقاهرة الذى أمر قبطدان الاسكندرية وسائر المتكلمين على الثغر بعدم التعرض لهم فى ذلك . ويتعبير البيورلدى الخاص بهذا الموضوع (لا يتعرضون الى ما جرت به العادة من طعام البحارة والركاب) وقد أصبحت هذه الحالة متعارف عليها وحقا لربابنة السفن الأجنبية وركابها لا يحرمونه ، أما المراكب والسفن التى ترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية والتى يضمن قنصلها ربابنة هذه السفن فى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وتسمى مثل هذه السفن باسم (سفن التصارى المستأمنة) فيسمح لمثل هذه المراكب أن تعمل الى جانب سفن المسلمين فى نقل البضائع والذخيرة السلطانية

الى اسلامبول وغيرها وفق أوامر سلطانية ، ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور فرمان من الديوان العالى بالقاهرة يحدد فيه اسم السفينة وربانها وضامنها ووجهتها وحمولتها ثم يسجل هذا فرمان بمحكمة الثغر ويصدر من الحاكم الشرعى تصريحاً الى الديوان يسمح بموجبه للسفن الأوربية المستأمنة بالانقلاع .

وكان استخدام السفن الأجنبية المستأمنة ثغرة أمكن من خلالها نقل الحبوب الى أوربا وتمكنت فرنسا عن طريقها عام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٣ م من استيراد الكثير من الحبوب والأرز والسلع الغذائية من مصر وهو الأمر الذى اجتهدت الدولة العثمانية فى منعه قبل ذلك كثيراً .

٣ - نظم التعامل بين التجار :

كانت مصر فى العصر العثمانى مركزاً يقد اليه التجار من الشرق والغرب حيث تواجد بموانئها التجار من المسلمين ورعايا الدولة العثمانية وكذلك من الأوربيين وغيرهم من سائر الأجناس. وكان التجار القادمون من أزمير واسلامبول وبغداد وحلب وجده. وينبع يصلون الى القاهرة مع بضائعهم التى يبيعونها ثم يرحلون. بعد أن يبيعوا هذه البضائع ويشترى بثمانها بضائع أخرى من أسواق مصر لتباع فى بلادهم ، وعلى حين كانت تجارة المسلمين من رعايا الدولة العثمانية لا تعرف قيوداً حيث أطلقت حرية التجارة فى كافة البضائع فان الصادرات الى أوربا قيدت بسلع معينة وكان نقل الحبوب الى أوربا محظوراً ، وقد ربط قانون نامه مصر هذا الحظر فى حالة نقص وقلة المتحصل من الحبوب فى الشئون السلطانية عن قدر محدد سلفاً ، أما فى حالات الوفرة فى انتاج الحبوب فلم يكن هناك ما يمنع من بيعها الى الفرنجة شريطة موافقة الحاكم الشرعى على ذلك ضماناً وتنظيماً لهذا الأمر ، على

أن هذه الحبوب كانت تجد طريقها الى أوروبا دون التقيد بما سلف من قيود فى الفترات التى كانت تضعف فيها قبضة الادارة المركزية أو الادارة فى الموانئ المصرية حيث كانت الحبوب تحمل من رشيد الى مراكب ترسو فى أبى قير ثم تنقل الى أوروبا تهريباً دون أن تدخل ميناء الاسكندرية وبرزت هذه الظاهرة بصفة خاصة فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر واجمالاً فإن استقرار العديد من وثائق المحاكم الشرعية المتنوعة على مدار العصر العثمانى والتى تتناول العلاقات التجارية يؤكد بوضوح أن حركة التجارة كانت تعتمد أساساً على جهود الأفراد فرادى أو مجتمعين بينما اقتصر دور الادارة على تحصيل الجمارك من خلال نظام الالتزام والعناية بتدبير احتياجات الجيوش والمهمات السلطانية دون تدخل فى تحديد النشاط التجارى وطبيعته باستثناء ما كان من منع تجارة الحبوب مع أوروبا ، ولذلك يمكن القول ان حركة التجارة فى مصر كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية فى الممارسة والمنافسة ويحكمها ما يصطلح عليه حديثاً باسم اقتصاد السوق الذى يقوم على ترك الحرية الكاملة للتجار وأخضاع النشاط التجارى لقانون العرض والطلب ، حيث تركت الادارة والأجهزة الادارية للتجار الحرية الكافية لادارة أعمالهم والتعامل مع نظرائهم على اختلاف جنسياتهم مع أداء ما يفترض على هذه التجارة من الرسوم الجمركية .

وقد ترتب على ذلك ظهور ألوان من الأنشطة التجارية التى تمثلت فى اشتراك أكثر من تاجر من جنسيات مختلفة فى تمويل صفقة ما ، على أن يتولى أحد الشركاء مسئولية التصرف فى هذه الصفقة ، وكانت مثل هذه المشاركات توثق وتؤكد لدى المحاكم الشرعى أو أحد نوابه ، وتحدد الصلاحيات المخولة لأحد هؤلاء الشركاء لادارة هذه الشركة ، وقد سجلت لنا إحدى وثائق

محكمة دمياط الشرعية نصا فوض فيه أحد الشركاء لإدارة شركة وحددت هذه الوثيقة صلاحياته وحقوقه وهى (أن له الحق فى اختيار الأصناف والبضائع وأنواع المتاجر الصالحة ، وأن يسافر بذلك فى البر والبحر وفى أقاليم الديار المصرية وله فى ذلك أجر عن تكلفة سفره ومئونته ومصاريفه) واتسعت المشاركات التجارية الأمر الذى كان ذا أثر واضح فى ظهور لون من الرأسمالية التجارية بما يعنيه ذلك من استثمار صغار التجار لرؤس أموالهم فى أنشطة تجارية ذات مدى وحجم كبير بما لذلك من دور فى حركة التجارة فى مصر ، كما اتسع هذا النظام ليشمل جنسيات مختلفة اشتركت فى أكثر من شركة واحدة ودون قيود إدارية أو سياسية على ذلك وتتنقل لنا وثائق المحاكم الشرعية أمثلة عديدة لصفقات ضخمة كانت مجالاً لنشاط مثل هذه الشركات الكبرى ، وقد وصل حجم هذه الصفقات الى ما يزيد على النصف مليون بارة فى الصفقة الواحدة ، وفى مثل هذه الصفقات الضخمة كان حجم الصفقة يذكر مقدراً بالبارات ثم قيمة هذه البارات بعدة عملات ذهبية وفقاً لسعر صرفها وقت إبرام هذه الصفقة ، كما عرف التجار نظام الشركة الدائمة حيث يشترك رجلان أو أكثر فى شركة بينهما ذات رأسمال محدد يديرونه فى التجارة عاماً بعد عام ، كما عرف التجار نظاماً آخر للمعاملات يشترك فيه رجلان أحدهما برأس المال والآخر يشترك بخبرته وجهده وسعيه ، ويأذن صاحب المال فى مثل هذه المشاركة لشريكه فى أن يسافر بتجارته فيبيعها ويشترى بثمنها ما يحب ويختار من البضائع ويأذن له فى البيع نقداً لانسائه وأن يدير هذا المال على ذلك وقتاً بعد وقت وحولاً بعد حول فإذا ما رغب أحدهما فى إنهاء هذه المشاركة كان للرجل رأس مال ونصف الأرباح بعد خصم النفقات المختلفة ولشريكه النصف الآخر .

كما عرفت الحركة التجارية نظام الوكلاء التجاريين الذين كانوا يقيمون في الموانئ المختلفة غير المصرية مثل جدة وينبع وغيرها وينوبون عن التجار المصريين فيها ، استمر نظام الوكلاء التجاريين قائما في جدة وينبع حتى بعد قدوم السفن التجارية بالبضائع الهندية مباشرة الى السويس والقصير في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وكان هؤلاء الوكلاء يقومون بإرسال البضائع وشراؤها الى موكلهم في القاهرة كما كانوا يقومون بإدارة مصالح موكلهم التجارية .

كما اشتهر الكثير من التجار الأوروبيين ووكلائهم في الموانئ المصرية ، وكانت اختصاصات وكلاء التجار الأوروبيين تحدد من قبل الموكلين أمام الحاكم الشرعي حيث تتمثل هذه الاختصاصات في أغلبها فيما يلي (البيع والشراء والضمان والاستيفاء) ، وكان التجار من الأجانب القادمين الى مصر أو المتأهبين للسفر منها ينزلون في خانات متقاربة أعدت لهم وكان ضروريا وجود ضامن يضمن التجار من الأجانب لدى السلطات الادارية ضمانا لحقوق التجار لديهم لضمان معاملاتهم وديونهم ، وغالبا ما كان القناصل الأوروبيون في موانئ مصر أو وكلاء هؤلاء القناصل هم الضامنون لرعايا دولهم ، حيث تشمل مسئوليات القناصل ووكلاء القناصل أو نوابهم ضمان تصرفات رعاياهم ومعاملاتهم مع المسلمين اضافة لما يكون عليهم من مسئوليات أخرى وما يديرونه لأنفسهم من التجارات وكان هؤلاء القناصل ينيبون نوابا عنهم بنفس اختصاصاتهم ومسئولياتهم في الموانئ التي لا قناصل من بلادهم فيها . ويحصل هؤلاء القناصل ونوابهم رسوما على رعاياهم من التجار تبلغ قيمتها ٢٪ من قيمة السلع الواردة من بلادهم والصادرة اليها ، وسمى هذا الرسم باسم رسم قنصلية ، أما التجار من المغاربة فكانوا يقررون أحدهم لدى الحاكم الشرعي

وكيلا عنهم وقد حددت إحدى الوثائق التي أقر فيها تعيين وكيل عن التجار المغاربة مسئوليته فيما يلي (أن يكون أمين المراكب القادمة من بلاد المغرب وتونس وأشياؤها ، وعليه حفظ أمانات التجار وتشهيل زيت الحرمين الشريفين) وقد أطلق على وكيل المغاربة في بعض الوثائق لقب (اليازجي) الذي اتسعت مسئولياته فأصبح يؤدي دورا أشبه بدور القناصل حيث أضيفت الي مهامه السابقة مهام جديدة هي (النظر في أمور أهل بلده من تجار وطلاب وحجاج وكافة شئونهم) ، كما أجملت وثيقة تعيين وكيل عن والي طرابلس الغرب على باشا القرماني في الاسكندرية مسئوليات هذا الوكيل فيما يلي (أن عليه النظر في أمور أهل طرابلس وغيرهم من جماعة الجراية من الطلاب والحجاج ويكتب فيما بينهم على عادة اليازحية الأقدمين من غير معارض له في ذلك ولا ممانع ولا منازع ، كاتباً راضياً وعدلاً زكياً يقف بين التجار بالسوية ولا يميل على أحدهم بالكلية) ، وعرف النشاط التجاري بالموانئ المصرية في العصر العثماني لونا آخر من الوكالة يختص فيه تاجر ما يبيع سلعة واحدة في مدة معينة فلا يبيع هذه السلعة غيره وذلك في بعض السلع ذات الأهمية الخاصة والتي يعطى بيعها وشراؤها التزاما من الخزينة السلطانية فيحتكر ملتزمها شراءها ويبيعها لقاء مبالغ معينة يدفعها للخزينة السلطانية التي تكفل له من خلال الأجهزة الادارية اختصاصه دون غيره بالبيع والشراء لهذه السلع ومنها النطرون والسنامكي والملح ، ويعطى هذا الملتزم لوكلاء عنه وعملاء منتشرين في أنحاء البلاد حق بيع هذه السلع دون غيرهم ضمنا لعدم المناقسة في مدة محددة ويتعهد هذا الملتزم لهؤلاء الوكلاء من التجار ألا يبيع نفس السلعة لآخر في نفس مدتهم أو قراهم في المدة المتفق عليها والمحددة في التصديق المحرر بين الطرفين والملزم لكليهما ، والغرض من ذلك هو ضبط أسعار بيع مثل هذه السلع الهامة .

وكان الحاكم الشرعى ونوابه هم أهل الفصل فى منازعات
التجار على اختلاف جنسياتهم ، فأمامهم تعقد الصفقات التجارية
ويوكل الوكلاء ويفصل فى الدعاوى ويلتزم الضامنون وتبرأ الذمم
وتقام الشركات التجارية وتنقسم ، واليه يشتكى من التجاوزات
الادارية سواء من أفراد الجهاز الادارى أو الملتزمين .

دور الموانئ المصرية فى تجارة مصر الخارجية

تمهيد :

تأثرت أهمية مصر ومكانتها كطريق تجارى بين الشرق والغرب فى أواخر القرن الخامس عشر باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح حيث اتجه الأوروبيون نتيجة لذلك الى مناطق انتاج التوابل فى الهند وتحول بذلك جزء كبير من حجم التجارة التى تمر بمصر الى الطريق الجديد ، غير أن الاهتمام بمصر كطريق تجارى عاد الى الظهور فى القرن الثامن عشر الذى شهد اهتماما أوروبيا متزايدا بمصر ومحاولات واسعة للارتباط بمعاهدات تجارية تتيح لرعايا هذه الدول امتيازات تجارية مع الباب العالمى ثم مع الأمراء المماليك الذين برزت مكانتهم فى النصف الأخير من هذا القرن وبرزت انجلترا وفرنسا فى هذا المجال . ويتناول هذا الفصل دور الموانئ المصرية فى حركة النشاط التجارى الخارجى سواء

مع النواحي التابعة للدولة العثمانية ، ودول حوض البحر المتوسط أو الموانئ الواقعة على البحر الأحمر وتجارة الهند واليمن . ، وذلك من حيث طبيعة هذا النشاط وتطوره والمؤثرات التي أثرت ايجابا وسلبا عليه ، ومدى الفائدة التي حققتها مصر من التجارة الخارجية كعنصر من أبرز عناصر النشاط الاقتصادي في مصر عموما ، أو الفائدة التي تحققت من هذا النشاط مع كل جهة على حدة من خلال تقييم اجمالي للميزان التجاري بين مصر وبين هذه النواحي .

أولا : النشاط التجاري مع نواحي الدولة العثمانية :

نشطت حركة التجارة بين مصر وبلاد الشام وسائر النواحي التابعة للدولة العثمانية في آسيا الصغرى وأوربا وجزر البحر المتوسط ، على أن الموقع الجغرافي للموانئ المصرية قد أثر الى حد كبير في توزيع النشاط التجاري وطبيعته بين هذه الموانئ ، وتأسيسا على ذلك كان الشطر الأكبر من النشاط التجاري في ثغر دمياط يتم مع موانئ بلاد الشام كصور وصيدا ويافا وبيروت وغيرها ، والقليل منه مع موانئ آسيا الصغرى وجزء البحر المتوسط مثل أسلامبول وغاليبولي وأضاليا وهي ميناء ومدينة أنطاليا الحالية على البحر المتوسط ويستجالي وسالونيك وأدرنه وكريت وقبرص ورودرس وميناء طرابزون على البحر الأسود وأزمير وغيرهما ، بينما كان الشطر الأكبر من حجم التجارة مع الموانئ الأخيرة يتم عبر ثغر الاسكندرية ، أما ثغر رشيد فان دوره الذي بدا واضحا في الوثائق التي حواها الأرشيف الفرنسي والتي تمثل تقييم حسابي للجهات المتعاملة مع ديوان جمرك ثغر رشيد تحت اسم « دفتر علم محصول بندر رشيد » فانه لم يكن سوى دور رقابي للتجارة بين القاهرة والاسكندرية لضمان سداد

الجمارك على هذه البضائع المارة بهذا الديوان سواء فى ديوان جمرك بولاق أو الاسكندرية حيث لم تكن السفن تبحر من رشيد الى خارج مصر مباشرة أما ما يحصل على السفن المارة عبر رشيد فلم يكن سوى مبالغ ضئيلة تعتبر رسم مرور على هذه السفن ، وإلى جانب البضائع والتجارات كانت السفن تحمل الركاب والمسافرين الى الشام وآسيا الصغرى أو القادمين من تلك النواحي كما كان الكثير من حجاج آسيا الصغرى يفدون بحرا الى الاسكندرية ثم يلحقون بركب الحجيج المصرى الى مكة ثم يسلكون فى عودتهم نفس الطريق ، وفيما يلى بيان لطبيعة العلاقات التجارية مع تلك النواحي التابعة للدولة العثمانية .

(أ) صادرات مصر الى نواحي الدولة العثمانية :

.. كانت الحبوب هى أبرز هذه الصادرات حيث كانت دمياط مركزا ترد اليه الحبوب من سائر نواحي الدلتا ومن الصعيد ولعب تجار دمياط دورا هاما فى شراء الأرز من مناطق انتاجه فى الدلتا وفارسكور ، وكانت حواصل ووكائل الأرز فى ثغر دمياط غاية الراغبين فى شرائه من التجار الشوام والأتراك ، وكثيرا ما جمعت المشاركة التجارية بينهم وبين التجار من أهل دمياط ، وكان الميدان الأرحب لهذه المشاركات هو تجارة الأرز الذى كان يرسل الى نواحي الشام وآسيا الصغرى مبيضا ومعبا فى عبوات مختلفة السمتها الوثائق باسم (مطبوقات أو غزاويات أو زنايل) .

وكانت السفن تحمل القمح من الشئون السلطانية فى مصر القديمة وبولاق ومن الصعيد الى سائر هذه النواحي وفق مراسيم سلطانية تصدر الى الجهاز الادارى وتأذن للتجار فى شراء هذه الحبوب وبيعها فى سائر نواحي الدولة العثمانية وفق سعر معلوم ،

ويحدد سعر البيع وسعر الشراء في هذه المراسيم السلطانية والتي
تحدد الى جانب ذلك الغرض الذى صدرت من أجله وهو التخفيف
عن الناس ، أما الحبوب التى يشتريها التجار من المنتجين لغرض
التجارة فيتحكم في سعر بيعها وشرائها قانون العرض والطلب
كما كانت حصنة كبيرة من الحبوب السلطانية التى تمثل فى حقيقتها
ضرائب عينية يدفعها الملزمون الى الشئون المخصصة لتجميعها
فى مصر القديمة ويولاق والتي اصطلاحت الوثائق على تسميتها
وأما باسم (الأنباء الشريفة) أو باسم (الشئون السلطانية) وكانت
هذه الحصص الى جانب كميات الأرز المقررة كالتزام عيني على
ملتزمى فارسكور ودمياط ترسل عبر ثغر دمياط على نفقة الخزينة
السلطانية وتخصم قيمتها من المستحق على الملزمين بها كإخراجات
الخزينة السلطانية المرسلة الى جهة السلطنة بإسلامبول من ثغر
دمياط وتقدر بثلاثة آلاف أردب من الأرز كجزء من المستحق عينا من
ملتزمى فارسكور ودمياط وإذا ما احتيج لكميات إضافية منذ مولت
هذه الصفقات من متحصل ديوان مقاطعة التزام ثغر دمياط من الأموال
الأميرية على أنه يجب الإشارة الى أن كل الصادرات المتنوعة
المرسلة الى جهة السلطنة كانت لا تدفع عنها رسوم جمركية فى
الموانئ المصرية . ويشمل السكر الخام المصنوع فى دمياط إحدى
سلع التصدير الهامة الى المطابع السلطانية بإسلامبول ويحمل
نوع من السكر يسمى (السكر الجفنه) وهو أقل جودة وسعرا
الى بلاد الشام كما تجهز صقور الصيد من الشواهين والتي
صيدت فى نواحي بحيرة المنزلة وترسل الى القصر السلطاني فى
إسلامبول وكان البن العربى المنتج فى اليمن يصدر الى نواحي
الدولة العثمانية فى مصر وقد وجد سوقا رائجة فى الشام وآسيا
الصغرى خاصة حين حظرت الدولة العثمانية دخول البن الأمريكى
الى سائر نواحيها ، وشملت الصادرات الى جهة السلطنة الخيول
حيث كانت الاسطبلات السلطانية فى الاسكندرية مركزا لتجهيز

وتجميع هذه الخيول وارسالها الى اسلامبول بعد أن يعاينها أحد السراجين المرسلين من اسلامبول بغرض معاينة الخيل السلطانية المشتراة من نواحي مصر واستبعاد غير الصالح منها ، كما ترسل الحبال المصنوعة في دمياط والتي اصطلحت الوثائق على تسميتها باسم (السحيل السلطانية) الى الترسانات السلطانية في مصر واسلامبول وقد بلغت كمية الحبال المرسلة في عام واحد وهو عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م ألف قنطار من الحبال المصنوعة من ليف النخيل وبلغ المطلوب عنها ٢٠٠٧٥ بارة ، وأما المشاق الذي كان يستخدم في صناعة السفن واصلاحها والذي يمنع تسرب المياه الى هذه السفن حين يوضع بين فواصل الألواح الخشبية ثم يدهن بالمقار فقد كان أحد أهم الصادرات من ثغور دمياط والاسكندرية ورشيد الى جهة السلطنة وتفيدنا احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية أن عدد السفن التي نقلت المشاق السلطاني زمن حسن ياشا الغازي في أواخر القرن الثامن عشر اميلادي قد بلغ احدى وثلاثين مركبا من الاسكندرية وحدها ، وفي هذا دلالة واضحة على ضخامة حجم الصادرات من هذه السلعة الهامة الى الدولة العثمانية .

وكانت طائفة الدقاقين في البن في دمياط والاسكندرية ورشيد تكلف مجموعة من أفرادها لدق البارود وتجهيزه ثم ارساله الى معمل البارود في مصر القديمة وبولاق حيث تقسم طائفة (الجيخنجية) بتجهيزه تمهيدا لارساله الى السلطنة لامداد الحبوب السلطانية كما يرسل الفحم الى جهة السلطنة وكان البكسماط المصنع من القمح الوارد من الشئون السلطانية والذي كانت طائفة (الطحانين البكسماطية) يصنعونه لحساب السلطنة وتحت اشراف وكيل الخرج السلطاني أو أحد أغوات الحوالة يمثل أحد الصادرات الهامة التي كانت ذات اثر كبير في امدادات

الجيش العثمانية من الأطعمة والتي كانت تصدر بصفة شبه دائمة الى نواحي الدولة العثمانية ومثلت الجلود الجاموسي المدبوغة أحد سلع التصدير الهامة التي كانت تجد أسواقا رائجا في بلاد الشام وآسيا الصغرى وكانت دمياط والاسكندرية مركزين ترد اليهما الجلود من سائر نواحي مصر .

وعلى حين اكتفت بلاد الشام بحاجتها من التوابل عن طريق البصرة فان الاسكندرية كانت تتكفل بحاجة باقى الولايات العثمانية من التوابل والبن والسنامكى والتيل الهندى والحناء واللبان الشحرى المجلوب من الشحر والزنجبيل والفلفل الكالكوتى المنسوب الى كلكتا بالهند ، وكانت بالاسكندرية حواصل سلطانية تسمى (حوامل البهار السلطاني) يوضع بها جزء كبير من المتحصلات العينية من البهار الوارد الى مصر ، وما يشتري من التجار لسد حاجة المطابخ السلطانية في اسلامبول ، ثم يباع منها ما يزيد عن حاجة المطابخ السلطانية للتجار الواردين الى الاسكندرية طلبا له .

وكان الخيار شنبز وهو نبات ذو فائدة طبية علاجية يمثل أحد المنتجات التي تنبت بكثرة في جساتين ثغر دمياط حيث يصدر منها الى بلاد الشام على أن تصديره في ميناء الاسكندرية كان يتعرض لرقابة شديدة من السلطات الادارية في الفترة التي يقل فيها انتاجه وذلك ضمانا لعدم تهريبه الى أوربا ، وفي تلك الأحوال كانت السلطات الادارية تمنع الاتجار فيه تصديرا الى خارج مصر الا بعد الحصول على أمر من الديوان العالى يوجه الى الحاكم الشرعى وأمير اللوا القبودان والذراذرة قادة القلاع يحد فيه اسم التاجر والكمية المسموح له بخروجها وكانت المراكب تفتش للتأكد من عدم تهريبه الى أوربا مثلما يحدث مع الحبوب .

وانتشرت بالاسكندرية ورشيد ودمياط صناعة الأقمشة الكتانية المستعملة كأشرعة للسفن ، وكانت هذه الأشرعة تباع فى نواحي بلاد الشام وآسيا الصغرى وغيرها ، وكذلك الحصى المصنوع فى منوف والذي كان يجد سوقا رائجة فى اسلامبول وأزمير ومدن الشام ، وماء الورد الذى كان يصدر الى سوريا والسماك المالح والنيله والسكر والزعفران والأعشاب الطبية وصدف الأحجار الكريمة والسمسم والزنجبيل والرقيق من السود والنطرون والمشغولات الفضية من الحلوى والأسرجة والأثاث المصنوع من الحديد والنحاس الأصفر المشريبات الخشبية والموسيلين والقطن والبن .

(ب) الواردات الى مصر من نواحي الدولة العثمانية :

تمثلت الواردات من بلاد الشام وآسيا الصغرى وسائر نواحي الدولة العثمانية الى مصر فى بعض المواد الخام المتنوعة مثل غزل الحرير الذى يرد من سوريا الى الصناع فى مدن دمياط والمحلة وسمنود حيث يصنع فيها ثم يعاد تصديره الى هذه البلاد ، والقطن ومواد أخرى مما تحتاجه صناعة النسيج وكذلك المشمش وقمر الدين والتبغ وكان القماش الوارد من بلاد الشام يختم فى ديوان الجمرك بدمياط بخاتم سلطاني اشارة الى سداد الجمارك عنه وتميزا له عن الأقمشة المصنوعة فى مصر .

وترد الى الاسكندرية كميات كبيرة من الأخشاب من اسلامبول حيث يباع جزء منه الى التجار ويباع الجزء الآخر الى الترسخانات السلطانية لصناعة السفن فى الاسكندرية وبولاق والسويس وكان الحديد أحد السلع العامة التى ترد الى مصر من سالونيك وكان تصديره الى غير نواحي الدولة العثمانية يلقي حظرا صارما .

ولا يسمح بنقله الى موانئ مصر على سفن أوروبية وذلك لكونه أحد السلع الاستراتيجية الهامة .

وكانت الأخشاب تجلب الى دمياط فتصنع منها السفن ويحمل التجار كميات كبيرة منها الى القاهرة وسائر مدن مصر وتشمل بعض أصناف الخشب التي أحصتها إحدى وثائق محكمة دمياط الشرعية فيما يلي (الصنوبر والبياض المدخن ، وأنواع القرو ، والسنديان والخطب الرومي) وقد وجدت هذه السلعة سوقا رائجة في مصر .

كما كان الصابون البيروتي والنباسي وزيت الزيتون وحجارة الطواحين والزبيب والتين وأصناف الفواكه والعجوة والجبن القرص الرومي والكبريت ترد الى دمياط والاسكندرية من نواحي بلاد الشام ، كما يرد الخرنوب من قبرص والتبغ والحديد والصناديق والرقيق والشيلان والزفت من آسيا الصغرى حيث تجد طريقها الى سائر نواحي مصر عبر الموانئ المصرية ونهز النيل .

وفي سنوات الأزمات الغذائية التي كانت تحدث في مصر عقب الفيضانات المدمرة أو قصور الفيضان والتي كان نقص الحبوب فيها يهدد سكان مصر بالمجاعة ، في مثل هذه الأحوال كان السلطان يصدر أوامره (بيورلديات) الى أجهزة الإدارة في الاسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة يأمر فيها بتجهيز السفن وإرسالها الى موانئ الشام وآسيا الصغرى فتحمل منها القمح الى سائر نواحي مصر وتحدد هذه المراسيم السلطانية أسعار البيع وغرض ذلك حيث تنص صراحة على أن الغرض من ذلك هو غرض انساني لا مادي نفعي فتقول (عليهم بيع ذلك للناس سعر الله تعالى للتوسعة على العباد من الفقراء والمساكين) وينص البيورلدي على وجوب اتخاذ الأجهزة الادارية

لأجراءات مشددة بهدف مراقبة عمليات بيع هذه الحبوب تحقيقاً
للمغرض المقصود وقد أورد الجبرتي في أحداث سنة ١١٢٠ هـ
١٧١٧ م نصاً يؤكد على التكامل الاقتصادي في أوقات الأزمات
الغذائية حيث قال (وردت شاهقتان من أرض حوران مملوءتا
قمحاً وحنطة وفي كل واحدة عشرة آلاف أرب وبيعتا في دمياط
وكان سعر الغلة غالباً لقصور النيل في العام الماضي) ، ويمتد
القول أن هذا اللون من التكامل تحت إدارة الدولة العثمانية نجح
مصر والمصريين من الكثير من المآسى والمجاعات التي عرفت في
مصر كثيراً زمن المماليك ومن سبقهم .

وقد مثلت حصيلة الرسوم الجمركية في الاسكندرية ورش
دمياط شطراً كبيراً من الموارد المالية لمقاطعات الالتزام فيها
وقد سجلت إحدى وثائق محكمة دمياط الشرعية الخاصة بحساب
ديوان الجمرك أن هناك رسوماً جمركية تحصل على الواردات
يحصلها مباشرة قسم الوارد في ديوان جمرك الثغر تحت اسم
(وارد المراكب الملاحية) كما أن هناك رسوماً تحصل على الصادرات
تحت اسم (صادر المراكب من قهوة وكتان وأرز وخلافه) وأطلق
الوثائق اجمالاً على دخل جمرك الاسكندرية اسم (معشرا
المراكب) والمقصود به العشور أي الجمارك المتحصلة على صناد
ووارد هذا الميناء ، وطبقاً لقائمة استيف زمن الحملة الفرنسية
فقد تراوحت نسبة الرسوم الجمركية على معظم السلع من ٤ إلى
٥٪ من القيمة النهائية للبضائع الصادرة أو الواردة وقد بلغ
الرسوم الجمركية على بعض السلع الواردة إلى مصر مثل المشمش
واللوز والخروب واللحم والملح والحديد والفواكه المجففة والحبوب
والصوف والعسل والتبغ والزيتون والزبيب والعرقسوس قيمة ١١٪ م
ثمانيها تؤدي كرسوم جمركية، وقد بلغت نسبة الجمارك على الصادرات
١٠٪ على بعض السلع مثل الأقمشة الهندية والمراهم والخزف وكان

الجمارك المتحصلة على بعض البضائع الصادرة والواردة ترتفع الى ١٢٪ من قيمتها وتقدر هذه الرسوم على السلع بعد خصم رأس المال والمصاريف مع ملاحظة أن الصادرات من الاحتياجات السلطانية المطلوبة للقصور السلطانية أو الجيوش العثمانية من أرز وحبوب وبارود وغير ذلك والواردات من احتياجات الديوان العالي بالقاهرة والترسخانات وغيرها لم تكن تدفع رسوما جمركية واتسمت الرسوم الجمركية بالثبات الى حد كبير وكانت هذه الرسوم تحصل اما على أساس من أسعار السلع وقد كانت هذه الأسعار محددة ومعلومة سلفا ، أو على أساس بعض وحدات القياس والموازين ، وعلى الرغم مما كان يحصل من ضرائب غير رسمية (برانى) الى جانب ما يحصل كرسوم جمركية الا أن تأثير ذلك على حركة التجارة لم يكن تأثيرا كبيرا حيث استفاد التجار من تنوع الأسواق واتساعها فى سائر الولايات العثمانية كما كفلت لهم حرية استقدام ما يرون من بضائع الى مصر من شتى الولايات قدرا كبيرا من حرية الحركة التى أتاحت للتجار استغلال حصيلة صادراتهم فى استقدام ما يرون من واردات ولهذا أثر كبير على حركة التجارة وتنامى رؤوس الأموال .

كما أسهم تنوع العملات وحرية التعامل بها داخل نواحي الدولة العثمانية شراءا وبيعا اسهاما كبيرا فى اضعاف المرونة على النشاط التجارى وذلك سواء كان التعامل بالعملات المحلية كالأنصاف الفضية (البارات) وهى العملة الرسمية التى يتعامل بها فى الجمارك أو العملات المختلفة لدول أوروبا كالبندقية وهولندا وألمانيا والمجر وأسبانيا وغيرها الا أن تذبذب أسعار الصرف لهذه العملات وما حدث لبعضها من التزيف الذى نقلته لنا مصادر هذه الفترة فى مرات عديدة وبأساليب مختلفة كان ذا أثر سلبي فى حركة التجارة واضطراب الأسواق .

على أنه تنبغى الإشارة الى وجود لون من التكامل الاقتصادي حققته التجارة بين مصر وبلاد الشام وآسيا الصغرى ويبدو ذلك واضحا فى الحالات الطارئة سواء فى المجاعات أو الجفاف أو الفيضانات أو الحروب ، تلك الحالات التى كانت تستدعى تدخل الإدارة المركزية فى اسلامبول حيث نقل لنا المؤرخون وسجلات المحاكم الشرعية المختلفة الكثير من المواد التى اشتملت على حالات كثيرة تدخلت فيها الإدارة المركزية وأمرت بإرسال الحبوب انقاذا لأهل مصر من المجاعات ، على حين كانت مصر فى معظم الأحوال موردا هاما يمد هذه النواحي بمنتجاته الزراعية والصناعية ، كما نقلت لنا الوثائق المختلفة كما سلف كيف مثلت مصر معينا اقتصاديا هاما استندت اليه الجيوش السلطانية فى حروبها الطويلة فوجدت عندها ما تحتاجه من حبوب و طعام وبارود وسلاح الأمر الذى كان له أثره فى زيادة قدرة هذه الجيوش وثباتها فى صراعاتها الطويلة .

ثانيا : النشاط التجارى مع بلاد المغرب العربى :

ربط البحر المتوسط والامتداد الجغرافى والصلات الاجتماعية والدينية بين مصر وبلاد المغرب العربى وكانت القوافل التجارية تأتى الى مصر من المراكز الحضارية فى مدن طرابلس وسوسة وتونس وجربة والجزائر ومراكش وفاس ، وكان قدوم هذه القوافل حاملة الحجاج من أهالى هذه البلاد يعتبر موسما تجاريا عظيما حيث تحمل هذه القوافل الى جانب الحجاج طلاب العلم القاصدين الى الأزهر والتجار بما يحملونه معهم من بضائع وتجارىات بلاد المغرب وكانت قافلة فزان بولاية طرابلس وقافلة تونس تمثل أهم هذه القوافل ، وكانت هذه القوافل تدخل الى مصر برا دون أن تدخل مدينة الاسكندرية حيث كان جمر ك البرلس هو الجهة المسئولة

عن التعامل مع هذه القوافل ، وكان أغلب ما تحمله هذه القوافل من البضائع لا يؤخذ عنه جمرك وهو بذلك معفى من الجمارك ولذلك كان جمرك البرلس أقل الجمارك المصرية متحصلا حيث كان الحجاج لا يحملون من البضائع والتجارات الا بالقدر الذى يكفل لهم نفقات رحلتهم تلك .

وكانت البضائع القادمة مع قوافل فزان التابعة لولاية طرابلس الغرب تتمثل فى العجوة ومنتجات طرابلس من الطرابيش والبرانس وهى معاطف ذات غطاء للرأس تصنع من الصوف الأبيض والأغطية المصنوعة من نفس الصوف ، ويحملون فى عودتهم الأقمشة الكتانية والأرز وغير ذلك ، أما القوافل القادمة من تونس فهى تحمل معها زيت الزيتون والطرابيش والشيلان الصوفية البيضاء والنعال المصنوعة من جلد الشحتيان الأصفر والبرانس والأغطية الصوفية والعسل والزبد والشمع ، وتحمل هذه القوافل فى عودتها الأقمشة الكتانية المصنوعة فى أسبوط ومنقلاوط وأوتيج والقاهرة والأقمشة القطنية والفلقل والبن ورود الزهر الجافة النيلة وملح النوشادر والقرفة .

واضافة الى هذا النشاط التجارى الموسمى عبر طريق القوافل ، فقد ارتبطت دمياط ورشيد والاسكندرية بموانئ درنة وطرابلس وتونس وجرية والجزائر وقاس وعراكش وتطوان ، ولكن الاسكندرية يحكم قريبا جغرافيا من بلاد المغرب كانت مركزا للتجارة بين مصر وبلاد المغرب وتركز وجود التجار المغاربة بها وكانوا يعيشون فى حارة تسمى (حارة المغاربة) وامتلكوا بالمغرب العديد من الوكائل والحواصل بها ، وكان الوكلاء التجاريون عن تجار كل بلد يديرون مصالح طوائفهم وكانوا يقومون بنفس دور القناصل الأوربيين كممثلين عن حكاهم .

وقد لعبت السفن الأوربية دورا نشطا فى نقل البضائع بين بلاد المغرب والاسكندرية وكانت هذه السفن تحمل على متنها المسافرين والحجاج والبضائع الغربية من طرابيش ونعال مغربية مصنوعة فى مراكش وطرابلس والبرانس الصوقية والحريرية والشمع والعسل وجرار الزيت القادمة من تونس والجزائر ومراكش .

وكان القليل من السفن المغربية هو الذى يصل الى دمياط وتحمل هذه السفن الى جانب الحجاج الزيت المعد للحرمين الشريفين .

واستمرارا لسياسة التكامل التى أشير اليها وفى إطار حرية التجارة والحركة بين نواحي الدولة العثمانية وما يتبعها من بلاد المغرب كان القمح المغربى يمثل أحد أهم السلع التى ترد الى مصر فى فترات الأزمة الغذائية وكانت ساحة الغلال فى الاسكندرية منفذا تجاريا هاما لهذه السلعة كما كانت الحبوب والأرز فى المقابل تصدر من الاسكندرية الى سائر مدن وبلاد المغرب دون أن تتعرض الى المنع أو الرقابة التى كانت تتعرض لها صادرات الحبوب المصرية الى دول أوروبا غير أن الصادرات من الحبوب والأرز الى هذه البلاد تعرضت للحظر فى أواخر القرن الثامن عشر حيث نقلت لنا إحدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية كيف شدد مراد بك وإبراهيم بك على هذا الخطر مهددين من لا يمثل لذلك فتقول (الى قاضى الشرع الشريف وأمير السدادره وكامل أعيان الاسكندرية بعد السلام عليكم لا يخفاكم أن حال وصول هذا المكتوب لكم تمنعوا ارسال الأرز والغلال والمراكب الى درنه أو البلاد التى بقربها ، ولم أحد معه إذن أى اجازة يرسل شىء جملة كافية ، وكل من أرسل شىء ولو مركب فارغ لم يلوم الا نفسه وذنبه فى عنقه ولذلك يجب أن تكونوا على بصيرة من ذلك فى ٨

ذى الحجة سنة ١١٩٤ هـ - توقيع ابراهيم بك أمير اللوا حالا)
ويحمل الى الجزائر وتونس ومراكش من مصر الأقمشة الكتان
والقطن والبن والنيلة والنشادر والبخور والقرفة والأقمشة الحريري
المصنوعة في القاهرة ، كما تحمل من الأسواق المصرية ما سب
للتجار المصريين استيراده من الأقمشة القطنية الواردة من دمشق
ونابلس والحرير البيروتي والكتان من الشعر المغزول والبر
والفلل والبخور وصمغ الصنوبر ، وقد بلغ عدد السفن الوارد
منويا الى الاسكندرية من تونس زمن الحملة الفرنسية من عش
الى اثنتى عشرة سفينة ومن الجزائر من ثلاث الى أربع سفن ، ومر
طرابلس من سفينتين الى ثلاث .

وطبقا لقوائم استيف . فان نسبة الرسوم الجمركية على
البضائع الواردة من بلاد المغرب تراوحت بين ١٠٪ الى ١١٪ وكانت
هذه النسبة ترتفع فى جمرك دمياط الى ١٢٪ حيث تحصل لمصلحة
ملتزم جمرك الاسكندرية ، بينما يستفيد ملتزم ديوان جمرك دمياط
من الفارق بين الرسوم المطلوبة فى دمياط والاسكندرية وهى ٢٪
وكانت هذه الرسوم الجمركية تسدد فى جزء منها نقدا والآخر
عينا ، وتحدد هذه الرسوم وفق تقييم قريب من السعر الحقيقي
للسلع وهو دائما ما يكون أقل من السعر الواقعى للسلع ، وكانت
هذه التسهيلات فى سداد الجمارك تمنح للتجار من رعايا الدولة
العثمانية ورعايا ولايات بلاد المغرب على حين كان التجار الأوربيين
يدفعون الرسوم الجمركية على تجاراتهم نقدا .

ثالثا : النشاط التجارى مع دول أوربا :

حاول العثمانيون بعد أن استتب لهم الأمر فى مصر تنشيط
حركة التجارة الخارجية عبر مصر واعادتها الى سابق عهدها
زمن المماليك وذلك بعقد عدة معاهدات تجارية مع دول أوربا يمنح

بمقتضاها تجار هذه الدول بعض التسهيلات والامتيازات التجارية
تنشيطا للتجارة وحفزاً لهم لجلب البضائع الواردة من الهند
والجزيرة العربية والمذتجة في الدولة العثمانية ونواحيها المختلفة
مع ما لذلك من أثر في استعادة مصر وهي كانت محور النشاط
التجاري العالمي قبل ذلك لمسابق دورها الذي فقدته في أوائل القرن
السادس عشر عقب نجاح البرتغاليين في بسط نفوذهم في بحر
العرب والمحيط الهندي .

وكانت أولى هذه المعاهدات التجارية ما عقده السلطان سليم
الأول مع البندقية في الثاني والعشرين من المحرم سنة ٩٢٣ هـ /
١٥١٧ م في أعقاب فتحه لمصر حيث جددت هذه المعاهدة ما كان
للبنادقة من امتيازات تجارية في مصر زمن السلاطين المماليك
الجراكسة ، وقد كفلت هذه المعاهدة للتجار من البنادقة بعض
التسهيلات في ميناء الاسكندرية مع اعفائهم من سداد أى نوع من
الضرائب العينية أو النقدية عند وصولهم أو مغادرتهم لموانئ
بولاق ورشيد ودمياط .

ثم تبع هذه المعاهدة ما عقده ممثل السلطان سليمان القانوني
وممثل قرانسوا الأول ملك فرنسا في ١٨ فبراير سنة ٩٤٢ هـ /
١٥٣٦ م حيث أقرت هذه المعاهدة مبدأ المعاملة بالمثل جمركيا لكلى
من رعايا الدولة العثمانية والتجار الفرنسيين ، ثم فتحت هذه
المعاهدة الباب لانجلترا واسكتلندا للانضمام اليها ، وقد تجدد
العمل بهذه المعاهدة أكثر من مرة واستمر العمل بها الى ما بعد
سقوط الخلافة العثمانية ١٣٣٧ هـ / ١٩١٨ م .

ثم لحقت انجلترا بفرنسا حين عقد أنطوني جنكنسن معاهدة
بين انجلترا والدولة العثمانية في عام ٩٥٦ هـ / ١٥٥٣ م تمتع
التجار الانجليز بمقتضاها بنفس ما تمتع به التجار الفرنسيون في
مصر ، وأصبح لهم حرية الإقامة في الموانئ المصرية كالسويس

وبولاق والاسكندرية ودمياط ورشيد وتمتعوا بحماية ومعاونة السلطات الادارية فى هذه الموانئ لهم وتسهيل احتياجاتهم على أن تكون نسبة الجمارك المطلوبة منهم على بضائعهم القادمة من الهند ٦٪ منها ٣٪ نسبة مقررة على البضائع و ٣٪ يدفعها المشترون من الانجليز فى حالة شرائهم لهذه البضائع من أسواق مصر وفى حالة رجوع هذه البضائع ترجع دونما رسوم غير أن النشاط التجارى الانجليزى لم يكن ليقارن بنشاط التجار الفرنسيين حيث اقتصر على الاستيراد والتصدير من مصر واليها دون القيام بشراء سلع الهند من مراكز انتاجها .

وقد شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر نشاطا انجليزيا محمولا للحصول على امتيازات تجارية فى مصر وذلك بعد أن أطلقت معاهدة باريس يد انجلترا فى الهند وتنازلات فرنسا بمقتضاها عن مصالحها فى الهند وبدأ جيمس بروس جهوده فى ذلك عام ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م للحصول على امتيازات تجارية لانجلترا ومحاولة فتح الطريق أمام السفن الانجليزية للتقدم فى البحر الأحمر حتى السويس ، ثم عاد الى القاهرة مرة ثانية عام ١٨٨٨ هـ / ١٧٧٥ م حيث وقع اتفاقا بين بلاده ومحمد بك أبو الذهب سمح بموجبه للسفن الانجليزية بالوصول الى السويس الأمر الذى حاربه الدولة العثمانية طويلا واجتهدت لمنع . ثم واصل جورج بلدوين جهود سلفه جيمس بروس حتى نجح فى عام ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥ م فى الاتفاق على ضمان حرية الملاحة للسفن الانجليزية فى البحر الأحمر حتى السويس ، وبجهوده سمح للتجار الانجليز فى احضار بضائعهم عبر السويس نظير رسوم جمركية قدرها ٨٪ بدلا من ١٤٪ اضافة لاعفائهم مما اعتادوا دفعه فى جده على بضائعهم من رسوم ، أما الفرنسيون والبنادقة والنمساويون فقد سعوا لاقتفاء اثر النجاح الانجليزى ، وبالرغم من الاعتراضات

المستمرة من الباب العالى فى اسلامبول والتي لاقت استجابة وقتية من الحكومات الانجليزية والفرنسية أصدرت الحكومة الانجليزية ومجلس العموم بمقتضاها تحذيرا قاطعا لرعايا انجلترا بعدم استخدام طريق السويس الا أن الرسائل والطرود البريدية بين الهند وأوربا كانت تمر عبر السويس رغم ذلك ثم تبع ذلك أن صرحت الدولتان لسفنهم بزيارة هوانىء مصر على البحر الأحمر فى غير أغراض نقل البضائع ثم عادت الأمور بعد ذلك لما كانت عليه وقد أسهم تزايد نفوذ القوى المحلية فى مصر المتمثلة فى أمراء المماليك فى اضعاف تأثير اعتراضات الدولة العثمانية على ما يمنح من تسهيلات ملاحية وتجارية للأوربيين فى مصر وذلك لما للأحوال السياسية داخل مصر من تأثير كبير على حركة التجارة الخارجية فى مصر ايجابا وسلبا .

أما النشاط التجارى بين الموانىء المصرية على البحر المتوسط وأوربا فقد تركز فى الاسكندرية باستثناء القليل من السفن التى كانت ترد الى دمياط من البندقية وراجوزه ولكن وثائق الأرشيف الوطنى الفرنسى ببباريس التى رصدت لمحركة الملاحة فى ميناء دمياط فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر سجلت أن السفن الأوربية التى قدمت الى الاسكندرية عام ١١٨٥ هـ / ١٧٧١ م قد بلغت ٣٥٧ سفينة بينما قدم الى دمياط ٨٤ سفينة فقط كما قدم الى دمياط عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٦ م اثنتا عشرة سفينة من مرسيليا وسفينتان من البندقية ومثلهما من انجلترا كما سجلت أن السفن التى غادرت ميناء دمياط محملة بالبضائع عام ١١٩٥ هـ / ١٧٨١ م قد بلغت ثمانى سفن فرنسية متجهة الى مرسيليا وعشر سفن تتبع البندقية وراجوزه أبحرت من دمياط الى قبرص والشام وسفينتان كانتا تتبعان روسيا متجهتين الى قبرص والشام واجمالى السفن الأوربية التى غادرت ميناء دمياط فى هذا العام بلغ تسع وثلاثين

سفينة • ويثبت هذا أن ميناء دمياط شغل قدرا لا بأس به من تجارة مصر مع أوروبا مع استئثار الاسكندرية بالقسط الأكبر من ذلك لقربها الجغرافى من أوروبا وكان التجار من الأفرنج والأوربيين الذين كانوا يشترون بضائع من ثغر دمياط ويسلكون فى عودتهم الى بلادهم طريق النيل الى رشيد ثم الاسكندرية يدفعون الرسوم الجمركية على بضائعهم الى ملتزم ديوان جمرك الاسكندرية على أن يدفعوا الملتزم ديوان جمرك ثغر دمياط نصف العشر وملتزم ديوان جمرك الاسكندرية النصف الآخر ، ولما حاول قنصل الأفرنج بدمياط الاحتجاج على ما يدفع فى دمياط من رسوم جمركية بدمياط الاحتجاج على ما يدفع فى دمياط الا أن الاطلاع على دفاتر ديوان جمرك دمياط التى تحوى ضوابط التعاملات مع التجار فى هذا الجمرك أثبتت ما يلى (ان النصارى الفرنج اذا تسسوقوا ظهورا أو جلودا أو سمكا من الثغر وسافروا بذلك فى بحر النيل المبارك لرشيد والاسكندرية بقصد التوجه الى بلادهم فيجب أن يصرفوا نصف العشر عن ذلك الملتزم الثغر) • فاضطروا لدفع الرسوم الجمركية على بضائعهم وهم فى طريقهم من دمياط للاسكندرية •

أما الرسوم الجمركية على البضائع الأوربية عامة فقد تباينت من وقت لآخر ومن دولة لأخرى حيث نجحت المعاهدات بين الدولة العثمانية وبين انجلترا وفرنسا فى جعلها ٣٪ بدلا من ١٧٪ على الواردات وقد عومل تجار السويد بنفس معاملة التجار الانجليز والفرنسيين أما الألمان والهولنديون فقد كانوا يدفعون رسوما جمركية على وارداتهم تبلغ ١٠٪ فى الاسكندرية بالإضافة الى ١٠٪ فى بولاق كما كانت السفن الأوربية تدفع رسوما للدخول والخروج فى ميناء الاسكندرية على أن هذه الرسوم كانت اجمالا أقل مما تدفعه السفن التابعة لرعاية الدول العثمانية ثم عوملت

سائر الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر بنفس المعاملة الجمركية وحصلت على نفس الامتيازات التي كان الانجليز والفرنسيون يعاملون بها .

ويبدو واضحا من القوائم التي أوردها استيف أن المعاملة الجمركية مع التجار الأوروبيين في مصر في أواخر القرن الثامن عشر أصبحت ثابتة وواحدة مع كل مدن ودول أوروبا وتراوح في الاسكندرية ودمياط على الواردات بين ٣٪ الى ٥٪ وفي بولاق ٣٪ أما الرسوم الجمركية على الصادرات الى أوروبا عبر الاسكندرية فكانت بنسبة ١٠٪ تقريبا وهي النسبة التي كانت تعامل بها الصادرات الى نواحي الدولة العثمانية عبر دمياط ، على أن وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية تسوق لنا مواد توضح شكوى التجار الأجانب من ملتزمى ديوان الاسكندرية مثلما نقلت لنا سجلات عام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م التي شكا قنصل انجلترا بالاسكندرية وتجارها فيها من زيادة الرسوم الجمركية عن القدر المعلوم فأمر الحاكم الشرعى بالثغر بالرجوع الى المعاهدات المسجلة بين الدولة العثمانية وانجلترا بهذا الخصوص والى فرمان المحدد للرسوم الجمركية الواجب تحصيلها والتي اتضح من خلالها أن ما اتفق عليه هو نسبة ٣٪ من اجمالى ثمن التجارات فأمر مراد وإبراهيم بك بمحاسبة التجار وفق ذلك وتلقى مثل هذه الوثيقة ظلالة من الغموض حول النسب الجمركية التي أوردها استيف والرحالة في مصر عن هذه الفترة .

وبالاضافة الى الرسوم الجمركية كان على التجار الأوروبيين أن يدفعوا أعباء غير رسمية مع الاشارة الى أن ما يدفعه التجار الأوروبيين في هذا الصدد كان أقل بكثير مما يدفعه التجار من رعايا الدولة العثمانية ، ومن هذه الأعباء ما يدفع في ميناء السويس كرسوم خدمة لوكيل السويس ، وما يدفع هناك لأغوات الحوالة ،

وما يدفع كحق طريق عن احضار البين كما كانت السفن الأوربية تدفع لقناصلها رسماً قدره ٢٪ من ثمن السلع الصادرة والواردة من وإلى هذه الدول إلى مصر وهذا الرسم يسمى (رسم قنصلية) وهو يشكل في مجموعة رواتب هؤلاء القناصل ، على أن هذا الرسم تحول بعد ذلك لأغراض أخرى بينما تكفلت غرفة تجارية مرسيليا برواتب قنصلها في الاسكندرية وسلك الآخرون مسلكها ، وخصص جزء من متحصل هذا الرسم لصالح ملتزمي الجمارك نظير قيامهم بتسهيل عمليات شحن البضائع ورسو واقلاع السفن ، وإضافة إلى ذلك كان للقناصل أن يتقاضوا رسوماً من التجار الذاهبين ببضائع إلى البلاد التي ينتمي إليها هؤلاء القناصل سواء كان هؤلاء التجار من الأفرنج أو من المسلمين أو من غيرهم من رعايا الدولة العثمانية ويسمى هذا الرسم في وثائق المحاكم الشرعية باسم « عادة القنصلية » وهو في ذلك يتقاضى هذا الرسم من هؤلاء التجار بصفة غير رسمية ولما اشتط أمر المماليك في أواخر القرن الثامن عشر في تحصيل المغارم والقروض الإجبارية من التجار الأجانب المقيمين في مصر سمحت لهم الغرفة التجارية بفرنسا بتحصيل رسم إضافي من هؤلاء التجار كرسم حماية في مقابل إلغاء هذه المغارم وبلغت قيمة هذا الرسم ٢٪ من ثمن البضائع الواردة من فرنسا ١٪ من قيمة السلع الصادرة إلى فرنسا من مصر ، وأجمالاً ورغم ذلك فقد كان التجار الأوربيون أقل تضرراً من هذه الأعباء الإضافية من نظرائهم من التجار المسلمين وظل الأمر كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وبعد وصول الحملة الفرنسية إلى مصر تعرضت التجارة الخارجية لمصر مع أوربا لضربة شديدة نتيجة للحصار البحري الذي فرضته ظروف الصراع العسكري بين إنجلترا وفرنسا ، ولم تقلح دعوة الجنرال مينو للتجار لاستئناف نشاطهم وتشجيعه لهم بخفض الرسوم الجمركية في إعادة النشاط التجاري إلى سابق عهده على

الرغم من وصول عدة سفن محايطة تحمل مختلف البضائع والسلع .

أما الصادرات والواردات فقد تمثلت في صادرات مصر الى البندقية وتريستا من المنسوجات المصرية والجلود والنشادر الذي كانت رشيد مركزا لتجارته حيث كانت تصدر منه كميات كبيرة الى البندقية وتريستا ومرسيليا وليفورتو أما صادرات مصر من السلع التي ترد اليها من دارفور وسنار فقد تمثلت في الصمغ والعاج والتمر الهندي وريش النعام ، ومن بضائع الهند والجزيرة العربية يصدر الصمغ العربي الذي كانت قوافله ترد به من سيناء حيث بعض مراكز انتاجه المنتشرة في شبه جزيرة سيناء والجزيرة العربية وكذلك الشمع الأصفر وفي الظروف التي كان يزيد فيها انتاج مصر من الحبوب كان القمح والأرز والبقول .يصدران الى أوروبا ، غير أن تصدير مثل هذه السلع الاستراتيجية كانت تحكمه اعتبارات سياسية معينة تحدد الدول التي يصدر اليها هذه الحبوب وحجم المسموح به للتصدير ، غير أن الحبوب رغم ذلك كانت تجد طريقها شهريا الى أوروبا في فترات الضعف الإداري وتراخي قبضة الإدارة المحلية مما يسمح بتصدير كميات كبيرة منه وذلك لما كان يتيح ذلك للملتزمين والتجار والمسؤولين من أرباح طائلة ، وبهذه الطريقة وجد الأرز والقمح طريقهما الى أوروبا في فترات معينة ، غير أننا لا نستطيع القول سوى أن مثل هذه الحالات كانت حالات قليلة تصدت الإدارة لها حيث كان رجال قلعة أبي قير يتصدون لتهريب القمح عبر رشيد وأبي قير حينما يعود الانضباط الإداري والسياسي وتحكم الإدارة قبضتها على الموانئ وسائر المنافذ كما كانت مثل هذه المحاولات تواجه بغضب الأهالي حيث كانوا يتصدون لذلك ويثيرون الشعب ويشتكون للمحاكم الشرعية وغيره من المسؤولين ولذلك يمكن القول ان مثل

هذه الصفقات كانت تتم بطريقة سرية مما يجعلها ليست ذات بال بالنسبة للصادرات مصر الى أوروبا .

برقد شكل الكتان وغزل القطن وملح البارود والمنسوجات القطنية والكتانية المصنوعة في دمياط ورشيد وأسيوط ، وجلود الجاموس والأبقار والخراف والجمال التي كان يصدر منها سنويا من سبعين الى ثمانين ألف قطعة حيث كانت الاسكندرية مركزا ترد اليه الجلود من سائر نواحي مصر كما وجد الزعفران سوقا رائجة في أوروبا حيث كانت الصادرات منه تبلغ كل عام من خمسة عشر ألف قنطار الى ثمانية عشر ألف قنطار يرسل أغلبه الى مرسيليا وليفورتو والبندقية .

أما الواردات الى مصر فقد تمثلت فيما يرد من فرنسا من الأصواف والنيلة والألحاح ومختلف مواد صناعة النحاس والأجواخ الرقيقة المسماة (لوندراي باب أول) و (لوندراي باب ثاني) وهي من صنع مقاطعة لانغدوك الفرنسية وكان الفرنسيون يربحون من بيع هذه المنسوجات سنويا نسبة كبيرة وصلت الى ٤٠٪ من اجمالي المبيعات سنويا ويستهلك منه سنويا في مصر كمية تتراوح ما بين ٧٠٠ الى ٨٠٠ بالة من القماش كما يرسل منه من ستين الى ثمانين بالة الى مكة المكرمة كما كانت ترد الى مصر المنسوجات من ليون والطرابيش من بروفانس والحديد من سانت ايتيان والورق من مونبليه والخزف من مرسيليا واسلحة النحاس والزنك والصلب من ألمانيا ، والرصاص والحديد من السويد وموسكو والقصدير والرصاص الزنك والفراء من فرنسا، وورق الكتابة والورق المصقول من البندقية ومرسيليا حيث كان يرد منه حوالي مائة بالة سنويا يستهلك جزء منها في مصر ويصدر الآخر الى جدة وكان الورق المصقول يستخدم في معاصر السكر ومحلات البقالين كما كان يستخدم في صناعة الشبائيك الخشبية

والحديدية ، كما كان البن الأمريكى يرد من فرنسا الى مصر حيث يخلط فى البن العربى ، غير أن تقلص النشاط التجارى الفرنسى فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر جعل السعر متقاربا مع البن الأمريكى وأصبح البن العربى الوارد من اليمن موجودا بكثرة فى مصر عبر ميناء القصير كما يرد من سائر فواحي أوروبا الى مصر صناديق المرجان وعسل النحل والحرير الكمح والحريير المخمل الأسود والشب الذى كان يحجز فى حواصل سلطانية كسلعة هامة ولا يتصرف فيه الا بأوامر إدارية حيث يخضع التصرف فيه لأوامر الادارة المركزية وفى سنة ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨ م ورد كتاب من الديوان العالى بالقاهرة الى الجهاز الإدارى بئر الاسكندرية بخصوص ذلك ينبئهم بما يلى (ضرورة وضع الشب الوارد من بلاد الافرنج والروم فى الحواصل ويختتم عليه واخبار الدولة العلية بذلك ولا يتصرف فيه الا بأوامرها) . كما يحمل من ليفورنو الى مصر القرمزية المستخدمة فى الصباغة والساتان والأقمشة الحريرية والأجواخ والطرايش والرصاص والقصدير وكذلك العملات الأوربية من أسبانيا والبندقية ، وكانت بعض أصناف التوابل ترد الى مصر من هولندا حيث لا تكفى التوابل القادمة من البحر الأحمر وكذلك الأخشاب .

وليس لدينا احصائيات كاملة عن حجم الميزان التجارى بين مصر ودول أوروبا باستثناء بعض الاشارات الطفيفة التى وردت متناثرة فى كتب الرحالة والتى أشارت الى أن الميزان التجارى بين مصر ودول أوروبا كان لصالح مصر بشكل كبير إذ أن ما تصدره مصر سواء من منتجاتها أو من البضائع الواردة اليها أكثر مما تستورده ويهى أن هذا لايمثل الميزان التجارى الحقيقى بين مصر ودول أوروبا والذي ينبغى أن يتحدد فى ضوء صادرات مصر من منتجاتها المحلية مقابلا بما تستورده من دول أوروبا على أن طبيعة الصادرات

المصرية الى أوروبا والتي كان أغلبها من المواد الخام والواردات التي كان أغلبها من المواد المصنعة غالية الثمن توضح ضعف الفائدة التي عادت على مصر من ذلك وهذا ما أشار إليه بعض الرحالة الأوروبيين آنذاك ، كما أسهمت نظم التعامل المالي النقدي بين التجار الأوروبيين والمصريين في قلة الفائدة العائدة على مصر من ذلك حيث كانت هذه المعاملات تتم بالعملات الذهبية أو الفضية الأجنبية أو المضروبة في اسلامبول دون أن تجد العملات المحلية المصرية مكانا لها في مثل هذه الصفقات نظرا لما كان يعتورها من التزيف وكانت العملات الأجنبية تتداول في مصر بأكثر من قيمتها الفعلية بخمس بارات وقد تسبب ذلك في ارهاق التوازن النقدي لمصر والهبوط المنتظم في قيمة العملة الفضية في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ولعل الفائدة الأكبر من هذه التجارة تمثلت في المتحصل عليها من الجمارك غير أن هذه الفائدة العائدة وخاصة في القرن الثامن عشر الذي نشط فيه التجار الانجليز والفرنسيون في شراء بضائع الهند من مناطق انتاجها في الهند وغيرها من خلال شركة الليفانت والوكلاء الأوروبيين الموجودين ضمن البيوت الأوربية المختلفة في القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد .

واجمالا فقد أسهم ذلك في الحد من اشتراك التجار المصريين في النشاط التجاري بين مصر وأوروبا الأمر الذي قلل من الفائدة التي جنتها مصر من النشاط التجاري مع دول أوروبا في القرن الثامن عشر .

رابعاً : النشاط التجاري عبر موانئ البحر الأحمر :

شهدت بدايات القرن السادس عشر الميلادي تحول مصر عن دورها التقليدي في التجارة العالمية بين الشرق والغرب وذلك اثر

تعاظم القوة البحرية البرتغالية فى المحيط الهندى وبحر العرب وفشل آخر سلاطين الجراكسة قنصوه الغورى وحلفائه من البنادقة فى التصدى للبرتغاليين رغم استعانتهم بامكانات العثمانيين البحرية .

ولما دانت مصر للعثمانيين حاول سليمان القانونى أحياء التحالف القديم الذى كان معتودا بين الجراكسة وحكام قاليقوط فى الهند وبهادر شاه حاكم كجرات وذلك فى محاولة للتصدي للعدو المشترك لهم وهو البرتغاليون والقضاء على نفوذ المتنامى فى المحيط الهندى ، وتوج التحالف بحملة بحرية بقيادة سليمان باشا الخادم متزامنة مع جهد عسكري بحرى من حاكم قاليقوط ٩٤٥ هـ / ١٥٨٣ م ، ولكن هذه المحاولة المشتركة لم تصادف ما أرتجى لها من أهداف وكان عدم التنسيق بين الأسطولين العثماني والقاليقوطى سببا فى فشلها فى إنهاء النفوذ البرتغالى بالمحيط الهندى وبحر العرب ، وأعقب هذا الفشل انسحاب قلوب الأسطول العثماني عائدة الى مصر مؤذنة ببداية حقبة طويلة امتدت لما يزيد على نصف القرن من الزمان كانت للبحرية البرتغالية فيها الكلمة العليا دون منازع حيث لم تفلح عدة حملات بحرية عسكرية جردتها الدولة العثمانية وقادها بيرى رئيس وسيدى على رئيس ومراد رئيس وغيرهم من كبار رجال البحرية العثمانية فى القضاء على النفوذ البرتغالى فى المحيط الهندى وبحر العرب وذلك لانشغال الشطر الأعظم من الأسطول العثماني بقيادة خير الدين بربروسا فى الصراع البحرى على سيادة البحر المتوسط بين الدولة العثمانية وإسبانيا . وتؤكد للدولة العثمانية أن الجهود العسكرية البحرية لن تنجح فى إعادة السيطرة البحرية والتجارية لها فى المحيط الهندى وإعادة التجارة الى طريقها القديم عبر البحر الأحمر ومصر خاصة وأن قوة العثمانيين الرئيسية البحرية

كانت فى خضم صراعات عسكرية طويلة واتجه تفكيرها الى أن شق قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عمل سيكون عظيم الفائدة وتعود به التجارة سيرتها الأولى ، وأرسل السلطان سليم الثانى فرمانا لوالى مصر مسيح باشا سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٨ م يأمره فيه بجمع المعمارين والمهندسين لدراسة هذا الأمر وتحديد طول هذه القناة وسعتها وعدد السفن التى يمكنها العبور منها ومناقشة هذا الاقتراح وحدد السلطان غرضه من ذلك فى نص فرمان وهو (بدأ الجهاد فى سبيل الله فى تلك الديار بعناية الله جل وعلا وتيسير فتح الهند والاستيلاء عليها من يد البرتغاليين الكفار ليدون ذلك فى أعمالنا ويسطر) غير أن أسبابا خفية حالت دون اتمام هذا العمل ولعلها تكاليفه الباهظة أو لعلها انشغال الدولة العثمانية فى حروبها الطاحنة فى أوريسا ، وفى إشارة السلطان للجهاد كغرض أساسى من مشروعه فهم واضح لطبيعة الصراع العثمانى والمملوكى مع البرتغاليين الذين كانت العنصرية الدينية وكره الاسلام أحد أهم دوافعهم فى نشاطهم البحرى والعسكرى فى تلك النواحي وانطلاقا من مسئولية الدولة العثمانية الدينية وكره الاسلام أحد أهم دوافعهم فى نشاطهم البحرى العثمانية اثر فشل حملاتها البحرية المتعددة بالمحافظة على اغلاق البحر الأحمر فى وجه السفن الأوربية وكانت بضائع الهند ترد الى مخا وعدن حيث تحمل منها الى جدة وسائر الموانئ المصرية على البحر الأحمر . ثم بدأت الحركة والنشاط تدب رويدا رويدا حتى اتسعت وبلغ حجم بن المخا المباع فى أسواق القاهرة وحدها فى القرن السابع عشر حوالى نصف مليون جنيه استرلينى حيث يجد من القاهرة طريقه الى شتى أسواق أوربا واليونان واسالمبول وسواحل سوريا ويستهلك بعضه فى مصر ، ثم بدأت السفن القادمة من الهند بتجارها من الأوربيين والهنود والعرب تصل الى جدة وينبع فأصبحنا مركزين تجاريين هامين وورثت جدة الى حد كبير

ما كان لعدن من دور تجارى وكانت جدة هي ثغر مكة على البحر الأحمر على حين كانت ينبع ثغر المدينة المنورة غير أن الإبحار الى الشمال من جدة ظل محرما على السفن الأوربية الى أن تمكنت السفن الانجليزية والفرنسية من الوصول الى السويس والقصير فى أواخر القرن الثامن عشر .

أما السيادة البحرية والتجارية التى كانت معقودة للبرتغاليين فى المحيط الهندى حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادى فقد تدهورت من جراء مزاحمة هولندا التى سرعان ما نجحت فى انتزاع المراكز التجارية الهامة فى الهند وجزرها من البرتغاليين سنة ١٠٧١ هـ / ١٦٦٠ م ، وتحكمت الشركات التجارية الكبرى فى تجارة بضائع الهند بدءا بشركة الهند الشرقية الهولندية التى تأسست سنة ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤ م ثم تبعها شركة الهند الشرقية الانجليزية سنة ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م ، ثم أنشأت فرنسا شركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م ، وكانت فرنسا قد أنشأت من قبل ذلك شركة الليفانت سنة ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م ذات الاهتمامات السياسية والتجارية الواسعة فى شرق البحر المتوسط .

على أن المعاهدات والاتفاقيات التجارية التى منحت بها الدولة العثمانية من الامتيازات التجارية لرعايا دول أوربا على نحو ما سبق تفصيله ، قد أسهمت فى ذلك التجارة عبر البلاد الخاضعة للدولة العثمانية ، كما أسهم فى ذلك تشجيع القسوى المحلية الحاكمة فى بلدان حوض البحر الأحمر سواء المماليك فى مصر أو أئمة اليمن أو أشرف مكة الذين كانوا يحصلون رسوما وعوائد كبيرة على التجارة الواصلة الى جدة تمهيدا لنقلها الى مصر الأمير الذى طمع على بك الكبير فى الاستحواذ عليه حين أخضع جدة وينبع لسيطرته بمعاونة حسن بك الجداوى ومحمد بك

أبو الذهب فى إطار محاولاته للاستقلال بمصر وتشجيع الأوربيين على القدوم الى تلك النواحي بتجارة الهند ، ولكن التطورات السياسية التى حدثت فى مصر بعد ذلك حالت دون الاستثمار فى هذه السياسة ووفائها بما طبقت من أجله . أما الموانئ المصرية على البحر الأحمر فى العصر العثمانى فقد تمثلت فى السويس الثغر الأكثر أهمية ونشاطا وتأثيرا الى جانب القصير وبعض الموانئ الهامشية كالطور وشرم الشيخ ، وظلت السويس هى الثغر الأول على البحر الأحمر الى أن ارتفعت مكانة القصير فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى حين بدأت الأنظار تتجه إليها وأعتادها الرحالة الأوربيون وأشاروا الى امكانية الاستفادة بها كميناء رئيسى بدءا من جيمس بروس وسونينى واليكن ابروين الذى نزل بالقصير سنة ١١٨٤ هـ / ١٧٧٠ م وكتب عن امكانية استخدامها كميناء داخلى يصلح للسفن الشراعية طوال العام . . .

وحين أغلقت السويس أمام السفن الأوربية سنة ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ م اقترح أحد الرحالة الفرنسيين ارسال البضائع الى القاهرة عبر القصير .

وقد اجتمعت عدة عوامل كانت وراء ارتفاع مكانة القصير على حساب السويس فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى تمثلت الى جانب الموقع الجغرافى الذى جعلها منفذا لتجارة مصر العليا مع بلاد الجزيرة العربية والهند اضافة الى تدهور الحالة الأمنية فى طريق التجارة بين السويس والقاهرة وفى ميناء السويس نفسه ، الذى تعرض لهجوم عربان الصوالة على المراكب الراسية فيه وقد نهبوا من أحدها ٧٥ فرقا من البن وقتلوا من فيه ونهبوا آلاته ، وصعد الدادا الشراوى كبير التجار الذين يعملون فى التجارة بين جدة والسويس ومعه بعض أعيان التجار الى

الباشا فى القلعة الذى تعهد بسداد ما نهب وكان الباشا يقع فى دائرة مسئوليته كملتزم لمقاطعة عشور أصناف بهار وتوابعها على أن يضمن سلامة بضائع التجار منذ وصولها الى السويس وحتى وصولها الى القاهرة وبديهي أن انتزاع السيطرة على جمرك السويس من أيدي الباشاوات لصالح أمراء الممالك الذين كان محور اهتمامهم فى المقام الأول ينصرف الى ما يعود عليهم من فوائد قد تأثر بما تبعه من تدهور الأمن وكثرة اغارات العربان على قوافل التجار ونهب البضائع وقد أثر ذلك تأثيرا سلبيا فى حجم التجارة المارة عبد السويس *

غير أن المبالغة الرهيبة فى الرسوم الجمركية على التوابل والبن فى جمرك السويس مقارنة بالقصير فى أواخر القرن الثامن عشر كانت ذات أثر بالغ فى تحول جزء كبير من حجم التجارة المارة بالسويس الى القصير ، وكانت الرسوم الجمركية فى القرن السادس عشر لا تؤخذ الا على التوابل فقط فى جمرك السويس والقصير حيث كانت تجارة البن معفاة من الجمارك ولذلك كان دخل مقاطعة جمرك السويس ضئيلا ، حتى كانت سنة ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م التى اتسعت فيها عائدات الجمارك ورسومها لتشمل البن الى جانب التوابل فأصبحت مقاطعة جمرك السويس بهذا الاجراء من أكثر المقاطعات دخلا لما كان عليه حجم تجارة البن من ضخامة *

وقد اتسمت قيمة الرسوم الجمركية بالثبات الى حد كبير فى القرن السابع عشر وحتى نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر حيث تعرضت للزيادة وفق فرمان سلطانى من الباب العالي وأصبح المطلوب على فرق البن الواحد بعد هذا فرمان مائة وستة وأربعين بارة بعد أن كان مائة بارة فقط ، وكانت هذه الزيادة لمصلحة أمير الحج ، ثم بدأت الزيارات تتوالى تارة لصالح قافلة باشى وأخرى لغيره حتى بلغت زمن ابراهيم كخيا القاسز دغلى

ورضوان كتحدا الجلفى الذين كانت لهما الادارة والسيطرة فى مصر سنة ١١٦٢ هـ / ١٧٤٩ م مبلغ اربعمئة بارة على الفرق الواحد من البن وقد ارتفعت هذه الرسوم زمن على بك الذى خلفهما الى ستمئة بارة وبلغ حجم الوارد الى السويس من البن فى العام الواحد ثلاثين ألف فرق من البن تقريبا ، ثم ارتفعت هذه الرسوم ارتفاعا صارخا زمن مراد بك وابراهيم بك حتى وصلت الى ألفى بارة على الفرق الواحد من البن وأثر ذلك تأثيرا كبيرا على حجم الواردات الى السويس فانخفضت الى عشرة آلاف فرق من البن ثم الى ما دون ذلك ، فى الوقت الذى كانت فيه الرسوم على الفرق الواحد من البن فى القصير اربعمئة وخمسين بارة فتحول لذلك الشطر الأكبر من التجارة الى القصير .

ويرجع ارتفاع الجمارك فى السويس دون القصير الى أن القصير كانت خارج نطاق سيطرة باشا مصر كالتزام حيث كان ملتزما دائما هو كاشف جرجا من باطن باشا مصر ملتزم السويس والقصير وقد ظل أمر القصير على ماكان عليه بينما سيطر أمراء المماليك على السويس وفى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ونتيجة للصراعات السياسية بين أمراء المماليك الذين انتزعوا هذه الجمارك لحسابهم واستأثروا بها نظير مبلغ يدفعونه للباشا الذى كان عليه أن يسدد للخزينة السلطانية ما على هذه المقاطعة من أعباء مالية ونتيجة لذلك أصبحت القصير فى يد كاشف جرجا يديرها لحسابه ويستحوذ على إيراداتها لنفسه دون أن يمتد نفوذ أولئك الأمراء فيشملة وكان يلزمها من الباطن لبعض التجار الذين يعملون فى التجارة بين جدة وينبع والقصير .

وهكذا عانت التجارة عبر السويس من سيطرة الأمراء المماليك الذين بالغوا فى الرسوم الجمركية لمصالحاتهم تحت مسميات مختلفة منها ما يجبى بصفة رسمية ومنها ما يجبى كحمايات ،

قالى جانب الرسم الجمركى كانت تجبى ضريبة تحت اسم رسم خدمة وكيل السويس وأخرى باسم رسم أغاة الباشا وضريبة حق طريق عن احضار البن وغير ذلك ولم يكتف متلزمو جمرك السويس من الأمراء بذلك بل أكثروا من المغارم والقروض التى كانوا يحصلونها من التجار فى أوقات الصراعات العسكرية ليستعينوا بها على تجهيز الحملات العسكرية مثلاً حدث أثناء فتنة جركس محمد زمن باكير باشا والتى جمع خلالها (قاسم جلبى الشرايى) من التجار مبلغ ثلاثمائة كيس كقرض يحاسبون عليه كجزء من الرسوم الجمركية على بضائعهم التى سيجلبونها من جدة وقد زاد هذا الأمر زيادة كبيرة زمن مراد بك وإبراهيم بك .

تلك كانت العوامل التى اجتمعت وراء تدهور التجارة عبر السويس فى أواخر القرن الثامن عشر وتراجع دور السويس لصالح القصير ، غير أنه يجدر القول بأن مرور قافلة الحج المصرى عبر السويس ضمن لها فى هذه الفترة حظاً من النشاط التجارى الذى كانت تعهده من ذى قبل وقد تمثلت الواردات عبر القصير فى أقمشة الهند والتوابل والبخور والصمغ وقد بلغت الرسوم الجمركية عليها فى أواخر القرن الثامن عشر ١٠٪ وكانت الرسوم لا تحصل الا مرة واحدة على البضائع عند وصولها الى القصير وحتى تصل الى القاهرة ، كما شكل البن اليمنى الذى كان يخلط فى القاهرة بالبن الأمريكى الأقل جودة ثم يرسل من القاهرة الى أوربا السلعة الرئيسية الواردة من الجزيرة العربية على حين كان القمح وبعض سلع دارفور وسنار ومنتجات الصعيد أهم الصادرات عبر القصير .

أما واردات مصر عبر السويس فقد تمثلت فى الأقمشة والموسيلين من الهند والشيلا من كشمير الى جانب التوابل والعقاقير والسنامكى الذى كان ينبت فى صحراء السويس ويشكل

أحد صادراتها الى الخارج ، كما شكل البن اليمني أحد أهم السلع الواردة الى السويس وكانت هذه السلع ترد الى السويس والتصدير من جدة وينبع حيث تصل الى هذين الميناءين السفن القادمة من الهند والبنغال وسورات ومدراس وغيرها سواء بتجار من الهنود أو من الأوروبيين أو العرب ، وكانت جدة وينبع مركزا للتجارة بين الهند والجزيرة العربية وبين مصر حيث أقام بهما وكلاء للتجار المصريين يقومون بتصريف أعمالهم وشراء هذه السلع وإرسالها الى مصر ، وقد استمر تواجد هؤلاء الوكلاء في جدة وينبع حتى بعد أن تمكنت السفن الأوروبية من الوصول الى السويس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وتراوح عدد السفن العاملة بين ميناء جدة وبين موانئ المحيط الهندي بين خمس عشرة سفينة ماليزية وعربية وخمس أو ست سفن انجليزية وفرنسية ، كما تراوح عدد السفن القادمة الى السويس من جدة وينبع ببضائع الهند والجزيرة العربية من خمسين الى ستين سفينة سنويا وذلك قبل أن يتحل جزء كبير منها الى القصير في أواخر القرن الثامن عشر .

وقد شكله قافلة الحج المصرية معبرا للكثير من تجارة الهند والجزيرة العربية وقد ساهم إعفاء الحجاج من الرسوم الجمركية في تزايد الدور التجاري الذي شكلته مثل هذه القوافل ولكنه تجدر الإشارة الى أن حجم التجارة عبر هذه القوافل كان يتوقف على درجة الأمن المكفول لها حيث كانت هذه التجارة تنعدم في سنوات اضطراب الأمن وازدياد اغارات البدو على الحجيج ، أما الصادرات المصرية الى الجزيرة العربية والهند فقد تمثلت في البضائع الأوروبية مثل الحلى الزجاجية الواردة من البندقية والمرجان والقرفة التي كانت تجد سوقا رائجة في الهند والزعفران والحديد والرصاص والنحاس والرق وأسلاك النحاس المذهبة

كما كان زيت الزيتون المغربي أحد سلع التصدير الهامة عبر السويس الى مكة والمدينة .

أما الصادرات من المنتجات المصرية فقد كان عمادها هو منتجات مصر الزراعية من القمح والفول والعدس والسكر والزبد وزيت الخس والقرطم والكتان والكثير من هذه الحبوب وكان من عائد الأوقاف الخيرية الموقوفة على مكة والمدينة وقد بلغ مجموع ما رصدته الخزينة السلطانية في مصر كارسالية لأهالي الحرمين الشريفين في مكة والمدينة من إيرادات الأوقاف الكبرى مثل وقف الدشيشة الكبرى ووقف المرادية والمحمدية والأحمدية والذين عرفوا جميعا باسم أوقاف الحرمين الشريفين تحت بند (تعيينات اشراف حرمين) من سنة ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م الى ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م مبلغ ٩٣٦١٦ بارة تزايدت الى ١٥٨١٧٠ بارة ثم ارتفعت في اصلاح سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م الى ١٧٠٠٠٠ بارة لشراء نقل ثمانمائة أردب من الأرز الأبيض اضافة الى حوالي أربعين ألف أردب من القمح تؤخذ من الانبار الشريفة التي تتجمع فيها الايرادات العينية للخزينة السلطانية من حبوب مقاطعات الالتزام العينية والأوقاف ، اضافة الى ما يرصد لشراء مسلتزمات للحرمين الشريفين من حصير وزيت وقناديل وغيره وما رتب على الخزينة السلطانية كنفقات لنقل هذه الحبوب والالتزامات الأخرى .

وقد بلغ مجموع نفقات النقل ٦٣٨٠٠ بارة ، وكانت هذه الحبوب تنقل من القاهرة الى السويس حيث توضع في شون أعدت لهذا الغرض وأنشئت أولهما سنة ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م وكانت تتسع عشرة آلاف أردب من القمح ثم بنيت شونة أخرى ١١١٧ هـ / ١٧٠٥ م وكانت تسع لعشرين ألف أردب ولما استقر الأمر في مصر بعد فتنة افرنج أحمد لاسماعيل بك ابن أيواظ وجركس بك وتولى اسماعيل بك اماره الحج سنة ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م فانه بنى في

السويس شونة جديدة وأصبح حجم الحبوب التي تسعها هذه الشون أربعين ألف أردب وبتعبير مؤرخ هذه الحادثة (جعل في بندر السويس كدك غلال الأوقاف أربعين ألف أردب قمح لما يجيىء أوان سفر المراكب يشحنوا من البندر ويسفروا على ما تيجي الغلال من قبلى وتتوجه الى السويس وظل الأمر على هذا الحال والترتيب سنين) ويتضح من ذلك أن الغرض من انشاء هذه الشون هو ضمان انتظام عملية ارسال الحبوب الى أهالى الحرمين الشريفين وكانت هذه الحبوب تنقل من السويس الى جدة فى أسطول السفن السلطانية التي كانت ترابط فى ميناء السويس تحت اشراف قبودان ثغر السويس ، وفى القرن السابع عشر تعرض هذه الأسطول للاهمال تدريجيا ، وتساقطت سقنه فريسة للعطب وعدم التجديد وذلك اثر استحواذ الأمراء المماليك على منصب لبودان السويس واستئثارهم لأنفسهم بما يرصد لاصلاح هذه السفن ، كما كانوا يستخدمون هذه السفن فى نقل تجارتهم والمسافرين لحسابهم حتى أصبحت هذه السفن اعجزة وتناقص لذلك ما يرسل من الحبوب الى ثلاثين ألف أردب على أن تدفع الخزينة السلطانية نقدا الى شريف مكة مبلغا يراى ثمن عشرة آلاف أردب من القمح وهو ما رصدته الخزينة اجمالا لهذا الغرض ، وقد تسبب ذلك فى ارتفاع أسعار الحبوب فى مكة والمدينة لهذا السبب ، ثم أعيد رصد مبلغ من الخزينة السلطانية لاصلاح السفن وبناء عدد جديد منها ولكن أمراء المماليك حالوا دون ذلك حيث حولوا هذه المبالغ لأنفسهم ، ولما حكم على بك مصر وافق على ارسال الحبوب الى المدن المقدسة شريطة أن يدفع شريف مكة نفقات نقل هذه الحبوب .

ولم تكن تدفع على هذه الصادرات كلها الى الجزيرة العربية رسوم جمركية عند خروجها من مصر سواء عن طريق السويس أو القصير عبر القوافل البرية أو البحرية .

وقد كان الميزان التجارى لتجارة مصر مع الهند والجزيرة العربية فى غير صالح مصر حيث لم تكن تصدر الى بلاد الهند بضائع ذات شأن فى حين أن مشتروات التجار المصريين من سلع هذه البلاد كانت واسعة بالعملات الذهبية كما أن معظم صادرات مصر الى الجزيرة العربية كانت تدور كأعباء عينية ونقدية التزمت بها مصر منذ أمد طويل وورثتها الدولة العثمانية عن دولة المماليك الجراكسة وفرض الدور الدينى للدولة العثمانية فى العالم الاسلامى استمرار أداء هذه الالتزامات والوفاء بها واشتملت هذه الأعباء على ما كان يرسل من أموال سائلة (الصرة الشريفة) مرصودة على الحرمين الشريفين وأشراف الحجاز وفقراء مكة والمدينة وما يرسل من الصادرات العينية كالحبوب وغير ذلك ، وقد أسفر ذلك كله عن اختلال الميزان التجارى فى هذه الجهة لا سيما وأن جانبها كبيرا من واردات أوروبا من سلع الهند كان يصل اليها عبر الطريق الجديد حيث أصبح التجار الأوربيون يجدون الكثير من احتياجاتهم من سلع الهند فى المراكز التجارية فى أوروبا فى برشلونة وأمستردام وغيرها ، وقلت بذلك الفائدة التى تعود على مصر من تجارتها مع بلاد العرب والهند التى تسببت فى استنزاف شديد للذهب والفضة من مصر حيث كان التوازن التجارى يوفى عن طريق إعادة تصدير البضائع الأوربية الى سائر النواحي عبر مصر أو يدفع ثمنها نقدا ولم يكن العرب والهند يقبلون التعامل بالعملات المحلية أو العثمانية ولم تسهم بذلك تجارة الهند والجزيرة العربية مع مصر فى تنشيط الاقتصاد المصرى الداخلى أو الخارجى الا بصورة هامشية ونتج عنها الى جانب أسباب أخرى تدهور فى

اقتصاديات مصر وكان الانخفاض المتوالى لسعر صرف العملة المحلية الرسمية وهي البارة مقارنة بالعملات الذهبية الأوروبية أحد الدلالات الواضحة عليه . على العكس مما كان زمن دولة المماليك حيث كانت التجارة مع بلاد الهند أحد أهم أسباب ثراء مصر ومصدرا ثريا أسهم في ازدهار دولة المماليك .

الفصل الثالث

النشاط الحرفى فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى

تمهيد :

أسهم الموقع الجغرافى لكل ميناء من الموانىء المصرية فى العصر العثمانى فى تحديد حجم وطبيعة النشاط الحرفى داخل هذا الميناء ، وانطلاقا من ذلك يمكن القول بأن الموقع الجغرافى لبولاق ومصر القديمة على نهر النيل قد أسهم فى اتساع وتنوع النشاط الاقتصادى فيهما واتصالهما بمراكز الانتاج والسكان فى مصر العليا والسفلى ، كما أسهم فى جعل هذين المينائين النهريين ضاحيتين ومنفذا للقاهرة أكبر مراكز مصر السكانية والحضرية بما لذلك من دور بالغ الأهمية فى إثراء وتنوع النشاط الاقتصادى فى هذين المينائين مع ما يضيفه كون القاهرة مركزا رئيسيا للتجارة بين الشرق والغرب من أهمية على كل من بولاق ومصر القديمة .

وكان لنفس العامل الجغرافى الفضل فى جعل النشاط

لاقتصادى سواء التجارى أو الزراعى أو الصناعى أكثر حجما تنوعا فى الموانئ المصرية على البحر المتوسط دمياط ورشيد . الاسكندرية عن مثيلاتها على البحر الأحمر السويس والقصير . للتين فرض عليهما العامل الجغرافى والسكانى تحديد النشاط !اقتصادى واقتصاره تقريبا على التجارة الخارجية وجعلهما أقرب الى كونهما محطات تجارية شبه موسمية من كونهما موانئ ذات كثافة سكانية على نحو ما كان فى باقى الموانئ ، وفيما يلى نتناول عناصر النشاط الاقتصادى فى تلك الموانئ :

أولا : التجارة الداخلية :

عرفت الموانئ المصرية فى العصر العثمانى لوتين من النشاط لتجارى الذى كان أحد أبرز ألوان النشاط الاقتصادى فى هذه الموانئ ، وأولهما هو تجارة الجملة التى يقوم فيها التجار بتسويق شراء السلع بكميات ضخمة من منتجها على أن يقوم تجار التجزئة بالشرط الثانى المكمل وهو تسويق هذه المنتجات للمستهلكين فى الأسواق الداخلية ، وكان العبء الأكبر فى إدارة النشاط التجارى الخارجى خارج مصر مع غير المصريين مسلمين كانوا أم أوربيين يقع على تجار الجملة الذين كانوا محورا للنشاط التجارى الداخلى . الخارجى فى الموانئ المصرية فى ذلك الوقت .

وكان ميناء مصر القديمة النهري يمثل منفذا للقاهرة الى مدن وقرى الصعيد وتجارة القوافل الواردة من سنار ودارفور والتجارة الواردة من الجزيرة العربية واليمن عبر القصير فاسنا زقوص . وتحمل هذه المراكب الواردة من الجنوب الى القاهرة الحبوب والأقمشة المصنوعة من القطن والكتان والزيوت المختلفة . السكر والعصفر ، وتحمل هذه المراكب فى طريق عودتها مصنوعات لقاهرة وأوربا ومنتجات مدن وقرى الوجه البحرى الى الصعيد

ومن أسواق أسيوط واسنا تجد هذه البضائع طريقها الى دافور وسنار وغيرها من نواحي السودان الشرقى والغربى ، وكانت أسيوط وجرجا واسنا وقوص محطات نهريّة تجارية ارتبطت ملاحيا تجاريا عبر نهر النيل مع مينائى القاهرة على النيل مصر القديمة وبولاق ، وكان القسط الأكبر من النشاط التجارى بين هذه الموانئ النهرية وبين القاهرة يتم عبر ميناء مصر القديمة الذى يشهد لذلك أعداد كبيرة من المراكب والمتاجر المختلفة والناس من بائعين ومشتريين ووسطاء ، وشكلت الأوانى الفخارية والجرار التى كانت ترد من الصعيد على الأطواف العائمة احدى السلع الهامة التى كانت تجد لها سوقا رائجة فى القاهرة وقرى ومدن الوجه البحرى وكانت الأوانى الفخارية والجرار سلعة معقاة من الرسوم والضرائب سواء فى ميناء مصر القديمة أو بولاق وغيرها كما كانت ترد الى مصر القديمة منتجات الصعيد الزراعية مثل القصب السكرى الوارد من أطفيح وقراها ، ونبات الحلفاء الصعيدى الذى كان يستخدم كوقود فى المنازل ، وكانت واردات القاهرة من هذا النبات الجاف من الضخامة بحيث سجلت لنا احدى الوثائق صفقة اشترى فيها أحد التجار القاهريين من أحد التجار من أهل الصعيد ستا وأربعين ألف حزمة من الحلفاء مرة واحدة ، كما مثل الحطب الوارد من الصعيد الى جانب الحلفاء وقودا يستخدم فى الطهى وغير ذلك سواء للأهالى أو لطبخ الديوان بالقلعة حيث يقيم الكثير من أفراد الأوجاقات العسكرية الى جانب الباشا وكبار الموظفين فى القلعة .

أما بولاق فقد كانت مركزا تجاريا هاما وميناءا نهريا يرد اليه شطر لا بأس به من منتجات الوجه القبلى - غير أن القسط الأكبر من حجم النشاط التجارى فى وكائل وحواصل وأسواق وبلاق كان مصدره منتجات الوجه البحرى واقليم الجيزة وقراه،

والوارد من بلاد الشام وتركيا وأوربا وشمال أفريقيا عبر فرعى
دمياط ورشيد ، ولذلك يمكن القول بأن معظم البضائع والتجارات
المتداولة فى أسواق ووكانل القاهرة كانت تمر عبر ميناء بولاق
النهرى .

كانت بولاق مركزا رئيسيا لتجارة الحبوب فى مصر حيث
يهبط كبار تجار الحبوب من بولاق الى الصعيد وضواحي الوجه
البحرى لشراء النمح والفلول والشعير والسبسم والعدس والبرسيم
من منتجها سواء الفلاحين منهم أو الملتزمين الذين كانوا يتقاضون
جزءا من التزاماتهم من الفلاحين بصورة عينية أو يديرون
لحسابهم أراضى زراعية وقد بلغت إحدى الصفقات التى عقدها
أحد تجار بولاق مع كاشف الغربية لشراء الحبوب مبلغ مائة
وخمسين ألف نصف من الأنصاف الفضية وهى وحدة التعامل
النقدى المعروفة باسم البارة ، وتبرز ضخامة هذه الصفقة حقيقة
مفادها وجود رأسمالية محلية من التجار الأمر الذى كان ذا أثر
محمود فى النشاط الإقتصادى عموما والتجارى خصوصا كما
كان هؤلاء التجار يشترون الحبوب من الشئون السلطانية فى مصر
القديمة . فى حالة وجود فائض لدى هذه الشئون عن الحاجات
السلطانية للجيش وغير ذلك ، واجمالا فقد كان ساحل الغلال
ببولاق هو المركز الرئيسى لتجارة القمح فى مصر سواء القادم من
بلاد وقرى الصعيد أو القمح القادم من البحيرة والغربية وسائر
فواحي الوجه البحرى .

وتواصلت العلاقة بين تجار الحبوب فى دمياط ورشيد
والاسكندرية وتجار ساحل الغلال فى بولاق وكان لتجار بولاق
حواصلهم ووكانلهم فى دمياط ورشيد والاسكندرية ، كما كان
لتجار هذه الموانئ حواصلهم ووكانلهم وشركائهم ووكانلهم فى
بولاق ، وكانت تجارة الحبوب فى هذه الموانئ تتم فى أسواق

خاصة لبيع الغلال اصططلحت وثائق المحاكم الشرعية على تسميتها باسم (ساحات الغلال) وأحيانا أخرى باسم (عرصة الغلال) وتعتمد هذه الساحات الى حد بعيد على واردات الحبوب من ساحل الغلال ببولاق ، وكان تجار الحبوب فى بولاق ومصر القديمة ودمياط ورشيد والاسكندرية مسئولين أمام الأجهزة الادارية فى الديوان بالقلعة وفى مختلف الموانئ عن أسعار بيع وشراء القمح زمن الأزمات الغذائية منعا للاستغلال أو الاحتكار ، كما كانوا مسئولين عن تسلم وتوزيع القمح على صغار التجار فى تلك الظروف سواء كان هذا التمتع قائما من الشئون السلطانية فى مصر القديمة أو من خارج مصر ، على أن يقوم هؤلاء التجار ببيع القمح (لحساب الميرى) لحساب الولة العثمانية ممثلة فى الجاويشية المشرسين على هذه العملية والذين يصبحون المراكب المحملة بالحبوب ويقومون بتسليم الحبوب وفق قرائم يحدد فيها اسم كل تاجر والكمية التى تسلمها على أن تحدد للتجار بالاتفاق مع الجهاز الادارى فى كل ثغر نسبة للربح وهى رمزية الى حد ما ويشرف الجهاز الادارى على استلام وبيع القمح اشرافا كاملا ضمانا لعدم الاحتكار وحبس التمتع طلبا للأسعار المرتفعة ، وتسمى وثائق المحاكم الشرعية القمح المباع فى مثل تلك الحالات للتجار باسم (الغلال الديوانية) تمييزا لها عن غيرها من الغلال .

وكانت بولاق اضافة لذلك مركزا يزود القاهرة بفواكه الفيوم والبرلس والخضروات التى تنتجها جزيرة خضرا ، وقرى اقليم الجيزة وامبابية وواردات الخانقاه من الجبن والبطيخ والبلح، وواردات اطيح من القصب السكرى والأوانىء الفخارية ، وواردات دمياط ورشيد والبرلس والاسكندرية من السمك المملح والأرز وطلع أوربا والشام وتركيا .

أما ثغر دمياط فقد وجد النشاط التجارى فيه مناخا ملائما ، وكان المجال مفتوحا للتجارة أمام التجار من مختلف الأجناس الذين تشاركوا فى التجارة وامتلاك الوكائل والحوانيت والحواصل والبساتين ، وكانت دمياط مركزا ترد اليه المنتجات الزراعية والصناعية من الاقاليم والقرى المجاورة كاقليم الغربية والدقهلية والشرقية والمنزلة ومراكز التجارة والصناعة على النيل مثل فارسكور وسمنود والمنصورة والمحطة الكبرى وطنطا والقرى التابعة لها حيث تجد هذه المنتجات طريقها عبر تجار وحواصل ووكائل دمياط الى بلاد الشام وتركيا .

ومثل الأرز أحد أبرز الحاصلات الزراعية الواردة الى ثغر دمياط من الحقول احليطة به ومن قرى البر الغربى للنيل مثل كفر سليمان البحرى وميت أبو غالب ، وكفر القرعة ورأس الخليج والاحمدية ودنجواى وغيرها .

كما يرد الى ثغر دمياط انتاج قرى البر الشرقى من الأرز سواء من كاشفية فارسكور وتوابعها الروضة والطرحة وكفر العرب وشرباص والسرو ، أو من دقهلة وطرانيس وشرمساح ومحطة انجاى وغيرها .

وكان التجار ينزلون الى تلك النواحي لعقد صفقات لشراء الأرز والقمح والجلود ، ويضرب الأرز فى دمياط ليباع فى أسواقها مبيضا كما يصدر الى خارج مصر على هذه الحالة أما التعامل بين التجار والمنتجين فى مثل هذه الصفقات فكان يتم عينا أو نقدا ، وكثيرا ما كان المنتجون يقترضون من التجار أثمان هذه الصفقات قبل أوان الحصاد ، أما الفائدة التى كانت تعود على المنتجين من الفلاحين فهى تجهيز زراعاتهم والانفاق عليها حيث حالت أحوالهم المالية دون القيام بذلك بغير الاقتراض ، وأما التجار فقد تمثلت الفائدة العائدة عليهم من ذلك فيما نقلته احدى الوثائق

وهى (ان يكون سعر الضريبة انقص من السعر الواقع حين ذلك دينارا واحدا) ، وتتم التعاقدات بين التجار والمنتجين أمام الحاكم الشرعى أو أحد نوابه حيث تحدد فى التصديق المحرر فى المحكمة الشرعية الكمية المتعاقد عليها ومكان استلامها سواء فى حواصل التجار بالثغر أو فى مقر إقامة المنتج ، وتبرأ ذمة كل من التاجر والمنتج لدى الحاكم الشرعى أى أحد نوابه بعد الوفاء بهذا التصديق ويعطى كل منهما حجة تبرأ بها ذمته لدى صاحبه .

وقد وضعت ضوابط ادارية لمنع المضاربة على أسعار الأرز يلتزم بها جميع التجار وتتم بمعرفة كبارهم وشيوخ طائفتهم وأعضاء الجهاز الادارى ويحدد بمقتضاها ثمن شراء ضريبة الأرز ولا يجوز لأحد من التجار أن يرفع الأسعار عما اتفق عليه سلفا ، وإذا حدث مثل هذا التجاوز واشتكى التجار للحاكم الشرعى فانه يتصدى لهذا التاجر ، وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية حالات كثيرة تجاوز فيها التجار وفى احداها طلب جمع كبير من التجار نفى التاجر الخارج عن اتفاق الجماعة خارج الثغر وأقرهم الحاكم الشرعى على ذلك وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية مواد كثيرة تحتوى على حالات مشابهة لذلك ، منه ما نقلته عن افراد أحد التجار بسعر خاص اشترى به الأرز وضارب بذلك على تلك السلعة الهامة وخرج على ما اتفق عليه التجار فكان مما نالته (انه انفرد عن التجار وتوجه الى ناحية فارسكور وابتاع من أمينها أرزا شعيرا كل ضريبة بثمانية دنانير ذهبيا سلطانيا جديدا بزيادة عن السعر المعتاد وكان قصده من ذلك الاضرار بالتجار والرعايا لأنه اذا حصلت الزيادة فى الأرز الشعير تحصل الزيادة فى الأرز المبيض فى سائر الديار الاسلامية وفى ذلك ضرر للمسلمين وانهم وجماعة التجار لا يرضون اقامته بينهم بالثغر فأجابهم مولانا المومى الى طلبهم) وحين فر هذا التاجر من الثغر من جراء فعلته تلك حضر أخوه وضمن احضاره لدى الحاكم الشرعى وبتعبير

الوثيقة (كفل احضار أخيه متى طلب منه ذلك فى ليل أو نهار أو صباح أو مساء ، وإن تعذر عليه احضاره كان عليه أن يخضع لما يراه الشرع وولى الأمر فى ذلك ضمانا وكفالة شرعيين) .

والى جانب الأرض كان التجار يشترون ثمار البساتين المحيطة بثغر دمياط وقراها وكان انتاج هذه البساتين من الفواكه والخيار شنبر من الصادرات الهامة الى سائر نواحي مصر ، كما كان العسل المنتج فى معاصر الأقصاب فى دمياط والسكر والشمع الخام والأصفر وزيت السمسم والأخشاب والنخيل والسمك المملح والحصر الذى يصنع من نبات البردى الذى ينمو بكثرة فى بحيرة المنزلة والمستنقعات المنتشرة فى ظاهر الثغر والجين وسائر منتجات هذا الثغر تمثل سلعا هامة قامت عليها حركة التجارة بين دمياط وسائر نواحي مصر ، كما عرفت التجارة فى دمياط نفرا من التجار أسمتهم الوثائق باسم (التجار السفارة) وكان نشاطهم يتسم بالتجوال الدائم ببضائعهم بين دمياط وسائر مدن وقرى مصر ووسيلتهم فى ذلك هى المراكب النيلية ، يحطون رحالهم من مكان لآخر يبيعون ويشتررون وقد لا يعود أحدهم الى الثغر قبل عام أو بعض عام ، وكان لهؤلاء التجار السفارة شيخ يشرف على شئونهم وأحوالهم . كما عرفت تجارة الأقمشة نفرا من التجار المتجولين أسمتهم الوثائق باسم (تجار البقجة) وهؤلاء التجار يحملون فضلات الأقمشة واللوانا من الأقمشة البسيطة والرخيصة الثمن التى تناسب العامة على ظهورهم ويجولون بها فى شوارع المدن والقرى .

وكان ثغر رشيد مستودعا لبضائع التجار التى تنقل بين بولاق ومصر القديمة والاسكندرية وذلك لأن السفن القادمة من بولاق وغيرها عبر فرع رشيد لم تكن تتجاوز رشيد فى معظم الأحيان وكذلك السفن القادمة من الاسكندرية التى لم تكن تدخل الى فرع

رشيد الا فيما ندر ، ولأهمية رشيد على طريق التجارة بين أوربا والمغرب والشام وبين القاهرة ومدن الصعيد فقد أقام بها قنصلان أحدهما فرنسى والآخر من البندقية ، كما أقام بها بعض من التجار الأوربيين كى يشرفوا على تجارتهم بين القاهرة والاسكندرية ، ونتيجة لهذا الموقع الهام الذى حازته رشيد كان النقل النهري والملاحة هما العمل الأكثر شيوعا والحرفة الأعظم رواجاً بين أهلها ، كما لعب تجار رشيد والاسكندرية دورا وسيطا فى نقل وتسويق منتجات مدن وقرى الدلتا والصعيد ووارد القاهرة من الجزيرة العربية واليمن والهند حيث كانت هذه السلع تجد طريقها الى الشام وأوربا والمغرب وغيرها عبر مخازن رشيد وأسواق الاسكندرية ، كما كانوا يقومون بنفس الدور فى نقل صادرات تلك النواحي الى سائر نواحي مصر .

وكانت رشيد قد ورثت الدور التجارى الذى لعبته مدينة فوه والتى تضاعفت مكانتها بتراجع الاهتمام بحفر الخليج الناصرى الموصل بين فرع رشيد وبين الاسكندرية ، حيث لم يعد هذا الخليج يصلح للملاحة سوى فترة قليلة فى السنة تتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين يوما تقع زمن الفيضان فى أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ، وكانت منتجات رشيد الزراعية تنقل الى الاسكندرية بحرا بالنقاير وهى سفن شراعية صغيرة أو برا عبر درب رشيد المحاذى لساحل البحر المتوسط بواسطة الحمير والبغال والجمال التى تقطع المسافة بين رشيد والاسكندرية فى نهار يوم من صباحه الى عصره ، كما كانت رشيد والاسكندرية تتلقيان ما تنتجه بلطيم والبرلس من الفواكه والبطيخ حيث تحمل المراكب هذه المنتجات بحرا الى رشيد والاسكندرية ، أما السويس فكانت ذات ظروف خاصة جغرافية وسياسية جعلتها مدينة شبه موسمية ترتبط الحركة فيها بموسم الحج وقدم السفن من الجزيرة العربية واليمن فى

فترات محددة ، وتلك كانت إلى حد بعيد حالة ميناء القصير ، وقد
أمدت بلطيس السويس بمنتجاتها من الطيور والبيض والأغذية .

وقد عملت الثغور بالمنشآت التجارية التي أديرت من خلالها
حركة التجارة الداخلية والخارجية مثل الأسواق والقياسر والوكائل
والخانات والساحات والشوارع وفيما يلي تفصيل يتناول تلك
المنشآت ودورها في النشاط التجاري في تلك الثغور .

١ - الأسواق :

خلطت وثائق المحاكم الشرعية في الدلالة بين الأسواق
والقياسرية حيث أطلقت التسميتان أحيانا على منشأة واحدة مثلما
وصفت بعض وثائق محكمة بولاق الشرعية قيسارية سنان باشا
أحيانا بصفتها تلك وأحيانا أخرى أسمتها باسم سوق سنان باشا ،
ونفس الخلط في الدلالة عرفته وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية
حيث وصف سوق القبانين أحيانا كثيرة بأنه قيسارية القبانين
وكانت الأسواق في الثغور أسواقا دائمة تشتمل على عدد كبير من
الحوانيت التي تباع سلعها مختلفة ، وأسواقا تقام بصفة أسبوعية
مثل سوق الخميس الذي كان يقام بالاسكندرية وهو مخصص لمبيع
المواشي ، وينقسم السوق الواحد إلى عدة أسواق فرعية يختص
كل واحد منها بسلعة معينة ، ومن أشهر أسواق ثغر دمياط الرئيسية
(سوق الحسبة) وكان به عدد كبير من الحوانيت والحواصل
والوكائل ، ومن أسواقه الفرعية (سوق الحدادين وسوق البرازين
وسوق الحريرين) ومن الأسواق الرئيسية في هذا الثغر أيضا
(سوق السمك) أحد السلع الرائجة بدمياط وكذلك (سوق قنطرة
الخواصين) وهي قنطرة كانت تقع على خليج النوارى إلى الشرق
من ثغر دمياط وكان يقام عندها سوق دائم وبالأطراف الشمالية
للثغر أقيم (سوق المنشأة) لخدمة الاعتداد العمراني في هذا
الثغر .

أما أسواق ثغر الاسكندرية الرئيسية فقد تمثلت فى (سوق باب البحر) الذى اشتمل على عدة أسواق فرعية مثل (سوق القبانين وسوق الصوف) وتباع فى السوق الأخير أنواع الأحرمة والبسط والبرانس و (سوق الجلد) الذى يباع فيه الجلد ويعتبر مركزا لتصديره الى أوروبا كما كان بهذا السوق عدة وكائل متنوعة النشاط ، ولهذا السوق شيخ يديره ويشرف على شيوخ الأسواق الفرعية والوكائل الراقعة فى نطاق هذا السوق ، ومن الأسواق الرئيسية فى ثغر الاسكندرية (سوق سنان باشا) الذى ينسب الى سنان باشا الذى تولى باشوية مصر سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧ م وأقام منشآت كثيرة تحمل اسمه و (سوق الميناء الشرقى بالجزيرة الخضراء) وكان سوقا متكاملا فيه سوق للخضريين وآخر للجزارين وسوق للزياتين ، ومن الأسواق الرئيسية فى الاسكندرية (سوق بابا سدره) وكذلك (سوق المغاربة وسوق الشماعين وسوق العطارين) وبالسوق الأخير وكالة كانت مخصصة لمسكنى التجار من الأجانب والغرباء من غير أهل ثغر الاسكندرية ، كما كان برشيد سوق كبير يعج بالصناع والتجار .

ومن أسواق بولاق الرئيسية (سوق سنان باشا) وقد أنشأه سنان باشا والى مصر بعد عودته من اليمن وعرف باسم (السنانية) وكذلك (سوق اللحم وحلقة السمك) ومن أسواق مصر القديمة الرئيسية (سوق الخليج) وكذلك (سوق الشرب ، وسوق دار النحاس) .

أما السويس فقد ذكر العياشى فى وصفها فى القرن السابع عشر أنها مدينة صغيرة ذات أسواق ومساجد ووكالات مستطيلة على شاطئ البحر المالح الذى يأتى من الهند . وكان من أسواقها الرئيسية (سوق وقف الدشيشة الكبرى) وكانت حوانيته وحواصله ضمن أوقاف الدشيشة التى يربط إيرادها كنفقات للمحرمين الشريفين .

(ب) القياس :

وقد كانت كثيرة في الموانئ باعتبارها مراكز تدار منها الحركة التجارية الداخلية الى جانب الأسواق ، وهي عبارة عن شوارع تجارية تمتد على جانبيها الحوانيت المبنية عادة من طابقين أحدهما يستخدم كحوانيت والثاني لسكنى التجار ، كانت هذه القياس مسقوفة بالشوارع بالأخشاب وذلك لحفظ الحوانيت والتجار ورواد هذه القياس من الناس كما كان لبعضها أبواب يقيم عليها بوابون مسئولون عن أمن هذه القياس كما كانت تشتمل أحيانا على العديد من الوكائل الصغيرة ومن أشهر قياس ثغر دمياط القيسارية الكبرى وكان بها ثمانية وثلاثون حانوتا بخلاف الحواصل ، والقيسارية الصغرى التي كانت مخصصة لتجارة الأقمشة حيث أسستها الوثائق باسم (قيسارية القماش) ، أما القياس ببولاق فأشهرها (قيسارية بولاق) ، وقد أنشأ على بك قيسارية كبيرة بها وكان لها بابان وبها خان عظيم تعلوه مساكن من الجهتين وبها حوانيت متعددة وشون للغلال ، وكانت هذه القيسارية تشرف على النيل ، وقد استخدم الخان للدلالة على معنى القيسارية فيما نقلته إحدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية في وصفها لخان الوزير الأعظم علي باشا برشيد حيث اشتمل هذا الخان على حوانيت وأطباق وحواصل وقد تنوعت السلع التي تباع فيه على نحو ما في القياس ، ثم وصف في وثيقة أخرى بأنه وكالة الوزير الأعظم علي باشا التي تحتوى على عدة أسواق صغيرة .

(ج) الوكائل :

تتكون الوكالة من مبنى واسع يشتمل على العديد من المخازن والحوانيت ولكل تاجر في هذه الوكالة حانوته وحواصله ومن هذه

الحواصل ، الحواصل السفلية والعلوية ولكل حاصل باب يغلق عليه وللوكالة باب مربع يغلق عليه باب من الخشب ، وفناء واسع وعلى جوانب هذا الفناء يوجد رواق بأعمدة يؤدي الى الحواصل والحوانيت وفوق كل رواق طابقان للسكنى وشرقة تطل على الفناء ، ويفصل بين مبنى الوكالة وبين الطريق العام رواق لعزلها عنه ، وكان هناك نوع من الوكائل المخصصة لسكنى التجار مثل (وكالة الفرنسيين) بالاسكندرية مما جعل بوكسوك يخلط في الوظيفة في الدلالة بين الخان والوكالة حيث ذكر أن الخانات العديدة في بولاق والتي يؤوى اليها المسافرين والتجار يسميها العامة باسم الوكالة وقد حظيت هذه الخانات والوكائل باهتمام الجهاز الادارى فى الثغور تيسيرا على التجار وتشجيعا لهم على القدوم الى الثغور والتجارة بها وذلك من حيث ترميمها أو كفالة الأمن لها ، وعهد بحراسة هذه المنشآت الى ملتزمين بأمنها لقاء تحصيل عوائد أسبوعية من أصحاب الحوانيت ، وتدار هذه الوكائل عن طريق أصحابها أو وكلاء عنهم الذين كانوا يتقاضون ايجار هذه الحواصل والحوانيت من شاغليها ، وفى نفس الوقت كانت الوكالة تدار ضرائبيا بواسطة من حازها كالتزام لجمع الضرائب عنها ، وتختص كل وكالة بالتعامل فى سلعة بعينها حيث يحظر تداول هذه السلعة فى غير الوكالة المخصصة لها ، وقد عرفت بولاق العديد من الوكائل التى بلغ عددها ثلاثين وكالة رئيسية من أهمها الوكالة التى أنشأها أحمد باشا حافظ الخادم سنة ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م وهى تنقسم الى وكالتين فرعيتين ، وكذلك وكالة السكر ووكالة الجلابية ووكالة القطن ووكالة الفسيخ ووكالة الأرز ووكالة الصيارف وغيرها ، أما وكائل ثغر دمياط فكان منها وكالة الوزير الأعظم على باشا الذى نهج كسلفه سنان باشا فأنشأ كثيرا من الوكائل بالموانئ ومن وكائلها وكالة الزيت التى كانت تختص بيع الزيت والسيرج الى تجار التجزئة من الزياتين ،

وبرشيد كانت وكالة على باشا الوزير التي أطلقت عليها إحدى وثائق محكمة الاسكندرية اسم (خان الوزير الأعظم على باشا) وقد ذكرت هذه الوثيقة أن هذا الخان يشتمل على وكالة كبرى تشتمل على أطباق وحواصل وحوانيت وبها وكالة صغرى .

(د) الساحات والشوارع :

... اختصت هذه الساحات بتجارة الحبوب والغلال وعرفتها الوثائق حينئذ باسم (ساحة الغلال) وحينئذ آخر باسم (عرصه الغلال) أما الشوارع فهي ساحات مسقفة بسقوف مؤقتة من الأخشاب والبردى وتختص ببيع السلع الموسمية مثل البطيخ ويجد تجار التجزئة حاجتهم من هذه السلع فى تلك الشوارع .

وقد أسهم نظام المنشآت التجارية المتخصصة الذى يقوم على تداول السلعة الواحدة فى مكان واحد فى توحيد الأسعار وإمكانية المراقبة التامة للأسعار والبضائع والموازين والمكاييل والمقاييس ووفرة البيع - كما أتاحت الغرف والمساكن التى كانت تشغل أعلى الوكائل والخانات لأصحاب الحوانيت والتجار من الغرباء أو الأجانب الإقامة القريبة وسهولة الاتصال لعقد الصفقات وتصريف التجارات ، كما أسهم هذا النظام فى إدارة هذه المنشآت بضمان حسن الاشراف والرقابة مع ما لذلك من تأثير ايجابى على مثل من القاجر والمستهلك .

غير أنه يجب الإشارة إلى أن حركة التجارة الداخلية تعرضت لمؤثرات سلبية بسبب الحمائيات التى فرضها رجال الأوجاقات وأصحاب النفوذ على التجار الأمر الذى أدى إلى إرهاب الناس من المستهلكين وكذلك تراخى القبطية الادارية والاشراف والرقابة على السلع والجودة والأسعار ، غير أن المؤثر السلبى الأكثر خطورة تمثل فيما تعرضت له العملات المتداولة فى

المعاملات التجارية الداخلية من تزيف حيث انتشرت المقاصيص وهي قطع البارة التي كانت تقطع الى أجزاء عدة مع ما يتبع ذلك من ارتباك في الأسواق والمعاملات ، كما انتشر التزيف في العملات عن طريقة خلط الفضة بالمنحاس وكان أول ما عرفته الساحة من تزيف زمن على باشا الصوفي ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م وذلك نتيجة لجعله دار الضرب مقاطعة من مقاطعات الالتزام فأصبح شغل حائزها هو تحقيق الربح ولجأوا لذلك لخلط الفضة بالمنحاس بنسبة زائدة عن المتعارف عليه وقد صدرت قرمانات تبطل بعض العملات التي انتشرت فيها التزيف كما اتخذت اجراءات ادارية كثيرة لمنع دوى جدوى .

وعلى الرغم مما كان يتخذ من اجراءات عنيفة لمنع تزيف العملة وتسعير السلع الا أن خطر الحمایات ظل يتهدد حركة التجارة الداخلية من آن لآخر وبرز بصورة واضحة في القرن الثامن عشر الميلادي وكان لذلك شديد الأثر على حركة التجارة الداخلية والخارجية على السواء وقد عبرت عن ذلك احدى الوثائق التي صورت حالة الأسواق في ثغر الاسكندرية من جراء تزيف العملات فقالت (حدث توقيف بالبندر وتعطيل من قبل المعاملات وبسبب ذلك تعطلت احوال العباد والأخذ والعطا والبيع والشراء وسائر المعاملات) الأمر الذي ألقى بظلال كثيفة على حركة التجارة الداخلية في مصر وفي الموانئ التي تعتبر مراكز تجارية ذات تأثير في حركة وشكل التجارة الداخلية والخارجية في مصر .

ثانيا : النشاط الزراعي :

تركز النشاط الزراعي في دمياط ورشيد حيث شكلت الزراعة أحد أهم النشاطات الاقتصادية في هذين الثغرين ، أما في الاسكندرية وبولاق ومصر القديمة فقد كان هذا النشاط أحد الأنشطة

الهامشية وذلك لضيق مساحة الأراضي الزراعية في تلك الموانئ ،
وانعدم النشاط الزراعى فى السويس والقصور الجغرافية وطبيعة
الأرض فى هذين المينائين .

وقد اعتبر التنظيم المالى لمصر أن الأراضي الزراعية والبساتين
الواقعة ضمن نطاق الثغور جزءا وجهة من الجهات التى تشكل
مقاطعات الالتزام فى هذه الموانئ ، وعلى هذا خضعت الأراضي
الزراعية فى قرى (نقيصة والحمرة ، والقمبية ، والرملة ومنية
المنرعان والبستان والسنانية ومنية طيب والشعرا والعدلية)
لمقاطعة التزام ثغر دمياط التى كان ملتزمها يلزم هذه القرى
لشيوخها أو بعض الملتزمين من باطنه ، كما خضعت ضواحي
رشيد والحقول الواقعة على ضفتى الخليج الناصرى الواصل بين
قرى رشيد وثر الاسكندرية وحتى (غيطان رمل أبى قير) وكانت
هذه الحقول تقع ضمن ثلاثين قرية منتشرة على هذا الخليج وتتبع
هذه القرى مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد .

أما مقاطعة بولاق ومصر القديمة فقد تبعها ضواحي مصر
القديمة وهى قريتا دير الطين والبساتين كما تبعها الأراضي
الواقعة فى جزيرة الروضة وجزيرة الذهب ، والأراضي الواقعة
جنوبا حتى (معادى الخبيرى) التى نسبت لعربان الخبيرى
الساكنين بها وهم أحد فروع عربان غزالة ، كما تبعها ضواحي
بولاق وقريتا (كفر البارزى ، والكفر المستجد) و (جزيرة خضراء)
أو القرطية التى كانت تبلغ ضعف مساحة جزيرة الروضة وهى
قبالة بولاق .

وقد اهتمت الادارة العثمانية بحفر وتطهير الخلجان الرئيسية
مثل خليج النوارى بدمياط ، والخليج الناصرى بالاسكندرية ،
وعملت جسور هذين الخليجين معاملة الجسور السلطانية وكان
حفر خليج النوارى يتم فى فصل الشتاء من كل عام على نفقة

الخزينة السلطانية من مال ديوان مقاطعة ثغر دمياط ، ويقع هذا الخليج جنوب ثغر دمياط ويتجه الى الشرق ويستدير شمالا حتى يتصل بحيرة المنزلة وتفصل بينه وبين هذه البحيرة سدود تفتح كمنفذ ومفيض يجنب الثغر خطر الفيضانات المدمرة حيث يلقي بمياه الفيضان الزائدة الى بحيرة المنزلة وتقوم السواقي السلطانية على هذا الخليج برفع المياه من النيل اليه أثناء انخفاض منسوب المياه ، وتدار هذه السواقي بإشراف ونفقات على حساب ملتزم مقاطعة الثغر على أن تقوم السواقي التي يمتلكها الفلاحون برفع المياه من الخليج الى بساتينهم وحقلهم وكانت عملية الري في رشيد أيسر منها في دمياط وذلك لارتفاع منسوب المياه في فرع رشيد عنه في فرع دمياط .

أما الخليج الناصري فقد كانت مسئولية تطهيره تقع على كاشف ولاية البحيرة الذي كان يستعين في حفره بفلاحى القرى الواقعة على ضفتى الخليج ، ويحفر هذا الخليج فى أوائل يونيو وتستمر عملية الحفر لمدة ثلاثين أو أربعين يوما ، ويساهم ديوان مقاطعة التزام الاسكندرية ورشيد بجزء من نفقات الحفر والتطهير على أن يتحمل كاشف البحيرة القسط الأكبر من هذه النفقات ، ويمد هذا الخليج صهاريج الاسكندرية بالمياه فى موسم الفيضان حيث تخزن هذه المياه لاستهلاك سكان الثغر على مدار العام فى اثنين وثمانين صهريجاً تقع أسفل المدينة تحت الأرض ، ويعهد الوفاء بحاجة الصهاريج من المياه كان على كاشف البحيرة أن يعلن أن بإمكان الفلاحين الواقعة قراهم على ضفتى الخليج أن يفتحوا الجسور القائمة على الترع المتفرعة منه لزراعة أراضيهم وكفاية حاجتهم ، ولقد تركزت الزراعة فى ثغر دمياط فى البساتين الواقعة على نهر النيل وخليج النوارى فى شواطئ (العسوة وشاطئ العياشى وشاطئ سيدى شطا التابعى) وكان الأخير

يقع الى الشرق من ثغر دمياط ، وشاطيء (غيط النصارى) الذى يقع الى الشمال الشرقى من الثغر و (شاطيء القبة) الذى يقع الى الشمال من الثغر وحتى القلعة الكائنة عند قرية الثغر والمعروفة باسم القلعة الشرقية السلطانية (وشاطيء السيالة) الذى يقع جنوب شرقي الثغر ، أما اراضى الضفة الغربية لنهر النيل وشمال شرقى الثغر فقد عرفتها وثائق المحكمة الشرعية تحت اسم (البرية) أو (الاراضى المستجدة بظاهر الثغر) حيث كان الأهالى يقومون باستصلاح أجزاء منها لزراعة الأرز فى تلك الاراضى المستصلحة ، وإضافة الى الأرز والقمح والبرسيم كانت حقول دمياط تنتج الاقصاب الحلوة السكرية التى قامت عليها صناعة السكر والعسل والحلوى كما كانت بساتين هذا الثغر تنتج الفواكه والليمون النارج والخيار شنبلي . كما تحاط البساتين والحقول بأشجار الزنزلخت والجميز ، والموز الأخضر النيلي ، وحوت هذه البساتين حظائر لتربية المواشى وكانت الاراضى الزراعية فى ثغر دمياط تزرع بصفة دائمة صيفا بالأرز وشتاء بالبرسيم أو القمح ، أما البساتين فتزرع بالخضروات والرسيم الى جانب ما بها من أشجار الفاكهة . وأسهمت الموارد المائية التى توافرت لهذه الزراعات على مدار العام من نهر النيل والترع والخلجان المتصلة به فى جعل هذا النشاط أحد الأنشطة الاقتصادية البارزة فى ثغر دمياط .

على أن النشاط الزراعى بدمياط قد تعرض لمصاعب عدة من جراء فتح ترعة الفرعونية فى القرن الثامن عشر الواقعة على فرع دمياط مما جعل مياه البحر تنخفض فى نهر النيل وحتى فارسكور لانخفاض المنسوب الأمر الذى ترتب عليه تلف الزراعات وخراب بعض الجزر النيلية المحيطة بالثغر . ولم يتوقف ذلك الا بعد اقامة سد على ترعة الفرعونية قبيل قدوم الحملة الفرنسية بثلاث سنوات

فارتفع منسوب النيل ارتفاعا منع ماء البحر من أن يطغى على المنطقة ، وقد تركزت الزراعة فى رشيد فى ضواحي هذا النغر وخاصة فى الجيوب منه حيث تمتد البساتين التى تعج بأشجار الجميز والفاكهة والنخيل والليمون والتين تم ثقلوها الحقول التى تزرع بالأرز والبرسيم وسائر الزراعات التقليدية وتزرع الأرض فى رشيد بصفة دائمة صيفا وشتاء حيث توفّر لها ما توفّر لتغمر دميّاط من الموارد المائية ، وترفع المياه الى هذه الحقول والحدائق من نهر النيل والقرع المتفرعة عنه بواسطة السواقي والشواديّف والطنابير ، كما تركزت الزراعة فى الاسكندرية فى البساتين والحقول المنتشرة حول الخليج الناصري ، وفى جزيرة فاروس القديمة التى كانت تسمى باسم جزيرة التين أو جزيرة الفنّار حيث ينمو التين فيها بكثافة وقد أسمتها الوثائق باسم (الجزيرة الخضرا) لكثرة ما بها من الزراعات كما انتشرت الحدائق داخل مدينة الاسكندرية حيث كانت تزرع بها الفواكه والخضروات ، كما يزرع البطيخ والشمّام حول لسان المياه المالحة الى الغرب من الاسكندرية وحتى ضريح (الشيخ العجمي) وخارج المدينة يزرع البدو على مياه الآبار والأمطار البرسيم والحلبة والشعير والقمح والخضروات .

وكانت زراعات ضواحي مصر القديمة وبولاق وجزيرة خضرا مقتصرة على الخضروات والفواكه التى كانت تمتد بها هذه الحقول والبساتين مدينة القاهرة التى كانت تمثل سوقا واسعة للمنتجات الزراعية ليس لضواحي مصر القديمة وبولاق فحسب بل للقري والأقاليم المجاورة لها فى الشرقية والجيزة .

وكانت الأراضى الزراعية فى الثغور تزرع بواسطة أصحابها الفلاحين الذين كان لهم حق الاستمرار فى زراعة الأرض طالما كانوا يسددون ما على هذه الأرض من ضرائب ، كما كان لهم حق

الانتفاع بها أو تأجيرها أو رهنها لمدة صغيرة اذا دعت الظروف الى ذلك أو التنازل عن حق الانتفاع بها الى الغير فى مقابل مبلغ معين يتقاضاه المتنازل ، ولقد امتلك التجار والأعيان الكثير من هذه الحقول والبساتين ، وأجر هؤلاء التجار والأعيان أراضيهم للفلاحين أو شاركوهم فى انتاجها فيما عرف باسم (المزارعة) حيث كان يلتزم المستأجر بزراعة الأرض وزيتها على أن يتقاضى المؤجر نصف الانتاج من هذه الأرض ، وتنص بعض وثائق الاستتجار على شروط اضافية تقع ضمن مسئولية أحد الطرفين حيث اشترط مؤجر على مستأجر ما يلى (تطهير القنوات والهرى ودفع ميز العرب) والهرى هو قناة فرعية تصل بين التربة الرئيسية والترع المتفرعة عنها أما الميز فهو ما يتقاضاه مشايخ العربان من أصحاب البساتين والحقول بصفة سنوية لقاء التزامهم بحماية البساتين والسواقي والمواشى على حين اشترط مستأجر آخر على صاحبه أن له ما يلى (ما يخرج من الأرض من غير زراعة كالليف والبردى والعجير والخطب والخيار شنبر والطعمة أربع نخلات بلح على العادة) والطعمة هى انتفاعه بنتائج هذه النخلات منفردا .

غير أن الاستقراء الراسع لسجلات المحاكم الشرعية للموانىء يوضح حقيقة هامة مفادها ان انتماء فلاحي هذه النواحي الى مقاطعات التزام الموانىء وهى مقاطعات حضرية جنبهم ما عاناه اخوانهم من الفلاحين التابعين للمقاطعات الريفية من مظالم ومغارم سواء من الكشاف أو الملتزمين أو المباشرين أو العسكر وهى الأسباب التى أدت الى كثرة حالات التسحب والهروب وتسرك الأرض دون زراعة ، وقد حفظت لنا هذه السجلات ببورلدييات صادرة للأجهزة الادارية فى الثغور تأمرهم بالبحث عن المتسحبين من هؤلاء الفلاحين البؤساء اللاجئين الى ما فى الثغور من حقول وبساتين ليعملوا بها ولم تسجل لنا الوثائق حالة واحدة تشير

الى تسحب فلاحى الثغور ، وكانت الأجهزة الادارية مطالبة بمقتضى هذه البيورلديات باعادة المتسحب من الفلاحين من مدة لا تزيد عن عشر سنوات وذلك حتى سنة ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م ، ثم خفضت هذه المدة الى خمس سنوات سنة ١٠٢٦ هـ / ١٦١٦ م حيث نص بيورلدى صادر فى نفس العام على ما يلى (وجوب الفحص عن هؤلاء المنسحبين من الفلاحين اينما كانوا ، ومن كان قد تسحب دون الخمس سنوات فلا بد من عودة الى بلدته ومحل وطنه واقامته ليزرعوا فلايحهم ويعمروا اماكنهم ، ويستخلص ما بذمتهم من المال) . وقد تزايد التسحب فى القرن الثامن عشر من جراء ازدياد المغارم والأعباء غير الرسمية والصراعات العسكرية بين البيوت المملوكة الأمر الذى جعل القرى تتعرض للمسلب والنهب والابتزاز فى الوقت الذى ضعفت فيه الادارة عن حماية هذه القرى ، وكانت القرى التابعة للثغور الى حد بعيد بمعناى عن تلك الأمور وما تبعها من مظالم وأعباء اثرت على النشاط الزراعى فى سائر ريف مصر .

ثالثا : النشاط الصناعى والحرفى :

مثل النشاط الصناعى أحد عناصر النشاط الاقتصادى الهامة التى أديرت من خلال نظام طوائف الحرف ، واعتمد هذا النشاط على تصنيع المواد الخام المحلية بما يخدم الاستهلاك المحلى سواء داخل الثغور نفسها أو فى مختلف نواحي مصر باستثناء النزر اليسير من المنتجات الصناعية التى كانت تجد أسواقا مفتوحة لها خارج مصر فى بلاد الشام وتركيا والمغرب ، كما كانت بعض المواد الخام كالحرير ترد من الشام الى دمياط ورشيد حيث يقوم الصناع على تصنيعها واعادة تصديرها ، وقد تمثلت الصناعات فى الموانئ المصرية فى العصر العثمانى فيما يلى :

(أ) صناعة السكر والعسل الأسود :

ازدهرت هذه الصناعة في ثغر دمياط حيث قامت على ما يزرع بحقول دمياط ويساتينها من القصب المتميز المنسوب الى دمياط وقد اُسِّمته الوثائق وحددت أنواعه وهي (الأقصاب الحلوة الدمياطية الفحل والخلفة) وكان بثغر دمياط مصنعان رئيسيان لصناعة السكر والعسل الأسود أشهرهما (المعصرة التمرازية) التي كانت إحدى جهات مقاطعة التزام ثغر دمياط يلزمها ملتزم مقاطعة الثغر لن يشاء ، أما نفقات صيانتها فتخصم من جملة المستحق للخرينة السلطانية وكانت هذه المعصرة تقوم بعصر القصب وتصنيعه للتجار لقاء أجر معين لكل قنطار ، وكان هؤلاء التجار يشترون القصب من مناطق انتاجه ثم يأخذونه الى تلك المعصرة على أن يتسلموه سكرًا جاهزًا للاستهلاك ، ومثلت (المعصرة العتيقة) المصنع الثاني بثغر دمياط ، وكانت هذه المعصرة ضمن أوقاف سنان باشا وتدار عن طريق ناظر أوقاف سنان باشا بثغر دمياط ، وقد تأثرت هذه الصناعة وأغلقت هاتان المعصرتان اثر طغيان مياه البحر المتوسط على النيل من جراء فتح ترعة الفرعونية على فرع دمياط وانخفاض منسوب المياه العذبة بهذا الفرع مما نتج عنه تلف مزارع قصب السكر ، وقد قامت عدة صناعات فرعية على هذه الصناعة ومنها صناعة العسل الأسود وصناعة الحلوى الدمياطية وهي (المشبك والحلافة والحلاوة المشتهرة بدمياط) كما اعتمدت عدة طوائف في حرفهم وصناعاتهم على صناعة السكر والعسل الأسود مثل طوائف (الجلوانية والشرباتلية والمصرانية والقهوجية) وقد اختلف ثغر دمياط بهذه الصناعة ، على أن قدرا يسيرا من صناعة السكر والعسل عرفته بولاق واعتمدت هذه الصناعة بهذا الثغر على ما يرد من الصعيد وبخاصة من اطفيح

من القصب السكرى ، ومثل العسل الأسود المنتج الأكثر أهمية
فى معاصر القصب ببولاق .

٥ - صناعة الأقمشة :

كانت صناعة الأقمشة إحدى الصناعات القديمة التى اشتهر
بها ثغر دمياط فى العصر الإسلامى وازدهرت فيه ازدهارا كبيرا
وبلغت دور صناعة الأقمشة فيه آنذاك ما يربو على خمسة آلاف
دارا لصناعة وصباغة الأقمشة ، غير أن هذه الصناعة فى العصر
العثمانى قد تدهورت ، وتخلت الأقمشة الدمياطية الذائعة الصيت
عن الكثير من أسواقها الخارجية واقتصرت على الأسواق الداخلية
والقليل الذى كان يصدر الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وشمال
أفريقيا وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية بدمياط على هذه الدور
اسم (معامل الحياكة) للدلالة على مصانع النسيج والأقمشة
والدور التى تجهز فيها وتعد كملاjes ومفروشات ، وكما تدل على
المصانع التى تصبغ فيها هذه الأقمشة ، وتعتمد صناعة النسيج
على الأنوال والمغازل التى تدار بطريقة يدوية بدائية على النحو
الذى عرفته هذه الصناعة طوال العصر الإسلامى ، وتمثل صناعة
الحرير الوارد الى ثغر دمياط من بلاد الشام أرقى ما تنتجه دمياط
من الأقمشة التى تجد قبولا طيبا من الأثرياء والتجار ويعتبر لذلك
الحرير الدمياطى من السلع الرائجة فى أسواق القاهرة ، وكان
هذا الحرير يرد من بلاد الشام على هيئة شرائق حريرية فتفك
وتتحول الى خيوط فى معامل صناعة الحرير بدمياط ، ثم تلف
هذه الخيوط فى بكرات حيث يصنع شطر منها فى دمياط بينما
تنتقل حصة من هذه البكرات الى المحلة حيث يبيض الحرير
ويصبغ بألوانه المطلوبة وهى الأصفر والأحمر والأسود ، ويرد
القطن الى ثغر دمياط من البحيرة والدقهلية كما يرد الكتان من
قرى الغربية المنوفية ، وتصنع من هذه المواد الخام الأقمشة

الكتانية ذات الحواف الحريرية الملونة المستخدمة كلون من الزينة، ولهذا الغرض تعددت المصانع والمعامل التي تقوم بعمل هذه الحواف وصباغتها لمختلف الألوان ، ويجد هذا النوع من الأقمشة سوقا رائجة في الشام حيث تصنع من هذه الأقمشة الشيلان والعمائم ، من القطن تصنع المفروشات والأحزمة والمناديل وسائر ما يستعمل في الأغراض المنزلية كما تصنع من القطن خمر النساء التي كانت تباع في سائر أقاليم وقرى مصر ، وبدمياط وضواحيها كما تصنع الأقمشة الكتانية التي تستخدم في صناعة أشرطة المراكب والقوارب والسفن ، وقد تركزت هذه المصانع والمصانع حيث تتم عمليات نسج وتجهيز الأقمشة في إحدى الضواحي القريبة من ثغر دمياط وهي قرية (منية طيب) التي تقع إلى الجنوب قليلا من الثغر ، وقد سميت هذه الضاحية أحيانا باسم (منية نعمان) وذلك نسبة لأحد الشيوخ الذين أقاموا بها وهو الشيخ نعمان الطيب الذي زاره ابن بطوطة وله في هذه الضاحية زاوية دفن فيها ، وكان بهذه الضاحية وحدها نحو ثلاثمائة نولاً لصناعة ونسج الأقمشة المخصصة لصنع الشيلان والعمائم وأغطية الرؤوس ، وخمسين نولاً تصنع فيها الأقمشة ذات الحواشي الحريرية الملونة ، كما يصنع بهذه الضاحية نوع من الأقمشة الحريرية يستخدم في صناعة خمر النساء ويسمى هذا القماش باسم (الشاش) وتتم صناعته في أنوال خاصة بلغ عددها من خمسين إلى ستين نولاً . ومثلت أنوال ومصانع قرية منية طيب إلى جانب ما بالثغر نفسه من أنوال ومصانع قاعدة أدير خلالها أحد ألوان الأنشطة الاقتصادية الهامة في ثغر دمياط ، ولكن مقارنة بحجم هذه الصناعة في العصر العثماني بحجمها في العصر الإسلامي الذي زادت فيه أعداد الأنوال المستخدمة في صناعة النسيج بالثغر وحده دون الضواحي على خمسة آلاف نول توضح مدى تراجع وتدهور هذه الصناعة التي حلت بها دمياط من ذي قبل مكانة عالية وأسواقا رائجة .

وفى فارسكور القريبة من ثغر دمياط يصنع نوع من الأقمشة الحريرية التى اشتهرت باسم (الفارسكورى) نسبة الى محل صناعتها فى فارسكور ، وقد شكلت صناعة النسيج أحد الأنشطة الاقتصادية البارزة فى ثغر رشيد الذى تعددت به المعامل أو الأنوال المخصصة للنسيج الكتان والقطن حيث تصنع منهما أقمشة يختلط فيها الكتان مع القطن ، أقمشة كتانية بها خيوط من الحرير الأبيض تستخدم فى صناعة ملابس النساء الداخلية وكان الكتان يرد الى رشيد من قرى ومدن ولايتى الغربية والمنوفية ، كما يرد القطن اليها من دمنهور والحرير من سوريا ، وكانت أقمشة الأشرعة والقلوع المطلوبة للمراكب الملاحية فى النيل والبحر المتوسط المصنوعة فى رشيد من أفضل ما يستخدم فى هذا المجال إذ أنها تفوق ما يصنع فى دمياط والاسكندرية وامبابة وبولاق .

وقد قامت الى جانب صناعة الأقمشة عدة صناعات وحرف مكملية وطوائف عدة مثل (العقادين والحياكين والرفائين والمطرزين والقزازين والكتانية والصباغين) وذلك فى الثغور التى قامت فيها صناعة الأقمشة وإن اختلفت كثافة العاملين فى كل حرفة من ثغر لآخر وفق أهمية هذه الصناعة احدى أهم الأنشطة الاقتصادية فى ثغر دمياط بما صاحب ذلك من تنوع الحرف المكمل لها وارتفاع مكانتها وأثرها فى النشاط الاقتصادى فى ثغر دمياط ولقد كانت هذه الصناعة ذات أثر هامشى فى بولاق ومنعومة فى السويس والقصور كما تأثرت هذه الصناعة فى الاسكندرية فى العصر العثمانى وتراجعت كثيرا عما كانت عليه فى العصر المملوكى حيث بلغت عدد الأنوال المستخدمة فى الاسكندرية فى نهاية القرن الثامن الهجرى ألفا وأربعمائة نولا تصنع من خلالها أرقى أنواع المنسوجات والملابس بينما قدرها أوليفيه أثناء رحلته الى مصر عام ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م بمائتى نول تصنع فيها المنسوجات الحريرية الخفيفة الخاصة بملابس الطبقة اليسورة من الناس من كلا الجنسين ،

وأربعمئة نولا تنسج فيها الأقمشة القبلية ، وهى النمشة يستخدمها أهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وخمسين نولا تصنع فيها منسوجات صوفية خشنة يؤثرها العريان والبدو على غيرها .

وتبرز المقارنة مدى التراجع الذى لحق بصناعة النسيج فى الاسكندرية فى العصر العثمانى شأنها فى ذلك شأن دمياط ، وهذا التراجع الذى كان سمة بارزة للكثير من الأنشطة الاقتصادية وخصوصا الصناعى منها فى العصر العثمانى ، وبمنظرة عامة الى هذه الصناعة فى العصر العثمانى يمكن القول بأنها انحسرت فى هذا العصر انحسارا كبيرا قياسا الى أهميتها فى العصر المملوكى والأيوبي وفقدت الأقمشة الدمياطية والسكندرية التى حازت شهرة واسعة فى العصر الاسلامى أسواقا كثيرة فى الشرق والغرب ، وظلت هذه الصناعة فى العصر العثمانى تدار بنفس الطريقة اليدوية القديمة التى تعتمد على الأفراد والآلات العتيقة ولذلك كان طبيعيا ذلك التراجع الكبير لحدى أهم الصناعات فى مصر عامة وفى ثغرى دمياط والاسكندرية بصفة خاصة .

(ج) صناعة ضرب الأرز :

وازدهرت هذه الصناعة فى دمياط ورشيد باعتبارهما من أكبر مراكز انتاج وتجارة الأرز فى مصر ، حيث كانتا يضرب فيهما الأرز تمهيدا لبيعه الى المستهلكين وإلى التجار الذين ينقلونه الى بلاد الشام وتركيا وغيرها ، واشتملت هذه الصناعة الى جانب ضرب الأرز على طحن القمح ويلحق بهذه المضارب والمطاحن مخازن للقمح والأرز ، وتدار بواسطة الخيول وكان الفقراء من الناس يمسون بطحن حبوبهم فى بيوتهم باستخدام طواطين خاصة صغيرة من الحجارة وهى (الرحايا) أما الأغنياء فقد كانوا يطحنون حبوبهم فى الطواحين العامة ، وقد نقلت لنا وثيقة من

وثائق محكمة دمياط الشرعية وصفا لطاحونة حيث ذكرت أنها تتكون من (عجلة خشب ، وعروس خشب ، وقادوس من الخشب ، وحجر نجدى ، وقاعدة يركب عليها هذا الحجر وهى من الحجر الصوان ، ويلحق بهذه الطاحونة ميزان من الخشب) ، أما طاحونة ضرب الأرض فقد نزل كتاب وصف مصر وصفا دقيقا لمكوناتها وطريقة عملها حيث ذكر أنها كانت عبارة عن (مدقات حديدية مثبتة فى روافع متحركة رأسيا وهى مركبة على ترس أفقى من الخشب ، وتتحرك هذه التروس بقوة جر الخيول أو الجمال أو الأبقار حيث يوضع الأرض فى ثقب مرتبط بالمدقات لكى يتم ضربها وهناك عامل فى مقدمة الطاحونة لتجميع الأرض تحت هذه المدقات) ، وكانت مضارب الأرض ومطاحن الحبوب سواء فى دمياط أو رشيد أو الاسكندرية وبولاق ملكا للأهالى حيث لم تسجل لنا وثائق المحاكم الشرعية لهذه الموانئ ما يثبت تبعية مضرب للأرض أو مطحن للحبوب لأحدى مقاطعات الالتزام فى تلك الموانئ .

(جـ) صناعة السفن :

مثلات هذه الصناعة احدى الصناعات الهامة فى الموانئ المصرية فى العصر العثمانى التى تضرب بجذورها الى عصور بعيدة ، وكانت هذه الصناعة ذات شقين أحدهما يقوم فيه الصناع بتصنيع السفن الشراعية للأهالى كى تعمل فى الملاحة ونقل البضائع والمسافرين أو الصيد فى النيل أو فى البحر المتوسط أو البحر الأحمر ، أما الشق الثانى من هذه الصناعة فتقوم بـ (الترسانات السلطانية) وهى دور كانت مخصصة لصناعة السفن اللازمة للخدمة لدى الدولة العثمانية فى الأسطول أو فى مجال النقل ، وقد ورثت هذه الترسانات الدور الذى قامت به دور الصناعة سواء فى الاسكندرية أو ساحل بولاق أو الروضة أو القلزم ثم السويس بعد ذلك فى العصرين الأيوبي والملوكى ،

وتعددت هذه الترسخانات فى الموانئ فى الاسكندرية وبولاق
والسويس وكانت (ترسخانة بندر السويس) تخضع لاشراف
(أمير ترسخانة بولاق) وذلك لأن معدات المراكب والسفن المطلوبة
للعمل فى الأسطول العثمانى بالبحر الأحمر كانت تعد فى ترسخانة
بولاق ثم تحمل على ظهور الجمال الى ترسخانة بندر السويس
حيث يقتصر العمل فيها على تجميع أجزاء السفن المعدة سلفا وقد
نصت الوثائق على تحديد مهمة ترسخانة بولاق فى ذلك ووصفتها
بأنها (ترسخانة بولاق المعدة لمهمات المراكب الشريفة ببندر
السويس) ، وتمثلت مهمة هذه الترسخانات فى الأغلب الأعم فى
صناعة وتجهيز السفن التجارية الكبرى والسفن التى تعمل فى
خدمة الأسطول العثمانى وكانت بعض هذه السفن من الضخامة
بحيث تجهز لحمل من أربعين الى خمسين مدفعا وكانت صناعة
هذه السفن تحتاج لأنواع خاصة من الأخشاب التى تستخدم فى
حمل المدافع والصواري وكذلك المراسى الحديد الثقيلة وكانت هذه
المواد ترد الى الترسخانات السلطانية فى مصر من الترسخانة
السلطانية الكبرى بإسلامبول ، أما باقى ما تحتاجه صناعة تلك
السفن فكانت الأخشاب المحلية من أشجار الجميز وغيرها تقوم
به ، وعملت فى صناعة السفن عدة حرف وطوائف مختلفة ومنها
(الحداة والقلطة والنجارة وطائفة الخواصين والخراطين
والنحاسين وهى فروع تابعة لطائفة الحدادين) وكان أفراد هذه
الطوائف يعملون فى صناعة السفن للأهالى فإذا ما احتيج اليهم
للعمل فى الترسخانات السلطانية صدرت البيورديات الى الأجهزة
الادارية فى الموانئ التى تلزم بدورها شيوخ هذه الطوائف بإرسال
عدد محدود من أفراد كل طائفة الى الترسخانة التى تنوى الدولة
العثمانية بناء السفن بها ويتقاضى شيخ الطائفة أجور أفراد
طائفته قبيل سفرهم لتوزيعها عليهم من دواوين المقاطعات فى ذلك
الموانئ ، ويمكن القول اجمالا بأن هذه الصناعة لم تشهد تطورا

لموسى عما كانت عليه فى العصر الاسلامى باستثناء التطور فى أحجام وتسليح وتجهيز بعض السفن المطلوبة للعمل فى الأسطول العثمانى أما السفن العاملة فى التجارة والملاحة والصيد فلم تشهد تغيرا ذا بال فى نظم أو طريقة صناعتها عن ذى قبل ولذلك لجأ محمد على لشراء سفن حربية وتجارية من أمريكا والنمسا وبُنيت له عدة سفن فى ترسانات فرنسا وانجلترا حيث حال تخلف صناعة السفن فى مصر عن أوروبا دون بناء أسطول مصرى ينهض بطموحات محمد على السياسية .

(د) صناعة الملح :

تقوم هذه الصناعة على استخراج ملح الطعام عن طريق البخار الطبيعى للمياه المالحة التى تدخل الى ملاحات صغيرة على سواحل دمياط ورشيد والاسكندرية والسويس ، ثم يجمع الملح بعد تمام عملية البخار حيث يحمل للاستهلاك فى سائر نواحي مصر .

وقد انتشرت الملاحات فى ثغر دمياط الى الشمال منه ، كما انتشرت الملاحات فى شمال ثغر رشيد وشرق الاسكندرية وكانت ملاحه (سيدى جابر الأنصارى) بالاسكندرية أكبر الملاحات بهذا الثغر وهى تقع ضمن أوقاف جامع العطارين به .

أما ثغرا بولاق ومصر القديمة فقد تركزت فيهما صناعة ملح البارود حيث كان معملا البارود فى بولاق والروضة بمصر القديمة مركزا يرد اليه ملح النطرون الذى يصنع منه البارود من الطرانة غرب فرع رشيد فهناك تتجمع مياه الرشح فى منخفضات وادى النطرون وينتج عنها بعد البخار مادة ملحية حجرية هى ملح النطرون اضافة لما يرد من هذه الأملاح من أسنا وضسواحي الاسكندرية والسويس وما تجلبه معها قوافل طرابلس الغرب ودارفور ويعمل بهذين العاملين رجال طائفة (الجبخانجية

البارودية) ويشرف عليهم (الجبجى باشا) حيث يعد البارود المطلوب لاستخدام وتموين الجيوش العثمانية .

وفي الحالات التى تزداد فيها حاجة الدولة العثمانية للبارود لظروفها السياسية والعسكرية كانت البيورلديات تصدر من الديوان العالى بالقاهرة الى الجهاز الادارى فى دمياط لتجهيز وارسل أفراد من طائفة الدقاقين فى البن وذلك بمعرفة شيخ هذه الطائفة حيث يرسلون الى هذين العاملين للمساهمة الى جانب أفراد طائفة الجبخانجية فى تجهيز احتياجات الدولة العثمانية من البارود على أن يتقاضى هؤلاء النفر أجورهم مقدما من ديوان مقاطعة ثغر دمياط وقد نقلت لنا احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية نصا لبيورلدى يوضح الاجراءات والتراتب المعهودة فى ذلك وجاء فيها (وعليكم أن تنبهوا على جميع الدقاقين فى البن بالثغر صحبة المعين لذلك لدق أربعة آلاف قنطار من البارود للسلطنة الشريفة لأجل سفر مالطة ، وحضر طائفة المعلمين القهوجية بالثغر وفوضوا ثمانية منهم للسفر وتسلمهم المعين للتوجه بهم الى مصر لأجل دق البارود على أن يقوم يوسف وأحمد من طائفة القهوجية الدقاقين بدق بن المشافرين على أن يدفع كل قهوجى من الطائفة المذكورة نصف فلوس لكل رجل فى كل يوم) .

(و) صناعة الحبال :

ازدهرت صناعة الحبال فى ثغر دمياط وان وجدت بصورة أقل فى رشيد والاسكندرية ، وكانت تقوم على الخامات المحلية المتوافرة فى ثغر دمياط والمتمثلة فى (الليف) الذى يؤخذ من أشجار النخيل التى انتشرت بكثافة فى هذا الثغر وفى بسناتينه ، وتقوم على صناعة الحبال أفراد طائفة الحبالين ، وتستخدم الحبال المصنوعة من الليف فى السفن والمراكب الواردة الى ثغر دمياط ،

كما تباع منه كميات كبيرة في شتى نواحي مصر وبالأد الشام وتركيا ، أما حاجة السفن السلطانية والترسخانات من الحبال فكانت توكل الى ملتزم ثغر دمياط الذى كان يشتري كميات كبيرة من الليف من البساتين على أن تصنع كحبال للسفن السلطانية ، وتسجل هذه الكميات فى سجل خاص بديوان مقاطعة ثغر دمياط يسمى (شاهد الليف) لارسالها الى الترسانات السلطانية فى بولاق والاسكندرية والسويس بموجب بيورليات الديوان العالى بالقاهرة وتقع مسئولية تنظيم واستلام هذه الحبال والتأكد من مطابقتها لما يفترض فيها من مواصفات ، وكذلك كمياتها المطلوبة على أحد المسئولين من الضباط العسكريين المعروف باسم (اغا المشاق) وكان من مسئوليته الى جانب جمع الحبال أن يجمع المشاق المستخدم فى صناعة السفن والحبال ولم يكن استخدام هذه الحبال والمشاق متصورا على السفن السلطانية والأسطول العثمانى وانما يباع الفائض منه الى السفن المختلفة المملوكة للأفراد . وبلغ حجم المرسىل من هذه الحبال من ثغر دمياط الى مختلف الترسانات فى السنوات من ١٠٢٣ هـ الى ١٠٢٨ هـ ستة آلاف قنطار من الليف المفتول كحبال بلغ اجمالى ثمنها ٨٢٣٩٥ بارة .

(ل) الصيد وتمليح الأسماك :

أسهمت الثروة السمكية التى توفرت فى الموانئ المصرية بحكم موقعها سواء على شاطئ النيل وفروعه أو بحيرات تنيس بدمياط والبرلس بزشيد وادكو بالاسكندرية أو شواطئ البحرين الأحمر والأبيض المتوسط فى جعل صيد الأسماك إحدى الحرف الهامة وكانت البحيرات تعطى التزاما الى مجموعة من الصيادين العاملين بها من باطن ملتزم مقاطعات الثغور لقضاء مبالغ يلتزم هؤلاء الصيادون بسدادها على أقساط سنوية ولهم فى نظير ذلك حق تنظيم صيد الأسماك والطيور بتلك البحيرات وتقاضى الضرائب

مادية أو عينية وليس من حق أحد الصيد الا باذنهم وقرارهم
وأتاح الالتزام فى بحيرة المنزلة للمتزميها نفوذا بعيدا ومن أشهر
هؤلاء المتزمين حسن طوبار الذى كان له النفوذ وحياسة الالتزام
ببحيرة المنزلة فى أواخر القرن الثامن عشر وقد التزم من باطنه
خمسة من كبار الصيادين بالبحيرة حيث احتكر هؤلاء الناس
وأتباعهم الصيد فى هذه البحيرة سواء للأسماك أو الطيور دون
أن يشاركهم أحد وبلغ عدد الصيادين آنذاك قرابة ألف ومائة رجل،
قادهم حسن طوبار بعد ذلك لمقاومة الحملة الفرنسية . وقد نشأت
صناعة تمليح الأسماك فى دمياط والبرلس والاسكندرية ورشيد الى
جانب حرفة الصيد حيث يملح السمك البورى ويلقى رواجا كبيرا
فى القاهرة وسائر ريف وصعيد مصر كما كان يصدر الى الشام
وتركيا وسالونيك وغيرها وبلاد كثيرة من أوربا كما ظهرت
صناعة أخرى قامت على حرفة الصيد وهى صناعة بيض السمك
المجفف (البطارخ) فى بلطيم والبرلس ودمياط ، وكان صيادو
الأسماك فى ساحل القصير يقومون بتجفيف ما يصيدونه ليستخدم
فى تموين السفن ، ويرد هؤلاء الصيادون ببضاعتهم تلك الى
القصير حيث يتبادلونها بملوازمهم المختلفة من المصنوعات
والأطعمة .

وفى فصل الخريف كانت ترد الى البحيرات الشمالية الطيور
المهاجرة من أوربا وسيبيريا فرارا من البرد القارس مثل البط وأبى
الروس السمان ، وتصل هذه الطيور فى أواخر سبتمبر وشهر
أكتوبر الى البحيرات الشمالية منهكة بعد عناء سفر طويل فتتلقفها
شباك الصيادين فى دمياط والبرلس ورشيد وتصبح طعاما سائغا
له رواده فى تلك الثغور ، وكان هناك نوع من الطيور الجارحة
كالمصقور الغالية الثمن التى تقع فى أيدي الصيادين فيشتريها
ملتزمو ثغر دمياط والبرلس لارسالها الى أسلامبول لقصور

السلطانية وللدیوان العالی بالقلعة حیث تستخدم فی الصيد ،
وهذه الصقور من فصيلة (الشواهین) الغالية الثمن التی رصدت
لشرائها وعلوفتها والعناية بها ونقلها الى اسلامبول والقاهرة
أموال كثيرة بصفة سنوية يدفعها ملتزم مقاطعة ثغر دمیاط ثم
تخصم من جملة المستحق علیه للدیوان العالی والخزينة السلطانية .

(ز) صناعة الزيت :

عرفت هذه الصناعة فی دمیاط ورشید والاسكندرية وبولاق
لوتين من هذه صناعة الزيوت أحدهما صناعة الزيت المستخرج
من بذور القرطم أو الشلجم ، وهذا الزيت يستخدم فی الطعام أو
إنارة الشوارع والاضاءة ، وتتم هذه الصناعة فی معاصر تطحن
فیها هذه البذور تحت حجرین من الصوان حتی تتحول الى عجينة
ثم تعصر هذه العجينة فیستخرج منها الزيت أما بقایا البذور
فتستخدم كعلف للحيوان .

أما اللون الثانی فهو الذی یستخرج منه زيت السمسم الذی
عرفته الوثائق باسم (السیرج) وعرفت معاصره باسم (السیرجة)
ویطحن السمسم تحت أحجار ضخمة من الصوان بعد أن یوضع
على النار لوقت معلوم ویعتبر هذا الزيت طعاما للأغنیاء أما بقایا
السمسم فتستخدم كإدام للطعام ، وقد نقلت لنا إحدى الوثائق
وصفا لسیرجة یصنع فیها زيت السمسم حیث ذكرت أن محتویاتها
هی (بیت نار معد لقلی السمسم ، وطاحون معد لدش البذور ،
وقاعات لخزن البذور والأعواد المعدة للعصر ومعجن وحجر
صوان) وقد تعددت المعاصر فی الثغور وشكلت طائفة (المعصرانية
والزیاتین والسیرجية) الطوائف القائمة على هذه الصناعة ،
وكانت هذه الصناعة بغرض لاستهلاك المحلی والقلیل من إنتاج
الزيت والسیرج هو الذی یدر الى بلاد الشام وتركيا بینما كان

زيت الزيتون احدى السلع الواردة الى مصر من بلاد الشام والمغرب
وذلك لأن الزيتون لم يكن يزرع فى حقول دمياط أو رشيد .

(ح) صناعة الصابون :

كانت دمياط تستورد الصابون لاستهلاك سكانها ، كما كان
تجارها يستوردون الصابون لبيعه الى تجار التجزئة فى سائر مدن
وقرى مصر وعرفت مخازن تجار دمياط (الصابون الطرابلسى
والرملاوى والصابون البيروتى والنابلسى) ولأهمية هذه السلعة
فانه كثيرا ما كان التجار يحبسونها فى مخازنهم طلبا للسعر
الأعلى وكثيرا ما تصدى الديوان العالى لذلك بايفاد من يصادر
هذا الصابون بفرض بيعه للناس بسعره المعتاد .

وفى غضون ذلك قامت بالاسكندرية صناعة للصابون اعتمدت
على ما يرد من زيت الزيتون اليها من المغرب ، ومن الموره فى
اليونان وجزيرة كريت ومن بلاد الشام وبلغ عدد مصانع الاسكندرية
للصابون ثلاثين مصنعا وقد أطلقت الوثائق على هذه المصانع اسم
(الدور المعدة لطبخ الصابون) وسجلت أن انتاج هذه الدور كانت
تحملة السفن الى رشيد ومنها القاهرة وسائر مدن وقرى مصر ،
وأن هذه الصناعة اعفيت من العوائد الجمركية سواء على الدور
أو المنتجات ادراكا من السلطات لأهمية تشجيع صناعة هذه
السلعة الهامة .

(ط) صناعات صغيرة مختلفة :

وعرفت الموانئ المصرية فى العصر العثمانى صناعات كثيرة
تعتمد على الخامات المحلية وتختلف من مدينة لأخرى فقد قامت
صناعة (القفف والحصر والأقفاص) فى دمياط ورشيد على الخامات
المكونة من سعف وجريد النخيل الذى وجد بكثرة فى بساطين

ومزارع هذين المينائين ، والبردى الذى كان يثبت بكثافة وبضورة عشوائية فى بحيرات المنزلة والبرلس وعزف صناع الحصر والققف باسم (طائفة الحصرية أو الاكبابية) ، كما شهدت يولاى صناعة الجلود التى كانت تردىها مذبوغة أو تدبغ فى مذابغها ، وتستخدم هذه الجلود بعد دبغها فى استخدامات شتى كصناعة الأحذية وفى تعبئة السكر المرسل الى القصور السلطانية فى اسلامبول أو المصدر الى بلاد الشام وغيرها كما استخدمت هذه الجلود فى صناعة حزم البارود التى تعبأ فيها البارود بعد تجهيزه ، كما كان الجلد المراكشى الأحمر يرد الى الاسكندرية من بلاد المغرب فتصنع منه مصنوعات التى تحظى باقبال كبير فى القاهرة ومدن مصر المختلفة وفى ذلك الأسرحة والأحذية ، وكانت هذه الجلود من أجود أنواع وتباع فى مصر وافريقيا وعمل فى صناعة الجلد رجال طوائف متعددة هى (السروجية والباغين والصرمانية والاسماكفة والبقاببية) .

وكان لموقع كل من دمياط والاسكندرية على البحر المتوسط الذى كفل لهما سرعة وسهولة الاتصال بالأساطيل العثمانية العاملة فى البحر المتوسط والقرب من ميادين الصراع للعسكرى بين الدولة العثمانية ودول أوروبا أن جعلت هاتين المدينتين مركزا لصناعة المواد الغذائية المرسلة الى الجيوش العثمانية وخاصة الخبز الجاف الذى يظل صالحا للاستعمال لمدة طويلة والذى أسمته الوثائق باسم (البكسماط) وانتشرت صناعته فى الاسكندرية ودمياط اعتمادا على ما يرسل الى أفراد الطائفة العاملة فى هذه الصناعة وهى طائفة (الطحانين والبكسماطية) من القمح المصرى الوارد من الأنبار الشريفة فى مصر القديمة أو من مختلف المدن فى مصر ، وكثيرا ما كان القمح الشامى يرد الى هاتين الطائفتين لتصنيعه فى ثغرى دمياط الاسكندرية ثم يعاد إرساله الى الجيوش العثمانية فى شتى نواحي الدولة العثمانية وإلى الجنود العثمانيين

الموجودين فى قلاع مصر ونواحيها المختلفة ، وترد كميات القمح المستهدف تصنيعها الى الاسكندرية أو دمياط فى صحبة جبايشية معينين لذلك ومعهم بيورلديات الى الأجهزة الادارية بتكليف شيخ طائفة الطحانين والبكسماطية بتصنيع هذا القمح على أن يحاسب شيخ هذه الطائفة لنفسه وأفراد طائفته من مال ديوان مفساطعة التزام الثغر ، ويشرف الجاويشية ورجال من الجهاز الادارى على تصنيع القمح واستلام البكسماط المصنع ثم نقله الى الأماكن المراد ارساله اليها حيث الجيوش العثمانية ، وفى الأحوال العادية يقوم أفراد هذه الطائفة بتصنيع البكسماط لحساب التجار حيث كان يجد فى بلاد الشام أسواقا رائجة .

وينظره عامة الى النشاط الصناعى فى مصر عموما فى العصر العثمانى يبدو واضحا محلية هذا النشاط من حيث مقوماته وأدواته أو نظمه الادارية أو انتاجه ، وكانت الأنشطة الصناعية على اختلاف نوعياتها تهدف فى الأساس الى تغطية احتياجات السوق المحلية ومعظمها كانت ذات طابع استهلاكى ، ويبدو واضحا مدى تراجع هذا النشاط من حيث الحجم والتنوعية عنه فى العصر الاسلامى كما اختلفت صناعات رئيسية مثل صناعات الأسلحة والأقمشة الفاخرة وغيرها ، وبقدر ما أسهم النظام الطائفى الذى أديرت من خلاله الأنشطة الصناعية المختلفة فى إدارة شئون الحرفة وضمان لون من الرقابة على هذه الحرف وأفرادها وانتاجها الا أنه حصر هذه الحرف والقائمين عليها فى نطاق ضيق حال دون تطورها من خلال الاحتكاك مع الفكر الصناعى المختلف القادم من الشرق والغرب وخصوصا أوروبا التى كانت قد بدأت رحلة التفوق الصناعى فى عصر النهضة الذى تزامن فى بداياته تقريبا مع الفتح العثمانى لمصر ، ونتج عن ذلك كله أن القرن الثامن عشر كان بداية لفجوة كبيرة فى مجال الصناعة بين مصر وأوروبا اتسعت مع الأيام دون أن تنجح محاولات محمد على وخلفائه فى تضيقها حتى أواخر القرن العشرين .

خاتمة

يمكن القول اجمالاً أن سياسة الدولة العثمانية في إدارة مصر قد قامت على ترك الجوانب الادارية في النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية الى السلطة المركزية المتمثلة في الباشا والديوان العالى وكبار الموظفين كالدفتدار وقادة الأوجاقات وقاضى العسكر وذلك فى اطار من السيطرة العثمانية والخضوع الكامل للسلطان العثمانى خاصة وأن معظم هؤلاء الباشوات وكبار الموظفين وقضاة العسكر وغيرهم كانوا فى خدمة الدولة العثمانية قبيل قدومهم الى مصر حيث عملوا فى مختلف الأجهزة الادارية العثمانية والجيش وأهلتهم كفاءتهم وولائهم للعمل فى مصر ، غير أن الدولة العثمانية احتفظت لنفسها بحق تعيين القادة العسكريين فى الموانئ المصرية الرئيسية دمياط والاسكندرية والسويس وذلك فى اطار من مركزية الادارة العسكرية للجيش العثمانية وهى السياسة التى اتبعتها الدولة العثمانية ضماناً لولاء الولايات وعدم انفصالها والاستفادة من قدرات وامكانيات هذه الولايات لخدمة الجيوش العثمانية فى صراعاتها العسكرية الطويلة مع أوروبا وروسيا وفارس .

وفى ظل الدولة العثمانية أمّنت الموانئ المصرية طوال العصر العثمانى غائلة الحملات العسكرية المعادية والهجمات المتتالية التى طالما نكبت بها فى العصر الاسلامى وشهدت فترة طويلة من الأمن

لم نعرفها من قبل خاصة بعد سقوط قبرص ورودس في قبضة الدولة العثمانية حتى كان أواخر القرن الثامن عشر الميلادي حين بدأت القبضة والقوة العثمانية في التراخي . أما الاضطرابات السياسية والعسكرية الداخلية التي شهدتها مصر على فترات متفاوتة في أواخر القرن السابع عشر الميلادي وعلى مدار القرن الثامن والتي ظهرت وتمثلت في الصراعات بين ذوى النفوذ من الأمراء المماليك وكانت ذات آثار سلبية على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القاهرة وفي سائر ولايات مصر ، فقد كانت الموانئ المصرية باستثناء السويس بمنأى عنها ، وكان اختفاء منصب القيودان في الموانئ في النصف الأخير من القرن الثامن عشر وظهور منصب سردار مستحفظان بدلا منه إيذانا بمعاناة سكان هذه الموانئ من هذه الصراعات وذلك لأن شاغل هذا المنصب كان يدين بالولاء للمتصارعين من رجال الأوجاقات وكبار الأمراء باعتباره أحد كبار رجال أوجق مستحفظان الذي كان أحد أهم الفرق العسكرية المتصارعة على النفوذ في مصر .

أما نظام الإدارة وأجهزتها في الموانئ فقد امتزجت لديها مسئولية الاشراف الإداري والاقتصادي والأمني والقضائي وخضعت هذه الأجهزة والقائمين عليها لرقابة مزدوجة من الإدارة المركزية في القاهرة وفي اسلامبول أحيانا في إطار من التسلسل الإداري الرقابي الذي صاحبه وعى من سكان هذه الموانئ بدورهم وحقوقهم وواجباتهم تمثل في تصديهم لانحرافات المنحرفين من أعضاء الجهاز الإداري والملتزمين وشيوخ الطوائف والحرف وغيرهم ، وكم من مرة أقيـل فيها هؤلاء المنحرفون حتى ولو كانوا على رأس الجهاز الإداري مثل الحاكم الشرعي وسردار مستحفظان على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، وبلغ الوعي من الأهالي مبلغا عظيما حينما تصدوا كثيرا لمحاولات أصحاب النفوذ والمليزمين

تهريب الحبوب الى الافرنج وهو الأمر الذى منعه الدولة العثمانية .

وقد نقلت لنا وثائق المحاكم الشرعية على اختلافها أمثلة كثيرة توضح دور الأهالى فى الرقابة الشعبية على الأجهزة الادارية وتنتقلت نفس الوثائق كيف كانت استجابات الديوان العالى فى القاهرة لشكايات الأهالى سريعة وحاسمة وايجابية حيث لم تحل مكاذبه ولا وظيفة المنحرفين من عزلهم وسجنهم ومصادرة أموالهم .

وقد أديرت الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ماليا من خلال نظام الالتزام ومثل كل ميناء وما يتبعه من جهات مقاطعة مستقلة من مقاطعات الالتزام الحضرية ، وأسهمت هذه الموانئ فى تمويل الخزينة السلطانية فى القاهرة التى أسهمت بدورها فى تمويل الدولة العثمانية من خلال الارسالية السنوية لاسلامبول ، واقتطعت حصص كبيرة من الحصيلة الضرائبية فى كل ميناء باستثناء السويس كنفقات متنوعة ذات أبعاد اجتماعية وإنسانية واقتصادية ، وقد تعرضنا لتقييم شامل لنظام الالتزام وفسرود الإيرادات والمصروفات فى كل مقاطعة واتضح من خلال ذلك أن نظام الالتزام لم يكن نظاما ماليا فحسب وإنما كان فلسفة ادارية شملت معظم أوجه النشاط الاقتصادى والادارى والاجتماعى فنظام الأمن وأجهزته والوحدات الاقتصادية كالأسواق والوكائل والطوائف والحرف والملتزمين من الباطن ، وكل هذه الأنشطة أديرت التزاما حيث خول القائمون عليها سلطات متعددة وحقوق متنوعة فى مقابل التزامهم بحصة محددة من الضرائب لجهة تابعة لاحدى المقاطعات الفرعية المكونة فى مجموعها للمقاطعة الرئيسية فى كل ميناء مع التزامهم بحد معين من الضرائب يفرضونه ولا يتعدونه وباستثناء فترات متنوعة اضطرب فيها هذا النظام لضعف القبضة الادارية وخاصة فى القرن الثامن عشر فان هذا النظام مثل نظاما ماليا ناجحا للدولة والرعية حيث تصدت الادارة لجشع الملتزمين

وتجنببت بيروقراطية الموظفين وتخففت بذلك من أعباء إدارية
مرهقة .

أما الأحوال الاقتصادية في الموانئ المصرية في العصر
العثماني فقد تأثرت في أوائل حكم العثمانيين لمصر من جراء تحول
طرق التجارة عن مصر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ولكنها
سرعان ما عادت الى سابق عهدها ، وقد كفلت التجارة الداخلية
والخارجية وسائر الأنشطة الاقتصادية التي عرفتها الموانئ
لسكانها حظا من الثروة والرفاهية وذلك لاعتبارات عدة جعلت
هؤلاء السكان أسعد حظا من اخوانهم في مختلف نواحي مصر ،
وقد بدا بوضوح حرص الأجهزة الإدارية في الموانئ المصرية على
تهيئة المناخ المناسب لإدارة هذه النشاطات المختلفة وذلك من خلال
حماية التجار الأجانب والتشديد على الملتزمين للوفاء بالمعاهدات
الموقعة بين مختلف الدول والدولة العثمانية والتي تنظم العلاقة
الإدارية والمالية مع التجار الأجانب ، وكذلك من خلال التصدي
لتجاوزات الملتزمين وغيرهم مع ما لذلك من أثر طيب في تهيئة
المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي .

على أن حقيقة بارزة تبدو واضحة وهي التكامل الاقتصادي
بين الولايات العثمانية والذي أسهمت من خلاله الإدارة المركزية في
اسلامبول في التصدي لخطر المجاعات في مختلف الولايات وذلك
حين قدمت السفن العثمانية بالحبوب الى مصر من الشام وآسيا
الصغرى مرارا وتكرارا في سنوات قصور النيل الأمر الذي جعل
مصر طوال العصر العثماني بمنجاة من المجاعات التي عانت منها
مصر كثيرا في العصر الاسلامي والتي كانت تؤدي بحياة الكثيرين
وتدفع الناجين الى الهجرة من بلادهم الأمر الذي لا يقلل من شأنه
ما شهده العصر العثماني في كثير من الأحيان من ارتفاع في
أسعار الأطعمة وتذبذب قيم العملات .

وقد تنوعت الأنشطة الاقتصادية في الموانئ باستثناء السويس والقصور اللذين تحكمت طبيعتهما الجغرافية في قصر النشاط الاقتصادي بهما على التجارة ، على حين شكلت الزراعة والتجارة والصناعة اطار النشاط الاقتصادي في باقي الموانئ وقد عوملت الاراضي الزراعية التابعة لدمياط ورشيد والاسكندرية وبولاق ومصر القديمة كنواحي وجهات من مقاطعات الالتزام بهذه الموانئ وهى مقاطعات حضرية الامر الذى جعل الفلاحين بهذه النواحي لا يعرفون ما عاناه اخوانهم التابعين للمقاطعات الريفية من مظالم وأعباء غير رسمية جعلت البعض منهم يهرب تاركا خلفه أرضه بغير زراعة ، ولم تقم قيود على التجارة الداخلية والخارجية فى سائر الموانئ حيث كانت حرية التجارة مكفولة للجميع ما داموا يؤدون ما عليهم من أعباء ورسوم جمركية لذلك شهدت هذه الموانئ وكلاء من غير أهلها وقناصل وتجار من مصريين وعثمانيين وشوام ومغاربة وتجار من أهل الجزيرة العربية والهند وأوربيين على اختلاف جنسياتهم ، وامتلك التجار على اختلاف مشاربهم وبلادهم فى تلك الموانئ وكائل وحوامل ومتاجر وكثيرا ما قامت العلاقات التجارية والشراكة بين التجار على اختلاف جنسياتهم ، أما الصناعات والحرف التى أديرت من خلال النظام الطائفى على نحو ما سبق تفصيله فقد اتسمت بالجمود وأدى ذلك الى تراجع الدور الصناعى المعروف لدمياط والاسكندرية ورشيد والذى كان سبب شهرة واسعة لهذه الموانئ فى العصر الاسلامى .

وهكذا فان الموانئ المصرية قد شكلت شريحة بالغة الأهمية من مصر فى العصر العثمانى حيث أسهمت بدور بالغ الأهمية فى الدولة العثمانية بالمال والحرفيين الذين أسهموا كثيرا فى بناء تشكيل الصورة العامة لها كما أسهمت الى حد كبير فى تمويل الأساطيل العثمانية وتمويلها واصلاحها وكانت بمثابة قواعد

عسكرية للأساطيل العثمانية ومراكز امداد للجيش العثمانية
ساهمت في القدرات العسكرية العثمانية التي من خلالها خاضت
هذه الدولة حروباً طويلة كما كانت الصادرات عبر هذه الموانئ
من التجارة الواردة اليها ومنتجاتها ذات أهمية بالغة في ادارة
النشاط الاقتصادي داخل الدولة العثمانية كلها والنشاط الاقتصادي
العالمي الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تتنافس في أواخر القرن
الثامن عشر الميلادي على التعامل مع هذه الموانئ ثم أغراها
الضعف الذي كان يسرى في أوصال الدولة العثمانية آنذاك على
احتلالها وتوجت هذه الأطماع بالحملة الفرنسية في نهاية القرن
الثامن عشر الميلادي .

اللاحق

ملحق رقم (١) .

أولا : تمهيد للملاحق الاحصائية والبيانية :

يشتمل هذا التمهيد على توضيح للبيانات والاحصاءات التي تضمنتها الجداول التالية على النحو التالي :

(أ) تمثل البيانات الاحصائية صورة لفروع المقاطعات الرئيسية والمبلغ المقرر على كل مقاطعة ثم اجمالي ايرادات المقاطعات الفرعية والتي تشكل اجمالي ايراد المقاطعة الرئيسية ثم الضرائب الاضافية كالكشوفية والمضافات ثم المبالغ التي رصدتها الخزينة كتنزيل اخراجات وهي تمثل نفقات مرتبة على هذه المقاطعات ثم الباقي بعد ذلك كمطلوب للخزينة السلطانية ، وتعرض هذه الاحصاءات للتطورات التي لحقت بكل مقاطعة من حيث الزيادة والنقص والمقاطعات التي استجدت وسنوات انشائها والمقاطعات التي ألغيت وسنوات الغائها .

(ب) لا تمثل هذه البيانات والاحصاءات سوى ما أسهمت به المقاطعات الرئيسية والمقاطعات الصغيرة في الموائى فى ايرادات ومصروفات (اخراجات) الخزينة السلطانية من ١٠٨٨ هـ

الى ١٢١٣ هـ ، ولا يدخل فيها ما أسهمت به الموانئ في إيرادات المقاطعات العامة كالجوالى والخردة وغير ذلك .

(ج) استخرجت هذه البيانات من دفاتر الروزنامة على اختلافها كما استخرجت بعضها من كتاب شو (SHAW) عن التطور المالى والادارى فى مصر فى العصر العثمانى وذلك فى السجلات غير الموجودة فى دار الوثائق المصرية والتي توجد بالأرشيف العثمانى فى تركيا ويشتمل الباب الثالث من هذه الرسالة على السجلات التى رجع اليها البحث .

(د) تجب الإشارة الى أن جداول مقاطعة السويس والمقصير الاحصائية والبيانية جاءت مجملة وذلك للطبيعة الخاصة لهذه المقاطعات حيث لم تربط عليها الخزينة السلطانية أية اخراجات كتنفقات متنوعة على عكس باقى المقاطعات فى مختلف الموانئ .

(هـ) جميع العمليات الاحصائية والبيانية التالية تمت باستخدام قواعد الاحصاء الرياضية الدقيقة والتي تعطى أرقاما حقيقية تمثل المتوسطات الفعلية للبيانات التى تم استخدامها فى عمل الاحصاءات والرسوم البيانية ، وبذلك تم تعويض السنوات التى افتقد البحث لسجلاتها خاصة الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادى .

كما أن هذه الرسوم البيانية والعمليات الاحصائية الرياضية تم اجراؤها ومراجعتها بواسطة الكمبيوتر وعلى أيدى المتخصصين فى ذلك حرصا على سلامة ودقة البيانات المستخدمة فى هذه الجداول .

وكمثال على طريقة تناول هذه البيانات تم حساب متوسط مساهمة مقاطعة بولاق ومصر القديمة فى اجمالى إيرادات الخزينة السلطانية ونفقاتها وارسلالية الباب العالى وغير ذلك كالتالى :

ب - تم ايجاد مجموع المبالغ المطلوبة للمخزينة السلطانية فى الفترة من ١٠٨٨ هـ الى ١٢١٣ هـ وهى الفترة التى تناولتها الجداول حيث ترجع الى السجلات الموجودة فى دار الوثائق المصرية والتى تبدا من هذا التاريخ مع مراعاة سنوات التكرار التى تكررت فيها البيانات وذلك بالنسبة لكل من المقاطعة الرئيسية والمقاطعة الصغيرة ومقاطعة خضرا وتوابعها ، ثم ايجاد متوسط حاصل جمع اجمالى ايرادات الخزينة من هذه المقاطعات خلال ١٢٦ عاما وهى الفترة التى اجريت عليها الاحصاءات ، والنتائج النهائى هو المتوسط الذى عولت عليه الاحصاءات والرسوم البيانية وذلك على اعتبار أن السنوات التى لم تتوافر فيها البيانات من خلال السجلات الموجودة فى دار الوثائق القومية التى تم الرجوع اليها تتبع هذا المتوسط .

ملحق رقم (٢)

(١)

المقاطعات الصغيرة التابعة للقوى الاسكندنافية ورشيد

السنه	مقاطعة مالي حماية كتابه جهر ك اسكندرية	مقاطعة مالي حماية ميزان قطن وبازار ارز	مقاطعة مالي حماية كتابه جهر ك رشيد	مقاطعة مالي حماية ارز	مقاطعة مالي حماية وكالة باشا	اجمالي المطلوب للخزينة
١١٣١/١١٣٦	٢٥٠٠٠	—	—	—	—	٢٥٠٠٠
١١٥٤/١١٣٣	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠	—	—	—	٢٨٠٠٠
١١٧٣/١١٥٥	٢٦٠٠٠	٣١٢٠	—	—	—	٢٩١٢٠
١١٧٤	٢٧٠٤٠	٣٢٤٥	—	—	—	٣٠٢٨٥
١١٧٥	٢٧٠٤٠	٢١٦٣	—	١٠٨٢	—	٣٠٢٨٥
١٢١٣/١١٧٣	٢٧٠٤٠	١٠٨١	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	٣١٣٦٧

اجمالي متحصل الخزينة السلطانية من المقاطعة
الرئيسية في الإسكندرية ورشيد والمقاطعات الصغيرة في سنوات متفرقة

السنة	فائض الخزينة من المقاطعة الرئيسية	متحصل من باقي المقاطعات الصغيرة	اجمالي الدخل الصافي للخزينة
١١٣٠	٥٠٥٦٢٧٣	٢٥٠٠٠	٥٣١١٢٧٣
١١٣٥	٥١٢٨٢٥١	٢٨٠٠٠	٥١٥٦٢٥١
١١٥٤	٥١٢٨٢٥١	٢٨٠٠٠	٥١٥٦٢٥١
١١٧٤	٥٥٢٩٢٧٦	٣٠٢٨٥	٥٥٥٩٥١٦
١٢١٣	٥٥٢٢٠٠٣٤	٣١٣٦٧	٥٥٥١٤٠١

(ب)

إجمالي المطلوب للخرقنة السلطانية من المقاطعة
الرئيسية لتقوى الاسكندرية ورشيد

مضاف	مال حماية مشيخة جنتها يتعلق رئيسه	مقاطعة خدمة رئيس بورغاز رئيسه	مقاطعة خدمة اقباني اسكندرية رئيسه	مقاطعة موتج سربازار ع شادية رئيسه	مساح كوفية	مقاطعة توريف كشوفية	مقاطعة جهسكي اسكندرية ورئيسه	السنه
—	—	—	—	—	١١٠١٩٣	٤٨٠٠٠	٤٨٣٣٣٣٤	١١٢٠/١٠٨٨
—	—	—	—	—	»	»	»	١١٣١
—	—	—	—	—	»	»	»	١١٣٧/١١٢٢
—	١٠٠	٢٠٩٢	—	—	»	»	»	١١٢٩/١١٢٨
—	١٠٠	»	٢٢٠٠	—	»	»	»	١١٥٤/١١٣٢
١٩٩٨٧٧	١٠٠	»	»	—	»	»	»	١١٦١/١١٥٥
١٩٩٨٧٧	١٠٠	»	»	١٤٥٦٠	»	»	»	١١٧٣/١١٦٢
٤٠٩٣٧١	١٠٠	»	»	١٤٥٦٠	»	»	»	١١٧٤
٤٠٩٣٧١	١٠٠	»	»	—	»	»	»	١١٧٦/١١٧٥
٤٠٩٣٧١	»	»	»	—	»	»	»	١٢١٣/١١٧٧

١٠٠ : اَصْحَابُ الْاَنْبِيَاءِ

من الاموال التي اتي بها الى جمعية الخيرية الاسلامية

[illegible]

١ - ذكر في أن ضريبة الكهنة في هي مبلغ ١٣٣١٣٤٩ على حين مسجلتها ومثبت في حسابها
البنائع ثابتة سنة أو آخر السنة لتسابع عشر وحتى ١٢١٢ هـ ، كما تم فيكم أن مقاطعة خدمة قيساني
استثنائية ورومين في أضيفت لعام واحد من ١١٢١ ثم رفعت واکتفي بالاضعافها الأخير عام
١١٣٠ هـ ولذلك اختلف اجمالي المتحصل من المال الميري والكهنة في سنة ومن ثم ينبغي المطلوب المتزينة
عما ذكره البعث .

الملحق رقم (٣)
(١)

اجمالي المطلوب للخزينة السلطانية من اقساطات
الرئيسية بقوى دمياط و ابرلس

المسنة	جهرسك دمياط	ارزميري	احتساب وخدمة قباني	برلس	مال خراج اراضي مستعمدة	مشيخة بازار بن حلق فجي	مال حماية جهرساي قروخت غلال	مصارف
١٠٨٨	٧٠٤٦٩٠	٦٦٦٦٦	٤٢٥٠٠٠	—	—	—	—	—
١٠٩٢/١٠٨٩	»	»	»	٣٠٦٠٦١	٩٣٢٣٤	—	—	—
١٠٩٩/١٠٩٣	»	»	»	٣٠٦٠٦١	٩٣٢٣٤	—	—	—
١١٠٦/١١٠٠	»	»	»	—	—	—	—	—
١١٢٠/١١٠٧	»	»	»	—	—	—	—	—
١١٢٢/١١٢١	»	»	»	٢٠٠٤٨٦	—	—	—	٤٧٨٥٤
١١٢٧/١١٢٣	»	»	»	»	—	—	—	٤٧٨٥٤
١١٢٨	»	»	—	»	—	—	—	٤٧٨٥٤
١١٥٤/١١٢٩	»	»	»	»	—	—	١٥٠٠	٤٧٨٥٤
١١٧٣/١١٥٥	»	»	»	»	—	—	١٥٠٠	٤٧٨٥٤
١٢١٣/١١٧٤	»	»	»	»	—	—	١٥٠٠	١٠٥٧١٤
	»	»	»	»	—	—	١٥٠٠	١٦٥٨٨٨

تابع : اجمالي المطاوع الخيرية المساهمة
من المقاطعات الرئيسية بجنوبي دمياط والبرلس

السنة	تنزيل	اجمالي المال البشري	كسوفية كبير	الاجمالي	تنزيل اخر اجات	مطلوب خزينة
١٠٨٨	—	١١٦٣٥٦	٦١٨٣٣١	١٨١٤٦٨٧	٣٩٧٦٣٧	١٤١٧٠٥٠
١٠٩٣/١٠٨٩	—	١٥٩٥٧٥١	»	٣٢١٤٠٨٢	٣٩٧٦٣٧	١٨١٦٤٤٥
١٠٩٩/١٠٩٣	٢٩٧٥٠	١٥٦٦٠٠١	»	٣١٨٤٣٣٢	٥٩٢٤٥٠	١٦٣١٦٣٢
١١٠٦/١١٠٠	—	١١٩٦٣٥١	»	١٨١٤٦٨٧	٣٩٧٦٣٧	١٤١٧٠٥٠
١١٢٠/١١٠٧	—	١٣٤٤٣١٠	»	١٨٦٢٥٤١	٢٠٣٦٥٢	١٥٥٨٨٨٩
١١٢١/١١٢١	—	١٤٤٤٦٩٦	»	٢٠٦٣٠٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٧٦٣٦١٩
١١٢٧/١١٢٣	—	١٠١٩٦٩٦	»	١٦٣٨٠٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٣٣٨٦١٩
١١٢٨	—	١٠٢١٤٩٦	»	١٦٣٩٨٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٣٤٠٤١٩
١١٥٤/١١٢٩	—	١٤٤٦٤٩٦	»	٢٠٦٤٨٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٨٠٥٤١٩
١١٧٣/١١٥٥	—	١٥٠٤٣٥٦	»	٣١٢٢٦٨٧		١٨٤٤٩١٣
١٢١٣/١١٧٤	—	١٥٦٤٥٣٠	»	٢١٨٢٨٦١		١٩٦٣٧٠٧

ملاحظات : تمثل هذه الاخر اجات البالغ المرسودة عن اعمام متفرقة وكذلك المطلوب للخزينة

عن هذه الاعوام وهما يختلفان من عام لآخر زيادة ونقصا وهذه الاعوام هي ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٣ - ١١٠٠ - ١١٠٧ - ١١٢١ - ١١٢٣ - ١١٢٥ - ١١٢٩ - ١١٧٤

(ب)

إجمالي المطاري لتخزينه السلطانية من القامحات

الصغيرة بقوى دميثة والبرلس

الاجمالي	مال حماية اقتصادي وقياني	مال حماية أرز ميري	مال حماية وكالة زيت	كثوفية جبير	كثالة أرز	بجيرة استمارك	السنة
١٦٦٣٩٢	---	---	---	٣٠٧٦٥	١٠٠٠٠٠	٤٠٦٦٧	١٠٨٨
١٧٠١٨٧	---	٥٠٠٠٠	---	٣٠٧٦٥	١٠٣٠٥٨	٤١٤٠٤	١٠٩١/١٠٨٩
٣٣٩٢٤٩	---	٥٠٠٠٠	---	٣٠٧٦٥	١٠٧١٨٠	٤١٤٠٤	١١١٤/١١٠٧
٣٦٤٩١١	---	٥٠٠٠٠	---	٣٠٧٦٥	١٤٣٧٤٣	٤١٤٠٤	١١٣٨/١١١٥
٥١٤٩١١	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	---	٢٥٧٢٥	١٤٣٧٤٣	٤١٤٠٤	١٢٠/١١٢٩
٣٦٤٩١١	---	٥٢٠٠٠	---	٢٥٧٢٥	١٤٣٧٤٣	٤١٤٠٤	١١٥٤/١٣٠
٣٧٤٣٧٧	---	٥٢٠٠٠	---	١٤٨٤٥٢	١٤٨٤٥٢	٤٢٠٦٠	١١٧١/١١٥٥
٣٧٥٣٧٧	---	٥٤٠٨٠	١٠٠٠	٥٤٣٩٠		٤٣٠٦٠	١١٧٣/١١٧٢
١٨٥٠٥٨		---	١٠٤٠				١١٣٣/١١٧١

اجمالي اجمالي الخزينة السامانية من القاطعات
الصغيرة و الوظيفية بديا و اليونس في عديرات متفرقة

السنه	فائض للخزينة من مقاطعة ثغر ديساط وبرلس	متحصل من باقي القاطعات	اجمالي المدخل الصافي للخزينة
١٠٨٨	١٤١٧٠٥٠	١٦٦٣٩٢	١٥٨٣٤٤٢
١٠٨٩	١٨١٦٤٤٥	١٧٠١٨٧	١٩٨٦٦٣٢
١١٠٧	١٥٥٨٨٨٩	٢٢٩٣٤٦	١٧٨٨٢٣٨
١١٣٩	١٨٠٥٤١٩	٥١٤٩١١	٢٣٢٠٢٣٠
١١٥٥	١٨٤٤٩١٣	٢٧٤٢٧٧	٢١١٩١٩٠
١١٧٤	١٩٦٣٧٠٧	١٨٥٠٥٨	٢١٤٨٧٦٥

الملحق رقم (٤)
(١)

اجمالي البطاريات المحتقة السطاطية من المظامعات الرئية التامة أبو لاق ومصر القومية

381

السنه	مقاطعة بسولاق ومصر القومية	مقاطعة دباغ خانة	مقاطعة خضا وتوابعها	مسان كوتيه	تساوت مهمات جلود	مواجبات رجال خانة قلمه يونس	عن كاشف قلميا
١١٠٦/١٠٨٨	»	٣٧٨٦٠٠	١١٢٥٠٠٠	٥٧٦٢٣	—	—	—
١١١٤/١١٠٧	»	»	»	»	٥٨٥	—	—
١١١٦/١١١٥	»	»	»	»	»	٢٠٨٢٥٤	٢٨١١٨٥
١١١٧	»	»	»	»	»	»	»
١١٢٥/١١١٨	»	»	»	»	»	»	»
١١٢٧/١١٢٦	»	»	»	»	»	»	»
١١٥٤/١١٢٨	»	»	»	»	»	»	»
١١٥٩/١١٥٥	»	»	»	»	»	»	»
١١٦٠	»	»	»	»	»	»	»
١١٧٣/١١٦١	»	»	»	»	»	»	»
١١٨٩/١١٧٤	»	»	»	»	»	»	»
١٢١٣/١١٩٠	»	»	»	»	»	»	»

١ - يحاسب الملتزم للمقاطعة الرئيسية مع الخزينة السلطانية على مبلغ ٢٨١١٨٥ عن كاشف قطيا على أن يسدد هذا المبلغ على قسمين أحدها للخزينة السلطانية وهو مبلغ ٢٤٣٧٧٣ والثاني ما يدفعه كرواتب لرجال قلعة العريش وهو مبلغ ٣٧٤١٢ .

٢ - ذكرشرو أن المال الميرى لمقاطعة خضرا قد زاد في المدة من ١١٣٨ الى ١١٦٠ بمبلغ ٣٠٠٠ بارة فأصبح المطلوب ١٢٨٠٠٠ بارة ثم خفض هذا المبلغ مرة أخرى من عام ١١٦٠ الى ١١٩٠ ثم أضيف مرة أخرى من عام ١١٩٠ الى ١٢١٣ وحقيقة الأمر أن هذا المبلغ هو المطلوب عن مقاطعة مال حماية كتان وقطن وقد أضافها شو الى مقاطعة خضرا على حين أكدت دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات على أن المطلوب عن مقاطعة خضرا هو مبلغ ١١٢٥٠٠٠ بارة ولم يتغير هذا المبلغ بالنقص أو الزيادة .

(ب)

مقاطعة مال حصانية كتان وقطن	مقاطعة مال حصانية بنجكجي	تتريل	مضافي	جملة المستحق المطلوب	كسوفية كبير	اجهـنـلي	تتريل اخر اجات	بـسـاقـي مطلوب خزينة
—	—	—	—	٢٦٥٢٨٩٠	٦٠٠٠٠	٢٧١٢٨٩٠	٧٠٩٤٠٦	٢٠٠٢٤٨٤
—	—	—	١٠٠٦١١٠	٢٧٥٥٩٥٩١	٦١٨٢٣١	٢٣٢٧٧٩٢٢	»	٢٦٦٦٨٥١٦
—	—	—	»	٢٩٦٧٨٤٥	»	٢٥٨٦١٠٦٦	٥٩٤٦٥٢	٢٩٩١٥٢٤
—	—	—	»	٢٢٤٩٠٢٠	»	٢٨٦٧٢٣١	»	٢٢٧٢٧٠٩
—	—	—	»	٢٢٤٩٠٢٠	٧١٧٤٢٤	٢٩٦٦٤٦٤	»	٢٢٧١٨١٢
٢٥٠٠٠	—	»	»	٢٢٢٧٠٢٠	»	٢٩٤٤٤٦٤	»	٢٣٤٩٨١٢
»	٩٧٠٠٠	»	»	٢٢٥٤٠٢٠	»	٢٩٧١٤٦٤	»	٢٣٧٦٨١٢
»	»	»	٢٣٦٢٧٨	٢٢٨٤١٩٢	٧٢٠١٦٢	٤١١٤٢٥٤	٥٩٤٦٥٢	٢٥١٩٧٠٢
»	»	»	»	٢٢٨١١٩٢	»	٤١١١٢٣٤	٥٨٤٦٥٢	٢٥٢٦٧٠٢
»	»	»	٢٢٦١٥٨	٢٢٨١٠٧٢	»	٤٣٠٨٨٧٢	»	٢٥٢٦٥٨٢
»	»	»	٢٧١٥٢٢	٢٥١٦٤٢٦	٧٩٢٤٢٦	٤٣٠٨٨٧٢	»	٢٧٢٤٢٢٠
»	»	»	٢٧١٥٢٢	٢٥١٩٤٢٦	»	٤٣١١٨٧٢	٥٨٢٨٩٠	٢٧٢٧٩٨٢

السنه	كميات ببولاق	كميات ببولاق	مال حمايه مكتبه مصر	مال حمايه مكتبه مصر	مال حمايه مكتبه مصر	مال حمايه مكتبه مصر	مال حمايه مكتبه مصر	مال حمايه مكتبه مصر
١١٠٦/١٠٨٨	١٨٠٤٤٧	١٨٠٤٤٧	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٢٠/١١٠٧	١٨٧٥٦١	١٨٧٥٦١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٢١	١١٢١	١١٢١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٢٦/١١٢٢	١١٢٦	١١٢٦	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٢٨/١١٢٧	١١٢٨	١١٢٨	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٥٤/١١٢٩	١١٥٤	١١٥٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٥٥	١١٥٥	١١٥٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٥٩/١١٥٦	١١٥٩	١١٥٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٦٢/١١٦٠	١١٦٢	١١٦٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٧٣/١١٦٣	١١٧٣	١١٧٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٨٢/١١٧٥	١١٨٢	١١٨٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١٧٤	١١٧٤	١١٧٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٢٠٦/١١٨٣	١٢٠٦	١٢٠٦	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٢١٢/١٢٠٧	١٢١٢	١٢١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٢١٣	١٢١٣	١٢١٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

١ - أضيفت مقاطعة بمسارية بحرين الى المقاطعات الصغيرة التابعة لبولاق ومصر القديمة مع انها
الدرجت كمقاطعة عامة لأن أغلب جهاتها كانت تغتلى أنشطة متنوعة يدير معظمها في بولاق ومصر القديمة

السياسة	مالي حماية وكالة قطرین وأبستاز وتوابعها	مال حماية وكسالة عسفی	مقاطعة سمسارية بعضین	اجمالي دخل الخزينة السلطانية من المقاطعات الصغيرة
١١٠٨٨/١١٠٨٨	—	—	٥٦٠٢٥٦	٧٤٠٦٠٣
١١٣٠/١١١٠٧	—	—	٥٨٦٥٦٨	٧٧٤١٣٩
١١٣١	—	—	» » »	٧٧٥١٣٩
١١٣٦/١١٣٣	—	—	» » »	٧٧٥٦٣٩
١١٣٨/١١٣٧	—	—	» » »	٧٧٥٦٣٩
١١٥٤/١١٣٩	—	—	» » »	٧٧٥٦٣٩
١١٥٥	—	—	٦١٠٠٣١	٨٠٦٥٩٥
١١٥٩/١١٥	—	—	» » »	٨٠٧٥٩٥
١١٦٣/١١٦٠	—	—	٨٠٥٠٩٥	١٠٤٤٨٤٥
١١٧٣/١١٦٣	—	—	٨٣٧٣٠٠	١٠٤٦٣٠٠
١١٧٤	—	—	» » »	١٠٨٨١٨٨
١١٨٣/١١٧٥	١٥٠٠	—	» » »	١٠٩٦٨٨
١٢٠٦/١١٨٣	» »	—	» » »	٨٥٤٠٥٩
١٢٣١/١٢٠	» »	—	» » »	٨٥٣٧٣٩
١٢١٣	» »	٥٠٠	» » »	٨٥٤٢٣٩

اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعات

من مقاطعة عشور اضاف بهار وتوابعها

الملحق رقم (٥)

(١)

السنة	مقاطعة عشور اصناف بهار	مقاطعة دار ضرب ذهب	مقاطعة سمسارية بهار	مقاطعة قاع افرنج وفرنسيس	مقاطعة تصير شامى
١١٠٦/١٠٨٨	٢٤٠١٦٩٦	٦٨٣٣٣٣	٥٠٠٠٠	٢٨١٦٧	٣٠٠٠٠
١١٢٨/١١٠٧	» »	» »	» »	» »	» »
١١٥٤/١١٣٩	» »	» »	» »	» »	» »
١١٧٣/١١٥٥	» »	» »	» »	» »	» »
١٢١٣/١١٧٤	» »	» »	» »	» »	» »

١ - ذكر شو ان جملة مال الخراج فى السنوات من ١٠٨٢ / ١١٠٧ هو مبلغ ٣٠١٣١٩٦ بارة وذلك بعد تخفيض عزاه الى المطلوب عن مقاطعة قاع افرنج وفرنسيس وقدره بمبلغ ١٢٣٣ بارة ولكن دفاقر الروزنامة التى رجع اليها البحث فى السنوات من ١٠٨٨ وما بعدها ذكرت ان الميرى المطلوب عن هذه المقاطعة هو مبلغ ٢٨١٦٧ دون تخفيض وهذا ما عولنا عليه .

٢ - نسب شو زيادة ضخمة الى المطلوب عن هذه المناطحة الرئيسية وذلك فى السنوات من ١٢٠٠ الى ١٢٠٧ وقدر هذه الزيادة ٦ مليون بارة ثم ألقى هذه الزيادة فى سنة ١٢٠٧ وما بعدها ولكن باستعراض دقاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لهذه السنوات لم نجد أثرا لهذه الزيادة .

مستوى مال حواءة	مضاق	إجمالي المال للشركة	كشوفية كبيرة	إجمالي دخل الخزينة السلطانية
—	—	٣٢٤٣١٩٦	١٠٥٠٠٠٠	٤٢٩٣١٩٦
—	—	» »	١٢٨٠٠٠٠	٤٥٢٣١٩٦
٨٣٦٨٠٠	—	٤٠١٩٩٩٦	» »	٥٣٥٩٩٩٦
» »	١٦٣٢٠٠	٤٢٤٣١٩٦	١٦٥٨١٣٢	٥٩٠١٣٢٨
» »	٣٣٢٩٢٨	٤٤١٢٩٢٤	» »	٦٠٧١٠٥٦

(ب)

اجمالي المطلوب للخرينة السلطانية

من القاطعات الخمسة في السويس والقاهرة

السنه	مطلوبه مساهمات مالية كتابية عشرون أصناف بهار	مقاطعة مال حماية بهار	مقاطعة مال حماية بهار ديوان دار بندر السويس	مقاطعة مال حماية قبلي در بندر السويس	اجمالي المطلوب للخرينة
١٧٩	٣٠٧٩٤٧	٣٠٧٩٤٧	٣٠٧٩٤٧	٣٠٧٩٤٧	٣٠٧٩٤٧
١٩٧٣/١٩٧٤	٣٩٠٠٠٤	٣٩٠٠٠٤	٣٩٠٠٠٤	٣٩٠٠٠٤	٣٩٠٠٠٤
١٩٧٤	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣
١٩٨٣/١٩٨٤	٤٢٢٧٨	٤٢٢٧٨	٤٢٢٧٨	٤٢٢٧٨	٤٢٢٧٨
١٩٨٣/١٩٨٤	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣	٤٠٥٩٠٣
١٩٨٣/١٩٨٤	٤٠٦٥٢٣	٤٠٦٥٢٣	٤٠٦٥٢٣	٤٠٦٥٢٣	٤٠٦٥٢٣
١٩٨٣/١٩٨٤	١٦٤٣٥٣	١٦٤٣٥٣	١٦٤٣٥٣	١٦٤٣٥٣	١٦٤٣٥٣

٢٠٩

١ - ذكر شو ان اجمالي المطالب من مقاطعة مال حماية بهار للخرينة السلطانية هو مبلغ

٢٣٨٩٥ . ولكن المطلوب ١٦٦٦٧٥ وقد اضافة الى ما يدفعه ملتزم هذه المقاطعة لس خليفة الوردفامجي وهو مبلغ ٧٢٢٠ بارة ونسب الاجمالي للخرينة السلطانية .

(أ)
احصاء اجمالي

السنة	اجمال ايرادات مصر	اجمال المصروفات	الباقى المرسل للمخزينة
١٠٨٢	٩٥٨٠٥٢٣٨	٧٥٤٤٢٢٢٥	٢٠٣٦٣٠١٣
١٠٩٤	٩٩٨٠٨٤٩٨	٧٦٨٥٣٣١١	٢٢٩٥٥١٨٧
١١٠٧	١٠٨١٩٦٠٠٧	٧٦٤٧٧٠٥٢	٣١٧١٨٩٥٥
١١١١	١٠٧٤٢٨٩٩٣	٧٧١٥٦٢٢	٣١٧٢٢٧٦٤
١١٨٠	١٢٣٩٨٢١٤٣	٩٨٩١٤٥١٠	٣٠٢٧٢٧٦٤
١٢٠١	١٣٠٠٩٨٥٤١	٩٤٧٧٥١٢٣	٣٥٠٦٧٦٣٣
١٢٠٩	١١٩٨٩٩٢٥٩	٨٩١٦٤٠٤٢	٣٥٣٢٣٤١٨
١٢١٢	١١٩٨٩٩٢٥٩	٨٩١٦٤٠٤٢	٣٠٧٣٥٢١٧
١٢١٣	١١٧٦١٤٤٤٣	٨٩٢٣٨٦٢٨	٢٨٣٧٥٨١٥
١٢١٤	١١٦٦٥١٧٢٧	٩٩٨٦٨٢٧٦	١٦٧٨٣٤٥١

صافي المرسل للباب العالى

السنة	صافي المرسل للباب العالى
١١٠٠	١٤٥٣٢٢٤٣
١١١٤	١٩٥١٠٢٨٦
١١١٨	١٣٨٤٣٢٠٤
١١٢١	١٣٣٦١٢٦٠
١١٣٠	١٧٨٤٤٥٥٠
١١٣٢	٢٦٨٦٦٧٤١
١١٣٧	٢٩٩٨٧٠٥٣
١١٤٢	٢١٥١٨٣٢٨
١١٤٥	٩١٦٨٩٣٥
١١٥٣	٦٠٤٢٠١٩
١١٥٥	١٧٣٠٨٢٠٣
١١٥٦	١٠٦٩٣٥٧٦
١١٦٢	١٠٨٢٦٦١٧

ملحق رقم (٧)

العنوان : الحاكم الشرعى وجهة الاشراف عليه
ومحاسبته :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - تصدى الأهالى لفساد أحد الحكام الشرعيين .
- ٢ - استجابة الديوان العالى لشكاية الأهالى وتحققه من صحتها .
- ٣ - الاجراءات العقابية الصارمة وعزل المفسدين أيا كانوا .
- ٤ - التبعية الادارية والاشرافية من أجهزة الادارة فى الموانئ للديوان العالى .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل
رقم ٨١ يبدأ من ١١ من المحرم الحرام سنة ١٠٤٥ هـ الى ربيع الأول
١٠٤٥ هـ وثيقة رقم ٨٦ .

سبب تحرير حروف وموجب تسطير صنوف أنه بالديوان
العالى بمصر المحمية وبحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم

الدستور المكرم حضرة مولانا حسين باشا حافظ مصر المحمية
والأقطار الحجازية دامت سعادته وعامله الله بالطافه الخفية ،
وسيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ومؤيد شريعة سيدنا محمد
خير الأنام عليه الصلاة والسلام الناظر في الأحكام الشرعية قاضى
مصر المحمية أدام الله تعالى علاه ، وعمده الفضلا الفخام والأمرام
الكرام الأمير مصطفى جاويش الدفتردار بمصر حالا والأمرام
الصناجق وأغوات واختيارية السبع أوجاقات وذلك (بعد حضور
الحجم الغفير والجمع الكثير من التجار والرعايا بثمر دميضات
وشكوا وتضرروا من القاضى محمد بن عبد الحلیم الحنفى بالثغر
بسبب ضرره العام وتعديه عليهم بالبص والمسك والحبس والضرب
وأخذ أموالهم وأفعاله قبيحة ، برز الأمر العالى بموجب حكم
خاتمة للقاضى الشرع بالمنصورة وقاضى الولاية وقاضى المذلة
بالنظر فى ذلك والتفتيش واستخلاص حقوق الرعايا منه ووقع
النظر فى ذلك) وجهاز الى الديوان العالى ووقف أولو الأمر الموصى
اليهم على حقيقة حاله وأمر بسجنه وسجن بالعرقانة واقتضى
الحال اطلائه بشرط أن لا يتعالى بالثغر المذكور منصب ولاية من
الولايات ولا نيابة ولا غيروا ، وأن لا يكون شاهدا ولا كاتباً بالثغر
المذكور وأن لا يدخل بين الرعايا فى أمورهم مما لا دخل له فيه ولا
يقف فى باب حاكم من حكام الثغر المذكور إلا ما يتعلق بخصوصة نفسه ،
ورضى بذلك وأشهد على نفسه القاضى محمد المذكور أنه متى فعل
شيئاً من ذلك وخالف الشرط المذكور فيقابل بأنواع السياسات
والحقارات حسبما أشهد على نفسه بذلك ورضى به الرضى الشرعى
وثبت أشهاده على نفسه بذلك ثم أطلق القاضى محمد المذكور من
السجن وتوجه الى حال سبيله وجزى ذلك وحرر فى حادى عشر
جمادى الأولى سنة ١٠٤٥ هـ .

الرفي جعفر كتحدا الجاويشيه السيد احمد الفرجمان
القاضى محب الدين الظاهري

ملحق رقم (٨)

العنوان : سردار مستحفظان حقوقه وواجباته وجهة الاشراف عليه ومحاسبته :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - تصدى الأهالى لسردار مستحفظان رأس الجهاز التنفيذى فى الموانىء .
- ٢ - خلعه وعزله وفرض الإقامة الجبرية عليه وحرمانه من كافة المناصب .
- ٣ - الموارد المالية التى يحصل عليها سردار مستحفظان الذى ورث منصب القبودان وحيازته لمقاطعة الالتزام بالثغر .
- ٤ - التصدى للفرنچ فى حال شرائهم للحبوب من الموانىء المصرية .
- ٥ - دور العلماء والفقهاء وكبار شيوخ المذاهب الفقهية .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق التومية سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل
١٦٧ يبدأ من ١٥ رجب سنة ١١١٤ هـ الى ١٢ ربيع أول سنة
١١٤ هـ ق ١٩١ .

صورة حجة واردة من مصر المحروسة من قبل قاضي عسكر مصر ، بخصوص شكوى أهالى ثغر دمياط من أمين مقاطعة الثغر وذلك بخصوص تضرر أهالى دمياط من الأمير على جوربجى طايفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة والمتحدث على مقاطعة ثغر دمياط المحروس والحسبية والاحتساب والقبان وسردارية القابيقولية وسردارية طايفة مستحفظان وغير ذلك مما يتعلق بالثغر المذكور فى المناصب والولايات بمقتضى انه أحدث حوادث ومظالم بالثغر المرقوم وبمقتضى انه يأخذ على كل ربع من القمح الحنطة جديدا واحدا وأن ذلك حادث وضرر على المسلمين وإن أهالى الثغر لا يرضونه متحدثا على مقاطعة الثغر ولا يتعاطى الاحتساب بالثغر ولا يتعاطى القبان ولا سردارية القابيقولية ولا سردارية مستحفظان ولا منصب من المناصب المتعلقة بالثغر وأنهم متضررون من طايفة الاقرنج النصارى ودخولهم للثغر وسكناهم وتجارتهم بالثغر وأخذهم لأقوات المسلمين من قمح وأرز وغيره ويتوجهون الى بلادهم ويضيقون بذلك على المسلمين القاطنين بالثغر وأذيتهم للمسلمين وأنهم من تديم الزمان لم يكن لهم عادة بذلك ولا بدخولهم الثغر المذكور مطلقا ، واتفقت الآراء الشريفة بالديوان المشار اليه أعلاه بمعرفة الاختيارية بطايفة مستحفظان من قلعة مصر المحروسة على أن الأمير على جوربجى المرقوم المرفوع معزول من تاريخه عن تعاطيه ما ذكر بعاليه وأن يتعين شخص آخر غيره من طايفة مستحفظان يتعاطى ذلك شرط الخوالى القديمة السابقة على تولية على جوربجى بشرط ألا يحدث حادث ولا يجدد مظلمة خارجة عن القوانين القديمة وأن يأخذ على كل ستة أرباع من الغلال جديدا واحدا وليس فيما دون ذلك شئء ويؤخذ على الاثنى عشر ربعا من الغلال جديدا اثنان ويؤخذ على الثمانية عشر ربعا من الغلال ثلاث حدد ، وفى كل أردب من الغلال أربعة حدد وكل ذلك لطرف الكيالة ولا شئء على المشترى فيما ذكر لجهة الاحتساب وإن عدا

ذلك من باقى الغلال والحبوب والسّمسم وغير ذلك من الفواكه
من بلّح وبطيخ ورمّان وعنب وكرنّب وخوخ ويصل وجبن وسمّن
وعسل وغير ذلك فيما هو داخل تحت قلم الاحتساب وقلم كتحداوية
الحسبة وغير ذلك يكون على حكم الخوالى القديمة السابّقة على
تولية على جوربجى المرقوم من غير زيادة على ذلك ، وعلى أن
على جوربجى المرقوم أعلاه لا يتعاطى شيئاً من الولايات والحسبة
بالثغر مطلقاً ما دام فى قيد الحياة أو كتحداوية الحسبة والاحتساب
والقبانة وسردارية القابيقولية وسردارية مستحفظان وأن عليه أن
أراد السكنى بالثغر المرقوم أن يلزم بيت سكنه ولا يعاون ولا يعاضد
ولا يداخل أحداً من أهل المناصب المتعلقة بالثغر وأن لا يدخل
الحكمة بالثغر المرقوم ولا يحضر جمعية من الجمعيات المتعلقة
بالعمامة ولا غير ذلك ، وعلى أن طائفة الافرنج المرقومة لا يدخلون
الثغر ولا يسكنون به ولا يتوطنون به ولا يتجسرون به لأنفسهم
ولا بوكلائهم ولا يأخذون شيئاً من الأقوات ويتوجهون الى بلادهم
ولا الى غيرها ، وبرز أمر حضرة مولانا الوزير المشار اليه أعلاه
باتّباع ذلك وعدم العدول عنه وكتب بذلك بيورلدى شريف على
بياض مكمل بالختم الكريم والعلامة على العادة من مضمونه الشريف
وهو مؤرخ فى سابع عشر شهر تاريخه أدناه وأطلع مولانا شيخ
الاسلام المشار اليه أعلاه على ذلك جمعية بسحضر من ذكر أعلاه
من السادة العلماء والفضلاء والمدرسين والمفتين بالجامع الأزهرى
الذى من جملتهم مولانا الشيخ الامام العلامة الهمام صدر الأفاضل
الكرام الشيخ عبد الرؤوف البشبيشى الشافعى والشيخ منصور
المنوفى الشافعى ، والشيخ أحمد الدقدوسى الحنفى والشيخ
عبد الله المغربى المالكى وغيرهم من العلماء والفضلاء من أهالى
مصر المحروسة وأهالى ثغر دميّاط المحروس وأطلعوا على ذلك
اطلاعاً كافياً وتأمل ذلك وأحاط علمه الكريم بذلك وقابله مولانا
شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه بالقبول وأمرنا باتّباع ذلك وعدم

العدول عما ذكر بعاليه ومنع المعارضة والمدافعة والمداخلة في كل ما ذكر وعين بعاليه لأن ما اتفق عليه رأى الجمع الغفير من المسلمين لا ينقض الاتفاق والاطلاع وعلى ذلك جرى ووقع التحرير في ١٨ ذى الحجة الحرام في ١١١٣ هـ ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

محمد سليمان الجمالي

الشيخ عبد الحليم الحنفى

ملحق رقم (٩)

العتوان : القبودان وتأمين الملاحة في البحر المتوسط من
أخطار القرصنة :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - دور كتحدا القبودان في إدارة الثغر ودور القبودان في حراسة المراكب المسافرة على هيئة قوافل بحرية .
- ٢ - كانت حراسة التجارية أمرا معتادا في زمن تزايد نشاط القراصنة والصراعات العسكرية .
- ٣ - مسئولية السفن التي تخرج منفردة في غير القوافل التي تحرسها السفن العثمانية الحربية عن حماية نفسها .
- ٤ - لا تخرج السفن من الموانئ الرئيسية الى غيرها من الموانئ الا بموجب امر ادارى من إدارة الثغر تحدد وجهتها ومسؤولتها .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية - سجلات محكمة الاسكندرية
الشرعية سجل ٢٠ يبدأ من ٢١ ربيع ٢١ اول سنة ٩٩٢ هـ الى
٢٦ جمادى الثانى ٩٧١ هـ وثيقة رقم ٣١٢ .

— حضر كتحذا قءوة الأمرأ الكرام وعمءة الكبرا الفخسام
القءر والاحترام مءمود بك أمفر اللوا الشرف السلطانى وقابوءان
العمارة الشرفة بالثغر المءكور ءام عزه مع الزىنى غضنفر بن
عبء الله قءره ومعه ءاوء رفس بمركبه السنك المرساة الآن بمفناء
الاسكءرففة المشءون بالأعفان والمؤن الى اسطنبؤل المءمة وبفءه
ءكم عال ءضره صاءب السعاءة بالءفار المصرفة ءامت عءالقه
مءضمنة لأن فمكن ءاوء الرفس المءكور من السفر بمركبه من مفناء
الاسكءرففة ءفء طلب السفر باءففاره قبل ورود القبوءان بمراكب
الءونانمة السلطانفة مؤرخ الءكم المشار ففء بثالء عشر شهر
رفب سنة ءارفءه وقوبل ءلك بمزفء الامءقال وءضر ءماعة القءار
المسافرفن بمركب ءاوء المءكورة وهم الءاف مصطفى بن الءاف
ناصف ومءمء بن الءاف عثمان وفوسف بن عبء الله وعثمان بن
مصطفف راشء وأشءوا على أنفسهم أنهم رضوا بأن فسافروا فى
المركب المءكور الى اسطنبؤل فى البءر المالء قبل وصول الأمفر
القابوءان المءكور بمراكب الءونانمة الشرفة لءراسة المراكب
المسافرفن فى البءر فءذرهم الكءفا المومى ففء من قرصسان
الفرنج وصبرهم الى ورود القبوءان لءراسة المراكب على العاءة
فامءنوا عن انءظار الءونانمة وءكروا أنهم مءفكلون على الله
سبءانه وقعالى وأراءوا السفر بأنفسهم وطلبوا التوءه باءففارهم
الى اسطنبؤل فى المركب المءكور ، مءى ءءء لهم ءاءء فى البءر
من القرصسان والعفان بالله تعالى كان باءففارهم للسفر ولا ءل
لأء من ءلق الله تعالى فى ءلك وكتب ءلك طبفا للواقعة وقفء
بالمسءل الءكمى بموءب الأمر المومى ففء فى أواخر شهر رجب
سنة ٩٩١ هـ .

ملحق رقم (١٠)

العنوان : كيفية تعيين ملتزمي الأمن في الإدراك وحقوقهم وواجباتهم :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - التراتيب الادارية التي تحكم العلاقة بين الباشا وسائر الأمراء وكبار رجال أوجاق مستحفظان والحكام الشرعيين .
- ٢ - المسئوليات الموكولة للملتزمي أمن الإدراك وحقوقهم وواجباتهم .
- ٣ - معالم ثغر بولاق في النصف الأول من القرن الثامن عشر .
- ٤ - لم يكن اختيار ملتزمي أمن الإدراك يتم الا بترشيح وقبول كبار التجار والأهالي وبحضور كبار المسئولين .
- ٥ - كان للملتزمي أمن الإدراك أن يستعينوا برجال في نطاق عملهم وعوائدهم على هؤلاء الملتزمين .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقاربى بالقاهرة - سجلات محكمة بولاق الشرعية
سنة ١١٣٠ هـ وثيقة ٢٧٢ .

- لدى الحاكم الحنفى ، لما ورد البيور لدى الشريف الواجب
 القبول والتشريف من حضرة سيدنا ومولانا الوزير الأعظم
 والدستور المكرم كافل الديار المصرية مولانا عابدى باشا يسر الله
 له من الخيرات باللغة التركية على ما ورد فى العرضحال المرفوع
 لحضرته العلية من الكريم العالى رتب المفاخر والمعالي الأمير
 الكبير أمير اللوا الشريف السلطاني الأمير اسماعيل أمير الحج
 الشريف المصرى حالا ، بسبب الدرك بالأخطاء الآتى ذكرها فيه
 وتهاونهم وعدم تقيدهم ، وتوجيه الدرك للحاج خضر كساب الآتى
 ذكره فيه فقابله الحاج خضر المذكور بمزيد الامتثال وحضر فخر
 الأماجد المكرمين ذوى المحامد المعظمين الأمير على أغا زعيم مصر
 المحروسة حالا وبصحبه المكرم الحاج خضر المرقوم ، من أهالى
 كفر البرادة بولاية القليوبية وحضرة فخر الأعيان المكرم الأمير
 عبد الرحمن جوريجى مستحفظان وسردار تكية المحافظين ببولاق
 حالا والأمير عثمان جوريجى بالتكية المذكورة حالا والأمير عثمان
 أغا زعيم بولاق حالا والسيد الشريف أحمد جوريجى مستحفظان
 بن المرحوم السيد عمر الخشاب كان ، والأمير حسن مستحفظان
 ببولاق والحاج سليمان سليم زاده ومضطفى جلبى كلاهما من
 التجار والكتبية ببولاق ومحمد الناصرى من طايقة عزبان وأمين
 الصندوق بوكالة الأرز ببولاق تابع الأمير ابراهيم جوريجى
 الصابونجى : وغيرهم من التجار والكتبية والعسكر والرعية
 من أهالى بولاق المزبوره وأشهد على نفسه الحاج خضر كساب
 المرقوم أعلاه شهوده أنه وفى كمال صحتة وسلامته وطواعيته
 واختياره من غير اكراه ولا أجبار وجواز الاشهاد عليه شرعا أن
 عليه غفر جزيرة القرطية وكفر البارزى ، وخط المواجهة ببولاق ،
 والحكر والمذبح الجاموسى خارج بولاق ومعمل البارود وتوابعه
 والسلك والجناحين والأجران والسواقى والأثواب والزراعات من
 أشجار وغيرها الداخلة فى حدود الدرك المتعلق به وهى من الخليج

الفاصل بين غيط عراب وكاتب غريب قديما والآن يعرف بجنيته
أولاد بيبرس وجنيته البقلجى الى قنطرة الليمون والشيخ شعيب،
ومن الشيخ المظلوم الى ساحل بولاق والخضرا على حكم الخوالى
القديمة ، وعليه ادراك العايظ واغاثة المهوف ونقب الحيطان وكسر
الضبيب وقطع الدروب بنفسه وبمن يستعين به من الرجال والحراسة
بالليل والنهار من غير تهاون ولا تراخى ولا تقصير ولا تفريط وان
شئ ضاع من الأخطاط المذكور يكون عليه احضاره ممن يفعله
والا فيدفع قيمته لأربابه حكم الخوالى السابقة والعوائد القديمة
أسوة من تقدمه من الغفرا والدراكين من غير احداث حوادث
ولا تجديد مظلمة ولا تخوف ولا أنية ولا اضرار باعترافه بذلك
لشهوده الاعتراف الشرعى وقبلوا منه ذلك الحاضرون ورضوا به
على الحكم المشروح قبولا شرعيا ، وثبت مضمون لدى مولانا
الحاكم المشار اليه شهودا وثبوتا شرعيين ، وكتب ذلك ليراجع
عند الاحتجاج به ويتمسك به عند الاحتجاج اليه ، وحرر ورفع
فى الثانى رجب سنة ١١٢٨ ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم .

ملحق رقم (١١)

العنوان : ملتزمو أمن الدرب السلطانية وواجباتهم :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - نظم ادارة الأمن فى الطرق البرية الموصلة الى الموانئ وعوائد الملتزمين بأمن هذه الطرق وواجباتهم .
- ٢ - بعض المهمات الاضافية للملتزمى أمن الدروب السلطانية الواصلة بين دمياط والبرلس .
- ٣ - توارث الالتزام بأمن الادراك والدروب السلطانية .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١٠٧ يبدأ من ٦ ربيع أول ١٠٦٨ هـ الى ١٥ ذى الحجة ١٠٦٩ هـ وثيقة رقم ٢٣٨ .

- سبب تحرير حروف وموجب تسطير صنفوف أن أبناء الحاج عبد الوهاب السناني بالسنانية رفعوا شكوى الى الديوان العالى بمصر المحمية فحواها أنهم قلائمون بما عليهم من خدمة اليك السلطانى بشاطيء البحر الملح والرباط بالبر الغربى والدرك السلطانى درب البرلس ونقل البريد وحفظ أموال التجار من الثغر

الدمياطى والى رشيد ، وهم متصرفون فى ذلك هم وآباؤهم
وأجدادهم وأبرزوا أوامر خنكارية بخط الأشراف قايتباى وخط
الظاهر جقمق وأحكاما ديوانيه شاهده على ذلك والحقيقة أن
المذكورن قايمون بما عليهم من الخدمة المذكورة ، وطائفة التجار
راضية عنهم وشناكرون منهم وأبرزوا حجة شرعية من الثغر سنة
١٠٤٣ هـ مرتبة على حجة شرعية من قاضى المحلة الكبرى
متضمنة بقاءهم فى الدرك المذكورة ، ورسم بالعمل بما بيدهم
ومنع المعارض لهم وعلى حكم العادة القديمة ولا بد من منع من
يتعرض لهم بأذى أو ضرر أو تشويه أو فعل مخالف للشرع
الشريف والقانون النيف عملا بما بيدهم من التمسكات المذكورة
قولا واحدا لازما ورأيا واحدا قاطعا وعلى ذلك جرى التحرير ،
العاشر رمضان سنة ١٠٦٩ هـ .

ملحق رقم (١.٢)

العنوان : اجراءات تنظيم التعامل فى جمرك الاسكندرية
لمنع التهريب :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - المسئولية المشتركة فى الأجهزة الادارية بالموانىء .
- ٢ - عمليات التهريب فى ثغر الاسكندرية فى اواخر القرن الثامن عشر ونتائجها .
- ٣ - نظم العمل بديوان جمرك ثغر الاسكندرية .
- ٤ - نظام عمل بالمراكب التى يمتلكها غير المسلمين والمسماة بالمراكب المستأمنة واجراءات حصولها على تصريح بالسفر والعمل .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية سجل رقم ١٠١ يبدأ من ٢٧
محرم سنة ١٢٠٣ هـ وآخره ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٠٧ وثيقة
رقم ٢٤٣ .

صور فرمان من ديوان مصر المحروسة

- صدر هذا فرمان الشريف الواجب القبول والتشريف في ديواننا السعيد ديوان مصر المحروسة خطابا وانها الى اقضى قضاة الاسلام مولانا قاضى افندى ثغر الاسكندرية ، زيد علمه وجميع العلما زيدت فضاييلهم وأغوات القلاع ، وسردار مستحفظان وسائر الحكام والأعيان زيد قدرهم نعلمهم هو أنه واقع نقصان في الأموال الأميرية بسبب الأمور الآتى ذكرها فعند حضور هذا فرمان اليكم وتلاوته عليكم بمحكمة الثغر بحضور جميع التجار وجمهور الناس يكون العمل بمقتضاه ، وأن جميع ما يورد من الأرزاق الى الثغر المرقوم الى أربابه او الى وكيله خاص أو عام يدخل الى مخزن الديوان ويثمن ويندفع جمركه عن طيب قلب وانشرح صدر حكم المعتاد من غير تعنت وكذلك عند دخول المراكب الى منية الثغر سواء كان قبطانا أو سركبيا يقدم الى الديوان الدفتر المتضمن شحنة المراكب وأن لا يتوجهوا القوارب أو خلفهم الى جانب المراكب قبل توجه قارب الديوان اليهم وجميع المواعيد والقوارب والصنادل بتوع المراكب الذى ينقلون الأرزاق لشحن المراكب وتفريغها فيكون ذلك من على اسكله الديوان ، ولا أحد يشحن أو يفرغ فى غير محلات أسكله الديوان ، ومن آذان المغرب جميع المواعين والقوارب والصنادل يربطون ولا يسرحوا الى أعمالهم الا وقت شروق الشمس ، وكل من يهرب أرزاق من الجمرك يؤخذ منه جمركه ويعاقب ، وكذلك العتالين والشبالين لم ينقلوا ولا طردوا واحدا الى المخزن المذكور الا بعد أداء الجمرك كما هو مشروح ومبين ولا أحد يمانع خدمة الديوان فى التفتيش ولا أحد يطلع صاحباً لحماية أرزاق غيره ويجعلوها أعفا رزقه ، ولا أحد يشتري أرزا فى المراكب ، ويقوم بدفع الجمرك على نفسه بل يكون دفع الجمرك على البايع وعلى هذا الحال

يكون الديوان في أتم الصيانة والحماية ، ولا حدا يبدأ بشحن
مركب مستأمن ما لم يكن بيده فرمان من ديواننا السعيد ويسجل
بمحكمة الثغر وبعده يأخذ التسريح في الديوان ، حكم ما جرت به
العرايد والخوالي السابقة والعمل بمضمونه والكف الكريم والختم
الفخيم عليهما. الاعتماد. في ذلك والحذر ثم الحذر من المخالفة
تحريرا في ١٧ شوال سنة ١٢٠٣ هـ .

ابراهيم بيك أمير اللوا

وقايم مقام مصر سابقا

ملحق رقم (١٣)

العنوان : تعيين شيخ لقيسارية القماش ومسئوليّاته :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - اجراءات تعيين شيخ السوق أو القيسارية وظروف ذلك .
- ٢ - مسئوليات شيخ السوق وحقوقه وواجباته .
- ٣ - الأسس التي تقوم عليها عملية اختيار مشايخ الأسواق والقياسر .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دسباط الشرعية سجل
١٢١ يبدأ من ١٧ ربيع الثاني سنة ١٠٧٦ الى ٦ ذى القعدة
١٠٧٦ هـ وثيقة رقم ٤١ .

- قرر سيدنا ومولانا السيد على أفندي الشهير بقدرى زاده
دامت له السيادة الأجل الأمثل الخواجهكجي المعتبرى العريق ،
الحاج على ابن المرحوم الخواجه المعظم بها الدين الشهير بنفسه
الكريم ، أحد التجار هو بالثغر عمره الله شيخا ومتحدثا على
طايفة التجار والدالين يسوق القيسارية والقماش وسوق البزازين

بالمثغر المذكور أعلاه بحكم العادة القديمة التي كان عليها الشيخ
السابق الآتى ذكره ، عوضا فى ذلك عن الشيخ السابق الحجاج
عبد القادر بن المرحوم الحاج شمس الدين متفرقة هو بديوان مصر
المحروسة زيد قدره بحكم فراغه له عن ذلك عن طيب قلبه وانشرح
صدره برضاه وحسن اختياره لأهلية المشار اليه واستقامته وعفته
وديانته وكمال استحقاقه ، وليتكلم الشيخ المقرر اليه بين التجار
بالقيسارية والجزازين المذكورين بالمعروف والأنصاف من غير حيف
ولا اجحاف اسوة من تقدمه من المشايخ السابقة وله الاختصاص
بالنظر فى القماش القصير والردىء بالسوقين المذكورين بمعرفة
الشرع الشريف وأذن له مولانا أفندى المولى اليه فى مشترى
الأقمشة الظهور وغيرها من السوقين المذكورين للمرشايمة
والاسكندرية بمفرده دون غيره تقديرا وايدانا شرعيين منبولين
بالطريق الشرعى وأشهد على نفسه مولانا أفندى المولى اليه بذلك
وجرى ذلك وتحرر فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٠٧٦ .

ملحق رقم (١٤)

العنوان : العلاقة بين المتزمين والرعايا ورقابة الحاكم الشرعى :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - طبيعة العلاقة الادارية بين الديوان العالى فى القاهرة وبين الأجهزة الادارية فى الموانىء .
- ٢ - حقوق المتزمين وتصدى الأهالى لتجاوزات بعضهم .
- ٣ - بعض النظم القضائية المعمول بها فى هذا الصدد .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دميّاط الشرعية
سجل ٤٧ يبدأ من ١١ رمضان المعظم سنة ١٠١٦ هـ الى أول ربيع
الآخر سنة ١٠١٨ هـ وثيقة رقم ٦٩١ .

صورة بيورلدى وارد من الديوان العالى بمصر المحروسة

- أقضى قضاة المسلمين أولى ولاية الموحدين معدن الفضل
واليقين مولانا الحاكم الشرعى بثغر دميّاط زيدت فضائله ، نعلمه

الموانى المصرية - ٤٠١

انه قد اتصل بأسماعنا أن الفلاحين والبرعايا متسلطون على الأمناء
الملتزمين وغيرهم بدعوى لا حقيقة لها بسبب حدوث مظالم ومغارم
صدرت في السابق ويجعلون ذلك وسيلة لتضررهم وغرمهم ، وهذا
لا نرضاه ولا نقر عليه ، وقد رسمنا بأن يكون الحاكم الشرعى
المشار اليه بغاية التيقظ لذلك ، وأنه ما وقع من المغارم والمظالم
والحوادث فيما قبل ذلك فلا تسمع الدعوى بسببها على أمين
ولا ملتزم ولا غير ذلك وإذا ورد عليهم أمر من خصوص ذلك مرتب
على انتهاء مخالف لما ذكر فذلك لا يعمل به ولا يعول عليه ، وأما
الحقوق الشرعية فإن كان فصل شرعى لا ينقض ولا يعاد ولا تسمع
الدعوى فيه ثانيا وكل قضية مضي عليها خمسة عشر عاما فتبقى
على حكمها ولا يعتمد ذلك حسن جأويش قولا واحدا ، تحرر في
سابع ذى الحجة سنة ١٠١٦ هـ ، وصلى الله على سيدنا محمد
على آله وصحبه أجمعين .

ملحق رقم (١٥)

العنوان : الملاحة النهرية ودور صوباشى البحر

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - الاشراف المركزى من الديوان العالى بالقاهرة على أمن الملاحة النهرية بالتعاون مع الأجهزة الادارية فى الولايات والكاشفيات والموانىء .
- ٢ - مسئوليات القائمين على أمن الملاحة النهرية وحقوقهم من خلال نظام الالتزام .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٢٠ يبدأ من ١٥ صفر سنة ٩٨٥ لغاية ٧ من ربيع الثانى ٩٨٥ وثيقة رقم ٨٢ .

صورة حكم وارد من الديوان العالى بمصر المحمية

- صدر هذا المرسوم الى كل واقف عليه من القضاة والكشاف والأمراء العريان ومشايخهم ، والمتكلمين وولاة الأمور

وأصحاب الأدراك والحكام والخاص العام ، يتضمن اعلامهم أن
الحال اقتضى تعيين فخر الأماثل بخشى جاويز صوباشيا بالبحر
بالموجه البحرى على العادة فى ذلك ، فيتقدم كل واقف عليه باعتماد
ذلك كما شرح وتقوية يده وشد عضده ومساعدته على تعطى
الجزية من الرويسا والمسافرين وحفظ البحر وقيام ناموس
السلطنة بحيث لا يحصل أدنى ضرر على الرعايا من المسافرين
ولا حادث ولا تظلم ويسبب ذلك تحرر فى أول ربيع الآخر سنة
٩٨٥ هـ .

ملحق رقم (١٦)

العنوان : اجراءات رفع الملتزمين المخالفين والتحفظ على ممتلكاتهم حماية للمال الميرى :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - الاجراءات المعمول بها فى حالة رفع الملتزمين الأصلاء بالمقاطعات الرئيسية فى حالة اخلائهم بواجباتهم والتزاماتهم .
- ٢ - نظم الادارة فى ديوان مقاطعة الالتزام بالموانئ والعاملين فى مثل هذه الدواوين .
- ٣ - اجراءات تعيين الملتزمين أو وكلائهم ونوابهم .
- ٤ - الترتيب الادارية المعمول بها لضبط متحصلات المقاطعات الرئيسية من الضرائب فى الفترات التى يرفع فيها الملتزمون الأصلاء الى أن يلتزم بالمقاطعة الرئيسية آخرون .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٣٣ يبدأ من ١٢ رمضان سنة ١٠٠٣ هـ الى ٩ شوال سنة ١٠٠٣ هـ وثيقة رقم ٥٩٤ .

- بعد أن ورد البيورلدى المطاع الواجب القبول والاتباع من الديوان الشريف العالى بمصر المحمية على يد قدوة الأمثال والأعيان على أغا جاويش الى أقصى قضاة المسلمين !حساكم الشرعى بالثغر وجميع العلماء والأعيان وأغوات القلاع وسائر المتكلمين بالثغر بخصوص تولية الأمير سليمان جاويش ككاشف إقليم القليوبية وكيلًا عن الأمير محمد المهتدار لمقاطعة الثغر وان ينادى بأرجاء الثغر بالأمن ورفع المظالم عن الفقراء والمساكين والخاص والعام وأن يقبض على الأمير مراد جاويش الملتزم السابق بمقاطعة الثغر وعلى سناير مباشريه وكتبته وخدامه ويختم على جميع حواصله وموجوده وأسبابه وتؤخذ جميع دفاتره وتوضع بصندوق تحت الختم وتحفظ بمجلس الشرع وتجهز مماليكه وعبيده لمصر المحروسة والمباشرين منهم من وجد كفيلا ببدنه يحضره وقت الحاجة فيكفل عليه ومن لا يكفل له يوضع بسجن الشرع الشريف بالثغر ، والموجود الخارج عن الحواصل يكتب بدفتر مفصل الى غير ذلك ، فقبول ذلك بمزيد من الامتثال وأجهر النداء بأرجاء الثغر المذكور لكافة الجرايا وعامة الرعايا بالأمن والأمان ورفع الظلم ودفع العدوان ، وحضر المعين الأمير سليمان جاويش المشار اليه وليس قفطان السلطنة الشريفة بحضور جماعة من التجار ، وأحضر مصطفى جاويش وكيل الأمير الملتزم السابق المرفوع وقرىء عليه شفاها فاجاب بالسمع والطاعة وتوجه النايب والمعين والأمير ومن سيكتب اسمه بأخره الى ديوان الثغر فرجد الأمير مراد جاويش الملتزم السابق مسافرا عن الثغر وقبض على المباشرين بالديوان المذكور وأخذ منهم ما وجد من الدفاتر المتعلقة بالأمير مراد جاويش وضبط جميع ما وجد بالديوان المذكور لأربابه وما كان محل سكن الأمير مراد المذكور على القليل والكثير وكتب بذلك دفتر مفصل فمضى على العادة وقيد علمه بالسجل الحكمى بمحكمة الثغر ، وذكر مصطفى جاويش الوكيل المذكور أن

موكله الأمير مراد مسافر من الثغر المذكور في تاريخه لمصر المحروسة ، وحرر . ما تحصل منه محصول الأسكلة وغيرها وهو من حين سفره الى يوم الأحد أحد عشر شهر تاريخه مبلغ ذلك تسعة وعشرون ألف وستمائة وثلاثة وعشرون نصف فضة ، قبض وكيله أيضا الحاج ولي الدين بن الحاج صلاح الدين ، وذكر أن الذي صرفه منها في غيبة موكله الأمير مراد جاويش المذكور من جوامك العساكر المنصورة وغيره ستة آلاف وأربعمائة نصف وتأخر بعد ذلك ثلاثة وعشرون ألف ومائتان واثنان وثلاثون نصفاً وضعت ضمن كيس وختم عليها وأحضرت لمجلس الشرع الشريف فوضع يده عليها الأمير ابراهيم المعين كي يوصلها الى الخزانة العامرة بمصر المحروسة وعليه الخروج من عهده ذلك الديوان الى الديوان العام لمصر المحروسة ، وبسقتضى ذلك خلت يد الحاج ولي الدين المذكور أعلاه من جميع ما تولى قبضة لموكله الأمير مراد المذكور في مدة غيبته ، وحرر ضبطاً للواقعة بتاريخه وبمحفل الشرع الشريف .

ملحق رقم (١٧)

العنوان : النظام المحاسبى لدواوين مقاطعات الالتزام :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ - دور كتحدا القبودان فى مساعدة القبودان فى الأمور المالية الخاصة بكونه ملتزم مقاطعة الثغر الرئيسية ونظم وتراتب. ذلك .

٢ - وكيل الخرج السلطانى الموفد من قبل ديوان الروزنامة والديوان العالى لاستلام الأقساط المالية من دواوين مقاطعات الالتزام بالثغور لحساب الخزينة السلطانية .

٣ - النظام المحاسبى المعمول فى دواوين مقاطعات الالتزام بالثغور .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١١٠ يبدأ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٠٦٨ وتتخلله مواد تقسح فى سنوات مختلفة . وثيقة رقم ٤٥٤ .

- قائمة مباركة ان شاء الله تعالى .

- حررت ببالباب العالى بثغر دمياط المحروس أجسله الله تعالى ، وبعد أن ورد الأمر المطاع الواجب القبول والاتباع خطابا لمولانا أفندى وأغاة الحوالة والأمير على كتخدا القبودان وسائر المتكلمين بأن يضبط جميع ما تحصل من مال الميرى بثغر دمياط المحروس من غرة شهر محرم الحرام سنة ١٠٧١ هـ وبحضرة الحكام والمتكلمين وحضر بمجلس الشرع الشريف الجنب العالى وكيل الخرج الشريف السلطاني والأمير على كتخدا القبودان بالثغر والأمير خليل بلوك باشى مستحفظان والأمير محمد بلوك باشى الحوالة والأمير مصطفى بلوك باشى وكيل الجنب العالى بالقاهرة زيد قدره ، وحضرت مباشرة ديوان الثغر وضبطوا جميع ما ورد لديوان دمياط المحروس من غرة شهر محرم الحرام سنة ١٠٧١ الى ثمانى شهر صفر تاريخه أى مدة اثنان وثلاثون يوما من الوارد والصادر واللقط التفاتيش والجهات والعوايد البرانية فضبط المقبوض جميعه على يد المعلم حنايم اليهودى طرف الديوان وجميعه ١٨٩١٢٤ نصف فضة وبيانه هو :

عن وارد المراكب المالحية	من عوايد الصابون
١٣٩١٤٤ نصف فضة	٤٨٣ نصف فضة
عن وارد النيل من المراكب	من مراكب البوغان الجروم
٣٨٣٤ نصف فضة	١٩٥ من سراكب
من تفاتيش المراكب	ومن جهة الثغر
٥٩٩٣ نصف فضة	٣٠٨٥ نصف فضة
من طعمة الأخشاب	من المصابغ
٣٤٥ نصف فضة	٨٣٠ نصف فضة

من المقاطعية	من مراكب البوغاز
٤٧٦ ٣٠ نصف فضة	٤٩٠ نصف فضة
من المواشط ورأس توبة	من عوايد حسبة شريفة
٥١٠ نصف فضة	١٨٨ نصف فضة
كيالة ملح من البرانى	من جملة الولايات
١٠٠٠ نصف فضة	٥٣٣٣ نصف فضة
من الضادر من قهوة وكتابة	من الشعرا
وأرز وخلافه	١٥٠٠٠٠ نصف فضة
١٠٧٧٩ نصف فضة	
من سربوط المراكب والديوان	من وزانى المورديات النيلي
٤١٩٨ نصف فضة	٧٥٠ نصف فضة
الموجب من تعلق الديوان فى الثغر عن شهر تاريخه	
جامكية اغا الحوالة	جامكية كتبة الأرز
٣١٥ نصف فضة	١٣٠ نصف فضة
جامكية مباشرين	بشارة المراكب
١٣٠٠ نصف فضة	٢٦٠ نصف فضة
جراية اغا الحوالة والخدم	لكتخدا البوغاز
٦٠٠ نصف فضة	٣٧٥٧١ نصف فضة
لأرباب الجامكيات بموجب قائمة :	
١١٣٨ نصف فضة	
واجمالى المتبقى ١٤٧٧١٠ نصف فضة	

ومنه لمواجبات رجال قلاع الثغر ما بيانه هو :

مالبرج الثغر على يد أحمر
ليرج عبد الصمد
كتخدا
على يد محمد

٧٥٥٥ نصف فضة
جوريجي ٩٤٧١ نصف فضة

مالبرج الطينة على يد مراد
جوريجي ١٧٣٥٨ نصف

وجملة ما للقلاع ٣٤٣٨٩ نصف فضة * والخير يكون * والصعب
يهون

كاتبه الشاهد جديوان الثغر
مصطفى بن أبي العلا السقا
مباشر الديوان
الزيني محمد
القاضي عبد الرحمن الحنفي
السبع يوسف السكندري

ملحق رقم (١٨)

العنوان : مقاطعة الخردة وبعض طوائفها وتنظم ضبطها
وتحصيلها :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - نظام ادارة المقاطعات العامة مثل مقاطعة الخردة من خلال وكلاء عن الملتزم الأصلي أو ملتزمين من باطنه .
- ٢ - تعدد وتنوع وتشابك الطوائف التابعة لمقاطعة الخردة .
- ٣ - الحمايةات وأثرها فى نظام الالتزام .
- ٤ - نماذج للالتزام من الباطن فى بعض المقاطعات العامة .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القوسية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل
٩٠ يبدأ من ١٨ محرم سنة ١٠٥٥ هـ الى ٢٩ شوال سنة ١٠٥٤ هـ
وثيقة رقم ٥٤ .

صورة أمر شريف وارد من مصر امحروسة

مضمونة صدر عنا الأمر الكريم الواجب القبول والتعظيم
الى كل واقف عليه وسامع له وناظر اليه من أرباب الألوية الشريفة

السلطانية وحكام الشريعة المطهرة الاسلامية والكشاف والحكام
بولاية أمور الاسلام والخاص والعام بالوجه القبلى والبحرى
والبنادر والثغور تعلمهم أن فخر الأماجد مجمع المحامد الأمير
أحمد جاويش ديوان مصر وملتزم مقاطعة الخردة زيد قدره عرفنا
أن ما أضيف لمقاطعة الخردة وصار تابعا لها مع طائفة السقاين
والحمامية والمدقنين والأدبا وأرباب الفنون والصنائع الطوائف
الآتى ذكرها وهم طائفة الصيادين للطير ببركة الحاج والخصوص
وطائفة النورة والحدادين بالوجه القبلى والبحرى وقاعة الزقف
وسمسرة السخقيان بالركن ومشايخ دلالي الأسباب وعلى مشيخة
المحلة الكبرى ومشيخة النصارية ومنف ومشيخة اسكندرية ومشيخة
رشيد ومشيخة دمياط والمنصورة وبليس وجهات الحوشة والحكما
والكحاليين وبقية الطوائف والحرف ومشايخ الغفر ببولاق والقراءة
والاساكفة والقباقبية ومشيخة سوق أخفاف النساء والمنجدين
ومشيخة الحياكين والسماكرة والحصرية بالفيوم والواردين منهم
لمصر والحكويين فى القهاوى وطائفة الطباليين العربى لمصر
والوجهين القبلى والبحرى وخيال الظل وطائفة الزوامل والحلبية
وطائفة الخمر وطائفة الحمامين بالقفص على رؤوسهم ، وقد التزم
بذلك من باطنه فخر الأماثل والأعيان حسن جاويش لمدة سنة
كاملة بموجب الحجة الشرعية بيده وهو متوجه لاستخلاص ما على
الطوائف المذكورين من المال الميرى الجارى به العادة بالتمام
والكمال بالسرعة والعجلة من غير تمرد ولا حماية ولا عذر ولا حجة
ولا تهاون ولا اهمال بحيث لا يتأخر الدرهم الفرد والحذر كل الحذر
من حماية فرد منهم عن القيام بما جرت به العادة مما عليه من المال
الميرى ومتى حصل من أحدهم أدنى عتأ أو مخالفة فمقرر احضاره
للدیوان فان المال الميرى من الأمور المهمة ، وقد كتب فى خصوصه
حكم آخر أحدهما للوجه البحرى والثانى للوجه القبلى . تحريرا
فى ١٨ شعبان سنة ١٠٥٥ هـ .

ملحق رقم (١٩)

**العنوان : سيطرة مشايخ البلد على المقاطعات وإدارتها
ما يستفاد من الوثيقة :**

- ١ - تزايد نفوذ كبار أمراء الممالك من حائزى منصب شيخ البلد واستثنائهم لأنفسهم بمقاطعات الالتزام فى الموانىء وإدارتها لصالح كبار الأمراء من الممالك وأتباعهم .
- ٢ - بعض العاملين من قبل هؤلاء الأمراء من الشرام الذين حلوا فى الإدارة المالية محل اليهود .
- ٣ - ضعف مكانة الأجهزة الإدارية فى الموانىء فى تلك الفترة لصالح كبار الأمراء من الممالك وأتباعهم .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالأسكندرية - سجلات محكمة الاسكندرية
الشرعية سجل ١٠١ يبدأ من ٢٧ محرم سنة ١٢٠٣ هـ الى ١٢
جمادى الآخرة سنة ١٢٠٧ هـ وثيقة رقم ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

أقضى قضاة الاسلام مولانا الأفندى قاضى الشرع الشريف
وقدوة الأكابر وعمدة الأعيان الأمير لى جاويش سردار

مستحفظان والأمير عثمان أغا ذرادرة القلاع والأمراء السدادرة
والجوريجية والأعيان بثغر الاسكندرية أعزهم الله .

بعد مزيد السلام عليهم لا يخفاهم اننا استخرنا الله تعالى
الذى لا خاب من استخاره وقررنا المعلم يوسف فرعون تابعنا
معلما للدواوين والمراد منكم انكم تكونوا محافظين الى الديوان
ومعاونين الى معلم الديوان وأتباع الديوان تماما وحفظ الأموال
الميرى والتجار وكل من تعدى على الديوان أو خلافه تخرجوا من
حقه وان كان يحصل أى خلل لم تقدرُوا تردوا لنا جواب والله تعالى
يستركم ، حرر فى ١٨ محرم ١٢٠٥ .

أمير اللو السلطاني

اسماعيل بيك

أقضى قضاء المسلمين مولانا قاضى الشرع وقدوة الأكابر
والأعيان الأمير على جاويش سردار مستحفظان والأمير عثمان
أغا ذرادرة القلاع والأمراء والسدادرة والجوريجية والأعيان بثغر
الاسكندرية ، بعد المزيد من السلام عليهم وكثرة الأشواق اليهم
لا يخفاهم أن الواصل لكم معلم بولس عفانى مقرر معكم ديوان
الثغر وكيل من طرف المعلم يوسف فرعون معلم مقاطعة الدواوين
تابعنا والحال تكونوا معه بالمحبة مساعدين فى كامل الأمور العائدة
نقعا والصواب ، وضبط وتحصيل الأموال الأميرية من وجوه
أربابها حكم القوانين السابقة وسلوك كامل الخدمة والمتدركين بكل
منهم بوظيفته حفظ الدرك اللازم عليكم وتكونوا مستمعين الكلام
وتحت معرفته والذى يحصل منه خلل تخرجوا من حقه وتجعلوا
نظركم معاه فى كل ما يمكن وان يحصل أدنى شيء لا نعرفه
الا منكم ، والله تعالى يحفظكم ، حرر فى ١٨ من المحرم الحرام
سنة ١٢٠٥ هـ . رضوان كتحدا مستحفظان حالا .

لاحق رقم (٢٠)

العنوان : اجراءات تنظم حركة الملاحة والابحار للسفن :
ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - النظم المعمول بها فى ادارة الميناء والتي يتم التعامل بمقتضاها مع المراكب والسفن العاملة فى هذه الموانئ .
 - ٢ - الاجراءات المطلوبة للسماح للسفن بالاقلاع من الموانئ .
 - ٣ - نظام الضمانة الذى تكفلت به الادارة فى الموانئ لوصول البضائع لأصحابها والتزام الربايضة بما فيه سلامة التجار والمسافرين والبضائع ومسئولية الضامنين فى ذلك .
- مصدر الوثيقة :**

الشهر العقارى بالاسكندرية - سجلات محكمة الاسكندرية
الشرعية سجل ١٠٨ يبدأ فى ٦ شوال سنة ١٢١١ هـ الى ٦ ربيع
الثانى سنة ١٢١٢ وثيقة رقم ١٩٠ .

حضر لدى الحاكم الشرعى الحنفى الواضع ختمه وخطه
أعلاه ، مصطفى قابودان حاجى غليونجى ، وأنهى اليه أن سفينته
المرساة يومئذ بمينة النغر الغربية أكرأها لجماعة من التجار
بأجرة معلومة بينهم وشحنها بأرزاقهم وهى ١٢١٦ زنبيل أرز ،

١١ فصلة كتان ، وبالة واحدة ، ٣ أقصاف نشادر فجملة ذلك يكون
١٢٣١ بموجب تذكرة الخلاص من ديوان رشيد مشمولة بختم
المحترم خليل أغا أمين النصارى ومحافضة رشيد حالا ومؤرخة فى
٢٨ من شهر ربيع الأول من شهور سنة تاريخه أدناه ، وألزم نفسه
القبودان المذكور بضمان المكرم الحاج أحمد أغا مؤذن أو غلو
الكريدى بأن يوصل الأرزاق والمذكورة الى محمية اسلامبول
ولا يخرج منها شىء الى بلد غيره وكتب ذلك ضبطا وحفظا للمقال
عند توجيهه طلب أو سؤال ليراجع عند الاحتياج اليه به ، وجرى
ذلك وحرر وسطر فى الخامس من ربيع الثانى ١٢١١ .

ملحق رقم (٢١)

العنوان : نقل الجنود والأسلحة والمؤن الى الدولة العثمانية
من مصر :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ - استتجار مركب فرنسي التبعية لنقل المؤن والجنود وذلك في
الفترة التي كانت فيها العلاقة بين الدولة العثمانية وبين
فرنسا طيبة حيث كانت أغلب السفن المستأمنة من السفن
الفرنسية .

٢ - دور الموانئ كقواعد امداد للجيش العثمانية كانت تمدها
بالجند والمؤن والأسلحة .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقاري بالاسكندرية - سجلات محكمة الاسكندرية
الشرعية سجل ٥٥ يبدأ من ٥ محرم سنة ١٠٩٦ هـ الى ١٤ ربيع أول
سنة ١٠٩٨ هـ وثيقة رقم ٢٧ .

بموجب البيورلدى الشريف الوارد من الديوان العالى بمصر
الحروسة فى ١٧ شهر تاريخه على يد عمدة الأعيان المفخمين حسين
أغا الحوالة بديوان الثغر والوكيل به حالا زيد قدره ، أشهد على
نفسه جان بطيستينه قابودان النصرانى الفرنسيس شهوده الاشهاد

الشرعى وهو بأكمل الأحوال وأتم اوصاف المعتبرة أنه قبض وتسلم
ووصل اليه من الأمير حسين أغا المشار اليه من مال الديوان
المرقوم بقية أجره عن مركبه المعروف بالغليون المرساه يومئذ
بميناء الثغر وقدرها ١٠٠٥٥ نصف فضة وذلك خارجا عن
الخمسمائة قرش أسدى المقبوض بيده بمدينة أزمير بالبلاد الرومية
من طرف السلطنة الشريفة دامت خلافتها فكمل بذلك مبلغ سبعة أكياس
بالمصرى وذلك فى نظير حملة لطايفة عسكر مستحفظان المجاهدين
فى سبيل الله بالمراكب المذكورة وها هو معين من البارود
والبكسماط بالبيورلدى الشريف ولم يتأخر له من أجرة المركب
المذكورة ولا من البارود والبكسماط شئ قل ولا جل حسبما أشهد
على نفسه وأقربه الاشهاد والأمراء المذكورين وصدقه على ذلك
حسين أغا المشار اليه من قبل وقبله التصديق والاقرار الشرعى
وعلى جان بطيستينه المذكور حمل العسكر المذكورين بمركبه من
الثغر المذكور الى محمية اسلامبول ، وشهد بذلك الاشهاد الشرعى
مولانا أفندى المومى اليه اعلاه وحرر ذلك كما وقع فى آخر ربيع
الأول سنة ١٠٩٦ هـ .

ملحق رقم (٢٢)

العنوان : تسحب الفلاحين من قرى المواليات المضافة :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١- هروب الفلاحين من قرامم التابعة لكاشيفات وولايات ضمن المقاطعات الالتزام الريفية .
- ٢- الاجراءات المتبعة لاعادة الهاربين .
- ٣- القواعد المعمول بها حيث تجب اعادة الهاربين من مدة تقل عن عشرة سنوات اما من تجاوزها فلا تثريب عليه .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط سجل ٣٠ يبدأ من ١ صفر سنة ٩٩٩ هـ الى ٢١ صفر سنة ٩٩٩ هـ وثيقة رقم ٢٤٨ .

- صدر هذا الأمر الكريم الى كل واقف عليه من أمرا الألوية الشريفة السلطانية وحكام الشريعة المطهرة الاسلامية والكشاف والحكام وولاة أمور الاسلام بالوجهين القبلى والبحرى وفقهم الله تعالى ، نعلمهم أن قدوة الأماحد وحاوى المحامد الأمير أحمد

الصوفى زيد قدرة عرفنا أن فى تكلمه ناحية بساط بالمنصورة وأن
غالب أهلها تسحبوا من البلاد والأقاليم وعطلوا ما عليهم من المال
والفلاحة وحصل بتسحبهم غاية الضرر ، واقتضى الحال أن يتقدم
كل واقف عليه بالفحص التام عن المتسحبين من الناحية أينما
كانوا وحيثما وجدوا وتجهيزهم الى بلدهم ومحل اقامتهم ليقوموا
بما عليهم من المال والفلاحة حيث كان تسحبهم دون العشر سنوات
من غير أن أحدا يحميهم عن العودة قولا واحدا والمعين لذلك فخر
الأعيان حسن جلاويش فليعتمد تحريرا فى أواسط رجب سنة ٩٩٩ هـ
بمصر المحروسة ، مكمل بخط الأمير الدفتردار وختم مولانا قاضى
قضاة العساكر .

ملحق رقم (٢٣)

**العنوان : ادارة ديوان الموجبات فى مصر القديمة (ديوان
مقاطعة مصر القديمة) :**

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - مكان مصر القديمة كميناء نهري تجارى هام ومركز ترد اليه
البضائع والتجارات من الفيوم والصعيد .
- ٢ - نظم ادارة ديوان مقاطعة الالتزام فى مصر القديمة .
- ٣ - اهتمام الادارة متمثلة فى الديوان العالى وفى مصر القديمة
بالشكاوى من ظلم الملتزمين بالمتحقيق والتمحيص والتقويم .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالقاهرة - سجلات محكمة مصر القديمة
الشرعية سجل ١٣٠ يبدأ فى ١٣ رمضان امعظم سنة ١٠٧٦ هـ الى
أول رجب سنة ١٠٨٠ هـ رقم الوثيقة ٩٩٢ .

- سبب تحرير حروف وموجب تسطيرها هو أنه بمجلس
الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بالجامع المنصورى بمصر
القديمة عمره الله تعالى بذكره ، أن ورد البيورلدى الشريف الواجب

القبول والتشريف من حضرة سيدنا ومولانا افتخار الأماجد الكرام
وعمدة الكيرا الفخام الجتاب الكريم العالى جامع رتب الفاخر
والمعالى الأمير يوسف بيك أمير الطوا الشريف السلطاني وصاحب
العز المنيف الخاقاني ، قائم مقام يومئذ بالديار المصرية خصه
الله تعالى بالطفاه الخفية لما ورد على يد فخر الأعيان وعمدة نوى
الشأن محمد جاويش الديوان فى ثانى بؤنه مؤرخ برابع عشر شهر
تاريخه مرتب على عرضحال أن شخص يدعى عبد الباقي الفيومى
من مضمونه أنه حضر لمصر القديمة بما معه من الحمل فقعرض
له شخص يدعى موسى اليهودى وطلب منه الموجب عن ذلك فذكر
أنه لم يكن عليه موجب فتعدى له وحقرة الحقارة الشديدة ، فبرز
أمر مولانا قايم مقام المشار اليه بالكشف والاستفسار عن ذلك
وعرض على حضرته الشريفة خطابا الى مولانا الحاكم الشرعى
المشار اليه أعلاه وسردار الينكجيرية وزعيم مصر القديمة وقوبل
ذلك بمزيد الامتثال ، وتوجه مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه
أعلاه والأمير محمد جاويش المعين فى خصوص ذلك والأمير
مصطفى جاويش زعيم مصر القديمة وفخر الأعيان سليمان جوريجى
سردار الينكجيرية المحافظين بمصر القديمة الى المحل المعروف
بالديوان المعد لأخذ الموجبات فوجدوا السيد الشريف على بن أبى
زيد وابن أحمد سلطان الزيئات ، والزينى خليل ورفيقه رمضان
الينكجرى ، والمحترم على موسى المتسبب ، والزينى جعفر من
طايفة عزبان واستفسر منهم عن ذلك فاخبروا عن الاستفسار منهم
بأن العادة جريت على أن الأحمال الواردة من ناحية الفيوم أن كل
حمل محزوم عليه موجب خمسة وثلاثون نصفاً فضة فطلبوا منه
ثلاثين نصف بناقص عن القانون خمسة أنصاف وللسردار خمسة
أنصاف عادته فى ذلك فامتنع فى ذلك ، ولم يدفع وأغلظ على موسى
اليهودى وكيل الملتزم على الموجبات وعلى أتباع السردار المشار
اليه وهما النورى على ورفيقه جعفر وقزع عليهم بنجوت وضربهم

ولم يدفع شيء من العرايد التي عليه ، وفزع أيضا على الجمالى
يوسف الشاد بديوان المواجهات المذكور ، ولم يحصل له من
أحدهم تشويش ولا ضرر وأخبروا بذلك كذلك اخبارا شرعيا ،
ولما تم الحال على هذا المنوال كتب بيان بهذا بصورة الحال عند
الطلب والسؤال ليعرض على من له ولاية الأمر ليعمل بمقتضاه ،
تحريرا فى يوم الخميس المبارك ١٥ شهر شوال المبارك سنة
١٠٧٩ هـ ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ملحق رقم (٢٤)

العنوان : تعيين يازجى لتجار المغرب وطرابلس الغرب :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - اقرار الادارة فى مصر لترشيح والى طرابلس الغرب لأحد التجار كوكيل يرعى التجار من أهل طرابلس .
- ٢ - مسئوليات هذا الوكيل والمتمثلة اجمالا فى الاشراف على التجارة والتجار التابعين لطرابلس فى ثغر الاسكندرية .

مصدر الوثيقة :

دار المحفوظات العمومية - سجلات محكمة الاسكندرية
الشرعية سجل رقم ٩ يبدأ فى ٩ من جمادى أول سنة ١١٨٣ هـ الى
١٩ رمضان سنة ١١٨٩ ، مخزن ٤٦ - عين ٦٩ محفظة ٥٦ .

« صورة فرمان شريف من طرابلس الغرب من قبل على باشا
قرمانيلى ومتوحد بفرمان شريف من قبل مولانا الحاج محمد راقم

باشامحافظ الديار المصرية »

- الى من يقف على هذا المنشور والظفر المأثور من كافة
التجار والمتسببين الواردين من الأقطار والمقيمين بثغر الاسكندرية

نعلمهم أن المكرم الأجل الحاج محمد الركراك جعلناه يازجى
بالاسكندرية على التجار من أهل ترابلس وغيرهم من جماعة
الجراية والحجاج لينظر فى أمورهم وكافة شئونهم ويكتب فيما
بينهم على عادة البازجية الأقدمين والسابقين من غير معارض له
فى ذلك ولا ممانع ولا سنازع كاتبا رضيا وعدلا زكيا يقف بين
التجار بالسوية ولا يميل على أحدهم بالكلية ، وله مناكل الحرمة
والاحترام والبر والاكرام على مرور الليالى والأيام والشهور
والأعوام ، ومن خالف فى لقوله وارتكب خلاف فعله ناله عقابنا
الأليم وجرعناه طعم الحميم ، وصلى اللهم على سيدنا محمد
المبعوث بالكتاب عليه وآله وجمله الأصحاب .

مكتوب فى أواسط جمادى الثانى سنة ١١٨١ هـ .

ملحق رقم (٢٥)

**العنوان : مساهمة صناع السفن فى الثغور فى بناء الأساطيل
العثمانية :**

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - الاستعانة بصناع السفن فى الثغور من النجارين والحدادين وغيرهم لصناعة السفن العاملة فى الأسطول العثمانى .
- ٢ - الترتيب الادارى التى تحكم عملية حشد هؤلاء الصناع وسفرهم وأجورهم والجهات المسئولة عن ذلك .
- ٣ - من المسئوليات الدنيوية للمحاكم الشرعى .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل
٥ يبدأ من ٢٥ صفر سنة ٩٧٣ هـ الى ١٤ شوال سنة ٩٧٣ هـ وثيقة
رقم ٣ .

- بعد أن ورد الحكم الشريف العالى من الديوان العالى
بالمديار المصرية أعلاها الله تعالى على يد فخر أمثاله جعفر
جاويش ، وفى مضمونه المنيف ، بعد توضيح الخطأ لطلب

القلافطة والتجارين والحدادين للمهم السلطاني بحيث لا يتأخر أحد منهم أحد ويحضر بهم الحاكم الشرعى بنفسه أو أحد من نوابه معتمد عليه ، وقوبل ذلك بمزيد من السمع والطاعة ، ووقع القبض على خمسة وعشرين رجلا منهم أربعة عشر رجلا نجارا وأحد عشر رجلا من الحدادين ، وكتب أسماؤهم بدفتر منفصل وقلمهم الجاويش المشار أعلاه وعين شخص من نواب الشرع الشريف ، ونزل مع الجماعة المذكورين بالمراكب للسفر وأقلع الركب المذكور حتى وصل البر الغربى فرده الجاويش المشار اليه أعلاه وأشهد على شهوده الاشهاد الشرعى وهو مجال الصحة والسلامة والطواع والاختيار أنه لا حاجة لى بالمعين المذكور وأنه قد قبض كلفه ذلك ستة دنانير ذهباً سلطانيا ، وانقضى ذلك وكتب ضبطاً للواقعة فى تاريخه ،
الشهود - الشيخ نور الدين المناوى الشافعى ، شمس الدين الوفائى الحنفى ، أبو العباس المرجاوى .

ملحق رقم (٢٦)

العنوان : العلاقات التجارية بين مصر ودول أوروبا :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ - خضوع العلاقة بين التجار الأوروبيين المعاملين في الموانئ وبين دواوين الجمارك والأجهزة الإدارية للمعاهدات والاتفاقيات اموقعة بين الدول التابعة لها وبين الدولة العثمانية واحترام هذه المعاهدات .

٢ - من نظم الإدارة في ديوان الجمرک وضبط العلاقات التجارية .

٣ - دور القناصل الأجانب واهتمام الأجهزة الإدارية في الموانئ برعاية التجارة والتجار الأوروبيين .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقاري بالاسكندرية - سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ١٠١ يبدأ من ٢٧ محرم سنة ١٢٠٣ هـ الى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٠٧ هـ - وثيقة رقم ١٩٠ .

صورة مكتوب من مصر المحروسة

— اقضى قضاة الاسلام كمال ولاة الأنام قضاى الشرع الشريف مولانا أفندى بئر الاسكندرية بعد السلام عليكم لا يخفاه سابق تاريخه وقع كلام ما بين حضرة قنصل انجلترا وما بين معلمين الديوان من قبل الجمرى المطلوب عن البضائع ووقع شيئاً ما بينهم فأرسلنا أحضرنا العهد والخط الشريف الذى تحت يد القنصل وحضرنا معلمين الديوان وعرفناه أن لازم يمشوا على حكم العهد تامة والخط الشريف المذكور ، ولم صار منهم تقصير وأجابوا الى الصلح على أن يكون على المائة ثلاثة على البضائع التى تحضر الى القنصل المذكور ، وفى وقت تاريخه لم يعد بينه وبين معلمين الديوان خلاف وصاروا يحاسبوه على مرجب ذلك ، يكون معلوسكم وهلبت لأجل منع المنازعة فى المستقبل تسجلوا فى المحكمة الشريفة وأتينا أمرنا معلمين الديوان الذى فى طرفكم أن يمشوا على موجب العهد تامة الذى بيد حضرة القنصل الانجليزى ، وان طلب المذكور أن يسجل أيضا الشروط الذى بيده تسجلوه له على حكم مطلوبة ، وهلبت من راحة المذكور الراحة التامة فى كل بد وسبب ، حرر فى شهر جمادى الأول سنة ١٢٠٦ هـ

أمير اللوا الشريف

أبراهيم بك

ملحق رقم (٢٧)

العنوان : مراد بك وحيازته مقاطعات الجمارك :

ما يستفاد من الوثيقة :

- ١ - حيازة مراد بك وابراهيم بك لمقاطعات الالتزام فى الموانىء واستتشارهم بها وادارتها من قبلهم .
- ٢ - انتشار التهريب فى ثغر الاسكندرية وأسباب ذلك ونتائجها ومحاولات التصدى للتهريب .
- ٣ - تنظيم التعامل بين الموانىء وتخصيص دمياط فى ذلك الاطاز بوارد وصادر الشام .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية - سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ١٠٧ يبدء فى ٨ من صفر الخير سنة ١٢٠٨ هـ الى ٢١ من شعبان سنة ١٢١٢ هـ ، وثيقة رقم ٢٣ .

- صدر هذا الفرمان الشريف المطاع الواجب القبول والتشرف والاتباع من ديوان مصر المحروسة العالى دامت له المفاخر والمعالى ، خطابا الى قدوة القضاة والحكام حاكم الشرع الشريف

والسادات العلماء والأشراف والسردار وأغات الحوالة وسائر المتكلمين من الحكام والأعيان وكامل التجار بثغر الاسكندرية نعلمهم أن حضرت افتخار الأُمرا الكبار والكبرا الفخام أولو القدر والمجد والاحترام أمير اللوا الشريف السلطاني والعلم المنيف الخاقاني أمير الحج الشريف المصري سابقا أمير اللوا مراد بك دام عزه أنهى إلينا بأن مقاطعة الدواوين والاسكليها متأخر منها تحت الأموال الأميرية مبلغ مال له صورة فعند ذلك التزم به على نفسه حضرة أمير اللوا المومى إليه ، وبقيت الدواوين المذكورة فى تعلقه وتحت تصرفه والتزامه ، ولقد تحققنا أن أغلب هذا العجز الحاصل من ديوان الثغر طرفكم بسبب تهريب البضائع من الكمرك وتثمين البضائع بربع قيمتها وما كفى ذلك فممنهم الذى يطلع بضاعة من الديوان قهرا واغتصابا ومنهم الذى يعمل عليهم مصطلح بدون كمرك فيسبب ذلك حصل النقص والعجز فى الأموال الأميرية وهذا الأمر لا يرضينا ولا يرضى مولانا السلطان والحال عند إيصال هذا فرمان اليكم وتلاوته عليكم تجمعوا كامل التجار وتنبيهوهم وتؤكدوا عليهم أن كل منهم يمتنع عن تهريب البضائع وتلزموهم يطلعوا بضائعهم الى ديوان السلطان ويعطوا كمركها بالحد والانصاف ولازم ان كامل البضائع الصادرة والواردة تثمن بسعر ما تساوى قيمتها كل وقت بوقته ويقوسوا بدفع الكمرك الذى عليهم حكم الخوالى السابقة لا زائد ولا ناقص فنؤكد ونشدد عليكم من تثمين البضائع بسعر الله الحاضر على كافة التجار الخواص والعوام ، والحاضر يعلم الغايب وقانون الكمرك تجروه حكم السوابق .

وبلغنا أن بعض التجار يحضروا الى الثغر بدخان من بر الشام فهذا حق ديوان دمياط ، ولا بد عدم انحراف لقانون الدواوين فللازم يكون العمل بمقتضى ذلك ونؤكد عليكم أن تنبهوا على كامل

القواربية من المغرب يربطوا قواربهم والقارب الذى يخرج بالليل
يحرق ولازم تكونوا مساعدين ومعاونين الى معلم الديوان وجماعة
الديوان وتمنعوا كل من يتعرض لهم بالأذى ، حيث أن خدامين
الميرى لازم صيانتهم وحمايتهم وتكونوا فى غاية الهمة والاجتهاد
والضبط الشافى والحفظ والصيانة الى الأموال الأميرية ، ويكون
العمل بمقتضى ذلك حكم المشروح أعلاه ولا تخالفوه ، والكف
الكريم والختم الفخيم عليهما الاعتماد .
حرر فى شهر رجب سنة ١٢٠٨ هـ .

أمير اللوا الشريف

مراد بيك

فهرس المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

تنوعت الوثائق التى رجع اليها البحث وأفاد منها واعتمد عليها بصفة أساسية فى مختلف دور حفظ الوثائق فى مصر ، وتحتوى على مواد متنوعة تنقل اليها تفاصيل وأسعة عن النظم الادارية والمالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، ونتناول هذه الوثائق بحسب كل دار حفظ تتبع لها وذلك على النحو التالى :

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة :

ـ السجلات المالية (دفاتر الرزنامة) :

١ ـ دفاتر أصول مال اسكلها وسقاطعات تابع قلم شهر وهى مجموعة كبيرة من السجلات تبدأ فى سنة ١٠٨٨ هـ بسجل تحت رقم ٤١٤٠ عمومى عين ٥٣ نوعى ١ ، وتركى ١ ، وتنتهى بسجل سنة ١٢٠٨ هـ تحت رقم ٤٢٧٣ عمومى عين ٥٤ نوعى ١٣٥ . تركى ١ .

٢ ـ دفتر أمنائى مذكورين ملتزمين اسكلها مذكورين سنة

١٢١٨ ، تحت رقم ٥٦٣٨ عمومى ، نوعى ٣٥٩ عين ٧٤
تركى ١ .

٣ - دفتر كشيدة ديوان مصر عن أول توت الواقع فى ٦ صفر
الخير سنة ١٠٧٤ هـ تحت رقم عمومى ٥٢٤٩ نوعى ٦ عين
٧١ تركى ١ .

٤ - دفتر توزيع أرباب وظائف ومشايخ عظام سنة ١١٧٨ هـ ،
وتحت رقم ٥٦٣٨ عمومى - نوعى ٦ عين ٧١ تركى ١ .

٥ - دفتر بقايا مال صيفى وشتوى واسكلها ومقاطعات سنة
١١١٥ هـ ، وتحت رقم ١٠٥ عمومى ، نوعى ٢٨ عين ٢
تركى ١ .

٦ - دفتر بسط وتطبيق واردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة
مصر حميت من الآفات عوالاصر واجب عن أول توت كواقع
فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١١١٧ هـ تحت رقم عمومى ٢١١٤
نوعى ٩ عين ٢٩ تركى ١ .

٧ - دفتر كشيدة ديوان مصر وقيدية أوامر شاهانية وأوامر
عالية بتعيين ورفت موظفين وترقيب وصرف مرتبات ومعاشات
برمعاتات فى المدة من سنة ١١٨٣ هـ الى ١٢٠٨ هـ .

٨ - دفتر ميزان واردات مال وخراج أراضى ومال اسكلها
ومقاطعات واجب عن أول توت الواقع فى ١٩ ربيع الأول سنة
١١٤٥ هـ بر موجب املاء قلم روزنامه بحساب جرد - تابع
قلم شهر - رقم عمومى ٢١٢٩ نوعى ٢٤ عين ٢٩ تركى ١ .

٩ - دفتر مصاريف سايرة خزينة عامرة محروسة مصر حميت
من الآفات والاصر واجب عن أول توت الواقع فى ١١ جمادى
الأولى سنة ١١٨٦ هـ بر موجب مصر قديم تابع قلم روزنامه

(اخراجات) رقم عمومى ٢٢٠ نوعى ٩٥ عين ٣٠
تركى ١ .

١٠- دفتر اجمالى حسابات ولاية محروسة مصر ومحصول خراج
أراضى مع المضافات ومال اسكلها ومقاطعات ومال كشوفية
كبير برأى كسوة شريفة وصرة حرمين شريفين سنة ١١١٧ هـ ،
عمومى ٢١١٤ نوعى ٩ عين ٢٩ تركى ١ .

١١- دفتر اجمالى وترتيب زيادات مضافة للميرى من غير
مضافات انكسار الخزينة العامة لأجل مساعدة انكسار
ولاية محروسة مصر فى زمن حضرة اسماعيل باشا محافظ
ولاية مصر سنة ١١٠٧ ، رقم عمومى ٥٠ نوعى ٥٠ عين
٢٤ ، تركى ١ .

سجلات محكمة دمياط الشرعية :

وقد أفاد البحث ورجع الى مائتين وستة وسبعين سجلا
غطت الفترة مدار البحث تقريبا - حيث يبدأ السجل الأول فى ١١
من محرم سنة ٩٥٢ هـ وينتهى فى ٣ شعبان سنة ٩٧ هـ ، أما السجل
الأخير رقم مائتين وستة وسبعين فيبدأ فى ١٢ صفر الخير سنة
١١٩٢ هـ وينتهى فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١١٩٣ هـ .

وتحتوى هذه السجلات على معلومات اقتصادية واجتماعية
ومالية وإدارية بالغة الفائدة تكشف الكثير من الجوانب عن هذا
العصر .

(ب) دار المحفوظات العمومية :

سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية وهى مجموعة من ستة
عشر سجلا تبدأ من سنة ١١٣٠ هـ وتنتهى سنة ١٢٠٧ هـ ، وتتبع

مخزن ٤٦ تركى عين ٦٩ اضافة الى خمسة عشر سجلا لسنوات متفرقة من القانون الثامن عشر الميلادى تابعة لمحكمة دميياط الشرعية .

(ج) الشهر العقارى بالقاهرة :

وتحتوى هذه الدار على سجلات المحاكم الشرعية لاخطاط التاهرة ، كما تحتوى على سجلات محكمة بولاق ومصر القديمة وسجلات محكمة القسمة العربية والعسكرية والديوان العالى وغيرها وقد رجع البحث الى ما يلى :

— سجلات محكمة بولاق الشرعية ، وبلغ عدد السجلات التى تناولها البحث تسعة وسبعين سجلا تبدأ فى غرة رمضان سنة ٩٤٣ هـ وتنتهى فى ٢٨ شوال سنة ١٢٠٠ هـ .

— سجلات محكمة مصر القديمة ، وقد رجع البحث الى مائة وثلاثين سجلا تبدأ فى سنة ٩٥٠ هـ وتنتهى فى سنة ١٠٨٠ هـ .

— سجلات محكمة القسمة العسكرية وقد رجع البحث الى عدد قليل من السجلات منها السجلات تحت الأرقام التالية ٦ - ٢١ - ٣٥ - ١٠١ - ١٣٥ ، وأفاد منها فائدة قليلة قياسا الى غيرها من السجلات .

— دفتر ديوان عالى رقم ١ للسنوات ١١٥٤ هـ الى ١١٥٦ هـ ، ورقم ٢ للسنوات من ١١٧٧ هـ الى ١٢١٤ هـ .

(د) الشهر العقارى بالاسكندرية :

— وتحتوى هذه الدار على سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية وقد أفاد البحث ورجع الى مائة وسبعة سجلات يبدأ أولها فى ٢٤ شعبان سنة ٩٥٧ هـ وينتهى بالسجل رقم ١٠٧ فى جمادى الآخرة سنة ١٢١٣ هـ .

(هـ) أرشيف الحملة الفرنسية (Archives de la guerre)

E. Poussielgue : Etat des Droits qui perce vent le capitaine de port au Marche de suez. P6-15 (23 Fructador an VII/9 september « 1799 »

Armee d'oriental B 6-8 - Administration financied d'Egypte.

(دفتر يتضمن علم محصول بندر رشيد عن وارد المعاشات من مصر المحروسة ووارد التقارير من اسكندرية ووارد بحر الشرق وحادثه الارز الأبيض وغيره - ابتداء من شهر ربيع أول سنة ١٢١٣ هـ لغاية شهر ربيع الآخر سنة ١٢١٤ هـ سنة ألف ومائتين وأربع عشرة هلالية) .

ثانيا المخطوطات :

١ - أحمد العريشى : دفتر علم وبيان طرق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣١٥١) تاريخ .

٢ - محمد بن أبى السرور البكرى : المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٢٦ - ميكروفيلم ١٠٥٤٨ تاريخ .

- النزهة الزهية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦ تاريخ .

٣ - مجهول : الدرة المنصانة فى وقايع الكنانة من ١٠٩٩ هـ الى ١١٦٨ هـ مخطوط فى Ms Bruce 43 - Badlaim-Oxford

٤ - مصطفى بن الحاج ابراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزيان دمرdash :

- تاريخ وقايع مصر القاهرة - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ - ميكروفيلم ١٢٢٧١ .

– مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من
سنة ١١٠٠ الى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢ ..
المكتبة الوطنية بفيينا برقم 38 - His - Cod-Arabe 391

٥ – مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى :

– تاريخ صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير
وسلطان مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج
رقم ٥١ تاريخ .

٦ – يوسف أفندى الملوانى الشهير بابن الوكيل : تحفة الأحياب
فيمن ملك مصر من الملوك والنواب مخطوط بمكتبة رفاعة
الطهطاوى بسوهاج رقم ٨٠ تاريخ .

وبآخره مخطوط بعنوان « الذيل على كتاب تحفة
الأحياب ، وضع وتصنيف مرتضى بيك الكردي
الدمشقى يبدأ من سنة ١١٣١ هـ الى ١١٣٦ هـ .

ثالثا : المصادر المطبوعة :

١ – ابراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى :

تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق – تحقيق د . عبد الرحيم
عبد الرحمن عبد الرحيم القاهرة – طبعة المعهد العلمى
الفرنسى للأثار الشرقية سنة ١٩٨٦ م .

٢ – أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى
الماوردى :

– الأحكام السلطانية والولايات الدينية – الطبعة الثالثة –
القاهرة – مطبعة مصطفى الباب الحلبي سنة ١٩٧٣ م .

٣ - أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي :

- صبح الأعشى في صناعة الانشاء خمسة أجزاء - الناشر
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة
١٩٦٣ م .

٤ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي :

- تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار - دار
الكتاب اللبناني .

٥ - أبو سالم سيد بن عبد الله العياشي :

- ماء الموائد المعروف باسم الرحلة العياشية الجزء الأول -
طبع حجر فاس سنة ١٨٩٨ م .

٦ - أحمد الدرداش كتحدا عزبان :

- الدرة المصانة في أخبار الكنانة - تحقيق د . عبد الرحيم
عبد الرحمن عبد الرحيم القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي
للآثار الشرقية طبعة ١٩٨٩ م .

٧ - أحمد شلبي بن عبد الغنى :

- أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء
والباشات - تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
القاهرة - الناشر مكتبة الخانجي سنة ١٩٧٨ م .

٨ - تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب السبكي :

- معيد النعم ومبيد النقم - تحقيق محمد علي النجار وأبو
زيد شلبي - محمد أبو العيون القاهرة طبعة دار الكتاب
العربي سنة ١٩٤٨ م .

- ٩ - تقى الدين أحمد بن تيمية :
- السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية - دار الهلال
سنة ١٩٨١ - القاهرة .
- ١٠ - تقى الدين أحمد بن على المقرئى :
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - جزءان - طبعة
دار صادر بيروت .
- ١١ - جان ليو الافريقى (الحسن بن محمد الوزان الزيانى) :
- وصف افريقيا - ترجمة عن الفرنسية عبد الرحمن حميدة
وراجعه على عبد الواحد - الناشر جامعة الامام محمد بن
سعود الاسلامية - الرياض سنة ١٣٩٩ هـ .
- ١٢ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطى :
- حسن الحضرة فى تاريخ مصر والقاهرة جزءان - تحقيق
محمد أبو الفضل ابراهيم - دار احياء الكتاب العربى سنة
١٩٦٨ .
- ١٣ - حسين أفندى الروزنامجى :
- ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية - نشر
وتحقيق د . محمد شفيق غريال - مجلة كلية الآداب بالجامعة
المصرية - المجلد الرابع - الجزء الأول سنة ١٩٣٦ م .
- ١٤ - صانم الدين ابراهيم بن محمد بن ديمقاق المصرى :
- الانتصار بواسطة عقد الأمصار - القسم الأول - تحقيق
لجنة احياء التراث العربى - طبعة الآفاق الجديدة - بيروت .

١٥- عبد الرحمن بن نصر الشيرزى :

- نهاية الرتبة فى طلب الحسبة - تحقيق ومراجعة د . السيد
الجاز العرينى - بيروت - دار الثقافة .

١٦- عبد الرحمن بن حسن الجيرتى :

- تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ثلاثة أجزاء -
الناشر دار الجبل - بيروت - مظهر التقديس بذهاب دولة
الفرنسييس - تحقيق وشرح حسن محمد جوهر - عمس-
الدسوقي - الناشر لجنة البيان العربى - القاهرة - الطبعة
الأولى سنة ١٩٦٩ م .

١٧- عبد الغنى اسماعيل النابلسى :

- الحقيقة والمجاز فى الرحلة الى بلاد الشام ومصر والحجاز
تقديم واعداد أحمد عبد المجيد هريدى - طبعة هيئة الكتاب
سنة ١٩٨٦ م .

١٨- عماد الدين اسماعيل محمد بن أبى الفداء :

- تقويم البلدان - طبعة باريس سنة ١٨٥٠ م .

١٩- غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهرى :

زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك - نشر بولس
راويس - باريس سنة ١٨٩٤ .

٢٠- قانون نامه مصر (الذى أصدره السلطان سليمان القانونى
لحكم مصر) ترجمه وقدم له وعلق عليه د . أحمد فؤاد متولى
- الناشر مكتبة الأنجلو سنة ١٩٨٦ م .

٢١- محمد بن أحمد بن اياس :

- بدائع الزهور فى وقائع الدهور - الجزء الخامس تحقيق

محمد مصطفى - الناشر - الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة سنة ١٩٨٤ .

٢٢- محمد بن أحمد بن جبير الكنانى الأندلسى :

- رحلة ابن جبير فى مصر وبلاد العرب والشام - طبعة
دار الكتاب اللبنانى .

٢٣- محمد بن أحمد القرشى ابن الأخوة :

- معالم القرية فى أحكام الحسبة - تحقيق محمد محمود
شعبان - صديق أحمد عيسى - طبعة الهيئة المصرية العامة
للكتاب - القاهرة سنة ١٩٧٦ م .

٢٤- محمد بن عبد المعطى أبى الفتح الاسحاقى :

- أخبار الأول فىمن تصرف فى مصر من أرباب الدول -
الطبعة الأولى - المطبعة العثمانية - القاهرة سنة ١٩٣٠ م .

رابعاً : المراجع العربية

١ - د . ابراهيم على طرخان :

- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة - سلسلة الألف
كتاب - القاهرة - مكتبة النهضة سنة ١٩٦٠ م .

٢ - د . أحمد السعيد سليمان :

- تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل - القاهرة
دار المعارف سنة ١٩٧٩ م .

٣ - د . أحمد السيد دراج :

- ايضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ
مطلع القرن التاسع الهجرى - الناشر الجمعية المصرية

التاريخية - المحاضرات العامة للموسم الثايف سنة ١٩٦٧
- ١٩٦٨ طبعة سنة ١٩٦٨ .

٤ - د . أحمد فؤاد ومقولى :

- الوجود الروسى المبكر فى البحر الأحمر - بحث منشور
ضمن أعمال الندوة العلمية لجامعة عين شمس سنة
١٩٨٥ م والتي نشرت فى كتاب دراسات فى الأدب والتاريخ
التركى المصرى - دار الفكر العربى سنة ١٩٨٩ م .

٥ - ادى شير :

- كتاب الألفاظ الفارسية العربية - الناشر دار العرب
للبيستانى - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ م .

٦ - د . توفيق الطويل :

- التصوف فى مصر ايان العصر العثمانى - الناشر الهيئة
المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠ م .

٧ - د . درويش النخيلى :

- السفن الاسلامية على حروف المعجم - الناشر جامعة
الاسكندرية سنة ١٩٧٤ م .

٨ - د . سعيد عبد الفتاح عاشور :

- العصر المماليكى فى مصر والشام - القاهرة - الطبعة
الثالثة - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٦ م .

٩ - د . سيد عبد العزيز سالم :

- تاريخ الاسكندرية وحضارتها فى العصر الاسلامى -
الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة سنة ١٩٨٢ م .

١٠ - د. شوقي عبد القوى عثمان :

- تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية -
سلسلة عالم المعرفة - العدد ١٥١ - المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب - الكويت .

١١ - طويها العنيسي :

تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها -
الناشر: دار العرب للبستانى سنة ١٩٦٥ م .

١٢ - د. عبد الحميد حامد سليمان :

- دمياط في العصر الأسلافي - رسالة ماجستير لم تنشر -
كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٨٧ .

١٣ - د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

- الريف المصرى في القرن الثامن عشر - مكتبة مدبولي
القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦ م .

- النشاط التجارى في البحر الأحمر في العصر العثماني .
- نشوء الرأسمالية المحلية المصرية خلال العصر العثماني .
- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والولايات
العربية إبان العصر العثماني .
القضاء في مصر العثمانية .

وهي بحوث متنوعة جاءت ضمن كتاب « فصول من تاريخ
مصر الاقتصادية والاجتماعى » - الناشر الهيئة المصرية
للعامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ٣٨ .

١٤ - د. عبد الرحمن فهمى محمد :

- النقود العربية ماضيها وحاضرها - بحث منشور ضمن
أعمال ندوة الجبرتي - الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب
- سلسلة المكتبة الثقافية العدد ١٠٣ سنة ١٩٧٤ .

١٥ - د. عبد العزيز محمد الشناوى :

- الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها - الجزاين
الأول والثانى الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو - القاهرة
سنة ١٩٨٠ .

١٦ - د. عبد الكريم رافق :

- بلاد الشام ومصر بين الفتح العثمانى الى حملة نابليون
بوناپرت - سلسلة دراسات فى تاريخ العرب الحديث -
دمشق سنة ١٩٦٨ م .

١٧ - د. عبد الوهاب بكر :

- ميناء دمياط ودوره فى العلاقات التجارية بين مصر وبلاد
الليفانت خلال القرن الثامن عشر - جامعة الزقازيق .

١٨ - د. عراقى يوسف محمد :

- الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر
وأوائل القرن التاسع عشر الطبعة الأولى - دار المعارف
- القاهرة سنة ١٩٨٥ .

١٩ - د. عطية القوصى :

- تجارة مصر فى البحر الأحمر - طبعة دار النهضة العربية
- القاهرة سنة ١٩٧٦ م .

- ٢٠ - علي باشا مبارك :
- الخطط التوفيقية مصر القاهرة - طبعة هيئة الكتاب سنة ١٩٨٦ م .
- ٢١ - د . فاروق عثمان أباطة :
- أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر - مطبعة الانتصار - الاسكندرية سنة ١٩٨٨ م .
- ٢٢ - قسطنطين المخلصى :
- تاريخ أسرة آل فرعون بأصولها وفروعها - بيروت مطبعة القديس بولس سنة ١٩٣٢ م .
- ٢٣ - د . ليلى عبد اللطيف :
- الادارة فى مصر فى العصر العثمانى - مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة سنة ١٩٧٨ م .
- ٢٤ - د . محمد رفعت رمضان :
- على بك الكبير - الطبعة الاولى - الناشر دار الفكر العربى سنة ١٩٥٠ م .
- ٢٥ - محمد رمزى :
- القاموس الجغرافى للبلاد المصرية :
- القسم الاول - والقسم الثانى الأجزاء من ١ : ٤ - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٥٤ سنة ١٩٦٣ م .
- ٢٦ - محمد على الأنسى :
- الدرارى اللامعات « قاموسى تركى عثمانى - عربى » .

٢٧ - د. محمد ضياء الدين الرئيس :

- الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية - دار الأنصار
القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

٢٨ - د. محمد فاتح عقيل :

- أهمية الموقع الجغرافى لسواحل مصر - بحث منشور
فى مجلد تاريخ البحرية المصرية - جامعة الاسكندرية
سنة ١٩٧٣ م .

٢٩ - د. محمد فهمى هيطة :

- تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة - مكتبة
النهضة المصرية سنة ١٩٨٣ .

٣٠ - د. محمد فؤاد شكرى :

مصر فى مطلع القرن التاسع عشر . الجزء الثالث - مطبعة
جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

٣١ - محمد مختار :

- التوقيعات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين
الأفرنكية والقبطية - مطبعة بولاق سنة ١٣١١ هـ .

٣٢ - محسن على شومان :

.. المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى
أوائل القرن التاسع عشر ..

- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الزقازيق سنة
١٩٩٠ م .

٢٣ - د . نعيم زكى فهمى :

- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب
(أواخر العصور الوسطى) - الهيئة المصرية العامة للكتاب
سنة ١٩٧٣ م .

خامسا : المراجع الأجنبية المترجمة الى العربية :

١ - ادوارد وليم لين :

- المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم - ترجمة عدلى
طاهر - مطبعة الرسالة - القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٢ - استيف :

النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية - الجزء الخامس
من كتاب وصف مصر - ترجمة زهير الشايب - الطبعة
الأولى - الناشر مكتبة الخانجى - القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

٣ - أندريوسى :

- جولة فى بحيرة المنزلة - وصف مصر الجزء الثالث
ترجمة زهير الشايب - الطبعة الثانية - الناشر مكتبة
الخانجى سنة ١٩٨٤ .

٤ - أندرين ريمون :

- التاريخ الاجتماعى لمصر العثمانية - ترجمة زهير الشايب
- الناشر مكتبة مدبولى ١٩٧٤ .

٥ - بانىكار :

- آسيا والسيطرة الغربية - ترجمة عبد العزيز توفيق
جناويد - مراجعة أحمد خاكي الناشر - دار المعارف
القاهرة .

٦ - جراتيان لويير :

- دراسة عن مدينة الاسكندرية - الجزء الثالث ن كتاب
وصف مصر - ترجمة زهير الشايب - الطبعة الثانية -
الناشر مكتبة الخانجي سنة ١٩٨٤ .

٧ - جـ سولوا :

- مدينة رشيد - وصف مصر ترجمة زهير الشايب الطبعة
الأولى سنة ١٩٧٨ الجزء الثالث .

٨ - جـ سومار :

- وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل - ترجمة د . أيمن
هؤاد سيد - الطبعة الأولى - القاهرة الناشر مكتبة
الخانجي سنة ١٩٨٨ .

٩ - جـ سـرار :

- الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر -
وصف مصر الجزء الرابع ترجمة زهير الشايب سنة
١٩٧٨ .

١٠ - دى - بوا - ايميه :

التصير والعبادة - وصف مصر الجزء الثانى - ترجمة
زهير الشايب الطبعة الثانية - الناشر مكتبة الخانجي -
القاهرة ١٩٨٠ م .

١١ - دانيال كريسييلوس :

جذور مصر الحديثة - ترجمة وتعليق د . عبد الوهاب بكر
- مكتبة نهضة الشرق سنة ١٩٨٠ .

١٢ - سامويل يرتار :

- الموازين والنقود . . الجزء الثالث من كتاب وصف
مصر - ترجمة زهير الشايب . الطبعة الأولى - الناشر
مكتبة الخانجي سنة ١٩٨٠ م .

١٣ - فسولنى :

- ثلاثة أعوام فى مصر وجر الشام - ترجمة ادوار البستاني
- دار المكشوف - بيروت - طبعة سنة ١٩٤٩ م .

١٤ - كارستن نيپور :

- رحلة الى بلاد العرب وما حولها سنة ١٧٦١ الى ١٧٦٧ م
- رحلة الى مصر الجزء الأول الطبعة الأولى ترجمة
مصطفى ماهر - القاهرة سنة ١٩٧٧ .

١٥ - كلوت بك :

- لمحة عامة الى مصر : ترجمة محمد مسعود - دار الموقف
العربى - القاهرة سنة ١٩٨٢ م .

١٦ - كوربيه دى ليڭيت :

- صحف بوناپرت فى مصر ١٧٩٨ م - ١٨٠١ م - ترجمة
صلاح الدين البستاني الجزء الثانى - الطبعة الأولى سنة
١٩٧١ - الناشر دار العرب للبستاني .

١٧ - لاريكاد دى ليڭيت :

- صحف بوناپرت فى مصر ١٧٩٨ م - ١٨٠١ م - ترجمة
صلاح الدين البستاني الجزء الثانى - الطبعة الأولى سنة
١٩٧١ - الناشر دار العرب للبستاني .

١٨ - هيلين آن ريفلين :

- الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - مصطفى الحسينى - الطبعة الاولى - دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

١٩ - بلماز أوزتونا :

- تاريخ الدولة العثمانية - ترجمة عدنان محمود سليمان - مراجعة وتنقيح د . محمود الأنصارى - المجلد الاول - الطبعة الاولى - الناشر مؤسسة فيصل للتمويل - تركيا - استانبول سنة ١٩٨٨ م .

سادسا : مراجع باللغات الأجنبية :

1. Andre Reymond :

— Artisans et commerçants au caire aux VIII siècle - 2
Tomes Damas - 1973 - 1974.

2. Britannica Atlas — encyclopedía Britannica - 1990.

3. Brawne W - C : Travels in Africa Egypt and syria fram the
year 1722-1798 - edition London, 1799 - Vol I.

4. Clement. R. : les francaïs D'Egypt aux VII et XVIII siècle
Cairo : 1960.

5. Daniel Crecelius : Some remarks on the importance of
ousayr in late Eighteenth Century — California state uni-
versity — Los Angeles.

6. James Bruce : Travels discover the sources of the Nile — Vol I — London 1804 — The second edition.
7. Hurewitz — Diplomacy in the near and middle East — Documentary Record — 1535 — Vol I first edition — New York 1956.
8. Holt P.M. : Egypt and the fertile crescent 1516-1922 A political history - London 1966.
9. John K. Sidelbottom :
The overland Mail — first published — London 1840.
10. Kinross — The Ottoman Centuries The rise and fall of the Turkish Empire, New York 1977.
11. Lüschnan — A History of the revolt of Ali Bey against Ottoman Port — The Second edition — London 1784.
12. Peter Gran — Islamic Roots of Capitalism 1760-1840 University of Texas Press.
13. Poliak — Feudalism in Egypt — Syria — Palestine and the Lebanon — 1250 - 1900 — The Royal Asiatic Society 1939.
14. Red House — J. W. — Turkish and English Lexicon — Istanbul 1978 new edition.
15. Richard Pococke — A description of the east and some other countries Vol. I « The First Observation of Egypt » London 1743.

16. SAVARY — Letters on Egypt) — Translated from the French in Two Volumes London — Second Edition.
17. Sonini — Travels in Upper and Lower Egypt — Vol. I London 1800.
18. Stanford shaw — The Financial — Administration Organization Development of ottoman Egypt — 1517-1798 — « Princeton 1962).
19. Terence Walz — Trade between Egypt and Bilad Al-Sudan — le Caire institut francais D'archeologie Orientale 1978.
20. Vansleb — J. M. — The Present Stat of Egypt or A New Relation of a Late Voyage into that Kingdom Performed in the years 1672-73 London 1678.

الفهرس

٥	• • • • •	أهداء
٧	• • • • •	تقديم
٩	• • • • •	مقدمة
١٥	• • • • •	الباب الأول
١٧	• • • • •	الفصل الأول
٣١	• • • • •	الفصل الثاني
٤٣	• • • • •	الفصل الثالث
٦١	• • • • •	الباب الثاني
٦٣	• • • • •	الفصل الأول
١٢٣	• • • • •	الفصل الثاني
١٤٥	• • • • •	الفصل الثالث
١٦٧	• • • • •	الباب الثالث
١٦٩	• • • • •	الفصل الأول
١٨٩	• • • • •	الفصل الثاني
٢٠٧	• • • • •	الفصل الثالث

٢٢٧	• • • • •	الفصل الرابع
٢٤٩	• • • • •	الفصل الخامس
٢٥٩	• • • • •	الباب الرابع
٢٦١	• • • • •	الفصل الأول
٢٨١	• • • • •	الفصل الثاني
٣١٧	• • • • •	الفصل الثالث
٣٥٢	• • • • •	الختامة
٣٦١	• • • • •	الملاحق
٤٣٥	• • • • •	المصادر والمراجع

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د . عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
إعداد : رشان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
إعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د . محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطيء المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د . عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د . على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د . محمد أنيس

١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية

محمود فوزى

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية

شكري القاضى

١٢ - هدى شعراوى وعصر التلويز

د . نبيل راغب

١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د . عبد العظيم رمضان

١٤ - مصر فى عصر الولاة

د . سيدة إسماعيل كاشف

١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى

د . على حسنى الخربوطلى

١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر

د . حلفى أحمد شلبنى

١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى

د . محمد نور فرحات

١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية

د . على السيد محمود

١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين

د . أحمد محمود صابون

٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى

د . محمد أنيس

٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ ١

توفيق الطويل

٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر

جمال بدوى

٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ج٢

توفيق الطويل

٢٤ - الصحافة الوفدية

د . نجوى كامل

٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب

تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين

ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة

د . سعيد إسماعيل على

٢٧ - فتح العرب لمصر ج١

تأليف : ألفرد بتلر

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢

تأليف : ألفرد بتلر

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين

د . سيدة إسماعيل كاشف

٣٠ - الموظفون فى مصر فى عهد محمد على

د . حلمى أحمد شلبى

٣١ - خمسون شخصية وشخصية

شكرى القاضى

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢

لمعى المطيعى

- ٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي
د . خالد الكرمي
- ٣ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د . يونان لبيب رزق
- ٣ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكي
- ٣ - المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين
ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
- ٣ - الشيخ على يوسف
تأليف : د . سليمان صالح
- ٣ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى العصر العثمانى
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم
- ٣ - قصة احتلال محمد على لليونان
د . جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د . عبدالمنعم الدسوقي الجميلى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
د . رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غريال
- ٤٢ - رحلة فى عقول مصرية
إبراهيم عبد العزيز

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني

د . محمد عفيفي

٤٥ - الحروب الصليبية ج ١

تأليف : وليم الصوري

ترجمة : د . حسن حبشي

٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٢٦ : ١٩٥٧

د . عبدالرزوف أحمد عمرو

٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث

د . لطيفة محمد سالم

٤٨ - الفلاح المصري

د . زبيدة عطا

٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية

د . عبد العظيم رمضان

٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية

د . سهير اسكندر

٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية

اعداد : د . عبد العظيم رمضان

٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والفنّانين الفرنسيين في القرن الثامن عشر

تأليف : د . إلهام محمد علي زمني

٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك

د . محمد كمال الدين عز الدين علي

٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني

د . محمد عفيفي

- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢
تأليف : وليم الصورى
ترجمة وتحقيق : د . حسن حبشى
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي
د . حلمي أحمد شلبي
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة
د . سيدة إسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة
د . إبراهيم عبدالله المسلمي
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر
د . عبد السلام عبدالحليم عامر
- ٦٠ - المصارعون من رواد الموسيقى العربية
عبد الحميد توفيق زكي
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية
د . عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣
لمعنى المطيعي
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور
إعداد : د . عبد العظيم رمضان
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان
د . محمد نعمان جلال
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
د . سهام نصار

- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد
- ٦٧ - الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الإسرائيلية
د . عبد العظيم رمضان
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج ٢
تأليف : وليم الصوري
ترجمة وتحقيق : د . حس حبشي
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية
د . محمد أبو الأسعاد
- ٧٠ - أهل الذمة في الإسلام
تأليف : أ. م. تريتون
ترجمة : د. حس حبشي
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي
د . أمينة أحمد إمام الشوربجي
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة
د. رؤوف عباس حامد
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة
د . يحيى سمير الجمال
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول
د . سلام شافعي محمود
- ٧٦ - دور التعليم في مصر
د . سعيد إسماعيل على

٧٧ - الحروب الصليبية ج ٤

تأليف : وليم الصوري

ترجمة : د. حسن حبشي

٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية

نعمات أحمد عثمان

٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر

تأليف : فريد يونج

ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال

٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري

د. السيد حسين جلال

٨١ - تاريخ السياسة والصحافة من هزيمة يونيو الى نصر

اكتوبر

د. رمزي ميخائيل

٨٢ - مصر في فجر الاسلام

د. سيدة اسماعيل كاشف

٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ج ١

أحمد شفق باشا

٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ج ٢ - القسم الأول

أحمد شفق باشا

٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية

د. حلمي أحمد شلبي

٨٦ - تاريخ التجارة المصرية

د. أحمد الشربيني

٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ج٢

د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية

تأليف عبد الحميد توفيق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٩٢٦٩

ISBN — 977 — 01 — 4550 — 5

موضوع الكتاب جديد ومثير لأنه يتناول الدور الذي لعبته الموانئ المصرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر في فترة صراع دولي كبير إبان العصر العثماني عندما كانت الدولة العثمانية تبسط حمايتها على مصر ضد التوسع الأوروبي بعد ظهور الدول الرأسمالية الأوروبية حتى مجيء الحملة الفرنسية.

فيتناول الكتاب في الباب الأول الملامح الجغرافية للموانئ المصرية في العصر العثماني وأحوالها السياسية ودورها العسكري والسياسي. ويتناول في الباب الثاني النظام الإداري ونظم الأمن فيها ونظم إدارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف. أما الباب الثالث فيتناول التنظيم المالي في الموانئ المصرية ويتعرض لنظام الإلتزام ومقاطعاته بالثغور المختلفة. أما الباب الرابع فتعرض للدور الاقتصادي للموانئ المصرية والطرق التجارية ونظم الملاحة والتجارة الحرفي والتجاري.

Bibliotheca Alexandrina



0332506

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٦٠٠ قرشاً